



سلسلة الدراسات الكبرى

إسماعيل العَرَبِي

المقاومة الجزائرية

تحت لواء الأمير عبد القادر



المقاومة الجزائرية

تحت إلهام الأمير عبد القادر

إسماعيل العَرَبِي

المقاومة الجزائرية

تحت لواء الأمير عبد القادر

الطبعة الثانية



الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر

رقم النشر : 82/1255

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

الجزائر

مقدمة الطبعة الثانية

نحتفل الجزائر وأصدقاء الجزائر في هذه الأونة بذكرى مرور قرن على وفاة القائد الشجاع والزعيم السياسي والديني ، الأمير عبد القادر بن محيي الدين (1808 - 1883م) ، وقد شامت الاقدار أن تصادف هذه الذكرى ذكرى أخرى عزيزة على كل جزائري مخلص ، وهي ذكرى مرور عشرين سنة على نيل الجزائر استقلالها ، ذلك الاستقلال الذي ناضل الأمير من أجله قرابة ثمانية عشر عاما ، وضحي بكل شيء في سبيله وفترة قرن في حساب السنين ، فترة كافية ، في الظروف العادية ، لوضع نبت شامل لاعمال رجل عظيم ولتقويم هذه الاعمال ولتنصبه على القاعدة التي يستحقها ففي نهاية هذه الفترة تنطلق نيران الاحقاد والطفائن في القلوب ، وتزول الاهواء والاغراض في النفوس ، وتبرز الحقائق الاساسية التي نشبت حولها النزاعات والحروب ، وقد انصهرت في بوتقة التاريخ ، وأصبحت في متناول العلماء والباحثين .

تلك ، في الجملة ، هي سنة الأشياء ومنطق التاريخ الذي يضبط سير الرجال الذين خاضوا معترك الحياة العامة ودافعوا عن المبادئ التي يؤمنون بها وكرسوا حياتهم لخدمة أمتهم ولكن الأمير عبد القادر كان من الشواذ الذين أفلتوا من حكم هذه القاعدة ، وكانت لهم حظوظ متفاوتة من الشهرة وخلود الذكر .

ففي المكان الاول ، جرت العادة على أن يكون أعداء البطل هم آخر من يسمحون له بولوج «هانتين» العظيمة منهم دوما ينازعون في أسباب عظمته ، ومنى اعترف له العالم بها التزموا صمت الاحتقار تجاهه ، ان لم يعملوا على تشويه الحقائق في سيرته ، وتبعنا لهذا المنطق فسوف ينتظر نابليون وجاندارك طوليا قبل

أن تقيم لهما أنجلترا تماثيل في ميدان «الطرف الاغرة» ، كما أنه سيمر وقت طويل قبل أن تقيم فرنسا نصبا تذكريا في الشانزليزي أو في أية بقعة من أرضها أخرى لكرمويتيل أو للاميزال نيلسون .

أما الامير عبد القادر ، فقد فرض نفسه بنبيله وجلال أعماله في حياته ، فاعترف له عدوه بالبطولة في ميدان القتال ، كما اعترف بعبقريته الادارية فلم يسعه الا أن يبقى على القواعد الاساسية لنظامه عندما آلت اليه مقاليد البلاد . نعم كان ذلك التكريم والتبجيل في حياته من حق الامير عبد القادر !

ألم يقاتلهم السلاح عهدا طويلا ؟ ألم يهزم جيوشهم المتفوقة العدد والعدة في معارك كان لها صدى عالمي ؟ ألم يضطربهم الى الجلبوس حول المائدة للتفاوض ويعقد معاهدة تعترف به ، وهو ابن زاوية ، ملك شرعيا على البلاد ؟ ألم يتبادل الهدايا والسفارات مع ملك فرنسا ؟ وأخيرا وليس آخرا ألم تكن معاركه مدرسة لفنون الحرب والفرب والبطانة تخرج منها عدد هائل من ضباط جيش افريقيا ، ويدين للاستاذ فيها بنياشينهم نحو ثلاثمائة من الجنرالات القرنين ؟

وأكثر من ذلك ، وأدعى الى الدهشة أن اعتراف العدو تلاءم تكريس دولي لعبقرية الامير تجلى في أكثر من مظهر ومناسبة وليس أقلها شانا توجيه الدعوة اليه لحضور حفلة افتتاح قناة السويس (سنة 1869) ليجلس جنبا الى جنب ، متخطيا حواجز البروتوكول ، مع الرؤساء وملوك أوروبا .

وتوجد صورة فتوغرافية للامير أخذت له في الستينات تبرز صدره وهو مزين بعدد كبير من النياشين والميداليات الفخرية ، وقد كانت في حوزة الامير خالد حفيده - رحمه الله - في أوائل القرن العشرين وقد أوى الجنرال بول ازان الا أن يصدر بها كتابه المعنون : «الامير عبد القادر بين تعصب المسلم والمواطن الفرنسي» وكأنه أراد بذلك أن يثبت الشطر الثاني من أطروحته ، ويوحى بأن الامير قد تحول الى صنعة لفرنسا وأصبح نوعا من «الباشاغا» من الحجم الكبير .

في مناقشة أعقبت محاضرة القيتها في الاكاديمية العسكرية لمختلف الاسلحة بشرشال ، في شهر مارس من السنة الماضية ، طرح علي أحد الضباط سؤالا حول هذه الصورة قائلا : «ماذا دفع الامير في مقابل تلك الاوسمة الرفيعة والميداليات ؟»

وهذا السؤال من الطبيعي أن يراود الأذهان وأن يتردد خصوصا ، في نفوس الشباب ولاسيما وأن الصورة لاتبرز فيها بوضوح نوعية الميدانيات ولا جنسيتها .

أجبت السائل بكل بساطة ، بأن تلك الأوسمة والنياشين فخريه أهدتها الى الأمير بعض الدول الأوروبية ، وفي مقدمتها بريطانيا والسويد ، وذلك عقب قيامه بعمل انساني يتسم بالشجاعة والحزم معا ، حين أنقذ حياة مئاة من المسيحيين من مذبحه في حركة شعب قام بها الغرغاء في دمشق ، وقد اعترفت له أوروبا بسمو النفس والتشجيع بروح انسانية عالية ، وكافأته الدول الأوروبية على ذلك بارفع ما لديها من رموز التقدير والاعتبار .

وهكذا نجد أن الأمير قد نال في حياته من المجد والاعتراف ما لم ينله من قبل ملك خذله أسلحته وخاتمه حفظوا المعركة .

ومع ذلك ، فإن عمقيرة الأمير المتعددة الجوانب والأروبيون ، بطبيعة الحال ، لم يكن في وسعهم أن يقدروا منها غير الجوانب العسكرية والسياسية ، وأما الجوانب الأدبية منها ، وخصوصا ، ما كتبه في الشعر والنصوف ، فسوف تغفل دائما وقفا للعرب والمسلمين الا تزال في حاجة ملحة الى التدريس والبحث لابرازها بجلالة ، وخصوصا ، لازالة ما علق ببعض أعمال الأمير وتصرفاته وانتمائه من الشوائب ، ولدفع ما نسب اليه من التهم ، أو على الأقل : لتحديد مضمونها .

كتبت عشرات الكتب بمختلف اللغات عن الأمير عبد القادر ، والاغلبية الساحقة منها مما وضعه الفرنسيون ، وأكثرها مليئة بالاساطير والاكاذيب والتفسيرات المفترضة ، وقد لاینجوا من هذا الحكم سوى عدد صغير لايتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة .

وعلى أية حال ، فإن ما كتبه الفرنسيون بحافز من الفضول أو لخدمة أغراض محددة . ونتجه أساسيا لأرضاء جمهور القراء الفرنسيين لا يمكن أن يمثل الغذاء الروحي المنشود للقارئ الجزائري ، وهنا ينطبق على المادة التاريخية المختارة وعلى الصياغة والغرض والاتجاه العام على حد سواء .

لقد ارتفعت أصوات بالشكوى ، وأحيانا بالاستنكار لعدم الاهتمام بتاريخ

ثورة نوفمبر أو هو موضوع استحوذت عليه أقلام الفرنسيين بنفس الطريقة التي احتكروا بها موضوع مقاومة الأمير عبد القادر وتعني الإهمال والضياع الذي قد بصيب المادة التاريخية «الخام» وهي صرخة لا يسع كل وصفي غييز إلا أن يضم صوته إليها ، ولكننا لا نعرف أحدا عبر عن دهشته واستغرابه لأن يلاحظ أنه على الرغم من مضي عشرين سنة من الاستقلال البلد ، فإن تاريخ مقاومة الغزو الاستعماري بجميع أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية - تلك المقاومة التي استغرقت نحو ثمانية عشر عاما موضوع لا يزال ينتظر من يعالجونه بالموضوعية والشمولية المطلوبة .

أليس من الغريب أن تكون مقاومة الأمير عبد القادر وبطولة الشعب الجزائري الذي سار تحت لوائه ، لا تزال أسطورة تروي وقصصها حملة الشعر الملحون ، والجزائر تحتفل بذكرى مرور قرن على انتقام ، آخر شعلة لتلك النار المقدسة ؟

وأما العمل الذي تقدمه اليوم للطبعة الثانية ، والذي نالت الطبعة الأولى منه قبالا كنا أول المندهشين له ، فهو لا يدعي التعمق ولا الشمول ، ولو أنه ، في نظر المؤلف ، يمثل خلاصة الموضوع وعصارة البحث فيه ، وبالتالي ، فهو عمل متواضع. ولكن هذا الكتاب قد يبدو أكثر نواضا إذا قورن بالمجهود الذي بذل في اعداده . وهذا المقام لا يتسع للحديث عن العقبات التي يواجهها مؤلف في سعيه للحصول على الوثائق والكتب التي يحتاج إليها لأنها متعددة ومتنوعة في نفس الوقت ، ومع ذلك فقد لا يكون من غير المفيد الإشارة الى عقبة واحدة تتعلق بتكلفة البحث وبواجهها كل باحث جاد في عمله ، وهي من شأنها أن تثير القارئ وثقته بأن الكتابة في التاريخ مجهود يختلف عن المجهود الذي يبذله القصاص (مع احتراما لكل قصة جيدة !) الذي يمكنه أن ينتج قصة بين فنانين من القهوة ..

فإن الكتاب الذي تقدمه - مثلا - قد احتاج وضعه الى اتصالات عديدة مع الخارج للحصول على كتب قديمة ولتصوير أخرى ، ثم تطلب الأمر قضاء نحو ثلاثة أشهر في باريس في البحث في أرشيفات وزارة الحربية التي كانت مودعة في قصر فانتان . ومتى عرف القارئ أن إيراد حقوق التأليف في الطبعة الأولى (ثلاثة آلاف نسخة) إنما كان يغطي بالضبط ، تذكرة الطائرة ذهابا وإيابا الى باريس ، أدرك بسهولة أبعاد واحدة من هذه العقبات . وبعبارة أخرى . فإن

المنتظر من الكاتب في مثل هذه الحالة ، ليس مجرد انفاق وقته في البحث الذي لا يتوقع من ورائه سوى رضى الله ، بل هو يتحتم عليه كذلك أن يستثمر في البحث مالا بدون مردود . وبمناسبة ذكر الارشيفات ، ينبغي التأكيد هنا (على العكس مما يتوهمه البعض من البحث في الارشيفات يمثل نوعا من الترف (العلمي) بأنه من غير الممكن انجاز بحث جدى في موضوع من موضوعات هذه الحقبة التاريخية ، ذون الرجوع الى هذه المصادر الحيوية ، والحاجة الى السفر لاستشارة وثائق الارشيفات الفرنسية ستظل قائمة وملحة في نفس الوقت ، وذلك حتى في حالة توصل السلطات الجزائرية المعنية الى استرجاع الوثائق الجزائرية التي تتعلق بهذه الفترة . وذلك لان مئات من الصناديق التي تعتبر وثائقها فرنسية تقنيا (مثل تقارير الضباط في ميدان القتال وتعليمات وزارة الحرية والرسائل والمذكرات المتبادلة بين هذه الوزارة أو وزارة المستعمرات مع الولاية العامة ، ومختلف المشروعات التي تتعلق بالاستيطان والاستعمار والاصلاحات الخ .) ضرورة ولا تقل أهميتها عن الوثائق الجزائرية . وهذه الوثائق كثيرة ومتنوعة ومحفوظة في صناديق كبيرة من الورق المقوى ولا سبيل الى التفكير في تصويرها ، ولا بد للباحث من الاطلاع عليها واستشارتها في عين المكان .

وهكذا يبدو أن مشكلة دراسة تاريخ المقاومة الجزائرية الاولى ، اذ لم تكن في مستوى صعوبة دراسة تاريخ الثورة الجزائرية (خصوصا من حيث أن الوثائق تتعلق بالفترة الاخيرة غير مسموح بالاطلاع عليها الا بعد مرور قرن من الزمن كما ينص القانون الفرنسي) ، فهي مع ذلك صعبة لانها تتطلب كثيرا من الجهد والوقت ، وخصوصا ، لانها تكلف نفقات مالية تفوق طاقة الافراد وامكانياتهم ، ووجود الحافز الوطني والاستعداد الشخصي للتضحية ، اذا كانت من الشروط الضرورية فهي ، مع الاسف ، لا تكفي للتغلب على الشرط الاخير من العقبات وأخيرا ، يسعدني ، ونحن مقبلون على الاحتفال بذكرى مرور عشرين عاما على الاستقلال الوطني ، وعلى احياء ذكرى الامير عبد القادر المجيدة ، أن أقدم الطبعة الثانية لكتاب «المقاومة الجزائرية تحت لواء الامير عبد القادر راجيا أن أكون قد اسهمت بهذا الكتاب وبغيره من الكتب التي وضعتها أو ترجمتها في هذا

الموضوع ، في التعريف بنضال الامير عبد القادر ، وفي احياء ذكراه العاطرة ،
وأن يكون هذا العمل رائدا في طريق استكشاف عبقريته المتعددة الجوانب .

الجزائر : في 20 يناير 1982 .

اسماعيل العربي .

مَقَدِّمَاتُ الْحَمْلَةِ وَنَتَائِجُهَا

١ - الحنطة المرة :

كانت دار الشريكين اليهوديين الجزائريين ، بعقوب بكري وميشال بوشناق ، تقوم بمضاربات تجارية واسعة النطاق ، قشّرتي الغلال من داخل البلاد بأسعار زهيدة وتخزنها في القنادق والمستودعات ثم تنتظر حتى ترتفع أسعارها في الأسواق الأوربية لتصديرها ، خصوصاً إلى اسبانيا وفرنسا؛ بثلاثة وأربعة أضعاف سعرها الأصلي . وهذه الأرباح تتضاعف خصوصاً ، في وقت الأزمات والحروب ، مثل الثورة الفرنسية، وفي عهد حروب نابوليون بوناپرت .

وفي داخل البلاد أيضاً ، كانت الدار تقوم بعمليات مهمة ، فكانت ترسل القوافل إلى أطراف الصحراء ، حيث يمارس الرحّل تربية المواشي في نطاق واسع ، لتنقل إليهم القمح الذي يبيعه بسعر مرتفع ، وتعود مثقلة بالصوف الذي تشتريه بشمن زهيد . وكانت الدار اليهودية تقوم بهذه العمليات المزدوجة الاتجاه ، حتى في وقت القحط والمجاعات ، دون أن تجد رقيباً أو رادعاً من السلطان .

وبحسيلة مبيعاتها من القمح في أوروبا ، كانت الدار تستورد إلى الجزائر منتجات الترف المصنوعة في أوروبا وتبيعه بأضعاف سعرها الأصلي . ومثال ذلك ،

أن بوشناق قد اشترى حلية من فرنسا بمبلغ ٣٠.٠٠٠ فرنك ، وباعها لباني قسنطينة بمبلغ ٣٥٢٠.٠٠٠ فرنك ، أي بربح يقرب من ثلاثة ملايين وربع المليون !

وقد سهل هذه العمليات والمغامرات ، ذلك التنظيم المحكم والتضامن الذي كان قاعدة السلوك بين الجماعات اليهودية في مختلف أنحاء العالم - التنظيم الذي وطدته الجاليات اليهودية منذ عصور الإسلام الأولى .

وكذلك كانت الجالية اليهودية التي يترعها بوشناق وشريكه ، بكري ، في الجزائر ، حلقة مهمة في شبكة الاتصالات التجارية التي كانت مرسيليا من مراكزها الرئيسية . وفي جميع المعاملات - العمليات المشروعة ، ومختلف عمليات التهريب التي كانوا يقومون بها - كان هؤلاء اليهود يستغلون العلم الجزائري الذي كانت له قيمة كبيرة في البحار ، بسبب الاتفاقيات والمعاهدات التي كانت الجزائر ترتبط بها مع كثير من الدول ، وبسبب ما كان يتمتع به أسطولها البحري من القوة والهيبة . وقد بلغت قوة يهود الجزائر الاقتصادية بحيث يؤكد أحد المؤرخين في القرن الماضي أن « جميع أنواع التبادل التجاري في البحر الأبيض المتوسط كانت محتكرة في أيديهم » .

وهذا الاحتكار للتجارة الخارجية والمضاربة في مادة حيوية لغذاء الشعب ، كانت له نتائج اقتصادية وخيمة على البلد . فهو ، إلى جانب كونه وسيلة لخرن المواد الأولية الغذائية في أوقات الحاجة إليها ، كان يؤدي إلى كساد أسعار هذه السلع في أيام الرخاء والوفرة ، في الداخل ، وارتفاع أسعار صادرات البلد إلى الخارج ، مما حال دون قيام علاقات تجارية عادية بين الجزائر والبلدان التي تتعامل معها على ضفاف البحر الأبيض المتوسط .

وفي نطاق هذه العمليات ساهمت دار بكري وبوشناق في غضون الفترة بين سني ١٧٩٣ ، ١٧٩٨ ، في تموين العمالات الفرنسية الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط ، ثم في تموين الجيش الفرنسي المحتل لإيطاليا ، ثم جيش نابليون الذي قام بالحملة المشهورة على مصر . ولكنه نظراً لاتساع نطاق هذه

المعاملات ولأن الحكومة الفرنسية هي الطرف فيها ، فإن تسديد ثمن كل شحنة لا يتم بعد تسليمها مباشرة . وظلت الحكومة الفرنسية تشتري الحبوب ولا تدفع ثمنها حتى تم توقيع اتفاقية بينها وبين الحكومة الجزائرية في ١٧ ديسمبر ، ١٨٠١ ، اعترفت فرنسا بموجبها بالديون المستحقة عليها .

وفي ١٣ أغسطس ، سنة ١٨٠٢ ، قام الداي الذي يعود إليه جزء من ريع هذه الصفقات ، بصفته دائناً للتاجرين اليهوديين ، بمطالبة الحكومة الفرنسية بتسوية هذا الدين . ولكن هذا الاتصال والاتصالات التي تلتها ، سوف لا تجد رداً عليها إلا المراوغة والمماطلة .

وبعد سنين من المطالبة الملحة ، قامت الحكومة الفرنسية ، لا بتسديد هذه الديون الغريبة والتي لو أضيفت إليها نسبة الفوائد السنوية المستحقة عليها ، لبلغت أضعاف الأضلي ، قامت بإصدار تصريح مضمونه أن الديون المستحقة لبكري وبوشناق ، ستدفع ..

وكان قنصل فرنسا في الجزائر هو الذي أصدر هذا التصريح بإذن من حكومته بتاريخ ٢٩ فبراير ١٨١٦ .

وفي ٢٨ أكتوبر ، سنة ١٨١٩ ، بدت بوادر تدل على أن الحكومة الفرنسية تنوي جدياً الوفاء بالتزاماتها ، حيث أصدرت قراراً أعلنت بموجبه أنها ستدفع لمن يفوضه يعقوب بكري وبوشناق مبلغ سبعة ملايين فرنك فرنسي . ولهذا الغاية نص قانون الميزانية الذي اعتمد في ٢٤ يوليو ، ١٨٢٠ فعلاً على هذا المبلغ .

ولكن هذا النص سيظل ، مثل غيره من المطالبات الجزائرية والتصريحات الفرنسية ، حبراً على ورق رسمي . لأن الداي الذي انتظر ست سنوات ، سيقطر إلى الكتابة مرة أخرى ، مباشرة إلى الملك شارل العاشر في هذه المرة ، في سنة ١٨٢٦ . على أن رسالة الداي ظلت بدون جواب .

وفي ٣٠ أبريل ١٨٢٧ قام دوقال ، قنصل فرنسا العام ، بزيارة القصبية مقر الداي ، ليثبته بمناسبة حلول عيد قومي ، فاغنم الداي هذه الفرصة ليقدم للقنصل

احتجاجه على موقف فرنسا وعلى عدم قيامها بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية عقدت بين البلدين منذ ربع قرن . وقد تلت ذلك مناقشة حادة ، صرّح فيها قنصل فرنسا ، وكان يتحدث باللغة التركية وبدون مساعدة مترجم ، بأن العرف (أي البروتوكول) لا يسمح لملك فرنسا بالرد على رسالته .

وإثر ذلك ، احتد الدّاي الذي كانت في يده مروحة من الريش ، وضرب بها قنصل فرنسا على وجهه . فكان ردّ الأخير ، أن هذه الاهانة ليست موجهة إليه ، بل إلى ملك فرنسا .

وبذلك أعلن هذا القنصل الذي عبّه دوتاليران في هذا المنصب منذ نحو اثنتي عشرة سنة (وكانت المهمة الأساسية التي كلفه بها هي بالذات أن يعمل لتهدئة بال الدّاي بشأن هذه الديون) أعلن بموقفه ، ضمناً ، فشله في مهمته .

وعلى كل حال ، فقد تلقى القنصل تعليقات من حكومته بمغادرة الجزائر ، إذا لم يتلق ترصيات (اعتذاراً) ملائمة وفي الحال .

وأما الداي الذي كان مقتنعاً بعدالة قضية بلده ، فانه لم يكن يتوقع أن يكون لهذا الحادث عواقب وخيمة . ولذلك ، فقد اندهش حينما علم أن قنصل فرنسا غادر الجزائر في ١٣ يونيو ليقم على متن سفينة فرنسية (جوليت) . وفي الغد ، وصل ضابط فرنسي ، القبطان كولي ، إلى الجزائر على رأس أربع سفن حربية ، ووجه انذاراً إلى الدّاي يطلب إليه أموراً أقل ما يقال فيها أنها مستحيلة ، وهي أن يقدم وزراؤه وأمير البحر الجزائري وأعيان البلد اعتذاراً للقنصل ، وضمانات لم يحددها بالنسبة للمستقبل ، ورفع العلم الفرنسي على القصبه واطلاق مائة طلقة مدفعية لتحيته . ونظراً لاتساع نطاق هذه الطلبات وخروجها عن نطاق المألوف ، فقد استقبلها الدّاي بسخرية قائلاً : « انني مندهش لأن الفرنسيين لم يطلبوا مني تسليم أمراتي أيضاً ! » . وأضاف قائلاً ، ان مثل هذه الشروط لا تصدر عن ساسة أذكاء بل عن الحمقى والمعنوهين ، واقترح الدّاي ارسال فرنسي عاقل ليقوم يبحث مزاعم القنصل محلياً ليدرك « أن هذا المتآمر لا يصلح لا لفرنسا ولا للجزائر » ..

« وإذا أرسلتم مثل هذا الرجل في ظرف أربع وعشرين ساعة ، فسترون أن الحالة قد تتضح ، وإلا فسندخل في عراقك » .

وهكذا ، فقد تمسك كل من الطرفين بموقفه حتى وقعت القطيعة النهائية ، حينما أعلن القبطان كولي محاصرة مدينة الجزائر ، بينما كانت قوات حسين داي تقوم بتخريب المراكز التجارية الفرنسية في بونه وبتدمير المنشآت الفرنسية في القل .

واستمر الحصار حتى بعد موت كولي في سنة ١٨٢٨ ، بل وعززت قطع الأسطول المحاصر وزاد عددها من سبع إلى اثني عشرة ، ثم إلى ثمان عشرة قطعة . واستمر هذا الحصار على الرغم من إدراك السلطات الفرنسية قلة جنواه والتكاليف الباهظة التي يكلفها . فان السفن التجارية الفرنسية كانت تواجه ضربات السفن الحربية الجزائرية مما ارتفعت معه تعرفه بوليصات التأمين . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فقد كان الحصار عديم التأثير ، حيث كانت الجزائر تشتري ما تحتاج إليه من تونس ومن المغرب عن طريق البر .

ولهذه الأسباب وغيرها ، ارتفعت أصوات في البرلمان الفرنسي ، ومن بينها صوت المهندس البحري وعضو الأكاديمية ، شارل دويان ، الذي وصف هذه العملية بـ « الحرب السخيفة » ، تنادي بالعدول عن هذا الحصار .

وإزاء فشل سياسة التهديد والتخويف ، أخذت الحكومة الفرنسية تدرس إجراءات انتقامية أخرى ، وتجمع معلومات وتقارير عن مختلف النواحي الاقتصادية والعسكرية التي تتعلق بالجزائر . ولكن المشروعات التي تتعلق بإعلان الحرب ، على الرغم من تأييد شخصيات سياسية وعسكرية مهمة لها ، وفي مقدمتها وزير البحرية ووزير الحرية ، لم يجد آذاناً صاغية من الملك الذي كان يلتزم جانب الحذر ، لاعتبارات تتصل خصوصاً بالسياسة الخارجية .

وحتى لا تظهر الحكومة أمام المعارضة بمظهر المترجع في قضية اعتبرت خطأ « قضية شرف الدولة » ، قررت إرسال ضابط آخر إلى الجزائر على رأس مدرعة ليعرض المطالب الفرنسية للرضية على الداي . وقد استقبل الداي الضابط

في القصة مرتين (٣١ يوليو و ١٢ أغسطس ١٨٢٩) . وعرض عليه الأخير ، بدلاً من الشروط القديمة عقد هدنة وارسال مفاوض جزائري إلى باريس ، ولكن هذه المفاوضات انتهت برفض الطرف الجزائري للعروض الفرنسية . وزيادة على ذلك ، فقد اعتبر الطرف الجزائري إرسال مبعوث للمفاوضة على متن سفينة حربية عملاً استفزازياً لم يكن من المعقول أن تأمل فرنسا من ورائه الوصول إلى نتيجة سلمية . ولذلك ، فقد ودّعت المدرعة الفرنسية باطلاق عدة طلقات نارية عليها حينما كانت تستعد لمغادرة الميناء .

وبذلك ازدادت المشكلة تعقيداً ، حيث أصبح الحادث حادثين وترأى أن ضربة المروحة خفيفة نسبياً أو على الأقل ، بالقياس إلى ضربات المدافع !

وبينما كان المبعوث الفرنسي يستجدي ترصية من الداي في الجزائر ، تغيرت الوزارة الفرنسية في ٨ أغسطس ، حين شكلت وزارة جديدة برئاسة بوليناك عين الكونت دو بورمونت وزيراً للحرية فيها .

وقد كان من ضمن الاجراءات الأولى التي اتخذها هذا الانتهازي الذي تخلى عن نابليون في معركة ليبي ، هو أن يقترح على الملك تسديد « ضربة قاضية » وبدون تأخير للجزائر .

ولكن الملك الذي كان عرشه مهدداً بالثورة لم يكن ليتخذ اجراء باعلان الحرب في تلك الظروف ، أو على الأقل ، قبل أن يدرس المشروعات التي تقترح حلاً سلمياً للنزاع . وهذه المشروعات كثيرة ، ولكن أهمها ، بطبيعة الحال ، تلك التي يفكر فيها بوليناك ، هذا الدبلوماسي المنحك .

وفي المرحلة الأولى ، التجأ الأمير بوليناك إلى الباب العالي ، باعتبار أن الجزائر تابعة للدولة العثمانية من ناحية القانون الدولي ، وعرض ، مؤيداً من شارل العاشر ، على الحكومة العثمانية أن ترغم الداي على تقديم الترضيات المطلوبة . ولكن السلطان رفض هذا العرض .

وفي المرحلة الثانية ، تصور بوليناك خطة وافق عليها الملك ، لو نجحت لغيرت

خريطة العالم الإسلامي (ومصيره أيضاً) تغييراً كلياً . ويقضي المشروع ، بأن « تكلف » فرنسا محمد علي الذي كانت الملكية العائدة إلى الحكم تثق فيه وترى فيه خلقاً لنابوليون في مصر ، أن يقوم بالاستيلاء على طرابلس الغرب وتونس ... ثم الجزائر . وبهذه العملية تجمد كل الأطراف المعنية ما يرضيها : فرنسا الانتقام : محمد علي ، توسيع رقعة أراضيه بحيث يضم ملكه أهم بقايا الامبراطورية العثمانية .

وفكرة حل المشكلة بواسطة محمد علي ، هي في الحقيقة فكرة فنصل فرنسا العام في مصر دروفتي ، الذي كان مستشاراً وصديقاً لمحمد علي ، وكان يرى أن توسع الأخير ، كان يجب أن يتجه إلى الغرب ، بدلاً من الشرق (سورية) . وقد استعار بوليناك الخطة من القنصل دروفتي أثناء رحلة له إلى باريس ، حيث قال لرئيس الوزراء « ان ارسال حملة عسكرية إلى الجزائر ، أمر ينطوي على كثير من المخاطر ... والتكاليف » .

ولما عرض القائم بأعمال فنصل فرنسا في مصر ، ميموت ، المشروع على محمد علي وجد صدى في نفسه واشترط أن يتحمل هو مسئوليات العملية كلها وحده ، وألا يتجىء إلى فرنسا إلا عند الضرورة للاستعانة بضباط المدفعية وسلاح المهندسين . وتقضي خطة محمد علي بأن يقوم ابنه ابراهيم بحملة لغزو شمال افريقية تتكون من ٤٠ ٠٠٠ رجل ، نصفهم من القوات النظامية ، وتنقل عن طريق البحر ، والنصف الآخر يتكون من الغزاة البدو الذين يسير بهم على الطريق المحاذية للبحر . وأما دور فرنسا ، فيتحصر في تمويل العملية بمساعدة قدرها ٢١ ٢٠٠ ٠٠٠ فرنك فرنسي ، تسدد في أربعة أقساط سنوية ، مضافاً إليها منحة ، في شكل أربع سفن كبيرة للنقل وثمانين مدفعاً .

يقول هودر ، أحد كبار موظفي السفارة الفرنسية في القسطنطينية الذي اشترك في هذه المفاوضات مع ميموت ، ان محمد علي بهتم بالسفن أكثر من اهتمامه بالمساعدة المالية الفرنسية ، حيث كان كل تفكيره مركزاً في موضوع واحد ، وهو « انشاء أسطول بحري عظيم وبسرعة » .

وفي نهاية المفاوضات ، قدم هودر في ٢٠ ديسمبر تقريراً إلى بوليناك أَلحَّ فيه على ضرورة تقديم السفن لمساهمة محمد علي في هذا المشروع الذي هو « من مصلحة فرنسا » . على أن رئيس الوزارة كان يواجه في داخل وزارته معارضة لا يستهان بها من أنصار التدخل المسلح ، وفي مقدمتهم دوبرمونت وزير الحرية نفسه ، فلم يستطع حمل الوزارة على الموافقة على مشروعه . ولذلك التجأ إلى حيلة لتخطي مجلس الوزراء ، فاقترح على الملك اعتماد مبلغ ٢٨ مليون فرنك في نطاق المشروع ، يقدم مبلغ ٢٠ مليون منها لمحمد علي في صورة قرض لا يحمل فوائد ، والباقي ، أي ٨ ملايين ، تمتع له على « سبيل الهبة لتمكينه من الحصول على الوسائل الضرورية لبناء أربع سفن للنقل ، أو لشراؤها ، حيث يعتقد أن هذه السفن ضرورية لتعزيز أسطوله » .

ولكن المشروع فشل لأسباب لا يتسع هذا المقام لذكرها ، ولو أنها لا تنصل بأي تحول نتيجة لوخز الضمير ، من محمد علي الذي تدل الدلائل على أنه كان مبدئياً مستعداً لتمثيل هذا الدور حتى النهاية . وهذه الأسباب لا تنصل أيضاً بأي وهن في تصميم الأمير بوليناك على تنفيذ المخطط ، حتى في صورة معدلة وتعديل المخطط كان على النحو التالي ، يقوم محمد علي باحتلال طرابلس ، وتونس ، وتولى فرنسا احتلال الجزائر والاحتفاظ بها .

تري ، هل كانت مروحة الداي البرينة هي التي أوحى لبوليناك بهذا المخطط الذي لا يستهدف أقل من تقويض دعائم الامبراطورية العثمانية ، وريط مصر ، البلد العربي المسلم بالمخطط العسكرية الاستعمارية الفرنسية ، والقضاء على كيان ثلاث دول مغربية ؟

كلا ، لم تكن المروحة ولا الصدفة ، ولكن الدوافع الحقيقية ، كانت الرغبة في تصفية الامبراطورية العثمانية ، بطريقة فعالة ينشأها من الداخل بواسطة محمد علي ، حتى يضمن عدم تدخل إنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية ، وبالتالي ، ضمان « نشر النفوذ الفرنسي ، على الرغم من بريطانيا حتى قلب آسيا » .

ولكن بريطانيا تيقظت للمشروع ووجهت إلى فرنسا مذكرة استفسارية بشأنه في نهاية ديسمبر ١٨٢٩ . وكان رد بوليناك على هذا المسعى الدبلوماسي ، بسيطاً ، وهو أنه لم يسمع قط بهذا المشروع ، فكذب وجوده رسماً ١ على أن ذلك لم يمنع مجلس الوزراء البريطاني برئاسة الدوق ولينجتون ، من بحث الموضوع وإصدار تصريح بشأنه يتضمن معارضة بريطانيا لكل مبادرة تستهدف « ربط المسألة الشرقية بمسألة الجزائر » وبشكل يؤدي إلى الاختلال بالتوازن في الشرق و « تمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية » .

وفي نفس الوقت ، صرح رئيس وزراء روسيا ، بأنه يعتبر المشروع مجرد « وهم » ، بينما أعلن ميترنيخ معارضته لكل تغيير في الوضع في المنطقة .

بل ان المعارضة في فرنسا ، قامت بحملة قوية لمناوئة هذا المشروع الذي كان يوصف بنعوت مثل « مخيف » و« مستحيل سياسياً » .

ليس من شك ، في أن هذه المناومات التي كانت تجري تحت ستار التكم وعلى أرفع المستويات ، ظلت مجهولة من الشعب الجزائري وسلطات الداي ، كما كان يجهل بها الأمير عبد القادر الذي سبّطه - كما سبى إلى محمد علي طلباً للمساعدة لمقاومة الكفار الغزاة .

ومهما يكن من شيء ، فإن فشل المشروع الأصلي والمشروع المعدل الذي رفضه محمد علي نفسه ، وضع بوليناك في عزلة تامة في أوائل سنة ١٨٣٠ . وهذا القشل كان من الطبيعي أن يبدو للرأي العام نتيجة لمعارضة الدول الكبرى لمخطط بوليناك ، وهي اهانة ، كما قال لافييت ، أخطر شأنًا من اهانة المروحة ...

وكذلك يمكن القول بأن القرار بإرسال حملة إلى الجزائر ، كان في المكان الأول مظاهرة لاسترداد فرنسا اعتبارها في نظر الدول الأوروبية - ذلك الاعتبار الذي كسبه بمشقة ، بعد الاتيهار القومي الذي أصابها اثر سقوط نابليون الأول . ولكنه إلى جانب هذا الدافع ، كان لتنظيم الحملة فوائد أخرى ، وأهمها بدون شك ، إسكات المعارضة وتلميع النظام الملكي الذي يتقصه اليريق في نظر الرأي

العام ، وضمان أكثر الفرص لكسب الانتخابات التي كانت على الأبواب . وهذه العوامل الداخلية ، هي التي يشر إليها المارشال بيرتي حينما صرح بقوله : « ستقوم بمناوشة الداي ، ولكن الحرب الحقيقية ستبدأ عندما نعود إلى البلد » . ثم ان يريق الذهب المُكثَّر في خزائن القنصة (١٥٠ مليون) ، كان وحده كافياً لاغراء ملك فرنسا بالقيام بهذه المناوشة التي كان الاعتقاد يسود بأنها ستكون قليلة التكاليف.

٢ - معارضة بريطانيا :

وفي ٣٠ يناير ١٨٣٠ قرر مجلس الملك ارسال حملة عسكرية لغزو الجزائر ، وحدد موعد التزول على الشواطئ الإفريقية بين أوائل مايو وأواخر يونيو . وفي ٧ فبراير ، أعلن شارل العاشر تعبئة الجيش والبحرية . وفي ١١ أبريل عين الكونت دو بورمونت قائداً عاماً للحملة التي سيسمها الملك « جيش افريقية » . وفي ١٢ مارس ، عين البارون دو بري نائب الأميرال ، قائداً للقوات البحرية . وعند هذه النقطة تبلورت سياسة شارل العاشر ودويلته إلى اجراءات حاسمة لا يمكن التراجع عنها .

جاء في اعلان الملك الذي هو بمثابة اعلان الحرب ، في ٢ مايو ، ما يلي : « لقد أوقفت مفعول غضبي العادل ضد دولة بربرية ، ولكنه لم بعد في امكاني بعد الآن ترك الاهانة التي لحقت بعلمي بدون عقاب . والتعويض الكامل الذي أريد الحصول عليه ، إذ يرضي شرف فرنسا ، سيتحول بعون الله القوي إلى صالح المسيحية بأسرها . »

وكلمة « المسيحية » في سياق الانتقام لحادث المروحة ، قد تبدو نائية وليس لها معنى ، ما دامت فرنسا ليست مقبلة على حرب دينية . ولكنه يجب أن نذكر أن الدول المسيحية كلها ، قدّمت تأييدها لفرنسا وباركت الحملة ، وذلك فيما عدا إنجلترا . وبراعة بيان الملك إذاً هي في الايهام بأن رفض التأييد للحملة خروج عن حظيرة المسيحية .

ولكن بريطانيا التي كانت ترتبط بعلاقات تجارية حسنة مع الجزائر ، والتي

أثبت على معارضة المخطط الفرنسية ، سوف لا تغير سياستها من أجل كلمة وردت في خطاب ملك دولة كانت عدوها الأول حتى وقت متأخر . وسواء ، ظلمت فرنسا إذناً من بريطانيا للقيام بغزو الجزائر ، كما توحى بذلك تصريحات شاتوبريان ، أم لم تطلب ذلك الاذن ، فان الأحزاب البريطانية ، حزب الحكومة وحزب المعارضة ، كانت مجمعة على اداة التدخل الفرنسي في الحوض الغربي للبحر الأبيض . وقد ترجمت حكومة ولينجتون هذا الشعور الوطني في المرحلة الأولى بعمل دبلوماسي نشيط يجري في الكتمان . ولما فشل هذا العمل (وبريطانيا لم تكن تواجه الدخول في حرب مع فرنسا من أجل هذه القضية لاعتبارات منها سوء صحة جورج الرابع) ، طالبت بضمانات بشأن مصير مدينة الجزائر . وقد أوضحت بلسان اللورد أبردين وزير خارجيتها ، ان التأكيد الشفوي الذي تلقته من شارل العاشر بأن فرنسا لا تنوي الاحتفاظ بالجزائر بعد النصر ، لا يكفي ، ويجب تعزيزه بتصريح مكتوب . والمسألة الأساسية في نظر بريطانيا ، هي أن الجزائر ، جزء من الامبراطورية العثمانية . ونظراً لأن المملكة المتحدة تضمن الوضع الراهن ، فلا يمكن تغيير السيادة العثمانية على قطعة من أراضيها . ولكن بريطانيا عجزت عن الحصول على ضمانات مكتوبة حتى بعد الانذار الذي قدمه اللورد استيورت ، سفيرها في باريس ، إلى بوليناك .

وكذلك فشل المسعى البريطاني لدى الباب العالي لاقتناع السلطان بارسال ممثل له إلى الجزائر ليقوم بتسوية النزاع ، مع الداي . فان طاهر باشا أمير البحر الذي قبل هذه المهمة ، سيواجه عراقيل كثيرة في طريقه إلى الجزائر . ولما وصل إليها في ٢٠ مايو ، منعت قطع الأسطول المحاصرة من النزول ، واخذ إلى طولون حيث وضع في الحجر الصحي واحتجز حتى أوائل يوليو .

وفيما عدا بريطانيا ، فان بقية الدول الأوروبية ، كما قلنا باركت الحملة الفرنسية . فان القيصر نيقولا الأول منح فرنسا تأييده بدون تحفظ ، بل وأعار فرنسا أحد كبار ضباطه ، فيلوسوف ، المتخصص في الشؤون الإسلامية ليرافق الحملة . وهذا أيضاً هو الموقف الذي اتخذته فريدريك الثالث امبراطور بروسيا ،

وموقف الدول الشمالية ، ولا سيما السويد ، التي كانت مجبذة للمشروع . ولكن اسبانيا التي ترتبط بمعاهدة تجارية مفيدة مع الذاتي ، أعربت بتوجيه من ملكها فرديناند السابع ، عن تحفظها ، بل ورفضت تخمين القوات الغازية ، كما رفضت إقامة مستشفى عسكري في جزر البليار .

وعلى الرغم من الصعوبات الدبلوماسية ، والمعارضة الداخلية التي لقيها مشروع الحملة ، فقد تمت الاستعدادات ونظمت القوة العسكرية التي تتكون من ٣٨ ٠٠٠ رجل ، نحو ٣١ ٠٠٠ منها من المشاة ، في نهاية شهر أبريل . وفي ٢٥ مايو أفلح الأسطول الذي ينقل جيش الاحتلال . وفي ١٤ يونيو ١٨٣٠ ، نزلت القوات الفرنسية في شبه جزيرة سيدي فرج ، مرسى صغير يقع في غربي مدينة الجزائر . وعلى الرغم من أن الجزائريين لم يكونوا يتوقعون نزول الجيش الفرنسي في هذه المنطقة المنعزلة وغير المحصنة ، فإن هذا اليوم الأول ، سيكلف الغزاة عشرين قتيلاً ، وهو عدد ليس بالكبير ولكنه ذو أهمية رمزية ، في بداية المقاومة الجزائرية .

والحوادث الأخرى المهمة التي تلت نزول الفرنسيين ، قبل أن ينظم الأمير عبد القادر المقاومة الشعبية ، هي احتلال مدينة الجزائر ، بعد تدمير حصونها ونهب كنوز القسبة الذي اشترك فيه الضباط الفرنسيون على قدم المساواة مع جنود الحملة .



نزول الحملة الفرنسية في سيدي فرج

الفصل الأول

ظروفُ بيعة الأمير عبد القادر

- الإدارة والنشاط الاقتصادي

قبل أن نعرض في الفصول التالية لمقاومة الشعب الجزائري للغزاة الفرنسيين بقيادة الأمير عبد القادر ، يجدر بنا أن نحاول أن نقدم في هذا الفصل فكرة عامة عن الهياكل الإدارية والاقتصادية التي وجدها الفرنسيون في هذا البلد ، والتي بنى الأمير على أساسها تنظيمه للمقاومة .

١ - الإدارة :

تحوّلت الجزائر منذ استيلاء الأتراك عليها في أواخر القرن السادس عشر ، ومثلها في ذلك ، مثل شقيقتها تونس وطرابلس ، إلى مقاطعة تتمتع بالاستقلال الذاتي الذي يشمل حتى العلاقات الخارجية . وهذا الوضع يشبه إلى حد بعيد وضع بلاد اللومينيون التي كانت تعترف بسيادة التاج البريطاني ، ولكنها تمارس حكم نفسها بنفسها . ولكن العلاقات بين الجزائر والباب العالي ، زيادة عن كونها تقوم على أساس التبعية التي يضبطها القانون الدولي ، تمتاز بتعلق المسلمين ، بدافع من الشعور الديني ، بالخلافة الإسلامية التي لم يكن من الممكن في القرن التاسع عشر - قرن الاندفاع الاستعماري - تصور إطار سياسي قومي خارجها للشعوب الإسلامية

الصغيرة ، مثل الجزائر . وكذلك كان الحكم العثماني الذي تسيطر فيه الجالية (الجلبش) التركية على مقاليد الحكم في البلد ، أمراً غير متنازع فيه ، أو هو يمثل شراً لا بد منه ، على أسوأ التقديرات .

كان « الباشا » هو الرئيس الأعلى للإدارة . وهو بمثابة الوالي أو خليفة السلطان . ولكن وضع رئيس الإدارة التركية ، يختلف عن وضع الوالي الذي يختاره الخليفة بنفسه ويضعه إلى مقر عمله للقيام بمهمته خلال الفترة التي يحددها لذلك . وقد طرأ تغيير على هذا الوضع نتيجة للتطورات التي مر بها نظام الحكم العثماني في غضون القرن السابع عشر ، من حيث أن « أوجاك » أو الميليشيا التركية ، إن شئت تعبيراً حديثاً ، هي التي تنتخب الداي الذي ينصبه الخليفة بعد ذلك ويحل عليه لقب الباشا رسمياً . وفي مقابل ذلك ، يعترف الداي بالسيادة للقسطنطينية ، ويدفع ضريبة سنوية للسلطان ويساهم في حروبه ، كما يتلقى منه « انكشارية » (جيش المشاة) ، يجمع أفرادها من مختلف ولايات الامبراطورية ، وخصوصاً من القسطنطينية ، والأناضول (لا ينخرط فيها الأهالي ولا المولدون) . وهذه القوة العسكرية التي تتجدد دائماً ، قلما يتجاوز عدد أفرادها ١٥ ٠٠٠ رجلاً . وهؤلاء الجنود الأتراك الذين يجري تدريبهم في البلد ، يقيمون في ثكنات المدينة . وكان عدد هذه الثكنات عند نزول الفرنسيين ثمان في مدينة الجزائر وحدها . على أن المتزوجين منهم يقيمون مع عائلاتهم بين السكان المدنيين . والأولاد الذين يولدون من هذا الزواج يسمون « الكلوغلي » (أي ابن العبد أو ابن الجندي) . وقد كان الكلوغليون حتى وقت متأخر يعاملون معاملة الأهالي ولا يتمتعون بامتيازات الأتراك ، ولا يسمح لهم بشغل المناصب العليا في الإدارة والجيش .

وعلى رأس هذه القوة ، بل وعلى رأس الإدارة أيضاً ، نجد المجلس الأعلى (الديوان) الذي يتكون من ستين ضابطاً ومن عدد من كبار الموظفين . وهذا المجلس هو الذي ينتخب الداي ، ومنه أيضاً يختار كبار مساعديه ، ولا سيما الوزراء الخمسة . وبعدما يتم انتخابه ، يقوم الداي بتوجيه وفد إلى القسطنطينية ليتولى إبلاغ السلطان بخبر هذا الانتخاب ، ويعود حاملاً إليه من الخليفة القفطان التقليدي ،

رمز الحكم ، ولقب الباشا . وعلى هذه السنة ، تعاقب على الولاية . منذ بداية نظام الدايات في سنة ١٦٧١ م . حتى الاحتلال الفرنسي ، ٢٨ دايًا .

والمهمة الأساسية للإدارة التركية ، البايليك ، إلى جانب حفظ الأمن والدفاع ، هي جباية الضرائب التي تنفق خصوصاً لدفع مرتبات الانكشارية ولتجهيزها بالسلاح والعتاد الحربي .

والداي يمارس السلطة الفعلية في العاصمة وضواحيها وفي سهول متيجة عن طريق آغا عربي وأربعة « قياد » من الأتراك .

وفيما عدا ذلك ، فإن الولاية قسمت إلى ثلاث مقاطعات (بايليك) : ولاية نيزي التي تقع في الوسط ، وهي أصغرها ، وعاصمتها المدينة التي كان الداي يولي عليها حاكماً يقع تحت سلطته مباشرة ، ولاية وهران ، التي أصبحت مدينة وهران عاصمتها منذ جلاء الاسبان عنها في سنة ١٧٩٢ ، والولاية الشرقية ، قسنطينة .

وكل ولاية تنقسم إلى عدة دوائر تضم كل منها عدداً من القبائل . وكل واحدة من الولايات الثلاث ، يحكمها باي يعينه الداي ويمارس السلطة باسمه . والباي واسع السلطان ، بل هو مطلق التصرف في ولايته ، بشرط أن يضمن جباية الضرائب . والباي ملزم بأن يدفع بواسطة خليفته ، للدَّاي الضرائب المقررة على ولايته ، مرتين في العام ، في الربيع وفي الخريف . وبعد ما يقوم بأداء الضرائب المالية المستحقة عليه يتلقى من الدَّاي قفطاناً ، رمزاً لتعيينه في منصبه . وكذلك يتحتم على الباي أن يقوم بزيارة الدَّاي شخصياً ، مرة في كل ثلاث سنوات ، ويقدم إليه هدية تقليدية تسمى « دنوش » .

ويعتمد الباي في ولايته لفرض سلطانه على قوة من الميليشيا التركية وعلى بعض القبائل العربية والبربرية « المخزن » ، أو الدائرة (أي القبيلة التي يسمح لها بإقامة منازلها في دائرة الباي) التي تتمتع بامتيازات ونفوذ خاص . وقبيلة الدائرة التي ستردد اسمها ، مع الزمالة ، كثيراً في هذا الكتاب ، والتي سببت صعوبات جمة للأمير عبد القادر ، بسبب الخيانات المتكررة التي ارتكبتها ، كانت هي القبيلة المقررة

والمحظية لدى باي وهران عندما استولى الفرنسيون على هذه المدينة .

وهذه القبائل معفاة من الضرائب ، ومهمتها الأساسية ، مساعدة أجهزة الحكم لجباية الضرائب المفروضة على القبائل الخاضعة للباي .

ومن المناصب الإدارية المهمة التي يعتمد عليها الباي في حكم الولاية منصب « القايد » الذي ورثته الإدارة الاستعمارية عن الحكم التركي وكيفته بحيث ينسجم مع إرادتها في الحكم المباشر .

والقايد ، كان في العهد التركي يمارس سلطات مدنية وعسكرية وقضائية . والقايد هو المسؤول بدوره عن تعيين أعوانه « الشيوخ » الذين يمارسون السلطة المباشرة ، في أسفل السلم الإداري ، على القبائل ، أو على مجموعات من الخيم .

ويتم تعيين الباي للقايد على منصبه ، بناء على اقتراح آغا الولاية وبحري تعيين الشيوخ عقب مشاورات يجريها القايد مع زعماء القبائل وأهل الرأي فيها . وقد جرى العرف بأن تناط هذه المسؤولية بزعم القبيلة الرئيسية في المنطقة . ويرافق التعيين تقديم أصحاب الوظائف هدايا يحددها العرف ، إلى المسؤول الأعلى الذي تم على يده التعيين والذي يمنح « برنوس السلطة » .

والقبائل التي تتركز فيها السلطة ، تتمتع ، عادة ، بوضع اجتماعي غير عادي وتمتع امتيازات وتزود بنفوذ كبير ، كثيراً ما يكون الفلاح والتاجر الضعيف ضحيته المفضلة . هذا في المناطق الشمالية ، وخصوصاً ، في بلاد القبائل . وأما قبائل الصحراء ، فإن زعماءها يرتبطون مباشرة بالسلطة المركزية ، أي الباي .

ومن القبائل المشهورة التي تتمتع بالنفوذ والسلطة على الصعيد الاقليمي في عهد الأتراك ، يمكننا أن نذكر عائلة المقراني ، في مجانة وعائلة ابن احيلص في جيجل وعائلة عز الدين في زواغة ، وبنو زمون ، وأولاد سيدي الشيخ في ولاية وهران .

على أن المناطق الجبلية الوعرة ، مثل جبال أوراس ، وجبال بلاد القبائل ، والهضاب الصحراوية البعيدة عن مراكز العمران ، كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الداخلي ، بحكم الأمر الواقع ، ولا تكاد تصل إليها يد السلطة المركزية .

والدائي هو المسؤول من الناحية القانونية عن الشؤون القضائية ، حيث ان حكومته لا تشتمل على وزير للعدل ، ولكنه يفوض سلطته القضائية لقضاة يحكون طبقاً لنصوص القرآن وأحكام الشريعة الإسلامية . وقد دخل المذهب الحنفي المتحرر نسبياً ، مع الأتراك إلى الجزائر ، وكان معمولاً به إلى جانب المذهب المالكي الذي يقوم على احترام النصوص والذي هو المذهب السائد في جميع أقطار المغرب

ويتركز المذهبان على المفتي الحنفي الذي يعينه السلطان ، ويمثل السلطة الدينية الرسمية ، والمفتي المالكي . والفصل في القضايا يجري أمام قضاة يمثلون المذهبين ، مع ترك الاختيار للمتقاضين . وسلطة القاضي واسعة ، حيث تشمل المعاملات وتسجيل العقود والأحوال الشخصية وحماية الضعيف ، وغير ذلك من النواحي التي تعالجها الشريعة الإسلامية . وينظر القاضي في الدعاوى في محاكم يجلس فيها إلى جانبه عدول بضمن وجودهم سلامة الاجراءات وتطبيق الأحكام ، وكتاب يقومون بتسجيل الوثائق ، وضباط ، أو حراس المحكمة (شاوش) .

وتعين القضاة من اختصاص الداي ، ويتم على أساس انتهاء العالم إلى أحد المذهبين وتضلعه في الفقه والعلوم الدينية وشهرته بالقوى وحسن السيرة وحكم القاضي في قضية ما ، غير قابل للاستئناف ، ولو أن القضية التي يتنازع المعني الحكم فيها ، قد تعرض على المجلس (القضائي) الأعلى ، للرأي والفتوى . ولكن المجلس لا يتمتع إلا باختصاصات استشارية . وهو في أكثر الأحوال ، يؤكد الحكم الذي أصدره القاضي . على أنه في حالات استثنائية ، قد تعرض القضية على الداي الذي يحيلها إلى مجلس استشاري خاص ليبيدي فيها رأيه . ولكل ولاية مجلسها القضائي الأعلى . وأما مجلس مدينة الجزائر ، فقد كان يضم المفتي الحنفي والمفتي المالكي .

وأما بلاد القبائل ، فإن النظام القضائي فيها يقوم على أساس التحكيم والقرارات التي يصدرها العلماء والمرابطون المحليون الذين يتفق المتخاصمون على الاتجاه إليهم أو القرارات التي تتخذها مجالس « الكبار » (الجمعة) في القرى . وهذه القرارات الجماعية وما تنطوي عليه من شبه الإجماع وما يحيط بالرجال الذين يتخلونها من الوفاق وحسن السمعة ، تمثل ضمانات لا يستهان بها للعدالة .

والقضايا الجنائية تنظر فيها المحاكم ، أو تحال على القابض أو مجالس الكبار وتصدر بشأنها أحكام بالغرامات والجلد ، ولكنه لا يدخل في اختصاص هذه الأجهزة اصدار أحكام الاعدام . والدّاي ، أو الباي ، هو وحده الذي يتمتع بالسلطة لاصدار هذه الأحكام ، وذلك فيما عدا منطقة الجزائر حيث يتمتع بهذه الصلاحية «خوجة الخيل» والآغا ، إذا كان الأمر يتعلق بعربي ، والقاضي ، متى كان الجاني من الأتراك والكلوغلين . وحكم الاعدام كان يصدر خصوصاً لمعاينة القتال ، والمرتد الذي لم يتب وقاطع الطريق . وأما الرائي فيعاقب بالرجم ، والسارق تقطع يده ، طبقاً لنصوص الشريعة الإسلامية .

٢ - الاقتصاد :

يقدر عدد سكان الجزائر في سنة ١٨٣٠ بنو ثلاثة ملايين نسمة ، تتراوح نسبة سكان الجبال والأرياف منهم بين ٩٠ و ٩٥ ٪. وهذا الرقم وحده ، كاف للدلالة على أنّ النشاط الاقتصادي الأساسي في البلد هو الزراعة بمختلف فروعها (الحبوب في السهول وغللات الأشجار في المناطق الجبلية ، وتربية الحيوانات ، والصناعات التحويلية مثل عصر الزيتون وطحن الحبوب الدبّاعة وصناعة الجلود الخ) والطرق الزراعية المتبعة ، هي الطرق التقليدية التي عرقتها هذه البلاد من آلاف السنين . والمحراث المزود بالسكة المصنوعة من الحديد محلياً والذي يحجره حيوانات مثل الثور والحمار ، هو الأداة الأساسية للحراث . ولاخصاب الأرض ، يستعمل الفلاح في شكل سماد ، الزبل ورمال الأعشاب التي بحرقها في أواخر الصيف ويلزوها في الحقول ، والحصاد يجري بالمنجل . وأما الري المنتظم ، فهو قليل ، بسبب عدم توفر الخزانات والقنوات ، أو لأن معظم الأنهار تفيض وتخرج عن مجاريها في الشتاء وتجف خلال بقية فصول السنة .

والقبائل لا تحراث إلا جزءاً من أراضيها ، بينما ترك الباقي بوراً ، وفقاً لطريقة المناوبة المعروفة ، وهي طريقة لا تضمن إلا مردوداً محدوداً ، ولا سبباً إذا اعتبرنا ما تتعرض له الزراعة من تقلبات الطقس . والمقدر أن الفلاح يخفي في كل مست

سنوات في المناطق الواقعة في التل ، محصولاً واحداً جيداً ، ومحصولاً أو محصولين متوسطين ، ومحصولاً أو محصولين متواضعين ، ومحصولاً واحداً أو محصولين رديين . وفي سنوات الخصب ، يقوم الفلاح ببيع جزء من فائضه (وتصدر كميات كبيرة من الحبوب إلى الخارج) ، ويخزن جزءاً آخر في مظامير تحفر في الأماكن المعتدلة المناخ ويحني أثرها بعناية .

ولكن تربية الحيوانات ، ولا سيما الغنم الذي كان ولا يزال الانتاج الحيواني الأساسي في البلد ، كانت تدر على الفلاح وعلى البلد ثروة طيبة ، وتوفر للشعب غذاء ممتازاً رخيص الأسعار من اللحوم ومستجات الألبان والصوف والجلود . وتقدر المصادر الفرنسية ثروة البلد من الغنم عند الاحتلال ، بما يتراوح بين ٧ و ٨ ملايين رأس ، مضافاً إلى ذلك ثروة معتبرة من الماعز والبقر والجمال والخيول . وهذه الوفرة ، هي التي تفسر لنا كيف أن الفرنسيين لم يكونوا يدفعون في سنة ١٨٣٠ سوى ما يتراوح بين ١,٣٠ و ١,٨٠ فرنك للشاة .

وعلى الصعيد التجاري ، كان البلد يشكو من نقص واضح في الطرق والمرافق الضرورية لايواء المسافرين . فقد كانت توجد طريق واحدة سلطانية تربط بين وهران والجزائر وقسنطينة (طريق السلطان) . ولكن هذه الطريق التي يستغرق السفر فيها من وهران إلى قسنطينة تسعة أيام ، كانت القبائل التي تمر في أراضيها في بعض الحالات ، تفرض أتاوة على المسافرين كما كانت هدفاً مرموقاً لقطاع الطريق . وهذه الاعتبارات ، تمثل عائقاً كبيراً في طريق تنظيم التبادل التجاري على مستوى قومي . أضف إلى ذلك ، ان عدم تنوع الانتاج ، يجعل من غير المفيد نقل السلع مسافات بعيدة وبيعها في الأسواق بنفس الأسعار التي تباع بها المنتجات المحلية المماثلة التي لا يتحمل التجار عنها كبيراً في نقلها . ثم ، أن ندرة النقود خارج المدن الكبيرة يجعل التبادل التجاري يجري على أساس المقايضة . وبعبارة أخرى ، فان الوهراني الذي يقصد إلى المدية مثلاً ، لبيع شحنة من القمح فيها ، لا بد لكي تكون العملية مفيدة له ، من أن يجد في هذه المدينة السلعة التي يريد بها والتي تكون مماثلة من حيث السعر والحجم والنوع الخ ... لشحنة القمح التي يعرضها .

وكذلك كانت العمليات التجارية الحقيقية ، هي التي تعقد صفقاتها في أسواق محلية ، حيث يبيع الفلاح منتجاته الزراعية وحيواناته ، ويشترى في مقابلها ما يحتاج إليه من الأقمشة والتوابل والأواني والأوعية والحلي التي كانت من أهم وسائل الادخار حيث كانت تستخدم للزينة وتكثر وتخفى لأوقات الشدة .

والأسواق المحلية والاقليمية ، إلى جانب كونها ملتقى لتبادل السلع ، تلعب دوراً اجتماعياً هاماً . فهي عادة تقع عند ملتقى الطرق الآتية من مختلف المناطق ويقصدها الناس للتبضع ، ولكن أيضاً لتبادل المعلومات عن الأوضاع السياسية وللدعاية واستمالة الناس للقضايا العامة . ولذلك كانت الحكومة التركية تفرض على الأسواق الكبيرة رقابة تمارسها قبائل المخزن ، بينما توكل هذه المهمة في الأسواق المحلية إلى القابو الذي يستعين بشيوخ القبائل وباتصالاته المحلية .

ومهما يكن من شيء ، فقد كانت مدينة الجزائر تمثل سوقاً مهمة لضيواحي متيجة ولبلاذ القبائل الكبرى المجاورة لها . فان هذه المدينة التي كانت تغذي أسواقها نفقات الدولة والجيش ، كانت تتلقى أيضاً الغنائم والأسلاب التي يعود بها البحريون من عمليات الغزو والقرصنة . وبالإضافة إلى ذلك ، فان ميناء العاصمة هو أهم ميناء في القطر لتصدير المنتجات المحلية ولاستيراد السلع الأجنبية ، وبالتالي ، السوق المثالية لتجارة الجملة ، وعاصمة البلد الاقتصادية بدون نزاع .

وأما الأسواق الداخلية ، فأمهمها ، بدون شك ، هو سوق قسنطينة . فان هذه المدينة التي أخذت مكانة تلمسان ، كانت أحوازها خصبة (انتاج الحبوب) . كما كانت منتجات الصناعات التقليدية فيها تحتفظ بسمعة طيبة . وقد كانت علاقاتها التجارية تمتد عبر الحدود إلى تونس ، وبطبيعة الحال ، إلى الجزائر والمناطق الصحراوية .

وكانت صادرات قسنطينة تتكون من الحبوب وزيت الزيتون والحيوانات التي تتبادلها مع قبائل الجنوب ، بالتمر والصوف والأغطية الصوفية والبرانس . وكذلك تقوم قسنطينة بدور سوق (الترانزيت) وتعيد توزيع المنتجات الجزائرية التي تنلقاها

إلى تونس ، التي تمددها خصوصاً بالاجواخ والأقمشة والسجاد الفاخر والقهوة ، وغير ذلك من المنتجات التي تنقلها القوافل من الشرق الأوسط . وقد كان التجار القسطنطيون يحققون أرباحاً طائلة من وراء الصفقات التي يعقدون تبلغ أحياناً نصف قيمة البضاعة وتتجاوزها .

وأما التجارة الخارجية (مع فرنسا) في ولاية قسنطينة ، فقد كان يحتكرها الباي ، وكانت المعاملات مع تجار مرسيليا الذين يعملون في المنشآت التي تنازلت لهم عنها الجزائر على الشواطئ ، تجري في قسنطينة نفسها ، أو في بونة . وكانت هذه المعاملات تدور ، خصوصاً ، حول الحبوب والصوف التي تصدرها الولاية في مقابل المنتجات الفرنسية التي تصل إليها عن طريق ميناء بونة . ويذكر المؤرخون أن مستودعات الميناء ، عند إعلان الحرب على الجزائر ، كانت مفعمة بالسلع التي تنتظر الشحن إلى فرنسا ، ولا سيما من منتجات الجلد والشمع والصوف والمرجان .

مراسم البيعة

رأبنا كيف أن الحملة الفرنسية التي نزلت في سيدي فرج في ١٤ يونيو ١٨٣٠ قد دخلت العاصمة في ٥ يوليو وزحفت على ضواحي العاصمة بسهولة نسبياً ، واستسلم لها باي تبيري الذي أعاد الفرنسيون تنصيبه عميلاً لهم في ١٥ من نفس الشهر . وبعبارة أخرى فقد أصبحت ولاية الجزائر (أو بالأحرى شواطئ هذه الولاية) وجزء من ولاية تبيري تمثل قاعدة الاحتلال ومعقد الآمال للاستعمار في المرحلة الأولى للغزو . وأما ولاية قسنطينة ومدينتها التي تتمتع بتحصينات طبيعية نادرة المثال ، فإنها استظل وقتاً من الزمن بمنجاة من أطماع الاستعمار . بل إن هيكل الإدارة التركية ، وعلى رأسها باي قسنطينة ، سيستمر حتى سنة ١٨٣٧ . وكذلك يبدو الوضع هادئاً ، أو على الأقل بسيطاً نسبياً في المناطق الشرقية .

وفي مقابل ذلك ، كانت الولاية الغربية ، وهران ، تمثل مشكلة إدارية وسياسية في غاية التعقيد . فإلى جانب القبائل الكبيرة والقوية التي كانت تمارس نفوذاً في عهد الأتراك والحاميات التركية الباقية في بعض المدن ، مثل معسكر ، والكلوغلين

في تلمسان ، كانت الولاية عرضة لتيارات الأطماع السياسية التي تحوم بها من كل جانب .

ففيما يتعلق بالفرنسيين أنزل الجنرال دامريمون قوة صغيرة في المرسى الكبير في ١٤ أغسطس ، ولكنه سارع إلى سحبها بعدما بلغت أخبار خلع الملك شارل العاشر . وقد عادت القوات الفرنسية لاحتلال هذه القاعدة البحرية الخطيرة الشأن في ٤ يناير ١٨٣١ ، ولكنها تركت مدينة وهران وشأنها ، بسبب عدم تحديد أهداف سياسية للاحتلال . ومع ذلك ، فإن موقف القوة الفرنسية في الولاية ، لم يكن موقف المتفرج بل موقف من بعد العدة ويحبك المؤامرات ويتنظر الفرصة السانحة لتوسيع قاعدة الاستعمار .

وأخطر التيارات التي واجهتها الولاية ، بدون شك ، هو التوسع المغربي (المغرب الأقصى) الذي اتخذ تلمسان قاعدة لنشر نفوذ مولاي عبد الرحمن في الاتجاه الشرقي .

كان سكان تلمسان ينقسمون إلى عنصرين أساسيين : الحضرة والكلوغلبيين الذين ينحدرون من أب تركي وأم عربية والذين كان على رأسهم القائد بوسالي . وإزاء الفراغ السياسي الذي ظهر نتيجة لانحيار الإدارة التركية ، انتجأ الكلوغلبيون إلى المشورة أو قصبة المدينة وتحصنوا فيها . وأما الحضرة الذين سبق لهم أن استنجدوا بمولاي سليمان سلطان المغرب الأقصى لحمايتهم عند قيام الثورة الدرغوية في سنة ١٨٠٦ ، فقد بعثوا بوفد ، منذ شهر أغسطس ١٨٣٠ بإيعاز من ابن نونة ، إلى عامل السلطان عبد الرحمن في وجدة ، أبي العلاء إدريس الجراوي ، وقدموا إليه رغبتهم في الانصواء تحت حكم المملكة . وكما جرت عادته عندما يعرض عليه أمر خطير ، فقد انتجأ السلطان إلى مجلس العلماء طلباً للرأي والفنوى . وبعد درس الموضوع من مختلف جوانبه ، عارض العلماء المشروع محتجين بأن من الضروري أن يحصل السلطان على إذن الخليفة العثماني ، حيث أنه صاحب السيادة على المدينة ، كما يتحتم حصول الإجماع واتفاق العنصرين من السكان ، قبل أن يحق له منح الحماية لتلمسان .

ولكن هذا الرد ، لم يبط عزائم التلمسانيين الذين أعادوا الكرة في شهر
سبتمبر وبعثوا بوفد يتكون من مائتين من أعيان المدينة ، يمثل الحضر والكلوغلين ،
إلى السلطان . وقد رد الوفد فيما يتعلق باشتراط موافقة الباب العالي ، بأن مدينتهم
لا يمكن أن تنتظر أية مساعدة من القسطنطينية في تلك الظروف ، وأن من حقهم ،
تبعاً لذلك ، أن ينصبوا على أنفسهم إماماً .

وإزاء هذا الالاحاح ، رأى السلطان أن التلمسانيين ، بل ورعاياه أيضاً ، لن
يغفروا له احجامة عن حماية تلمسان وتركها لتقع ضحية للغزو الفرنسي . وكذلك
قرر تعيين خليفة له على تلمسان ، ووقع اختياره على مولاي علي بن مولاي سليمان
الذي كان صبيّاً لا يتجاوز سنه الخامسة عشرة ، وأرقق به عامله على وجدة ،
ادريس الجارري ليعمل مستشاراً له ، على رأس قوة تتكون من ٥٠٠ جندي وضابط .
وقد وصلت حملة مولاي علي إلى تلمسان ، في ٧ نوفمبر ١٨٣٠ ، ونزل الأمير
المغربي في قصر الباي (سابقاً) قارة سليمان .

كانت ردود فعل الفرنسيين لتزول القوات المغربية في التراب الجزائري ،
عنيفة ومشوشة في نفس الوقت . والغريب أن رد الفعل الأول لهذا القرار الذي
اتخذه السلطان نفسه ، لم يصدر عن الحكومة الفرنسية عن طريق وزارة الخارجية ،
كما يقضي بذلك العرف الدبلوماسي ، وإنما ترجع المبادرة فيه إلى نائب قنصل
فرنسا في طنجة (دولابورت) . وقد ردت السلطات المغربية على هذا الاحتجاج ،
بأن فرنسا التي لا تهمها إلا الجزائر لا يحق لها أن تتدخل في الأمور التي تتعلق
بمصير تلمسان التي اضطر السلطان إلى النزول عند رغبة سكانها بعد الحاحهم في
الترجي بأن يعنى بشؤونهم .

وأما رد الفعل الثاني ، فقد صدر عن الجنرال كلوزيل قائد قوات الاحتلال
الذي انفجر غضبه حينما بلغه خبر نزول قوات السلطان في تلمسان . فإن هذا
الجنرال الذي لم يمنع أية سلطة سياسية والذي يخضع لوزارة الحرية ، قد تجاهل
النظام التصاعدي العسكري ومنح لنفسه الحق في معالجة أمور هي من اختصاص
وزارة الخارجية ورئيس الحكومة ، وقام بمبادرة واتصل مباشرة بنائب قنصل فرنسا

في طنجة ، في ٣٠ نوفمبر وكلفه بأن يقدم رسالة احتجاج شديدة اللهجة إلى السلطان ، باسم الحكومة الفرنسية ، وقد أمره أن يخبر السلطان بين أحد أمرين : فإما أن يسحب قواته من بابلوك وهران ، أو « قيام قواتنا بغزو أراضيهم وضرب أسطولنا لموانئهم ... » وهكذا نرى أن الجحراالات شال وسلان ومانسو ، كانت لهم سلسلة نسب في ولاء قواد الجيش وطاعة السلطة السياسية : ترقى بهم حتى عهد لوي فليب ..

ولكن انذار الجزائر بغزو مملكة مستقلة في الوقت الذي لم تزوده فيه حكومته بالأوامر حتى لغزو ولاية وهران ، ستقابله السلطات المغربية بصمت الاحتقار . وهذا أكثر مما كان مستعداً لاحتماله . ولذلك قرر أن يوجه انذاراً نهائياً فبعث إلى السلطان برسالة مع أحد كبار ضباط القيادة العليا في الجزائر ، أو فراي ، يطلب إليه فيها أن يسحب قواته من الولاية ويسلم خنيفته ، مولاي علي ، إلى باي وهران ، ويقدم تعويضات عن الخسائر التي نكمتها ولاية وهران . وقد كان الجزائر واثقاً من أن السلطان سيسارع إلى استيفان مرؤوسه ، كما لو كان سفيراً أو مندوباً فوق العادة لملك فرنسا ، ومن ثم ، فهو لم يهتم بأبسط قواعد البروتوكول والاجراءات الرسمية . ولكن مندوب كلوزيل أسقط في يده حينما طلبت إليه السلطات المغربية ابراز أوراق اعتماده حيث أن الرزي العسكري لا يقوم مقام وثائق التفويض . ولما عجز عن ذلك ، رفضت تقديمه إلى السلطان . بل ان مندوب كلوزيل لم يجد حتى مترجماً يقوم بنقل رسالته الغربية إلى العربية ، بسبب لهجتها القججة وعباراتها الغليظة . وكذلك عاد أو فراي يخفي حينئذ إلى الجزائر في ٥ يناير ١٨٣١ .

وقد كان من نتائج مبادرات كلوزيل ، أن وجه إليه سولت ، وزير الحرية توبيخاً شديد اللهجة ، كما استدعى الضابط أو فراي إلى باريس لمحاسبته على دوره في هذه المساعي .

وفي هذه الأثناء ، انتهت وزارة الخارجية إلى أن مهمة تقديم الاحتجاجات إلى رؤساء الدول الأجنبية ، هي من اختصاصها وليست من أمور العسكريين ولذلك ، فقد كتب الكونت سباميتاني : وزير الخارجية ، مذكرة احتجاج على

ما سماه بخرق حرمة الحدود الجزائرية ، وبعث بها بالطرق الدبلوماسية العادية إلى السلطات المغربية في ٣١ يناير . وقد رد السلطان عبد الرحمن على هذا المسعى ، بمذكرة بتاريخ فبراير ، أكد فيها نياته السلمية ، وفي نفس الوقت ، حقوقه على تلمسان ، قائلاً ان قبول مولاي سليمان لطاعة سكان المدينة في سنة ١٨٠٨ ، يعتبر اجراء بضم تلمسان إلى مملكته .

وفي هذه المرحلة ، تدخل باي وهران في هذا النزاع العسكري الدبلوماسي بشأن أراضيهِ وقد كان وكأنه آخر من تهمة السيادة العثمانية على تلمسان ، فكتب إلى السلطان عبد الرحمن - بايعاز من سلطات الاحتلال ، بدون شك - رسالة يعلن فيها أن تلمسان ، هي وما والاها ، من التراب الجزائري ، وأن مصيرها سيكون رهناً بمصير الجزائر . ولكنه يضيف في نفس واحد ، بأنه مستعد ، مع ذلك للتعاون مع مولاي علي ، إذا كان قد حضر لاعادة الامن إلى نصابهِ ولاقرار السلام ، وليس لمجرد ارضاء شهوة الحكم .

وقد رد السلطان على هذا المسعى بشدة واحتقار ، قائلاً للباي : انه ليس الا فرعاً من الشجرة التي كان يمثلها داي الجزائر ، ثم دعاه إلى تسليم مدينة وهران إلى خليفته بدون تأخير .

على أن الحملة المغربية واجهت صعوبات جمّة منذ البداية ، فدخلت في عراك مع بعض عناصر السكان ، وفي مقدمتها الكلوغليين الذين أجبرتهم على الاعتصام بالمشور بعدما قام الجنود المغاربة بنهب ممتلكاتهم ، كما اضطدمت بجزم من قبيلتي الدوائر والزماله المواليين للأتراك ، ثم للفرنسيين . وكذلك اضطر السلطان إلى اصدار أمر إلى خليفته في ٨ مارس ١٨٣١ ، بأن يجمع شتات جيشه ويعود إلى المغرب الأقصى ، بعدما يعين ولاية من قبله على المدن والقبائل . وبعد هذا التاريخ بشهر ، عاد مولاي علي إلى المغرب الأقصى حيث أبعد عن القصر ، بينما زج بمششاره ، الجراري ، في السجن لاشتراكه في الاستيلاء على بعض الأسلاب التي أخذت من الكلوغليين .

وفي ٣ أغسطس ، عين السلطان عبد الرحمن ، محمد بن الحمري من قبيلة

بني حسن ، خليفة له على تلمسان ، مكان مولاي علي . وقد وصل الخليفة الجديد إلى المدينة الجزائرية قادماً من فاس ، في ١٦ من نفس الشهر . وبعد جولات لجمع الأنصار واستئالة القبائل ، قام ابن الحمري بضرب حصار على مدينة وهران التي كانت لا تزال تحت سلطة الباي . وقد استمر هذا الحصار خلال الفترة بين ٨ و ٢٢ أكتوبر . وبعدما ثبت له عجزه عن اقتحام تحصيناتها ، انسحب على رأس جيشه متجهاً إلى معسكر حيث أعمل السيف في حاميتها التركية التي تتكون من ٢٠٠ رجل ، بعد أن استسلمت له وأعطاهها الأمان . ومن معسكر ، أخذ ابن الحمري يركز نفوذ سلطان المغرب الأقصى ويدعم حكمه ، فنظم جباية الضرائب واستخلاص الزكاة ، وبعث بالأعوان والدعاة إلى المناطق الشرقية ، فامتدت سيطرته على القبائل حتى مليانة والمدينة .

وإزاء هذا النشاط المتوغل ، شعر الفرنسيون بأن الموقف يهدد بتطورات في غير مصلحتهم ، وأخذوا يمارسون من جديد ، ضغطهم الدبلوماسي على مكناش ، مطالبين السلطان بسحب قواته من تلمسان فوراً وبالوعد بعدم القيام بهجمات أخرى في المستقبل على الأراضي الجزائرية . ولكي تعطي فرنسا ثقلًا خاصاً لمساعيها الدبلوماسية ، بعثت بسفيتين حرييتين إلى طنجة في ١٨ نوفمبر ١٨٣١ .

على أن هذه المظاهرة الحربية ، لم تؤثر في عزم السلطان الذي رد على التهديد الفرنسي مرة أخرى بتأكيد حقوقه قائلاً أن العرب ، من قسنطينة وبلاد الجريد ، حتى تلمسان ، بايعوه سلطاناً عليهم بطريقة شرعية وإن من واجبه أن يقبل اعتراف هؤلاء العرب والمسلمين بسلطانه .

وإزاء عدم جلوى التهديد الحربي ، قررت فرنسا ، مرة أخرى ، الالتجاء إلى الوسائل الدبلوماسية . وكذلك أرسل الملك لوي فليب إلى المغرب الأقصى سفيراً فوق العادة ، الكونت شارل دومورلي الذي اصطحب معه الرسام المشهور ، دولاكروا الذي خلّد هذه الرحلة بعدد من لوحاته الرائعة ، ولا سيما منظر استقبال السلطان ، في لوحته المحفوظة في متحف تولوز .

وقد أوصى وزير الخارجية مندوب الملك : بأن يستعمل مع السلطان « لهجة معتدلة ولكنها حازمة » .

وفي ٢٢ مارس - استقبل السلطان عبد الرحمن في قصره في مكناس ، السفير الفرنسي فوق العادة الذي سلمه رسالة من الملك لوي فليب . وفي المفاوضات التي أجراها السفير مع السلطات المغربية في الأيام التالية ، تقدمت فرنسا بنفس المطالب ، ونعني بذلك أن يلتزم الجانب المغربي بسحب قوات ابن الحمري وألا يرسل أية قوات أخرى إلى الجزائر في المستقبل . وفي الرسالة التي رد بها على لوي فليب ، نزل السلطان عند رغبة ملك فرنسا وأعلن تخلي المغرب الأقصى عن ادعاءاته بشأن السيادة على تلمسان .

لماذا تراجع السلطان بهذه الصورة عن المواقف التي كان يدافع عنها حتى الآن باقتناع ؟

من الواضح ان تصاعد الضغط الفرنسي قد وصل الآن إلى القمة ، وان السلطان الذي كان يواجه قلاقل واضطرابات في مملكته لم يكن مستعداً لمجابهة فرنسا في هجوم بحري أو بري . ولكن هذا الضغط لم يكن سوى عامل واحد في ذلك التحول . والعامل الآخر المهم ، هو أن تصرفات القوات المغربية في البلد ومعاملتها للسكان كانت مثاراً للسخط بين كثير من العناصر . وهذا السلوك الذي أدرك عواقبه السلطان وقام بسحب مولاي علي حتى لا يزداد الموقف سوءاً ، قد تحسن بعض الشيء في أوائل أيام ابن الحمري . ولكن الوضع ساء مرة أخرى . ومما لا يخلو من دلالة في هذا السياق أن ابن الحمري قد هرب من معسكر ، قاعدته ، في يوم ٢٢ مارس ، أي قبل أن تبدأ المفاوضات المغربية الفرنسية فعلاً .

ومن هذا التاريخ سيقترن نشاط السلطان على المساعدة المادية (خصوصاً بالسلاح) والمعنوية التي سيقدمها للمقاومة الجزائرية برعاية الأمير عبد القادر . ولكنه بعد فترة معينة ، أصبح يحسب حساباً دقيقاً لما يقدمه من التأيد والعون ، مراعاة للجانب الفرنسي . فقد حدث : مثلاً ، أن رد على رسالة وجهها إليه

الأمير عبد القادر ، ومعها بعض الهدايا ، برسالة يشكره فيها في أواخر سنة ١٨٣٣ ، وأرفق رسالته بمائة بندقية ، ومثل هذا العدد من السيوف وكميات من الذخيرة . ولما بلغ الفرنسيين خبر هدايا السلطان إلى الأمير ، ثارت ثائرتهم وقدم الجنرال ديمشال تقريراً مفصلاً عنها إلى وزير الحرية ، بتاريخ ١٠ يناير ١٨٣٤ ، يبرز فيها خطورة هذا الحادث . وعلى أثر ذلك ، وجهت الحكومة الفرنسية تعليمات إلى قنصلها بطنجة بأن يقدم احتجاجاً شديداً للهجة إلى السلطان ويطلب إليه وضع حد لأعماله التي تتناقض مع تعهده السابقة .

وقد اضطر السلطان إزاء هذه الاتهامات ، إلى تقديم توضيحات بأن هذه الاتصالات الشخصية ضخم الأمير أهميتها واستغلها لرفع مكانته لدى القبائل .

والطريف أن نلاحظ أن تقرير ديمشال واحتجاجات الحكومة الفرنسية على السلطان لتزويده الأمير عبد القادر بعدد من البنادق ، لم يمتص عليها شهر واحد ، حتى تعهدت فرنسا بأن تقوم هي بنفسها ، بموجب نصوص المعاهدة التي ستحمل اسم ديمشال ، بتزويد الأمير عبد القادر بما تحتاج إليه قواته من الأسلحة والعتاد الحربي والذخيرة .

والتيار الآخر الذي واجهته ولاية وهران ، قبل أن يحمل الأمير عبد القادر لواء النضال ، هو تيار التوسع التونسي ، الذي وجهته سلطات الاحتلال الفرنسي لشغل الفراغ الذي تركه انهيار الإدارة التركية في وهران ، ذلك الفراغ الذي لم تتمكن هي من شغله بسبب ضعف القوات التي تحت تصرفها من جهة ، ولمجابهة المغاربة بالتونسين في المنطقة ، من جهة أخرى . فبعد أن أدرك باي وهران الذي كانت خزائنه خالية ولا يعتمد إلا على قوة لا يزيد عدد أفرادها عن ٨٠٠ رجل ، أنه وقع بين المطرقة والسندان (جنود السلطان الذين يزحفون من الغرب ، والفرنسيين من الشرق) ، استدعى محي الدين إلى وهران ، وطلب إليه أن يمنحه حق اللجوء إليه ويساعده عند الحاجة . وعندما استمع محي الدين إلى هذا الطلب ، لم يجب الباي بالسلب أو بالإيجاب ، وإنما اكتفى بوعده بأن يفكر في الموضوع .

وعقب رجوعه إلى القنطة ، أجرى محي الدين مشاورات مع كبار أفراد عائلته . وبعد مداولات ، قررت العائلة أن تنسى الحزازات والأحقاد القديمة بين العائلة والباي ، وأن تستجيب لنوعاي الشهامة وتمنح الباي الحماية التي يطلبها . وقد اتخذت العائلة هذا القرار بإجماع ولم يشذ عنه سوى صوت واحد ، وهو صوت عبد القادر بن محي الدين الذي ذكر العائلة بما عاناه الشعب من المظالم والويلات التي أنزلها به الطاغية التركي ، ثم أكد أن تأييد الباي في تلك الظروف سيعتبر موافقة على أعماله - الأمر الذي سيثير سخط الشعب على العائلة دون أن يتخذ الباي من مصيره المحتوم . وكذلك تساءل الشاب عبد القادر : ماذا تصنع العائلة إذا حاول الشعب وأنصار الأسرة أنفسهم الاعتداء على الباي وشتمه ونهب أمواله ؟ فهل تدافع عنه الأسرة وتعرض نفسها لغضب الشعب ، أم تسلمه إلى خصومه وتحون بذلك أبسط قواعد الضيافة والشرف ؟

وإزاء هذه الحجج القوية ، عدلت الأسرة عن قرارها ووقفت كلها في صف واحد وراء عبد القادر ، ورفضت طلب باي وهران .

ولما وجد الباي نفسه في عزلة تامة عن جميع القوى التي تستعد للمجابهة في الوقت الذي فرغت فيه خزائنه وتقدمت به السن ، تنازل عن ما بقي له من الحكم ، وطلب إلى الجنرال كلوزيل نقله مع عائلته إلى الجزائر . ومن هناك نقل إلى الاسكندرية ثم انجه إلى مكة .

لقد أتاح رحيل الباي في الظاهر : فرصة ذهبية للفرنسيين لتوطيد حكمهم ولاحتلال مدينة وهران ، بدون طلقة نارية . ولكن الجنرال كلوزيل ، رأى أن يحتفظ بقواته الصغيرة في المرسى الكبير بدلاً من أن يعرضها للخطر في ثكنات وهران .

وللء القراع الذي خلفه الباي في وهران قرر كلوزيل : اعتماداً على سلطته الخاصة ، الدخول في مفاوضات مع باي تونس عن طريق قنصل فرنسا في مدينة تونس ، انتهت في ٤ فبراير ١٨٣١ ، بتعيين باي تونس ، باباً ، على وهران ، في مقابل ضريبة

سنوية يدفعها لسلطات الاحتلال .

وكذلك أصبح الوهراييون ذات يوم ، فوجدوا أن قوة جديدة (تونسية) حلت محل القوات التركية في مدينتهم . صحيح أن هذه القوة ليست كبيرة ، حيث لم يكن عدد أفرادها يتجاوز المائتين ، ولكنها قوة عسكرية على كل حال ، وترمز لقيام نظام هو آخر ما يتوقعونه - نظام الاحتلال التونسي !

على أن باي تونس لم يمعن التفكير في جميع النتائج التي تترتب على قبوله المنصب الجديد على حراب القرنين . فبغض النظر عن جميع الاعتبارات الأخلاقية والسياسية ، فإن خزائن « بايلك » وهران كانت فارغة ، وإمكانات الحصول على موارد مالية بالطرق العادية ، مثل فرض الضرائب ، كانت شبه معدومة . وزيادة على تكاليف الحامية التونسية وتكاليف الإدارة ، وغير ذلك ، فهو قد التزم بدفع مبلغ ضخم من المال إلى القرنين .

وأما الشعب ، فيبدو أنه قد استأنس بالتونسين في المرحلة الأولى. فإن التونسيين ، على كل حال ، مسلمون !

ولكن الذي كان التونسيون في حاجة إليه في هذه المرحلة ، ليس هو التعاطف والتأييد المعنوي ، بل المال ، والمال الكثير . ولما لم يجد الحامية حلاً لمشكلة الحصول على المال والمواد الغذائية ، شنت حملة دامية للسلب والنهب في مدينة مستغانم وضواحيها ، جمعت أثناءها كثيراً من الطعام والمال والحلي ، أيضاً . ونتيجة لهذه الأعمال الوحشية ، تحول عنهم السكان . وقد صادف هذا التحول فشل جولة جديدة من المفاوضات بين فرنسا وتونس ، ظهرت فيها أطماع باي تونس الذي كان يسعى إلى مد سلطانه على القطر الجزائري كله .

واثر ذلك ، قرر سحب قوته الصغيرة من وهران فارتاح وأراح .

وبانسحاب قوات المغرب الأقصى ، ورحيل باي وهران وجلاء الحامية التونسية ، اختفت ثلاثة تيارات سياسية مهمة ، وانحصرت المجابهة في ولاية وهران بين القرنين والجزائريين . فأما قوات الاحتلال ، فقد كانت تعاني من نقص

في عدد رجالها ، وخصوصاً من عدم وجود سياسة واضحة تعمل في اطارها .
ولذلك ، فقد كانت مهمتها الاحتفاظ بمواقعها في المرسى الكبير وفي مدينة وهران
وانتظار التطورات والتعليات من الحكومة المركزية . وأما الجانب العربي ، فقد
كان يملك موارد ورجالاً ومعرفة بطبيعة الأرض ، ولكنه ينقصه التنظيم والتدريب
ويسود صفوه الانقسام بين القبائل والتنافس على الزعامة ، وهي عوامل أضاعت
على المقاومة الجزائرية فرصة ذهبية لطرد الغزاة ولإقامة نواة للإدارة تحل محل
الإدارة التركية المنهارة . وهذا الدور ، دور المنظم والموحد للصفوف ، هو الذي
سيقوم به عبد القادر بن محي الدين في مقاومة الاحتلال .

• • •

يقع مقر أسرة محي الدين في قرية على الضفة اليسرى لوادي الحمام ، على
مسافة حوالي عشرين كيلومتراً غربي مدينة معسكر . والقرية (قطة وادي الحمام) ،
عبارة عن عدد صغير من المنازل وتشتمل على زاوية كانت مقصداً للعلماء والمرابطين
والشخصيات المعروفة في المنطقة .

كانت الأسرة تعيش مما تدره الأراضي الزراعية التي تملكها ومن العوائد والهبات
التي يقدمها الأنباغ والأنصار والتي تتكون من نقود ومن مواد أولية ، مثل الصوف
والقمح الخ ... وقد جرت الأسرة على تقديم الضيافة لعابري السبيل ، والمساعدة
للمعوزين ، فاشتهرت بالكرم ، إلى جانب شهرتها بالعلم والتقوى ، في قبيلة بني
هاشم ، وخارج حدود هذه القبيلة . وكذلك كان سكان المنطقة يقصدون كبار
الأسرة لفض نزاعاتهم وللتحكيم في خصوماتهم .

وقد كان محي الدين ، رئيس الأسرة متزوجاً بأربع نساء ، وهن : وريدة
التي ولدت له ابنين (محمد السعيد ومصطفى) ، والزهراء التي أنجبت له عبد القادر
وبنتاً اسمها خديجة ، وفاطمة التي ولدت له الحسين ، وخيرة التي ولدت له ابنه
المرنضي .

ولد عبد القادر بن محي الدين في أوائل سنة ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨ م) ، وقد أبدى الأمير منذ نعومة أظفاره نباهة ونجاعة جعلت والده يفضلّه على غيره من أبنائه . وفي سن مبكرة حفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ العلوم اللغوية والدينية ، كما تدرب على ركوب الخيل - تلك الرياضة العربية التي وجدت في نفسه ميلاً خاصاً . وكذلك تلقى البافع الحساب والجغرافيا والتاريخ على الشيخ أحمد بن طاهر ، قاضي ارزوي الذي اشتهر بغزارة العلم وسعة الاطلاع في ولاية وهران كلها . ولما بلغ الرابعة عشرة من العمر ، أرسله والده إلى مدينة وهران ، لاتمام تعليمه في مدرسة تحت اشراف الشيخ أحمد بن خوجة . ولكنه بعد سنة واحدة قضاها في مدرسة وهران ، عاد إلى القطنة ليواصل تعليمه هناك .

واثر عودته بوقت قصير ، اقترن عبد القادر بـللا خيرة ، ابنة عمه ، سيدي علي أبي طالب .

كان نشاط الأسرة يسوده طابع ديني واجتماعي ، بعيداً عن السياسة ، ومن ثمّ ، فقد ظلت علاقات محي الدين بالإدارة التركية سليمة ولا تشوبها شائبة ، أو على الأقل ، قبل أن يقوم التجيني على رأس قوة من أتباعه من عين ماضي لغزو معسكر - تلك العملية التي انتهت بالفشل وكلفت حياه . فان هذا الحادث أثار شكوك الأتراك في ولاء الأسرة وأنهموا أبا طالب بالتواطؤ مع التجيني . ولما شعر الأخير بالخطر ، لاذ بالفرار .

وأما محي الدين الذي لم يكن محل تهمة شخصياً ، فقد رأى مع ذلك ، أن من الحكمة الابتعاد عن معسكر وقتاً من الزمن ، فقرر القيام بالحج للمرة الثانية ، واتجه إلى الأماكن المقدسة برفقة ابنه ، عبد القادر . ولكن الباي حسن الذي أعطى لهذه الرحلة مغزى سياسياً ، أمر بالقبض عليهما ، وتم ذلك قبل أن يتمكنوا من عبور نهر شلف بوقت قصير . وقد نقلوا إلى وهران حيث وضعوا تحت الحراسة ولكنه تركت لهما حرية الحركة .

ونظراً لما يتمتع به محي الدين من حسن السمعة ولاتصالاته القوية برؤساء

القبائل الموالية للإدارة التركية ، فقد كانت معاملة السجينين معاملة كريمة ، بل ان مصطفى بن اسماعيل الذي كان يتمتع بحظوة خاصة عند الباي حسن ، سيستغل نفوذه لدى حماة الباي ويستعطفها لتتدخل لدى الأخير في صالح محي الدين وابنه عبد القادر . وقد كان من نتائج هذه المساعي أن أطلق سراحهما ، على شرط أن يغادرا وهران في الحال .

وفي أواخر سنة ١٨٢٦ ، تمكن محي الدين وابنه من تحقيق أمنيتهما بالرحلة لزيارة الأماكن المقدسة لأداء فريضة الحج . وقد مر المسافران بتونس ، حيث أقاما بعض الوقت وبجولا في البلاد ، ثم واصلا سفرهما عن طريق طرابلس إلى الاسكندرية ، ثم إلى القاهرة حيث تمكن الشاب عبد القادر بدون شك ، من الاطلاع على المنجزات العمرانية الهامة التي حققها محمد علي . ومن القاهرة توجهوا إلى مكة في رحلة استغرقت أربعين يوماً .

وفي ختام مراسم الحج ، قام محي الدين وعبد القادر بزيارة بغداد وغيرها من المدن العراقية . ومن العراق ، عادا في السنة التالية إلى الأماكن المقدسة للقيام بحجة أخرى ، ثم رجعا بطريق البحر إلى الجزائر حيث كان في استقبالهما جمع من العلماء والأعيان للترحيب بهما ولتهنئتهما ، للقيام بهذا الواجب الذي هو فرض على كل مسلم استطاعه . وبعد هذه الرحلة زادت سمعة محي الدين وانتشر نفوذه كما اتسع نطاق الدور الذي يقوم به في التحكيم وفصل الخصومات ، بحيث أن الكلوغليين والحضر في تلمسان ، لم يجدوا حينما استحكم النزاع بينهما ، شخصاً يلجؤون إليه للمصالحة والتوفيق في ولاية الغرب ، أفضل من محي الدين ، الذي يبدو أنه نجح في هذه المهمة ، على الأقل مؤقتاً .

ولما آل الأمر إلى مآل إليه من اختلاف الأمر ، وسريان دوافع الانتقام وأخذ الثأر ، وتوقفت المعاملات التجارية وركد النشاط الزراعي ، بسبب اختلال الأمن العام ، عقد عدد من العلماء والأشراف وذوي الحل والعقد عزمهم على مبايعة أمير تتوفر فيه الشروط الضرورية ليقود الكفاح الشعبي . وقد وقع اختيارهم على محي الدين

لما اشتهر عنه من الفضل وبعد الصيت . ولما عرضوا هذه الرغبة عليه رفض الإمارة ، ولكنه قبل الجهاد .

ومنذ ١٧ أبريل ١٨٣٢ قام محي الدين بشن هجوم برجاله على دورية استطلاعية فرنسية في ضواحي وهران ، وأنزل بها بعض الخسائر . وفي أول مايو ، وجه محي الدين تحداً إلى الجنرال قائد قوات وهران بالجللاء عن المدينة ، أو بالخروج للقتال ، ولكن القائد الفرنسي لاذ بالصمت ورفض أن يرد عليه .

وفي ٣ مايو ، جمع محي الدين عدة آلاف من المجاهدين ، واتجه على رأسهم إلى مدينة وهران . ولما اقترب من المدينة بمسافة حوالي كيلو متر واحد ، أمر فرسانه بالنزول ، وأم بهم صلاة الصبح ، ثم نشروا الأعلام والألوية وشنوا هجوماً على قوة فرنسية كانت تعسكر في المنطقة . وقد اشترك عبد القادر في هذه المعركة وأبلى فيها بلاء حسناً . وعلى الرغم من إصابة حصانه بثلاث ضربات من حراب العدو وبرصاصة نالته في أذنيه فقد نجح القرس براكبه الذي وجد من هدوء الأعصاب وضبط النفس ما سمح له بقتل جندي فرنسي بمسدسه وبالاستيلاء على سرج فرسه .

وعند حلول الليل ، تراجع العرب ليعيدوا الكرة في اليوم التالي في جمع يبلغ عدده ١,٥٠٠ مقاتل . وفي هذه المعركة ، ضيقوا الحصار على حصن « سانت فليب » وأمطروا بمجمعاتهم الحامية الفرنسية بوابل من الحجارة ، وبلغت بهم الجرأة أن كانوا يأخذون البنادق من أيدي المدافعين الفرنسيين من فتحات الحصن التي يطلقون منها نيرانهم . وقد استمروا على مناوأة الحصن حتى أقبل الليل . وأما عبد القادر الذي كان يمتطي القرس الذي جرح تحته بالأمس ، فقد قتل حصانه ذلك تحته في هذه المعركة .

وفي يوم ١٦ مايو ، اجتمعت حشود من المجاهدين تقدر بنحو ١٢ ألف مقاتل ، يمثلون ٣٢ قبيلة وضربوا خيامهم عند حصن وهران . ولكنه نظراً لاقتراب عيد الأضحى ، سمح لهم القائد محي الدين بالعودة إلى ديارهم وقضاء أيام العيد مع ذويهم ، ولكنه أوصاهم بالاستعداد خصوصاً بمواصلة محاصرة وهران اقتصادياً

وبعدم السماح بوصول المؤن إلى حاميتها الفرنسية .

وقد استمر هذا الحصار الاقتصادي ، طيلة شهر مايو والنصف الأول من شهر يونيو . ولكنه بعد هذا التاريخ ، قررت كل من قبيلة الزمالة وقبيلة الدوائر ، استئناف المعاملات التجارية مع العدو . وهذا أيضاً ، هو الموقف الذي اتخذته الشيخ أحمد بن طاهر ، قاضي ارزبو ومعلم عبد القادر ، الذي راح يمد الفرنسيين بالمواد الغذائية عن طريق البحر

وعلى الصعيد العسكري ، ظلت الحالة هادئة خلال هذه الفترة ، وبينما انصرف العرب إلى الحصاد وجمع الغلة ، راح الفرنسيون يعملون لتعزيز تحصيناتهم للدفاع عن وهران ، استعداداً للشوط التالي .

وفي ١٩ سبتمبر ، سار محي الدين على رأس قوة تعدادها حوالي ألف رجل من قبيلة الغراية لشن هجوم على وهران . وفي ٢٣ أكتوبر ركب مع قوة تعدادها ٥٠٠ مقاتل واستولى على القطعان التي تجمعت بها القبائل الموالية قوة الاحتلال . وفي هذه الحملة ، فقد محي الدين بعض رجائه ، ومن بينهم أحد أقاربه ، السيد أحمد ، الذي أبدى شجاعة نادرة في القتال ، على الرغم من أن سنه لم تكن تتجاوز الخامسة عشرة .

وأثر هذه العملية التي كان لها أثر نفسي قوي على الفرنسيين ، سرح محي الدين المجاهدين ليتمكنوا من القيام بأعمال الحرق ، ووعدهم باللقاء ، لاستئناف المعركة في شهر مايو ، ١٨٣٣ .

كان الهدف الأساسي من هذه العمليات ، هو إثبات ارادة الكفاح الشعبي ، وتدريب المجاهدين على أساليب الحرب مع الفرنسيين ، وقطع الطريق على القبائل التي تسول لها نفسها استئناف التجارة مع العدو ، وخصوصاً ، مناوأة القوات الفرنسية . ولكنه نظراً لأن القوات الفرنسية كانت محصنة تحصيناً قوياً ، فإن هذه المناوشات لم تكن لها نتائج عسكرية ملموسة . أضف إلى ذلك ، أن الأمن العام ، كان في تدهور مستمر . وهذه الحالة لم تكن مرضية لأولئك الأشراف والأعيان الذين عرضوا

الإمارة على محي الدين ، ولذلك اجتمعوا وقرروا عرض الإمارة عليه من جديد والزامه بقبولها لنفسه أو لولده عبد القادر .

وفي ٢١ نوفمبر ، عقدوا اجتماعاً معه لهذه الغاية في سهول اغريس وفاتحوه في الموضوع . وقد أصغى محي الدين إلى الوافدين وأمن التذكير فيما عرضوه عليه ، واقتنع بأن قبول الأمر واجب عليه شرعاً ، حيث أنه مسموع الكلمة نافذ الأمر في المنطقة .

ويقول حفيده ، سيدي محمد في تحفة الزائر ، ان محي الدين « استخار الله تعالى وقدم ولده للإمارة ومداخلة أهل الشرك ، متوكلاً من نصره وتأييده على مالك الملوك » . « وقد تباشر الناس لذلك لما رأوا من اقدامه (عبد القادر) للزحف واقتحامه للصف بعد الصف » .

وقد تمت مراسم البيعة ، حسب رواية سيدي محمد ، في الثالث من شهر رجب الفرد ، سنة ١٢٤٨ (الموافق للتاسع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٨٣٢ م) ووقع الأعيان والعلماء الذين شهدوا البيعة على الصك الذي سجلت فيه اثباتاً لشهادتهم على هذا الحدث التاريخي .

وأما نص البيعة ، فقد حرره السيد علي أبي طالب . وقد جاء في هذا النص ، خصوصاً ، ما يلي :

« بعد انعقاد البيعة للإمام المعظم والأمير الجليل المقسم ، ابن أخينا ، السيد عبد القادر بن محي الدين ، أحيا الله بهما الدين وأعانهما على القيام بأمر أهله ... بايعناه على السمع والطاعة وامتثال الأمر ولو في ولد الواحد منا ، أو نفسه ، وقدمنا نفسه على أنفسنا وحقه على حقوقنا » .

ولما تمت البيعة كلف الأمير مجلس العلماء بأن يكتبوا رؤساء القبائل في مختلف أطراف البلاد بأمر البيعة وما وقع عليه الاتفاق ، ويدعوهم للحضور « لأداء بيعتهم كما أداها غيرهم » .

وكذلك سارعت الوفود التي تمثل مختلف المناطق والقبائل ، وانعقد مجلس عام اشتركت فيه الجماهير الشعبية والأشراف والعلماء والرؤساء ، وجرت فيه البيعة الثانية ، في قصر الإمارة ، في هذه المرة . وقد حررت وثيقة أخرى لهذه البيعة قرئت على الشعب ، ونوى كتابتها العالم الشهير ، محمود بن حو المجاهري . وجاء في هذه الوثيقة بعد الديباجة : « لما انقرضت الحكومة الجزائرية من سائر المغرب الأوسط واستولى العدو على مدينة الجزائر ومدينة وهران ، وطمحت نفسه العاتية إلى الاستيلاء على السهول والجبال ، والفدافد والثلال ، وصار الناس في هرج ومرج وحيص ويصص ... قام من وفقهم الله الهداية من رؤساء القبائل وكبرائها وصناديدها وزعماتها ، فضاوضوا في نصب إمام يبايعونه على الكتاب والسنة فلم يجدوا لذلك المنصب الجليل إلا ذا النسب الطاهر ، والكمال الباهر ، ابن مولانا السيد محي الدين ، فبايعوه على كتاب الله العظيم وسنة نبيه الكريم » . وقد تم التوقيع على هذه الوثيقة في ١٣ رمضان سنة ١٢٤٨ (الموافق ٤ فبراير ١٨٣٣ م) .

وبعدما استقر الوضع واستتب الأمر للأمير ، شرع في تشكيل حكومته فاستوزر محمد بن العربي ، واستكتب ابن عمه أحمد بن علي أبي طالب ، والحاج مصطفى التهامي والحاج محمد الخروفي وعين لحجابه محمد بن علي الرحاوي وولى الحاج الجيلاني ناظراً لخزينة المملكة ، وعين في منصب وزير الخارجية ميلود بن عراش . ثم بث القضاة والعمال في مختلف أطراف المملكة ، كما شكل مجلساً للشورى يشتمل على أحد عشر عضواً يتكون من العلماء تحت رئاسة القاضي أحمد بن الهاشمي المراهي ، وقد اختار الأمير مدينة معسكر عاصمة لامارته « تأنيساً لأهل غريس وتطبيراً لنفوسهم » .

ولما فرغ الأمير من الأعمال الأولى لتنظيم الدولة الجديدة ، نهض من معسكر في شوال ١٨٤٨ (الموافق فبراير ١٨٣٣ م) في جولة لتفقد الأعمال ولأخذ البيعة من القبائل المختلفة . وفي هذه الجولة ، دخل في اشتباكات مع بعض القبائل ليحلمها على الطاعة ، كما ضبط الأمور التي تتعلق بحماية الضرائب وفرض الخصومات ثم عرج على أرزيو التي كان قد كلف قبيلة الغراية في أوانغر يناير بمراقبة ضواحيها ،

فعلم أن قاضي المدينة أحمد بن طاهر كان يتعامل خلسة مع الفرنسيين ، وقد استولى
فرسان القبيلة على ٣٠٠ رأس غنم وخمسة جياد كان عديل القاضي يسوقها إلى
وهران ، وقتلوا العميل الفرنسي . ولما وصل الأمير إلى المرفأ ، أمر بالقبض على
القاضي ، الرأس المدبرة للعمليات ، وأشخاصه إلى معسكر ، حيث سيودع السجن .
ولما فتش القاضي ، عثر معه على رسالة من الجنرال يوايه يقول فيها : « نطلب إلي
أن أحيط أرزيو بسور منيع . اطمئن ، فانتا سنأتي لنجدتك عند أول بادرة للخطر » .

وفي معسكر أراد الأمير الإبقاء على حياة شيخه ، فبعث برسول إلى سكان
أرزيو يعرض عليهم فديته بمائة بندقية . ولكن محي الدين الذي رأى أن من
الضروري أن يكون القاضي عبءة للخوة ، لم يترك الفرصة لهذه المفاوضات لتأتي
بنتيجة ، حيث اغتنم فرصة غياب الأمير ، فأمر بمحاكمته لقيامه ببيع الخيل
للأعداء ولتموينهم ومدهم بالنصيحة والمشورة . وقد أدين القاضي وصدر عليه
الحكم بالأعدام ، وجرى تنفيذ الحكم ، بعد عمليات من التعذيب تقشعر
منها الجلود ، في ساحة عمومية في معسكر .

نجح الأمير عبد القادر خلال هذه الجولة في فرض طاعته على أغلبية القبائل ،
ولكن قبائل أخرى نازعت سلطانه . وفي مقدمة المنازعين ، قبيلة الدوائر والزماله ،
بقيادة مصطفى بن اسماعيل وابن أخيه المزاري ، على التوالي .

وأصل الدوائر والزماله عبارة عن خليط من العرب ، والبربر ، وبالتالي فهما
أقرب إلى حزب سياسي منهما إلى خلية القبيلة التي تقوم على أساس من العرق والدم .
فان رجال القبيلتين كانوا يلوذون بالباي محمد ، صاحب معسكر وفاتح مدينة
وهران ومحررها من الاسبان . ولما اجتاحت البلد طاعون جارف في أواخر القرن
الثامن عشر ، خيم الباي في ظاهر معسكر ، وخرج الناس لخروجه فعين من هؤلاء
الخدم وأنزلهم في دائرة خيامه ، فسموا « الدوائر » ، كما عين آخرين لحمل أنقاله
وأثقال عساكره ، فسموا « الزماله » . ومع مرور الزمن ، نالت الطائفتان حظوة
عند الأتراك وأصبح أبنائهما يتمتعون بامتيازات بالنسبة إلى بقية طوائف السكان ،

بما في ذلك اعفاؤهم من دفع الضرائب ، وأخذ الناس يتقربون إليهم ويهرعون لخدمتهم . وقد كثر نسلهم وزاد الاختلاط بالتزاوج بينهم ، وأصبح هذا الخليط من الناس يشكل قبيلتين بمعنى من المعاني . وبعدما انتقل الباي محمد إلى وهران ، اثر فتحها انتقلت معه الدوائر والزمامة إلى عاصمته ، وأصبحوا يشغلون الوظائف العمومية وارتفع شأنهم ، بحيث كانوا يشكلون العمود الفقري (الأهلي) للإدارة التركية . وهذه النقطة (أصل الدوائر والزمامة) مهمة جداً ، لفهم سلوك هاتين القبيلتين تجاه الأمير عبد القادر فيما بعد ، حيث كان كل هم زعمائها القيام بدورهم التقليدي في خدمة الحاكم والتقاط فئات مائدته ، بقطع النظر عن جنسه ودينه . وهذا الاستعداد الطبيعي لخدمة الأجنبي ، لم يفهمه الفرنسيون في مبدأ الأمر ، ولذلك سلمتهم معاهدة ديمشال إلى الأمير عبد القادر كما سرى . ولكنهم ابتداء من عهد المارشال كلوزيل، سيصطفونها للخدمة ، وخصوصاً لحرق الحصار الاقتصادي المضروب عليهم، بالتجارة التي كان يقوم بها رجال القبيلتين لتأمين حامية وهران .

وكذلك رفضت الحامية التركية في وهران الاعتراف بالأمير ، في الوقت الذي رأى فيه القايد ابراهيم في مستغانم ، أنه أحق بالزعامة فأعلن نفسه « باياً » دون أن يتنازل عن لقب القايد الذي خلعه عليه الفرنسيون والبرنوس التقليدي الذي يميز هذا المنصب .

وأما ابن نونة ، زعيم الحضر في تلمسان ، فقد بعث إلى الأمير بمن يخبره بأنه لا يعترف بسلطان غير سلطان ملك المغرب . ولذلك فقد احتفظ لنفسه بلقب « الباشا » الذي يحمله .

وكذلك اضطر الأمير إلى أن يستل السيف لقمع قبيلة فليتة التي تمارس السلب والنهب وقطع الطرق ، وقبائل عكرمة ويني مدين التي أظهرت العصيان والشقاق ، فأغار عليهم واستولى على جميع ممتلكاتهم ، ولكنهم لما استأمنوه أمنهم ورد إليهم أموالهم وولى عليهم عمالاً يثق فيهم .

وهذه الصعوبات ، إذا نظرنا إليها من زاوية التنظيم كانت لها قيمة لا تنكر ، من حيث أنها أتاحت فرصة للأمير ليظهر مقدراته على فرض الطاعة واستعمال القدر الضروري من القوة ممزوجاً باللين وسعة الصدر والميل إلى العفو . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن انتفاض بعض القبائل عن طاعته ، جعل الفرنسيين يتأكدون من الاعتقاد الراسخ في أذهانهم بأن العرب غير قادرين على التنظيم ويتفرون من الخضوع لسلطان غير سلطان اقليلة . وبذلك استناموا للوهم بأن الأمير لن يتمكن من جمع تيار عربي كفء للتنضال والمقاومة .

وفي هذه الأثناء ، نقل الجنرال بواييه من منصب قائد القوات الفرنسية في وهران ، على أثر خلاف نشب بينه وبين الجنرال دي فيجو ، وعين مكانه الجنرال ديمشال - الذي تولى مهام منصبه في ٢٣ ابريل ١٨٣٣ ، والذي ستكون له قصة مليئة بالعبر مع الأمير عبد القادر .

مُعَاهِدَةُ عَبْدِ الْقَادِر - دِيمَشَال أَوِ الاعْتِرَافِ الْمُؤَقَّتِ

اتَّجَعَ الْجَنَرَالُ دِيمَشَالُ ، بَعْدَمَا نَسَلَ قِيَادَةَ الْقَوَاتِ الْفَرَنْسِيَّةِ فِي وَلايَةِ وَهْرَانِ
نَجَاهَ الْعَرَبِ سِيَاسَةً تَحْتَمِدُ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مُتَمَيِّزَتَيْنِ :

فِي الْمَرَحَلَةِ الْأُولَى ، رَكَّزَ عَلَى الْمَجْهُودِ الْحَرْبِيِّ وَالْقِيَامِ بِعَمَلِيَّاتٍ وَاسِعَةٍ التَّنَاقُطِ
تَسْتَهْدَفُ خُصُوصاً فَكَّ الْحَصَارِ الْاِقْتِصَادِيِّ عَلَى مَدِينَةِ وَهْرَانِ وَاتَّاحَةَ الْفُرْصَةِ لِلْقَوَاتِ
الْمُعْتَبِرَةِ الَّتِي وَجَدَهَا تَحْتَ نَصْرِفِهِ لِلخُرُوجِ مِنَ الْمَدِينَةِ وَمُقَارَعَةِ السَّلَاحِ مَعَ الْعَرَبِ .
وَلَكِنَّهُ فِي الْمَرَحَلَةِ الثَّانِيَةِ عَكَسَ هَذَا الْاِتِّجَاهُ وَأَبْدَى مَيُولاً وَاضِحاً إِلَى السَّلْمِ وَالْمُهَادَنَةِ .

فَإِنَّ دِيمَشَالَ لَمْ يَكْدُ بِمُضِيٍّ عَلَى وَصُولِهِ إِلَى وَهْرَانِ اسْبُوعَانِ حَتَّى خَرَجَ فِي عَمَلِيَّةٍ
مُهْمَةٍ (فِي ٧ مَآيُو ١٨٣٣) عَلَى رَأْسِ قُوَّةٍ تَتَكُونُ مِنْ أَلْفِي رَجُلٍ وَشَنَ هُجُوماً عَلَى قَبِيلَةِ
الْغُرَابَةِ الْوَاسِعَةِ النِّشَاطِ وَالَّتِي كَانَتْ تَعْسُكِرُ فِي مَكَانٍ يَفْعُ عَلَى مَسَافَةِ ٢٤ كِيلُو مِترٍ
مِنْ وَهْرَانِ . وَفَدَّ كَانَ مِنْ نَتَائِجِ هَذَا الْمُجْعَمِ الْمُتَاجِئِ ، الْحَاقُ بِبَعْضِ الْخُسَائِرِ فِي
الْأَرْوَاحِ بِهَذِهِ الْقَبِيلَةِ الْبَاسِلَةِ ، وَنَهَبَ قَطْعَاتِهَا الَّتِي سَيَفَتْ إِلَى مَدِينَةِ وَهْرَانِ . وَبِذَلِكَ
تَمَكَّنَ مِنْ إِجْبَادِ حُلٍّ مُؤَقَّتٍ لِمَشْكَلَةِ تَحْوِينَ الْمَدِينَةِ ، تِلْكَ الْمَشْكَلَةُ الَّتِي اَزْدَادَتْ دَقَّةً ،
خُصُوصاً ، عَقِبَ تَبْغِيزِ حُكْمِ الْاِعْدَامِ فِي قَاضِي أَرْزَبُو وَامْسَاكِ الْقَبَائِلِ الْمُوَالِيَةِ
لِلْفَرَنْسِيِّينَ عَنْ مَدَمِّهِ بِالْمُؤْنِ تَحَوُّفاً مِنْ أَنْ يَحُلَّ بِهَا مَا حُلَّ بِالْقَاضِي .

وفي ٤ يوليو ، وجه ديمشال قوة إلى ارزو قامت باحتلال المدينة بدون مقاومة تذكر . وبعدما خرج منها أنصار الأمير بعائلاتهم وحيوهم ، قامت الحامية الفرنسية بتحسين هذا الميناء الذي ثبت لديهم أهميته لعمليات تموين وهران بطريق البحر . وفي مقابل هذه الخسائر ، سجل الأمير عبد القادر نتائج ايجابية مهمة باخضاع مدينة تلمسان واعترافها بسلطانه . فقد سار إلى هذه المدينة على رأس قوة مهمة ، ولما انتهى إليها ، بعث إلى ابن نونة يعظه وبأمره باعلان الطاعة ويعده بالعفو عنه . ولكن الأخير أبى وتمادى ، ثم جمع قواته التي تتكون من الحضرة ، وخرج على رأسهم للقتال . ولكن الكلويغليين ، استغلوا هذه القرصة وانقضوا من الداخل على الحضرة ، خصوصهم التقليديين ، ونهبوا منازلهم وأعلنوا الطاعة للأمير . وبعد قتال وقع في خارج المدينة ثم في داخلها ، استسلمت تلمسان وفر ابن نونة الذي التجأ إلى ضريح سيدي بومدين « الغوث » . ولما دخل الأمير المدينة توجه إلى ضريح الغوث ، حيث وجد خصمه يتمسح بتابوت « الولي » فأمنه وعفا عنه . وقد أقام الأمير في تلمسان حتى أصلح خللها وأبرم الصلح بين طائفتي الحضرة والكلويغليين .

ولما قفل راجعاً إلى معسكره ، تلقى في ٢٠ يوليو سنة ١٨٣٣ ، نبأ وفاة والده ، محي الدين ، وقد كان لهذا الخبر وقع شديد على الأمير . للمكانة التي يشغلها والده في نفسه ، ولكن الحادث لم يفت من عزمه ولم يغير من خططه في قيادة النضال الوطني .

وبعد ايابه إلى معسكر بوقت قصير ، نهض إلى بلاد مجاهرة ، التي بلغه أن سكانها يتاجرون مع فرنسا ، فغار عليهم وغنم المجاهدون جميع أموالهم ومواشيهم ، ثم سار إلى مستغانم التي كانت حاميتها التركية لا تعترف بسلطانه . ولكنه لما بلغه خبر هذه الاستعدادات ، سارع ديمشال إلى احتلال هذه المدينة ووضع عليها حامية فرنسية ، ثم اغتم فرصة تنقل الأمير ، فغزا قبيلة الزمالة التي كانت قد انفصلت عن الدوائر وأعلنت الطاعة للأمير .

على أن احتلال الفرنسيين لمستغانم ، لم يثن الأمير عن عزمه على مهاجمة المدينة التي أصبحت الآن مزودة بالمدافع وبقوة نارية شديدة . ولما اعوزت المجاهدين

الوسائل لاقتحام أسوارها وحصونها راحوا يعملون لهدمها بالمعاول . تحت وإبل القتابل والرصاص . ولكن هذه الوسيلة لم تنجح ، ولذلك عمد المسلمون إلى حفر نفق من معسكرهم تحت الأرض إلى السور ، ثم ملؤوه باروداً وأضرموا فيه النار ، ثم أمرهم الأمير بالسير إلى السور الذي أحدث البارود فيه ثغرة صغيرة غير كافية لاقتحام المدينة منه . ولذلك التجؤوا إلى وسيلة أخرى ، فسيحوا في البحر حاملين أسلحتهم على رؤوسهم بقصد الاستيلاء على المراكب الراسية في الميناء . ولكن حامية المدينة انتهت إلى هذه الخدعة ، فحولت فوهات المدافع في اتجاه الميناء وراحت تطلق نيرانها عليهم فاضطروا إلى العودة إلى مواقعهم . وقد ظلت هجمات المسلمين تتوالى على المدينة خمسة أيام ، قرر الأمير بعدها ، في ٥ أغسطس الرجوع إلى معسكر .

وإثر ذلك ، استمر الأمير على بث السرايا وشن الغارات في نواحي الساحل على القبائل الموالية للعدو وراح يعمل فيهم بالقتل والسبي حتى يذعنوا ويطعنوا الطاعة . وبذلك ضيق المخناق على القواعد الفرنسية وشدّد حصاره الاقتصادي على حامياتها حتى ضاق بهم الحال .

وهنا تبدأ المرحلة الثانية من سياسة الجنرال ديمشال . فقد اقتنع هذا القائد الذي كان يتصور الاحتلال الفرنسي محصوراً ولا يتجاوز الشواطئ ، بأن اتفاقاً مع العرب ، يضمن السلام وحرية التبادل التجاري ، أفضل من نضال دموي لا جدوى وراءه . ولما تعمق في بحث الموضوع ، تبين له أن الأمير ، من بين جميع الأطراف المحتملين لعقد مثل هذا الاتفاق (الزمالة والنواثر والكلوغليين) ، هو الوحيد الذي يستطيع فرض احترام مثل هذا الاتفاق على العرب . وكذلك أصبحت المشكلة في ذهنه تتعلق بالشكليات وليس بالجوهر : كيف يمكنه أن يعرض على الأمير عقد مثل هذا الاتفاق ، دون أن يفسر هذا المسعى بأنه طلب للصلح ودليل على ضعف القوات الفرنسية ، الأمر الذي سيجعل الطرف العربي يتشدد في شروطه ، وسيؤدي حتماً إلى تعزيز مركز الأمير ورفع شأنه .

ولتخطي هذه العقبة الدبلوماسية الكبيرة الوزن ، استغل ديمشال حادثاً صغيراً

وقع في أواخر أكتوبر والتخذه ذريعة لربط أطراف الحوار . فقد صادف أن رجلاً ينتمي إلى قبيلة البرجية ، حمل معه شحنة من الحبوب إلى الحامية الفرنسية في أرزيو مخترباً الحصار الاقتصادي الذي يشملها . وعندما باع بضاعته وأراد العودة إلى قبيلته ، طلب إلى الفرنسيين توفير حماية له لمسافة بضعة كيلو مترات . وقد أرسل معه قائد حامية الميناء ضابطاً وأربعة جنود . ولما كانوا في بعض الطريق ، نصب العرب كميناً لهم فقتلوا بعضهم وأسروا البعض الآخر ونقلوهم إلى معسكر .

وقد استغل الجنرال ديمشال الفرصة ، فكتب إلى الأمير رسالة يطلب فيها إطلاق سراح هؤلاء الأسرى ، قائلاً أن الجنود الفرنسيين عرضوا حياتهم للخطر من أجل حماية عربي ضد عرب آخرين ، ويذكره بأنه هو نفسه سبق له أن أطلق سراح الأسرى الذين أخذهم من الغرابة والزمالة في معمرة القتال .

فكان رد الأمير أن ما وقع من سفك دماء الأبرياء ويُمّ الأطفال وتأييم النساء وغير ذلك من الولايات التي حلت بالجزائر ، لا مسئولية علينا فيه وإنما المسئولية والعهد في علق القائد الفرنسي . وأضاف قائلاً انه هو (أي الأمير) لم يتدخل لدى الجنرال ليطلب بإطلاق سراح العرب الذين أشار إليهم في رسالته ، وانه على الرغم من أنه ، بصفته إنساناً ، آله مصيرهم ، لم يتم بمثل هذا المسعى ، حيث انه على يقين من أن في استشهادهم حياة جديدة لهم .

وهذا الرفض المشرب بالاحتقار والتوبيخ ، لم يكن من شأنه ، أن يبعث الرضا في نفس الجنرال ، بل انه ليغلق عليه حتى باب الصمت واهمال المبادرة . وقد ظن الجنرال أن كسب معركة سيؤثر على الموقف ، فخرج لمقاتلة الأمير الذي كان ينجم عند قبيلة الزمالة في ٢ سبتمبر ١٨٣٣ . ولكن هذا الهجوم لم يأت بالنتيجة المستظرة ، بل على العكس ، فقد زحف العرب على الفرنسيين وطاردوهم بنيرانهم حتى احتسوا وراء أسوار مدينة وهران . وكذلك سجل الأمير نصراً جديداً ، بدلاً من أن يضطر إلى التفاوض تحت وطأة الهزيمة ، كما تقضي خطط ديمشال .

وفي ٦ ديسمبر ، كتب القائد الفرنسي إلى الأمير رسالته الثانية التي عرض عليه فيها اجراء مقابلة ، ولكن الأمير سيهمل الرد عليها « لأنني كنت مشغولاً في الوقت الذي استلمته » ، كما ذكر له في رده على رسالته التالية .

وفي رسالته الثالثة يستعمل ديمشال لهجة يمزج فيها التهديد بيطش فرنسا (ويخبره بأنه ينتظر امدادات جديدة) بالترغيب في الفوائد التي ترتب على عقد معاهدة رسمية تحقن الدماء بين شعبين « فرضت عليهما العناية الإلهية أن يعيشا في ظل حكم واحد » .

وإزاء رغبة ديمشال الصريحة في عقد معاهدة ، اعتمد الأمير خطة تقوم على التواني ، ربما يصبح هو في مركز يسمح له بفرض شروط ملائمة له . ولذلك وقف موقف الحزم بصدد الأسرى الفرنسيين الذين أدرك الآن قيمتهم حيث أصبحوا « طعم » المفاوضات ، ورفض اعادتهم ، قائلاً ان « الافساح عنهم ليس له أهمية لدينا ، غير أن الحالة التي نحن بها لا تسمح لنا بأن نردهم بدون فدية . فإذا رغبتم في الاتفاق ، أقبل تسليم الأسرى إليكم عند المعاهدة بيتنا . على أن ديننا يمنعتنا من طلب الصلح ابتداء ، وبسمح لنا بقبوله إذا عرض علينا » . وتحضي رسالة الأمير فتقول :

« ولا يحصل الاتفاق إلا إذا عرفتموني شروطكم وما تطلبونه مني . وأنا أعرفكم بمثلها . وإذا صممت على عقد صلوات ودبة ، فأفيدونا ، حتى نرسل إليكم رجلين من كبار قومنا مأذونين بالمفاوضة معكم . وحيثما تم أمانيتكم بمعونة الله » .

ولكن الأمير الذي يذهب بعيداً في طريقة الترضية لاحتلال السلام محل الحرب ، لم تفته عبارات التهديد التي اشتملت عليها رسالة خصمه . ولذلك ، فهو يضيف قائلاً « وقد ظهر من مضمون كتابكم أنكم تحقرون قوة العرب ، مع دوام استعدادهم للقتال ومسابقتهم للترال في كل زمان ومكان » .

وفي رسالته السابقة ، كان الجنرال ديمشال قد عرض اجراء مقابلة بينه وبين الأمير كما قلنا ، ولكن الأمير أهمل الجواب كلية عن هذا الطلب حيث كان يرى

بدون شك ، أن نده من حيث المستوى ، هو ملك فرنسا ، وليس أحد موظفي وزارة الحرية . ولذلك فبدلاً من المقابلة الشخصية اقترح هو ارسال معتمدين يمثلانه لاجراء المفاوضات .



كان لدى الأمير في وهران ، عميلان يهوديان من التجار ، أحدهما هو بوشناق شريك بكري اللذين كانت ديون ييتهما على فرنسا سبباً في الحرب ، والثاني يسمى مردوخي عمرو ، كان يقوم بدور الوسيط بين المسلمين والفرنسيين ، وكان له نفوذ قوي لدى الجنرال ديمشال . وهذا الشخص ، هو الذي كلفه القائد الفرنسي بأن يحمل إلى الأمير رده على رسالته . وفي هذا الرد ، أعلن ديمشال استعداده لعقد معاهدة لحقن الدماء . وبعد مشاورات أجراها الأمير مع كبار حكومته ، بعث بمعتمدين له إلى الجنرال ديمشال ، وهما ميلود بن عراش وزير الخارجية ، والآغا ، خليفة بن محمود ، ومعهما كتاب يعد فيه بأن أي اتفاق تسفر عنه المفاوضات بين الطرفين يكون موضع احترام لديه ، وأساساً لصداقة تحل محل العداوة بين الطرفين . وقد أوصى الأمير مندوبه بأن تجري المفاوضات خارج مدينة وهران .

ومن جهة أخرى ، عقد الجنرال ديمشال اجتماعاً مع هيئة أركان حربه وتداول مع كبار ضباطه بشأن الشروط التي يقترح أن تتضمنها المعاهدة المتوي عقدها . واثر ذلك ، حرّر مذكرة بهذه الشروط وختم عليها بختمه ولكنه لم يوقع عليها ، وبعث بها مع مردوخي وبوشناق وعبد الله عصبون (سوري كان يعمل في الجيش الفرنسي منذ حملة نابليون) بصفته مترجماً ، وتم أول لقاء بين الطرفين في مكان يبعد عن وهران بنحو فرسخين في ٤ أبريل وهناك سلم الطرف الفرنسي للمفاوضين العرب مذكرة ديمشال المحررة باللغة العربية . وتنص المذكرة على الشروط الستة التالية :

- ١ - وقف القتال بين الطرفين ابتداء من ذلك التاريخ
- ٢ - احترام الديانة الإسلامية والعادات المحلية .
- ٣ - تكون الأسواق حرة للتجارة .

- ٤ - يلتزم الطرف العربي بإعادة الهاربين الفرنسيين .
٥ - يحمل كل مسيحي يتجول في داخل البلاد جواز سفر مختوم من قنصل الأمير ومن الجنرال قائد القوات الفرنسية .

أخذ الوفد الجزائري هذه المذكرة وعاد بها إلى الأمير الذي وافق على الشروط التي تضمنتها بعد الاطلاع عليها ، على اعتبارها تمثل رغبة الطرف الفرنسي التي قبلها هو ، ثم حرر مذكرة تحتوي على الشروط الجزائرية ، وهي :

- ١ - يكون للعرب الحرية بأن يبيعوا ويشترؤا كل ما يتعلق بالحرب .
٢ - تكون المتاجرة في مرسى أرزيو تحت ولاية (أي مراقبة) الأمير كما كان قبلاً ، بحيث لا يصير شحن شيء إلا منه . وأما وهران ، ومستغانم ، فلا يرسل لهما إلا البضائع اللازمة لأهلها .

- ٣ - يلتزم الجنرال بترجييع من يهرب إليه من العرب ، وألا تكون له سلطة مع المسلمين الذين يحضرون عنده يرضا رؤسائهم .
٤ - لا يمنع مسلم عن الرجوع إلى بيته متى أراد .

وفي يوم الخامس من شهر فبراير ، عاد وزير الخارجية ، ابن عراش ، إلى وهران حاملاً معه مذكرة الأمير ، وهناك اجتمع بديمشال ، وأطلعه على مذكرة الأمير ولكنه أبى أن يسلمه النص الذي يحتوي على الشروط الفرنسية الذي وقعه الأمير ، إلا بعد أن يمضي المذكرة التي تحتوي على شروط الأمير . وكذلك تبادل الطرفان الشروط المتفق عليها محررة باللغة العربية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٣٣ .

على أن الجنرال ديمشال رأى أن توضع وثيقة واحدة ، تحتوي على الشروط العربية محررة باللغة العربية ، وعلى شروط الجانب الفرنسي محررة باللغة الفرنسية . وقد أجابه ابن عراش إلى ذلك ، وتم ادماج النصين في وثيقة واحدة هي التي يطلق عليها المؤرخون الفرنسيون اسم « معاهدة ديمشال » ، بالرغم من أن التصديق على المعاهدة قد تم من طرف ملكين كل منهما صاحب سيادة : السلطان عبد القادر ،

وملك فرنسا . وبعبارة أخرى ، فإن معاهدة ديمشال ، إنما هي في الحقيقة معاهدة عبد القادر - لوي فليب ...

ولكن مشكلة المؤرخين الفرنسيين في هذه التسمية هي أن المعاهدة التي عقدت بناء على مبادرة من ممثلي فرنسا ، ستخرق فرنسا نصوصها وتلغيها من طرف واحد ، بمجرد ما تراه أن ذلك في مصلحتها . وتبعاً لذلك ، فإن الصاق نسبة المعاهدة بضابط جهوي سيصبح مركزه فيما بعد تابعاً لقيادة الجزائر ، يجعل من الاعتداء على المعاهدة حدثاً محلياً قبل الأهمية . أما إذا كانت المعاهدة تحمل اسم ملك فرنسا ، فيصبح الأمر مختلفاً ويكون خرقها حادثاً دولياً ، وحيث تكون المسألة مسألة شرف الدولة ورئيسها .

وأياً ما كان الأمر ، فقد وضع نص المعاهدة في وثيقة واحدة ، طبقاً لرغبة الطرف الفرنسي ، ويتكون من ست مواد تنقلها بالنص العربي الذي أورده سيدي محمد في تحفة الزائر (مع العلم بأن المقارنة بين النص العربي والنص الفرنسي ستكشف عن بعض الفوارق اللغوية) .

١ - منذ تحريره ، يصير ترك الحروب والخصومات بين الفرنسيين والعرب . وكل من الجنرال ديمشال والأمير عبد القادر يجتهد في القاء الإلفة بين شعبين اقتضت الإرادة الإلهية أن يكونا تحت سلطة واحدة . ولأجل ذلك ، يعين الأمير عبد القادر وكلاء في وهران ومستغانم وأرزيو ، كي لا تقع خصومات بين الفرنسيين والعرب ، كما يعين وكيل فرنسا ، ضابط فرنسي في معسكر .

٢ - يصير احترام الديانة الإسلامية .

٣ - يلتزم الفريقان برد الأسرى .

٤ - إعطاء الحرية الكاملة للتجارة .

٥ - يلتزم العرب بأرجاع كل من يفر إليهم من العسكر الفرنسي ، ويلتزم الفرنسيون برد كل من يفر إليهم من أهل الجرائم الخارجيين من القصاص إلى وكلاء الأمير في المدن .

٦ - من أراد من الأوربيين السفر إلى داخل البلاد ، يجب أن يكون حاملاً لتذكرة (جواز سفر) تكون عليها علامة (ختم) وكلاء الأمير وبصحبتها (يوقع عليها ويختمها) الجنرال ، وبذلك يحصل على الحماية في جميع الأقاليم .

وهذا النص الكامل للمعاهدة ، حملة ابن عراش من وهران إلى الأمير الذي درسه ووقع عليه ، ثم أعاده وزير الخارجية إلى وهران ، حيث استقبله الجنرال ديمشال بمحضر هيئة أركان حربيه ووقع عليه . ولكي يعطى لهذا الحدث التاريخي ما يستحقه من الاهتمام ، أقام القائد الفرنسي حفلة ساهرة على شرف الوفد الجزائري الذي أنزله في القصر الجديد . ولما عاد الوفد إلى معسكر ، بعث معه ديمشال بهدية إلى الأمير ، وهي عبارة عن ١٠٠ بندقية و ٥٠٠ كيلو من البارود .

وقبل أن نتعرض لمصير هذه المعاهدة بعدما دخلت في مرحلة التطبيق ، والتطورات السياسية والعسكرية التي رافقت خرق الطرف الفرنسي لها ، نرى تسجيل ملاحظات اضافية لتوضيح الظروف التي أحيطت بعقدها .

أولاً - ان صلاحيات الجنرال ديمشال في المبادرة التي قام بها لربط أطراف الحوار مع الأمير عبد القادر ولعقد اتفاق معه ، بناء على السلطات الواسعة التي حولتها له حكومته ، صلاحيات لا غبار عليها ، كما يدل على ذلك تصديق الملك على هذه الوثيقة التي قدمتها إليه حكومته .

ثانياً - ان الحاح المؤرخين الفرنسيين على القول بأن الجنرال ديمشال تجاوز حدود السلطة المخولة له حيث عقد هذه المعاهدة دون أن يرجع إلى الجنرال فوارول ، القائد العام للقوات الفرنسية المقيم في مدينة الجزائر ، أو يحيطه علماً بشأنها مغالطة كبيرة ، تستهدف احاطة الأساس القانوني الذي تقوم عليه المعاهدة بالشكوك ، وبالتالي ، التقليل من أهميتها حيث كانت (في رأيهم) نتيجة لعمل يتطوي على الخروج عن الطاعة . وذلك لأن الجنرال فوارول الذي عينه الملك « مفتشاً عاماً وقائداً مساعداً لجيش الاحتلال في افريقية » إنما عين في هذا المنصب بصفة مؤقتة ، تماماً ، مثل سلفه ، الجنرال افيزارد .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الجنرال ديمشال ، كان يتلقى تعليماته من وزير الحرية مباشرة ، وليس عن طريق مدينة الجزائر كما سئى في الفقرة التالية . ووضع قائد قوات وهران لم يتغير من هذه الناحية إلا بعد تعيين والد عام على الجزائر ، بموجب المرسوم الملكي الذي صدر في ١٨٣٤ .

ثالثاً - يزعم بعض المؤرخين (ومنهم كاميل روسي) أن المشروع الأول الذي قدمه الجنرال ديمشال لشروط الطرف الفرنسي للمعاهدة ، ينص على « خضوع العرب لفرنسا بدون قيد ولا شرط » ، ولكن النص العربي أهمل هذا الشرط (بول أزان أيضاً) . وهذا تضليل حيث أن النص الفرنسي لهذا المشروع لم يرد فيه هذا الشرط . ثم كيف يبلغ الخيال بالجنرال ديمشال الذي اضطر إلى الكتابة إلى الأمير عبد القادر يرجوه بلهجة الاستعطاف ، وبدون جدوى ، أن يطلق سراح أسيرين بائسين ، إلى حد أن يقدم إليه نصاً ليوقع عليه يقضي بالخضوع لفرنسا بدون قيد ولا شرط ، وهو الذي فشل حتى في حمل الأمير على تلبية طلبه لاجراء مقابلة معه .

رابعاً - صحيح أن وزير الحرية قد بعث بتعليمات إلى الجنرال ديمشال (بعدما استشاره الأخير في موضوع المعاهدة) بتاريخ ١٩ فبراير بفوضه بموجبها بأن يخلع لقب الباي على الأمير عبد القادر ، ذلك اللقب الذي كان ديمشال قد خلعه عليه قبل هذه التعليمات بوقت في رسائله (بشرط أن يعترف بالسيادة الفرنسية ويعلن ولاءه للملك ، ويدفع ضريبة سنوية ويقدم عدداً من الرهائن ، ويتعهد ألا يشترى الأسلحة إلا من فرنسا . ولكنه من الصحيح أيضاً أن هذه التعليمات سبقتها الأحداث . . . حيث أنها وصلت إلى وهران بعد التوقيع على المعاهدة بوقت . ثم هل كان من الواقعية في شيء أن يعرض ديمشال مثل هذه الشروط على الأمير لو تلقاها في وقت مبكر ؟

خامساً - ان المعاهدة لا تنص على حدود معينة للملكة الأمير .

ومن المفهوم ، ضمنياً (حيث أن الاتفاق يقضي بأن يعين الأمير وكلاء له في المدن المحتلة) أن المملكة تشمل جميع الأراضي الجزائرية التي لا تخضع للاحتلال الفرنسي . بل ان تعيين الأمير وكلاً له في مدينة الجزائر (اليهودي الجزائري ابن درّان) يعتبر دليلاً على أن المعاهدة لا تحصر سلطان الأمير في ولاية وهران، بل يتجاوزها إلى ولاية الجزائر .

وبعد انتهاء مراسم توقيع المعاهدة مباشرة ، بعث الجنرال ديمشال بالوثيقة إلى الحكومة الفرنسية لتعرضها على الملك للتصديق عليها . وأما الجنرال فوارول ، فقد كان يجهل كل شيء عن المعاهدة وعن المفاوضات التي أدت إليها . وانه لما لا يحلو من دلالة على طبيعة العلاقات السائدة بين القائدين ، أن ديمشال لم يكلف نفسه مؤونة الكتابة إلى « رئيسه » ، بنفسه ليبلغه خبر عقد المعاهدة ، ولو للعلم بوجودها ، وإنما طلب إلى الوفد الجزائري الذي كان في طريقه إلى معسكر ، أن يقوم بهذه المهمة !

وهكذا تلقى الجنرال فوارول في غضون شهر مارس رسالة شخصية من الأمير يحملها ثمانية فرسان يعلمه فيها بأنه عقد معاهدة مع فرنسا ... وقد اكتفى فوارول بالتعير عن غبطته لأن يرى الهدوء والسلام يعود إلى ولاية وهران ، ولكنه لم ينس مع ذلك أن يبعث إلى الأمير بهدية .

وأما ردود الفعل الفرنسية بصفة عامة للمعاهدة : فان وصف شارل أندري حوليان لها ، على قصره ، يلخصها بدقة إذ يقول :

« ان الجنرال فوارول لم يشترك مطلقاً في المفاوضات التي أجراها ديمشال . والحكومة الفرنسية التي طالبت بالاعتراف (اعتراف الأمير) بالسيادة الفرنسية وبدفع ضريبة سنوية ، وجدت نفسها أمام الأمر الواقع ، ولكنه لا يبدو أنها تأثرت لذلك . وأما مجلس النواب والصحافة بمختلف ميولها فقد كانت ، على العموم محبذة للمعاهدة . والمؤكد أن الرأي العام ، كان راضياً عن هذا الحل الذي طمأنه كبيراً » .

وفي بداية تطبيق المعاهدة : عين الجنرال ديمشال عبد الله عصيون السوري

الأصل ممثلاً لفرنسا في معسكر ، بينما عين الأمير أحد أقاربه ، محمد بن يخ ممثلاً له في وهران وعين اليهودي الجزائري بن دران وكيلاً له في مدينة الجزائر وعين ابن محمود ، أحد المتفاوضين للمعاهدة ، قنصلاً في أرزيو التي ستصبح أهم ميناء في الولاية للتجارة في الحبوب والتي ستكون أيضاً (وبعبارة أدق ، تجارة الحبوب فيها) العقبة الأولى في طريق التفاهم والتعايش السلمي بين الطرفين في ظل المعاهدة .

فبعد فتح سوق أرزيو للحبوب غداة دخول المعاهدة في دور التنفيذ ، تقاطر عليه التجار من وهران والجزائر . ولكنهم حينما أرادوا الشروع في عمليات الشراء ، فوجئوا بأن عرفوا أن من المحظور بيع الحبوب مباشرة للأوربيين ، وأن جميع عمليات البيع والشراء ، يجب أن تمر على يد وكيل الأمير . ولما بلغ الأمر مسامع ديمشال ، أجاب بأن التجارة حرة من الناحية القانونية وأنه لا بد. وأن يكون في الأمر سوء تفاهم . ولكن الأمر تأكد حينما باع أحد الأهالي بضعة أكياس من الشعير لأوربي وتدخل ابن محمود ، وكيل الأمير الذي أمر بالاستيلاء على تلك الأكياس . وفي نفس الوقت وردت تقارير إلى السلطات الفرنسية تفيد بأن وكيل الأمير في أرزيو منح ترخيصاً بتصدير شحنات من القمح من المدينة إلى اسبانيا ، متجاهلاً قراراً كانت السلطات الفرنسية قد أصدرته في ٢٠ يوليو ١٨٣٢ ، ويمنع تصدير الحبوب كلية .

وبعبارة أخرى ، فإن الأمير يطبق نظام احتكار التجارة ، طبقاً لنصوص المذكرة التي تحتوي على الشروط الجزائية والتي وقع عليها ديمشال منفصلة عن الشروط الفرنسية ، قبل أن تجمع مواد المعاهدة في وثيقة واحدة . وهذه الشروط ، كما ذكرنا ، تتضمن عبارة « تكون التجارة في مرسى أرزيو تحت ولاية الأمير الخ ».

والشيء الذي يدعو إلى الدهشة والاستغراب في هذه المعاهدة هي بالضبط هذه النقطة : لماذا لم تدرج هذه الفقرة التي تشمل المادة الأولى من شروط الأمير في المعاهدة الرسمية الموحدة ؟

ذلك لغز لا يمكن الاجابة عنه على ضوء المعلومات المتوفرة لدينا ، وكل ما يمكننا هو الحدس والتخمين والاستنتاج . فان من المؤكد تقريباً أن الحكومة الفرنسية لم تكن لتوافق على نص يخضع التجارة الخارجية لسيطرة الأمير ، وانطلاقاً من ميانه تحتله قواتها . ولربما فات ديمشال كل ما ينضوي عليه هذا النص من الأهمية عندما وافق عليه في المرحلة الأولى . ولكنه لما جاء دور توحيد الشروط العربية والفرنسية في وثيقة واحدة ، أدرك أن المعاهدة ستواجه مشكلة لو تضمنت هذه المادة . ولما لم يكن في وسعه التراجع عن التزامه الأول ، أقنع المفوضين الجزائريين بأنه سيقوم بتنفيذ هذا الالتزام عملياً ، ولكنه يرجوهم التنازل عن ادراجه ضمن النص الموحد . ولما كان المهم في نظر الجانب العربي هو الجوهر وليس الشكل ، فقد أجابوه ، لمساعدته لحل مشكلته مع حكومته . ونحن لا نجد صدقاً في الوثائق التي بين أيدينا مثل هذا الالتزام الشفهي ولكنه لا يعقل مطلقاً أن نفترض تنازل الأمير عن الشرط الأول من شروطه للاتفاق (وأهميته في أنه يضمن دخلاً معتبراً للدولة يتكون من القارق بين السعر الذي تدفعه للشراء والثلث الذي تبيع به المنتجات) ، ثم يسارع إلى تطبيقه بمجرد بدء تنفيذ نصوص المعاهدة .

والمشكلة على كل حال فقدت كثيراً من حِدتها على الصعيد المحلي ، بسبب تغاضي ديمشال على اجراءات الاحتكار التي اتخذها الأمير ، ولكن الجنرال سيواجه انتقادات شديدة من رؤسبه ومن طرف الرأي العام ، حيث أن النص الموحد للمعاهدة والذي صدق عليه الملك لا يسمح للأمير باتخاذ مثل هذه الاجراءات . والمهم عملياً ، أن ديمشال لم يصنع شيئاً لمنع وكيل الأمير من مراقبة السوق فعلاً ومن القيام بعمليات التصدير في أرزيو . بل ان الجنرال ، لم يجد حجة يرد بها على احتجاج الجنرال فوارول على السماح للأمير بتصدير الحبوب من أرزيو وبحرق القرار الصادر في ١٠ يوليو الذي يحرم تصدير الحبوب سوى أن يعترف بأنه كان يجهل بوجود هذا القرار

وكذلك تغلب ديمشال بصدق عزمته على هذه العقبة ومضى في تطبيق المعاهدة بروح واقعية تقوم على احترام بنودها وعلى مراعاة العلاقات الطيبة التي تولدت عنها ،

على الرغم من التقدير الذي كان يتعرض له من الفرنسيين القيمين في وهران ومن السلطات العسكرية في مدينة الجزائر .

وأما الأمير ، فقد استغل أعداؤه وحساده من عملاء فرنسا الذين فشلوا في حملها على الاعتراف بزعامتهم ، مثل ابن المخني ، رئيس البرجية ، وسيدى العربي رئيس عدد من قبائل شلف ، ليعلموا لأتباعهم أن الأمير قد تخلّى عن الحرب وأنه لا حق له في الزكاة والضرائب . وكان الأمير قد أدرك ، بعد بحث وموازنة أن ما يجنيه من الزكاة والأعشار لا يكفي لمواجهة نفقات الدولة والجيش . ولما عرض الأمر على مجلس الشورى ونظر فيه ، اتفقت الآراء على ضرورة فرض ضريبة سميت « معونة » ، وبنا ذلك على أسس شرعية مدعومة بأقوال الفقهاء وأعمال السلف الصالح . وقد تأثرت بعض القبائل (مثل بني عمرو) بالآراء التي كان يروجها أولئك القوم ، فامتنعت عن دفع الضريبة .

ولما بلغ ذلك الأمير ، أوعز إلى مصطفى بن اسماعيل رئيس الدوائر الذي كان يدين له بولاء مؤقت ، أن يزحف على بني عمرو ويردعهم ويحجب أموالهم . ولكن رؤساء بني عمرو حضروا إلى معسكر في هذه الأثناء وأدوا صلاة الجمعة في مسجدها الكبير ، فاغتم الأمير هذه الفرصة ليوضح لهم أن بيت المال في حاجة دائماً إلى المال لمواجهة النفقات الجارية ، وأن على جميع القبائل أن تقوم بدفع المستحق عليها من الزكاة والضرائب بانتظام . وقد تأثر زعماء القبيلة بلهجة الأمير وبالحوار الديني الوطني الذي كان يحيط بهم في المسجد ، حيث ألقوا أن يسمعوا النداء تلو النداء لرفع السلاح والمضي للجهاد ، فقبلوا بدفع المعونة . وبذلك انتهى النزاع نظرياً ، وأصدر الأمير أمره إلى مصطفى بن اسماعيل بأن يكف عن الاستعداد لقتالهم ولكن زعم الدوائر ابن اسماعيل الذي ارتاح للأمر الأول والذي سيجب له الفرصة لأخذ الثأر من بني عمرو ، سارع ، غير آبه بالأمر الثاني ، وزحف على رأس فرسانه في حماس لا صلة له بالمهمة الأساسية التي كلف بها مستهدفاً ، خصوصاً ، جمع الأسلاب والغنائم . ولكي يضع حداً لثورة ابن اسماعيل ويبين لبني عمرو أنهم تحت حمايته ، ما داموا تحت طاعته ، سار الأمير على رأس قوة صغيرة من

الفرسان لنجدتهم . ولكن نطاق المعركة اتسع بوصول الغماري على رأس قوة مهمة من فرسان الاتحاد ، قادماً من حدود المغرب الأقصى لنجدة ابن اسماعيل .

وفي ١٢ أبريل ١٨٣٤ ، هجم الأمير على الدوائر وشتت شملهم ولما جاء الليل ، وثق من أن المعركة دخلت في مرحلتها النهائية وأن دحر الثوار سيكون أمراً سهلاً ، متى أقبل الصباح . ولكن الدوائر هاجموا معسكر الأمير في الليل فجأة واستولوا عليه وسقطت الخيام والأعلام والخيول في أيديهم . وقد قاتل الأمير قتال الأبطال وقتل فرسان تحته في المعركة ، ولكن فرسانه تفرقوا عليه ، فكانت الهزيمة منكورة ، ولم ينج هو إلا باعجوبة .

وأثر هذا الانتصار ، شعر مصطفى بن اسماعيل بنشوة الغرور وراح يعرض على الجنرال ديمشال أن يكون عميل الفرنسيين ليأخذ مكانة الأمير على رأس القبائل .

وكذلك كتب المزاري ، رئيس الزمالة ، إلى ديمشال يعلن إليه نبأ هذا الانتصار الذي كان يبدو له حاسماً ، ويعرض عليه أن يمّون أسواق القوات الفرنسية ، ويرجوه أن يدخل معه في مفاوضات .

ولكن ديمشال ، بدافع من النخوة والشرف ، لم يكتف برفضه لهذه العروض بل زيادة على ذلك ، كتب إلى الأمير رسالة يواسيه فيها ويعلن استعداداه لتقديم المساعدة قائلاً : « ان الصديق الحقيقي ، هو الذي يعلن وفاءه عندما تصبح معونته ضرورية » . وأضاف قوله ، ان الأمير يستطيع أن يعتمد عليه الآن أكثر من أي وقت مضى . وكأنما أراد أن يثبت للأمير صداقته بصفة رمزية ، بعث إليه مع بوشناق ، بسيف عربي أثري ، عثر عليه في أنقاض قلعة قديمة تقع في بلاد الجنرال . بناها العرب أثناء غزوهم لفرنسا ، ولسان حاله يقول : « كنتم أيها العرب قد غزوتم بلدنا بالأمس ، وها نحن الآن في بلدكم . والدنيا دوائر ! » .

وحتى يتجنب كل ما من شأنه أن يمس بكرامة الأمير ، لم يعرض عليه مساعدة عسكرية مباشرة ، وإنما استشاره فيها إذا كان من الملائم أن يقوم بحركة عسكرية

ويضرب مخبأته في مسرغان ، لمراقبة التطورات وعمده بالموّن والأسلحة إذا احتاج إلى ذلك .

ولكن الأمير اكتفى بأن يبعث إليه بابن عراش ، ليشتري منه أربعمائة بندقية وبضعة قناطر من البارود ، دفع ثمنها نقداً . وهذه الأسلحة هي التي سيزوّد بها الأمير نواة فرقة من المشاة ، من جيشه النظامي .

ليس من شك في أن قائداً آخر غير ديمشال ، لا بد وأن يفكر في استغلال الظروف الصعبة التي واجهت الأمير وظهر معها ضعفه ، ليشجع خصومه للقضاء عليه ، أو على الأقل ، لأن يمارس ضغطاً لحمله على تعديل مواد الاتفاق ، ولا سيما ما يتعلق منها باحتكار التجارة في الحبوب في وقت مبكر . ولكن ديمشال أراد أن يكون على مستوى الظروف غير العادية التي وضعت فيها الأقدار .

وبهذا الموقف أمن الأمير جانب وهران ، فأنجبه إلى تعزيز قواته والعمل لاختضاع رجال القبائل التوار . وقد بدأ بالقبائل التي يقودها سيدي العربي في الشرق ثم قبيلة ابن المخفي ، واختتم سلسلة انتصاراته بدحر مصطفى بن اسماعيل ، رأس المتآمرين ، عند سيق ، في ١٢ يوليو ١٨٣٤ ، أي بعد ثلاثة أشهر بالضبط . منذ الهزيمة التي أوشت أن تكلفه كل شيء .

وفي هذه المعركة ، أصيب ابن اسماعيل بجراح ونفّرق عليه أتباعه وهبطت قيمته بحيث لم يعد يمثل شيئاً . ولكن كرم الأمير ، أبى عليه إلا أن يعفو عن قبيلته ويعيده إلى مكانته . بل وبعث إليه بدعوه لمقابلته لاحتلال الوثام محل الخصام بينهما . ولما وصل إليه مصطفى بن اسماعيل ، كان الأمير يفصل خصومه مع أقوام ولم يشأ صرفهم في الحال لاستقبال زعم الدوائر . ولما قابله ، قال له الأخير في غطرسة لا تليق بالهزم ، انه ما دام يستقبل أولئك الذين كانوا بالأمس خدماً عنده ويتركه هو ينتظر ، فانه يقسم ألا يريه وجهه بعد ذلك ، وخرج لحينه .

وفي هذه الأثناء عفا الأمير أيضاً عن المزاري ، ابن أخي مصطفى بن اسماعيل الذي عرف كل خياناته ، ورغبة في توحيد الصفوف وعينه رئيساً على قبيلة الزمالة

التي هزمها هي الأخرى . وائر ذلك انجه إلى تلمسان حيث استقبله السكان استقبالا حافلا ، وأعاد ابن نونة إلى منصبه ، بعدما أصلح ما بينهما سلطان المغرب . وبعد اقامة استغرقت شهراً في المدينة ، قفل راجعاً إلى معسكر ، مكللاً بانتصاراته الياهرة التي لم يفت الجنرال ديمشال أن يبعث إليه بتباهيه الحارة من أجلها ، بل وأن يأمر مدفعية حامية وهران بالاحتفال بها باطلاق المدافع ...

وهكذا يمكن القول بأن معاهدة عبد القادر - ديمشال التي ضمنت استقرار العلاقات بين فرنسا والأمير ، كانت عاملاً من العوامل الأساسية التي سمحت للأمير بتوجيه كل نشاطه لافرار الأمن الداخلي ولاخضاع القبائل الثائرة ولتنظيم دولته القبة وجيشه .

ولما عاد الأمير من تلمسان ، كانت جميع القبائل والمناطق التي تمتد بين حدود المغرب الأقصى وشلف تخضع له وتعترف بسلطانه ، وذلك فيما عدا المدن الثلاث التي يحتلها الفرنسيون ، والكلوغلين المتحصنين بالمشور في تلمسان . وبذلك وجد الأمير نفسه في وضع يسمح له بالتفكير في تخطيط المرحلة التالية لتدعيم سلطانه . بل وتوسيع رقعته الجغرافية ، ان أمكن .

وعندما وصل الكونت دروي دورلون الذي عينه الملك لشغل منصب والعام على الجزائر . بموجب المرسوم الصادر في ٢٢ يوليو ١٨٣٣ ، أخذ الجنرال ديمشال يستعد للسفر إلى مدينة الجزائر ليرحب به ويقدم إليه تقريراً عن الوضع في ولاية وهران . ولتدعيم هذا الوضع الذي تضبطه المعاهدة واعطاء الترتيبات التي تنص عليها صيغة سياسية عامة ، نصح ديمشال الأمير بأن يبعث بوفد يرحب بمقدم الوالي العام . وقد نفذ الأمير هذه النصيحة ووجه ميلود بن عراش على رأس وفد ليراقق ديمشال إلى الجزائر ، وحمل وقده رسالة إلى الوالي العام ، يطلب فيها ، خصوصاً ، رأيه في أفضل السبل لافرار السلام في السواحل وفي داخل البلاد . وقد جاء في رسالة الأمير بعد التحيات التقليدية ما يلي :

« ان معتمدي ابن عراش . وجهته إلى حضرتكم ليبلغكم التهنة والتبرك من

قبلي بالولاية على الجزائر . ولقيامي بالمحافظة على أمور المعاهدة ، أوعزت إليّ أن
بفاوضكم في أمور تعيّن عليّ اجراءها لتوطيد الراحة في جميع المقاطعات الداخلية :
في السهول والجبال والسواحل التي على شاطئ الجزائر وجوارها ، ووهران والمدية ،
وخشيت أن يكون ذلك سبباً مكثراً لما بيننا من المصافاة .

وقد أجاب الكونت دورلون الذي أحسن استقبال ابن عراش برسالة قصيرة
جاء فيها بعد التحيات قوله :

« لك أن تعتقد بأنك لا تقاوم في كل أرض تقصد الاستيلاء عليها ، بشرط
أن تكون لديك قوة على أخذها » .

وقد كانت رسالة الأمير بمثابة جسي النبض لمعرفة ردود الفعل الفرنسية للأعمال
التي يعترم القيام بها في المناطق الشرقية . فإن رأيّه قد استقر الآن ، بعدما استتب
الأمر في ولاية وهران على أن يقوم بتحرير مدينة مليانة والمدية وما جاورهما ،
وشرشال ، بل وقسنطينة أيضاً . وقد أشاع أنه سيقوم بهذه العمليات ، بناء على
موافقة الفرنسيين . ولما بلغ الخبر سكان بعض هذه المناطق سارعوا إلى دورلون
للتثبت منها . فأجابهم الوالي العام بأن هذه الاشاعة خالية من كل أساس ، وأن
الأمير عبد القادر لا يملك أي حق قانوني في ولاية الجزائر .

على أن الأمير رأى أن يقوم بنفسه بمبادرة قبل أن يقدم على هذه العمليات ،
فبعث برسالة إلى الوالي العام يعلمه فيها بنيتّه في أن يقوم بعمليات لاقرار الأمن
في ولاية تيزي وولاية قسنطينة ، كما تسمح له بذلك نصوص المعاهدة .

ورداً على هذه الرسالة ، قال الكونت دورلون . ان سلطة ديمشال لم تكن
تتجاوز ولاية وهران ، وبالتالي ، فإن المعاهدة لا يمكن أن تنص على أي أمر
يتصل بالولايات الأخرى . ثم أضاف قائلاً : « وحتى على أوسع تأويل للمعاهدة
التي عقدت معكم في فبراير الماضي ، لا يمكن أن تتجاوز دعواكم حدود ولاية وهران .
كما شامت ذلك السيادة الفرنسية . ومن ثم ، فنحن لا نستطيع السماح لكم بالدخول
إلى ولاية تيزي . فإن ما يجري في هذه الولاية من اختصاصي . وأنا لم أضع بعد

أي مشروع لاقامة منشآت فرنسية في البلدة وبوفاريك ، ولكنني ، منى اعتقدت أن ذلك في صالح فرنسا ، فسوف أقوم به دون اعتبار لأي شخص آخر .

وقد رد الأمير على الوالي العام برسالة جاء فيها خصوصاً قوله ، ان مرمى أفكار حضرتكم بعيد عن الإصابة ، لأن محافظتي على السلم لا يجهلها أحد . ولولا ذلك ، ما احتجت إلى مذاكرتكم فيما أجريه في وطني ، وقصارى الأمور أنه لا يبعد أن يكون بعض أهل الفساد ألقى في ذهنكم ما أوجب أن يكون ردكم على هذا الأسلوب . وعلى كل حال ، فاني عدلت الآن عن النهوض إلى تيزي ابقاء للسلم ورعايه له... .

وفي يناير سنة ١٨٣٥ ، فقد الأمير سنداً متيناً لسياسته باستدعاء الجنرال ديمشال إلى باريس وتعيين الجنرال تريزل مكانه .

واثر ذلك ، أبلغ الوالي العام الأمير عبد القادر أن اتفاقية ٤ فبراير (الشروط الجزائرية الموقعة على افراد) لم تعرض على الحكومة الفرنسية للموافقة عليها ، وبالتالي ، فان فرنسا لا تقبل الشروط التي تنص عليها . بل ان الرسالة تضيف ، في تهجم واضح لا شك أنه كان صدمة للأمير الذي كانت معاملاته مع ديمشال تقوم على مراعاة قواعد الشرف ، ان الجنرال ديمشال ادعى أن ختمه استعمل لحتم هذه الوثيقة بدون علم منه !

وهذا الانكار لحدث تاريخي جرى بمحضر كبار الشخصيات المدنية والعسكرية العربية والفرنسية ، كان بداية تحول خطير في السياسة الفرنسية . وقد بدا للأمير أن كل ضعف أو تساهل منه سيشجع الطرف الفرنسي على المزيد من التراجع على التزاماته القانونية في نطاق المعاهدة ، ولذلك ، فقد وقف موقف الحزم في موضوع خطير ، احتكار تصدير الحبوب من حيث أن التنازل فيه سيحرم المملكة من دخل معتبر ويعرض سمعته لامتحان عويص لدى القبائل والرعاة الذين يتربصون به الدوائر .

الفصل الثالث

فرنسا تستأنف سياسة التوسع الاستعماري

كان التحول الذي طرأ على موقف السلطات الاستعمارية نتيجة لعدة عوامل ، أهمها تعزيز القوات الفرنسية في وهران ، وظهور إدارة سياسية يمتد سلطانها ، نظرياً ، على جميع أطراف البلد ، والمخاوف التي تساور العسكريين من ازدياد قوة الأمير واتساع نفوذه السياسي . وقد اضطر دورلون ، تحت ضغط السلطات العسكرية إلى انتاج سياسة التصلب في اتصالاته مع الأمير كما رأينا ، لكي يهدئ من حماس العناصر التي ترى أن فرنسا تفصيح وقتاً حين تترك الفرصة للأمير ليشند سلطانه ويقوى نفوذه . وعلى ضوء هذا الاعتبار ، يبدو موقف دورلون مرناً نسبياً ، خصوصاً ، إذا قورن بموقف مرؤوسه الجنرال تريزل الذي خلف ديمشال في قيادة القوات الفرنسية المراقبة في وهران ، فان الأخير ، كان شديد الحسد والنقمة على الأمير ، وكان يرى أن دولته إنما قامت على اكتاف فرنسا ، بفضل تساهل ديمشال . وبينما ينصح هو بمحاربة الأمير والقضاء على قوته ، كان دوري دورلون ، يرى أن مسألة الأمير أمر ضروري ، وينصح ضابطه بالتعقل ، بل وبمحاولة التقرب من الأمير .

وهذا التحول في السياسة الفرنسية ، كانت له انعكاسات مقلقة في الداخل على صعيد القبائل وبين بعض الزعماء الانتهازيين . فان مصطفى بن اسماعيل الذي

التجأ إلى المشور في تلمسان ، بعدما أعلن فراقه المسرحي للأمير ، نصب نفسه الآن آغا على الكلوغليين الذين ظلوا على تعنتهم ومقاومتهم للحضر وللأمير معاً .

وفي شهر مارس ١٨٣٥ سلك مصطفى بن اسماعيل مرة أخرى طريق الخيانة التي عرف الآن معالمها جيداً ، فاقترح على الجنرال تريزل أن يقوم هو على رأس الدوائر والزمالة ، وبمساعدة الكلوغليين بمهاجمة الأمير عبد القادر . ولكن تريزل الذي كانت يده تداعب الزناد بمرح والذي كان يرحب شخصياً بهذا العرض ، اضطر إلى رفضه ، بناء على تعليقات صريحة من الوالي العام .

على أن هذا الرفض الذي يمكن أن يعتبره زعيم أصغر قبيلة اهانة لمكانته سوف لا يشيط عزيمة ابن اسماعيل الذي يهون عليه كل شيء - حتى الهوان نفسه - ما دامت المسألة مسألة الثأر والانتقام . فإذا لم يقبل خدماته الاستعمار ، فإن الحاج مصطفى - أخا الأمير - الذي أعلن الثورة على أخيه ، على رأس الطريقة القادرية ، لأنه عقد معاهدة مع الفرنسيين ، سيرحب به ، بدون شك ، ويساعده للوصول إلى غايته ، وخصوصاً وأن جموع الطرفين ، تضم أيضاً شريحة من الحساد والانتقاميين - مثل سيدي العربي الذي يريد الانتقام لأبيه . ولكن الأمير لم يترك الفرصة لهذه الحركة لتنمو وتتسع ، حيث هجم على الثوار عند مقطع نهر مينة وشتت شملهم وأسر رؤوس الفتنة من بينهم .

وفي هذه الأثناء ، قام رجل من غز مصر ، اسمه ، موسى بن الحسن ويعرف بـ « أبي حمار » لادمانته على ركوب الحمار ولعنابته المفرطة بهذا الحيوان بحركة عسكرية مسرحية . وقد خرج أبو حمار من قبيلة أولاد نايل التي آوته واستوطن أرضها وأظهر التنسك بينما قبل أن يزحف على رأس جموع منهم يتراوح عددها بين ١,٠٠٠ و ١,٢٠٠ فارس ، في أوائل أبريل ، على المدينة عاصمة ولاية تيزي . وقد نظم سكان المدينة الدفاع عنها ضد جموعه بوسائل مرتجلة ، واستعملوا فيما استعملوه من أسلحة المقاومة ، مدفعاً تركبياً متداعياً . ولما حاولوا إطلاق أول قذيفة منه تحطم وكأنه مصنوع من الطين المكوية ، فعزوا ذلك إلى « بركة » الرجل ،

وفتحوا له أبواب المدينة التي أصبحت تدين له بالطاعة .

وهذه العملية التي يختلط الجد فيها بالفرل الفلكلوري ، لا بد وأنها كانت مثاراً لفضول الأمير ورجال حكومته . ماذا سيصنع الفرنسيون الآن تجاه متعصب ينغم عليه تعاقدته مع الكفار ، بعدما وقفوا ضد رغبته المشروعة في أن يعيد الأمن إلى نصابه في ولاية تيتري ، في ظل المعاهدة التي تربطه بفرنسا ؟

تربث فترة في انتظار ردود فعل الوالي العام دورنون ، ولما رأى أن السلطات الفرنسية قد تغاضت عن الأمر ولم تتعرض لأي حمار ، جهز جيشه النظامي وسار على رأسه متجهاً إلى الشرق ، مستهدفاً في المرحلة الأولى مليانة .

وفي الطريق ، كانت سمعة الأمير تسيقه حيثما حل ، حيث كانت أصداء انتصاراته حية في الأذهان ، ورأى فيه سكان هذه المناطق التي حرمت من الأمن والنظام منذ زوال الحكم التركي منظماً ومحرراً وقائداً للمقاومة الشعبية ، وكذلك سارعت القبائل الواحدة تلو الأخرى ، وفي مقدمتها أولاد سخية وأولاد القصير وبني مناد ، وبني منصور ، بل و قبيلة حجوطه أيضاً ، وعلى رأسها الحاج محي الدين الصغير القوي النفوذ على ضفاف وادي شلف ، لتقديم إليه الطاعة والولاء . وقد جاءه شيوخها ومن ورائهم فرسانها وأعيانها ، يحملون الهدايا الثمينة وتحذوهم الإرادة التي لا تترعزع ، لحوض معركة التحرير ، تحت لواء الأمير الذي كان يستقبل كل واحد منهم بالبشاشة وبما يليق بمقامه من التشريف والتكريم .

وفي ١٥ أبريل ، ضرب الأمير معسكره أمام مدينة مليانة التي كان مكانها يتلفون لتقديم الطاعة والولاء إليه . وكذلك بعثت إليه القبائل التي تمتد أراضيها في الشرق بممثلين عنها ليقدموا إليه طاعتها ، يحملون إليه الهدايا ، خصوصاً من الخيول .

وقبل أن يغادر الأمير مليانة ، عين خنيقة على المدينة وعلى القبائل المجاورة لها في تيتري ووهران ، وهو الحاج محمد الصغير ، زعيم حجوطه .

ومن مليانة ، التي غادرها الأمير في ٢٠ أبريل ، اتجه الأمير إلى الشرق نحو المدينة التي كانت تخضع ، كما قلنا للحاج موسى الدرقوي .

ومدينة المدينة ، إلى جانب كونها عاصمة بابلك تيتري ، مهمة من عدة نواح استراتيجية : فهي مهمة من حيث أنها « باب » للجزائر ، ونقطة اتصال في الطريق المتجهة من الشمال إلى الجنوب . وهي مهمة ، خصوصاً ، لأنها تقع خارج ولاية وهران التي ينحصر سلطان الأمير فيها - حسب تفسير الطرف الفرنسي لمعاهدة ديمشال - وبالتالي فإن احتلال الأمير للمدينة يشكل اختباراً يسمح له بمعرفة مدى قوة عزيمة الفرنسيين وجددهم في الدفاع عن ولاية تيتري ضد قواته . والمؤكد ، على كل حال أن المدينة تمثل قاعدة مثالية للدفاع عن ولاية وهران ، وأيضاً لكل عمل عسكري قد تتطلب الظروف القيام به في الاتجاه الشرقي .

وفي طريقه إلى المدينة ، تلقى الأمير عبد القادر رسالة من الشخص « الفولكلوري » أبي حمار يدعوه فيها إلى الجهاد وإلى ... مبايعته بالسلطان ، « ان كل واحد مستعد للجهاد ! » وقد رد الأمير على هذه الرسالة بمزيج من المزح والجد ، قائلاً انه هو نفسه مبايع من طرف أبناء الوطن ، « فان كانت لديك أوامر سلطانية فأظهرها حتى نراها . فان وجدناك صادقاً ، نقدم لك الطاعة امتثالاً لأمر السلطنة العظمى . وإلا ، فان الذي نراه أعظم مما تسمعه ! » .

ولما اطلع أبو حمار على جواب الأمير ، استشاط غضباً ونهض من المدينة في جموعه لقتاله ، بعدما أكد لأنصاره أن مدافع ابن محي الدين « لا تعمل فيهم ، وأن باروده يصير ماء » .

وفي ٢٢ أبريل ١٨٣٥ ، اشتبك الفريقان في معركة في مكان سمي « حوش عمورة » . وقد انتهت هذه المعركة التي واجه فيها جيش الأمير المنظم جموع أبي حمار بهزيمة الدرقويين وتشتيتهم في كل اتجاه . وقد كلفت العملية جيش الأمير عشرة من المشاة وعدداً صغيراً من الفرسان ، بينما قطعت ٢٠٠ رأس من أتباع أبي حمار ، بعثوا بسبعين رأساً منها إلى معسكر .

وأما أبو حمار ، فقد تمكن من الفرار تاركاً وراءه نساءه وأولاده وكل ما معه من الدخائر والأمتعة . وفيما بعد ، بعث أبو حمار إلى الأمير يطلب إليه أن يرد إليه نساءه وأولاده ، فردهم الأمير .

وبهذا النصر ، فتحت المدينة أبوابها للأمير . ولكي يتجنب المساس بحساسية الفرنسيين ، رأى الأمير ألا يقوم باحتلالها وإدارتها مباشرة ، فعين عاملاً عليها ، وهو محمد بن عيسى البركاني ، وصفه بأنه مندوب الحاج محي الدين الصغير ، خليفته على مليانة وما جاورها . واطر ذلك ، عاد في أوائل شهر مايو متجهاً إلى الغرب .

ماذا كان موقف الكونت دروي دورلون الوالي العام ، إزاء توغل الأمير شرقاً عبر شلف واستيلائه على المدينة ؟ القلق والحيرة !

فان التهديد والوعيد لم يكن كافياً لمنع الأمير من الزحف على المدينة ، كما أعلن عزمه على ذلك . وكل ما في الأمر ، هو أنه أجل العملية حتى تتوفر لها الظروف الملائمة . واحتلال أبي حمار ، عدو الفرنسيين اللدود للمدينة ، كان فرصة للأمير ليخرج الفرنسيين . فهل يعلنون فسخ المعاهدة لأنه خلص المدينة من هذا الشخص وأتباعه ؟ قد يبدو ذلك رجحاً ، أمراً مخالفاً للمنطق . ولكن هذا ، مع ذلك ، كان هو رأي تريزل . وأما دروي دورلون ، فقد فضل أن لا يعتبر هذه الحركة عملاً حرياً . . .

والسبب الرئيسي في ذلك ، هو أنه تنقصه القوة العسكرية الكافية لمجابهة الأمير في حرب عامة . فقد كان مجموع القوات التي وجدها الوالي العام تحت تصرفه لدى وصوله إلى الجزائر ٣١ ٠٠٠ رجل . ولكن الميزانية الجديدة التي صوت عليها البرلمان ، تنص على انقاص هذا العدد إلى ٢٣ ٠٠٠ رجل . وبعد اعتمادها بثمانية أشهر طالبت لجنة التحقيق بمزيد من التخفيض في قوات الاحتلال ، بحيث تهبط إلى مستوى ٢١ ٠٠٠ ألف رجل فقط ، كما طالبت بإلغاء النفقات المخصصة لتشجيع الاستيطان والاستعمار ، وبتضييق المناطق التي تقع تحت الاحتلال ، بحيث لا

تتجاوز الجزائر وهران وعنابة . بل إن أصواتاً ذات نفوذ سياسي لا يستهان به ، مثل دوساد ارتفعت أثناء مناقشة البرلمان للميزانية خلال الفترة بين ١٩ - ٢٧ مايو ١٨٣٥ ، تطالب بالانسحاب من الجزائر كلية . فقد صرح هذا النائب قائلاً :

« انني أقولها دون لف أو دوران : انني سأدلي بصوتي من أجل الانسحاب التام .
وأما مقرر الميزانية ، باسي ، فقد علق على مشروع الميزانية بقوله : « ان امتلاك مدينة الجزائر باهظ التكاليف ويتسبب عنه ضرر كبير لفرنسا » .

وإلى جانب هذه القيود السياسية وضغط الميزانية العسكرية ، وجد الوالي العام نفسه أمام عقبات محلية أخرى . فان القوات العسكرية التي تحت تصرفه يتقصها التدريب ، حيث كانت تتكاسل في ثكناتها وهي شبه محاصرة في المدن ، كما يتقصها التنظيم ووسائل النقل الضرورية ، ومعرفة البلاد التي لم تكن قد وضعت لها خرائط بعد .

ومما زاد من حرج موقف دورلون ، أنه تلقى في نفس اليوم الذي بلغه فيه استيلاء الأمير على المدينة ، برقية من وزير الحرية تحتوي على تعليمات بأن يدخل في مفاوضات مع الأمير لعقد معاهدة جديدة على أساس اعتراف الأخير بالسيادة الفرنسية ، ورسم حدود مملكته بحيث لا تتعدى مجرى نهر شلف ، ووضع نظام يقوم على الحرية التامة للتجارة في داخل البلاد ، بينما تحتكر فرنسا حركة التصدير من الموانئ التي تخضع لحكمها .

وقد وضعت الحكومة صيغة هذه الشروط ، بعدما انضحت لها استحالة الحصول على اعتمادات اضافية لسنة ١٨٣٦ ، بالقياس إلى السنة السابقة .

وأما الجنرال تريزل الذي لا بد وأنه كان يعتبر هذه الأمور كلها من فلسفة السياسة ، فقد أراد أن يثبت أن عمله هو ينحصر في الحرب ، وأن الذي يريده بالضبط ، هو الحرب .

ولما بلغه خبر استيلاء الأمير على المدينة ، كتب إلى دورلون يقول له : « ان

الأمير تجاوز الحدود المقررة له ، ومن ثم ، فمن المحتم مهاجمته في عقر داره » .
وقد بعث بهذه الرسالة إلى الجزائر ، بعدما وافقت على صيغتها هيئة قيادته ، ولكنه
مع ذلك فشل في إقناع ألوالي العام برأيه .

وأما الأمير ، فقد رأى ، من جهته ، أن يدعم انتصاراته العسكرية بمناورة
ديبلوماسية لا تخلو من براعة ، حيث كتب في ٣٠ أبريل ، بعد استيلائه على
المدينة ، رسالة إلى الوالي العام يعلن فيها انتصاره على عدو المسيحيين (بوحمار)
ويقترح عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ديمشال ، يقوم بموجبها بالمحافظة
على الأمن ...

وكذلك وفرت الظروف للعجوز درولون ، أحد مخلفات معركة واترلو ، إطاراً
لعمل سياسي عظيم الشأن ، كان يمكن أن يكون أساساً لتفاهم جديد بين الطرفين
لو أتيح لهذا الرجل شيء من العبقرية السياسية . فان كلا الطرفين يطالب بتجديد
معاهدة ديمشال ، ولكل منهما مصلحة واضحة في استقرار السلام واستتباب الأمن .

صحيح ، أن الأمير سيدخل المفاوضات وهو في مركز القوة بعد امتداد نفوذه
كما رأينا عبر شلف ، وأن الحكومة الفرنسية التي تنقصها المعلومات الدقيقة ويعوزها
الفهم الصحيح للموقف وضعت شروطاً غير واقعية لتكون أساساً للمفاوضات ،
ولكنه من المعلوم أن الشروط التي تبدأ على أساسها المفاوضات بين دولتين لا تشكل
بنود الاتفاق الذي تسفر عنه . ونحن نعرف من تجربة معاهدة ديمشال أن الحكومة
المركزية ترضخ للأمر الواقع ، متى قال لها ممثلها ، ان النتائج التي يقدمها لها هي
كل ما أمكن الحصول عليه . ولكن الأمر ، كما قلنا ، يحتاج إلى حصافة
سياسية خاصة .

على أن المهمة المستعجلة بالنسبة إلى دورلون ، هي أن يعمل قبل كل شيء
لردع مرؤسه الجامح العنان ، تريزل ، ويمنعه من ارتكاب حماقة الهجوم على
الأمير . وكذلك سارع بالرد على رسالة تريزل التي أشرنا إليها وأبلغه بصراحة لا غبار

عليها أنه غير مستعد لفتح باب الحروب . وأن الأولى من ذلك تجديد المعاهدة مع الأمير .

وفي نفس الوقت ، وكأنما كان يخشى أن تفوته فرصة وجود الأمير على مقربة منه ، في المدينة ، سارع في الكتابة إليه ، وأبى أن يكون حامل رساله إلا وكيل الأمير نفسه ... ابن درّان (هذا اليهودي الذي يتمتع بلباقة غير عادية) ورفقته أحد ضباط القيادة العليا ، القبطان هيبوليت .

وفي هذه الرسالة ، عبر دورلون ، والي العام ، للأمير عن تهايه بنجاح العمليات التي قام بها ، وعن أسفه ... لأنه لم يستطع الاشتراك فيها ، ثم تطرق إلى الافصاح عن رغبته في عقد معاهدة جديدة .

وهنا ، يجب أن تسجل ملاحظة عابرة تتصل بالشكليات بصدد هذا المسعى ، وهي أنه ربما كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الدبلوماسية التي يبعث فيها طرف في مفاوضات بمندوب الطرف الآخر ليتمحدث باسمه ويدافع عن فكرته لدى ملكه . وذلك لأن ابن درّان ، كما قلنا ، هو مندوب الأمير وممثل له لدى الولاية العامة . وأما سانت هيبوليت ، فهو يمثل دور شخصية ثانوية في هذه السفارة الدبلوماسية ، ولا سيما ، وأن ابن درّان ، هو الذي يتولى الترجمة بينه وبين الأمير .

وعلى كل ، فقد وصل المندوبان إلى المدينة ، بعدما رحل عنها الأمير ، متجهاً إلى مليانة .

وفي مليانة استقبلهما الأمير في ٥ مايو ، ١٨٣٥ ، بمحضر ميلود بن عراش الذي عرف عه ميله إلى التفاوض لوضع أسس جديدة للتعامل مع الفرنسيين . وفي بداية المقابلة ، أظهر الأمير ما يدل على استعداده للاستماع إلى المقترحات التي يحملها ابن درّان وسانت هيبوليت . ولكن محي الدين الصغير الذي كان من أنصار فكرة محاربة الفرنسيين بدون هوادة ، ولا سيما بعد الانتصارات العسكرية والسياسية التي أحرزها الأمير ، انضم إلى مجلس الأمير وأخذ يناشده بأن لا يرضخ لمطالب الفرنسيين ولا يقبل عروضهم . واثّر ذلك أعلن الأمير لسانت هيبوليت

أنه مستعد لضمان استقرار الأمن والسلام ، إذا تخلى له الفرنسيون عن بوفاريك .
ولما أجاب الضابط الفرنسي بأن ذلك مستحيل ، قاطعه الأمير قائلاً ، « ليكن !
فإن المسألة لم تعد تمنعني ، ولتكف عن الحديث عن المدينة . ونحن على كل حال
مرتبطون بمعاهدة ، وأنا أريد المحافظة عليها » . ولكن الأمير مع ذلك تنازل ووافق
على طلب الطرف الفرنسي بأن يبلغ الوالي العام أسماء الولاة في المناطق الجديدة
التي ضمها إلى ملكه .

ولما عاد سانت هيبوليت إلى الجزائر يوم ٨ مايو ، وهو لا يحمل أية اقتراحات
أو معلومات إضافية ، احتار الوالي العام واشتد قلقه ، ولم يسعه إلا أن بعيد الضابط
إلى الأمير في نفس المهمة حاملاً معه نفس المقترحات ، مضافاً إليها - في هذه
المرّة - هدايا فاخرة ، ووعداً بأن يمدّه بأسلحة ليعوض له بها عن الأسلحة التي فقدّها
أثناء حملته على المدينة . وبذلك تحول موقف الوالي العام من المعارضة الشديدة
لاحتلال المدينة إلى تهاني ، بل وإلى مساعدة مادية لانجاز هذه العملية .

وقد لحق الضابط سانت هيبوليت بالأمير ، وهو في طريقه إلى معسكر ،
فعبّر له الأمير حرساً من قبيلة حجّوطة واصطحبه معه في ركبته . وكذلك كان
يبدو منظر مندوب الوالي العام في هذا الموكب ، وكأنه أحد أعيان حاشية الأمير ،
وهو منظر كان مثيراً وممتعاً في نفس الوقت ، للسكان الذين مر بهم في طريقه حيث
يعتبرون ذلك - بحق - رمزاً لعظمة الأمير ودليلاً على استقرار سلطانه .

وأما مقترحات دروي دورلون التي يحملها سانت هيبوليت إلى الأمير ، فهي
تتلخص فيما يلي :

يعترف الأمير بالسيادة الفرنسية ويدفع ضريبة سنوية لفرنسا ، وترسم حدود
مملكته بحيث لا تتجاوز ولاية وهران ، حصر تجارة التصدير في الموانئ التي يحتلها
الفرنسيون ، حرية التجارة في الداخل ، إلخ ، أي أن الوالي العام الذي يتمتع بحكم
منصبه بصلاحيات سياسية معتبرة ، اكتفى بأن يحول الشروط التي وردت في
تعليمات وزير الحرية إلى الأمير ، بدون أي تحوير أو تعديل يأخذ إلى الاعتبار

التغييرات التي طرأت على ميزان القوى ، ولا سيما ، بعد احتلال مليانة والمدية . ولكنه على الرغم من بعد المقترحات الفرنسية عن الاستجابة للواقع ، فإن الأمير لم يرفضها ، بل تقدم بمقترحات مضادة في مقابلها ، يمكن إيجازها بالصورة التالية .

يحفظ كل من الأمير والوالي العام بالأراضي التي تقع تحت سلطانه ، يبلغ الأمير إلى الوالي العام أسماء ولاته على مليانة والمدية ، حتى يكون اتصال الأخير بالأمير دائماً بواسطةهم . ضمان حرية التجارة وضمان حق الأمير في شراء كل ما يحتاج إليه من البنادق والعتاد الحربي من الجزائر . التزام الأمير باعادة جميع الفارين إليه من الفرنسيين ، والزام الطرف الفرنسي بإرجاع الفارين إليه من العرب ، يحيط الأمير الوالي العام علماً بكل سفر يقوم به إلى قسنطينة أو غيرها من الأماكن (التي لا تخضع لسلطانه) مع تعريفه بأسباب ذلك السفر .

وهكذا نرى ، أن مقترحات الأمير ، تستهدف الاعتراف في وثيقة رسمية بسلطانه على المناطق الواقعة شرق نهر شلف ، وحقه في القيام بحملات استطلاعية في الولايات التي تقع خارج مملكته ، في مقابل اعلام الوالي العام بأسماء ولاته واحاطته علماً بأسباب تنقلاته . وفيما عدا ذلك ، فإن الشروط الجديدة لا تختلف عن نصوص معاهدة ديمشال . وكذلك تنازل الأمير ضمناً على الحق الذي كان يمارسه في ظل معاهدة ديمشال في احتكار التصدير من أرزيو ، لعلمه ، بأن مثل هذا المطلب لا يمكن أن يلقي قبولاً لدى الطرف الفرنسي .

وبينا كانت هذه المفاوضات تجري على مستوى « القمة » حسب التعبير العصري ، كان الجنرال تريزل الذي حرم من المشاركة فيها ، يجتر غيظه في صمت . ألم يكن سلفه ، ديمشال ، هو الذي يفاوض الأمير وصاحب الحل والعقد في أمور ولاية وهران ؟ أليست هذه الولاية مسرح نفوذه ونشاطه ؟ حقاً لقد تغيرت العهود !

ولكن تريزل ، لم يكن يدرك أن ميزان القوى قد تغير أيضاً وسوف لا يقتنع بهذه الحقيقة إلا بعد حين - اثر هزيمة المقطع - .

ومهما يكن من شيء ، فإن ضيق تريزل بلغ أقصاه ، بما يبديه دروي دورلون من التقدير للأمير ومن الحرص على تنظيم علاقات حسن الجوار معه . ولا سيما بعد امتداد سلطانه ليشمل تييري . ولذلك قرر أن مهمة فرض احترام فكرة عن السيادة الفرنسية تقع على عاتقه الآن . وقد اتخذ هذا القرار في المرحلة الأولى وأعطاه شكل رفض بيع الأسلحة والذخيرة للأمير في عدة مناسبات ، متحدياً بذلك تعليمات الوالي العام ، في الوقت الذي جمد فيه نصوصاً أساسية في معاهدة ديمشال .

وهذا الموقف ، لم يكن الأمير ليطبقه ، حتى لو كان في مركز أقل قوة مما هو فيه الآن . ولذلك ، فقد قرر من جانبه فرض نظام المقاطعة والحصار الاقتصادي - ذلك السلاح الذي ثبتت فعاليته في الماضي - وقطع العلاقات مع القوات الفرنسية التي تحتل مدينة وهران وأرزو ومستغانم . ولاحكام هذا الحصار . أصدر أمراً إلى قبائل الدوائر ، والزماله ، وللغرابه ، التي تقم قريباً من المواقع الفرنسية لتنسحب إلى مواقع في الخلف .

فأما الغرابه ، فقد طالبت بمهلة حتى ينتهي موسم الحصاد وأجيب ذلك . وأما الدوائر والزماله المتعاونتان واللذان سلكتا طريق الخيانة أكثر من مرة . فقد رفضتا الاذعان لهذا الأمر ، وطلبتا حماية الفرنسيين .

وفي هذه الأثناء ، كتب تريزل الذي أبلغ الوالي العام هذه التطورات ، رسالة إلى الأمير بشأن اجراء اتخذه ويرى الجنرال أنه مخالف لنصوص المعاهدة . وقد كان هذا الاحتجاج بمثابة القطرة الأخيرة التي فاضت بها الكأس ، حيث رد عليه الأمير بصرامة قائلاً أنه ما عليه إلا أن يهتم بشؤونه الخاصة ويترك العرب ليقوموا بحكم أنفسهم كما يترأى لهم .

ولما رأى الكونت دورلون أن السحب التي تنذر بالعاصفة تزداد كثافة ، وأن المفاوضات التي كانت تتعثر ، قد تجمدت الآن ، قرر أن يقصد بنفسه إلى وهران ، حيث وصل في ٦ يونيو ١٨٣٥ ، وفي نيته أن ينفخ الروح في العلاقات بينه وبين الأمير . ولهذا الغاية كتب إليه رسالة قصيرة يخبره فيها بمقدمه ويذكر فيها أنه تلقى الرسالة التي

حملها إليه سانت هيبوليت من طرفه . وقد رد عليه الأمير برسالة مناسبة بهته فيها بوصوله إلى وهران .

كانت نية دورلون ، اجراء اتصالات شخصية مع الأمير والاشراف بنفسه في وهران على سبيل المفاوضات . ولكن مرسومه ، تريزل ، وقف موقف معارضة لا هوادة فيها لهذه الفكرة ، بل انه ذهب إلى حد أن اعتبر زيارة الوالي العام لوهران في تلك الظروف عملاً مخالفاً لأبسط قواعد السياسة ، حيث أن الأمير ، في رأيه ، لا يريد مصالحه فرنسا ، وإنما غرضه اتخاذ المفاوضات وسيلة لتحقيق مآمعه . وقد تأثر دورلون برأي تريزل وعاد إلى الجزائر في العاشر من نفس الشهر .

وعقب ذلك بثلاثة أيام ، انفجرت الأزمة . فإن الدوائر والرئاسة اللتين طلبتا الحماية الفرنسية ، عرضتا أيضاً خدماتهما على تريزل ليشكل منهما قوة مساعدة من نوع « الحركيين » . وكأنما أراد تريزل أن يرد على هذا الطلب بطريقة عملية ، وخرج أعلى رأس قوة من وهران وعسكر في مسرغان ، غير بعيدين مخبأتهما ، ولما رأى رجال القبيلتين هذه القوة ، تشجعوا ، وقاموا بمظاهرة للتحدي فطردوا وكيل الأمير الذي كان قد اعتقل أحد زعماء الدوائر ، اسمه اسماعيل ، عرف بالسكر والعريضة مع الفرنسيين ، وأطلقوا سراح هذا الشخص بالقوة .

وأما تريزل الذي كان يبحث عن أي حادث لتبرير الحرب ، فانه لم يكتف بمباركة هذه الحماقات ، بل ذهب به الأمر إلى أن وقع معاهدة في ٢١ يونيو مع زعماء القبيلتين ، مخالفاً بذلك أوامر الوالي العام الصريحة . وبموجب شروط هذه المعاهدة ، اعترفت القبيلتان بسيادة فرنسا والتزمتا بدفع ضريبة سنوية .

وإزاء هذه الأعمال ، كتب الأمير رسالة إلى الوالي العام بقول فيها « انكم قد ارتكبتم ما يؤذن بنقض المعاهدة التي عقدناها مع الجزائر ديمشال وارتبطت بها دولة فرنسا واعتمدتها ، ومن جملتها : أن لا تقبلوا من يلتجئ إليكم من العرب ، كما أننا لا نقبل من يفر إلينا من الفرنسيين » وقد رد دروي دورلون على هذا الاحتجاج قائلاً ان لفظه « الحارب » التي وردت في المعاهدة لا تشمل أشخاصاً لا يتوون الالتجاء

ولكنهم بكل بساطة ، يريدون تغيير محل اقامتهم وهو أمر ، في رأيه ، لا ضرر منه ، ولا يستوجب استئناف الخصام .

ولكن رد الأمير كان مضحكاً إذ يقول : « انك تعلم جيداً أن الحكومة الفرنسية ملزمة بأن ترد إليّ كل مذهب التجأ إليها ، إذا كان رجلاً واحداً ، فكيف بالعشيرة والقبيلة ! » .

وأضاف انه يعتبر قبائل الدوائر والزماملة من رعاياه الذين يحكم فيهم بموجب قانونه . « وانني أبلغك البلاغ الأخير : انك ان رفعت الحماية عنهم فنحن على ما كنا عليه من المعاهدة التي وقع عليها الاتفاق قديماً . وإلا ، فاني لا أستطيع مخالفة شريعتي في التخلي عنهم . والله يخلق ما يشاء ويفعل ما يريد » .

والآن ، وقبل أن نمضي في تفصي الحوادث الخطيرة التالية وسردها ، يجدر بنا أن نترك مجرى الحوادث قليلاً ونحول لنلقي نظرة على الخطوط العامة للسياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال .

• • •

شهدت معظم مناطق البلاد التي لا تخضع لحكم الأمير ، ولا سيما في الأرياف ، خمس سنوات من القوضى واضطراب الأمن ، لأن فرنسا التي خربت هياكل الإدارة التركية ، لم تقم مقامها (فيما عدا المدن التي تحتلها) إدارة تنظم الحياة العامة وتعنى بحفظ الأمن . وأما محاولات الأمير ، بعد استقرار حكمه ، لاقرار السلام والأمن فقد كانت ، كما رأينا ، تقابل بالتشكك والمقاومة .

فقد كانت الحكومة الملكية الفرنسية التي غزت الجزائر واحتلت مواقع استراتيجية في أراضيها (مدن الساحل الرئيسية) ، لا تعرف بالضبط ماذا تصنع بهذا البلد . وكذلك كان التردد والغموض واضطراب الرأي ، السمة المميزة للسياسة الفرنسية منذ نزول قواتها في سيدي فرج ، حتى ٢٢ يوليو ١٨٣٤ ، حينما صدر المرسوم الملكي الذي انشئ بموجبه منصب الوالي العام المكلف بإدارة الممتلكات

الفرنسية في افريقية الشمالية ، بل ان هذا المرسوم الذي يمنح الوالي العام صلاحيات واسعة ويجعله خاضعاً لوزير الحرية مباشرة ، إذا كان يمثل خطوة في التنظيم الإداري ، فهو لا يمس صلب المشكلة السياسية . ولهذا الاعتبار : وصفه بعض المؤرخين ، بأنه خطوة ... بين تردد الماضي وتردد المستقبل !

وهذا القرار (قرار ٢٢ يوليو) ، إنما تبلور نتيجة للتوصيات التي قدمتها لجنة التحقيق التي شكلت في يوليو ١٨٣٣ وكلفت بمهمة جمع العناصر الضرورية للإجابة عن الاسئلة التالية :

- ١ - هل يجب الاحتفاظ بالأراضي المحتلة ؟
 - ٢ - إذا كان الاحتلال مفيداً ، فما هو النظام الذي ينبغي اعتماده ؟
 - ٣ - هل يجب الاقتصاد على اخضاع الأهالي ؟
 - ٤ - هل يجب تدعيم الاحتلال بالاستعمار ؟
 - ٥ - ما هو أكثر النظم الإدارية ملائمة ؟
 - ٦ - ما هي الحالة العامة في هذه البلاد ، من جميع النواحي ؟
- و اثر عودة لجنة التحقيق إلى باريس ، بعد اتمام دراساتها للحالة في الجزائر ، صدر مرسوم ملكي في ١٢ ديسمبر ١٨٣٣ ، عيّنت بموجبه لجنة عليا تتكون من ١٩ عضواً من كبار الشخصيات السياسية والعسكرية ، وكلفت بدراسة أعمال لجنة التحقيق . وقد قدمت هذه اللجنة بدورها تقريراً عن عملها ، يمكن تلخيص أهم النتائج التي تضمنها فيما يلي :

١ - ان شرف فرنسا ومصالحها تقضيان بالاحتفاظ بالممتلكات التي تقع على شواطئ افريقية الشمالية (اعتمدت اللجنة هذه الفقرة بأغلبية ١٧ صوتاً في مقابل صوتين ضدها) .

٢ - لكي تحتفظ فرنسا بحقها في السيادة على جميع الأراضي الجزائرية ، من الملائم أن تقتصر ، مؤقتاً ، على الاحتلال العسكري لمدينتي الجزائر وعبانة اللتين تقام تحصينات للدفاع عنهما ، وكذلك مدينة بجاية ومدينة وهران .

٣ - يجب تحديد عدد القوات العاملة في الجزائر بـ ٢١ ٠٠٠ رجل ، وتساعد هذه القوة قوة اضافية تتكون من الأهالي .

٤ - يجب تفويض السلطة التشريعية للملك .

٥ - تعيين والٍ عام من قبل الملك يزود بسلطاته ، بحيث يجمع بين السلطات المدنية والسلطات العسكرية ، ويكون جميع القادة العسكريين في عناية ووهران وغيرهما من المدن خاضعين لسلطته ولا يتعاملون إلا معه .

٦ - يقوم مديرون في الجزائر ووهران وعناية بممارسة السلطات المدنية تحت أوامر الوالي العام .

٧ - يكون من الملثمين انشاء مجلس يكلف بمساعدة الوالي العام في القيام بمهامه .

٨ - يمكن تكوين ميزانية خاصة للولاية العامة .

واما الصوتان اللذان عارضا قرارات اللجنة العليا باحتلال الجزائر (وهما : هيبوليت باسي ودوساد) فقد حملا المناقشة ، بعدما خذلا في اللجنة إلى ساحة البرلمان ، واستغلا لهذه الغاية مناسبة مناقشة الميزانية .

والمعروف أن عدداً كبيراً من أعضاء مجلس النواب ، وبعضهم من كبار رجال الاقتصاد ، كانوا يعارضون في احتلال الجزائر ويرون في هذا العمل مغامرة باهظة التكاليف . ومما لا يخلو من دلالة على أهمية هذا التيار ، أن دوريموزا ، مقرر الميزانية هو نفسه الذي بدأ الحملة على فكرة استمرار الاحتلال . وقد طالب في تدخله ، خصوصاً بأن تعمل الحكومة على تجميد الوضع في الجزائر ، خلال السنة القادمة ، وذلك في انتظار الحل النهائي بحيث « لا تعزز قواتها العسكرية ولا توسع المنشآت الاستعمارية أو العسكرية ، ولا تثقل الميزانية بأية تكاليف اضافية غير مبررة » .

وكذلك أتاحت فرصة واسعة لمعارضى فكرة الاحتلال ، أثناء النظر في ميزانية النفقات العسكرية لسنة ١٨٣٥ . وهذه المناسبة استشهد النائب دوساد بأراء الاقتصاديين

والخبراء باستفاضة ، وقال ان هؤلاء قد اثبتوا بوضوح ، أن المستعمرات غير مفيدة وتبقى دائماً عبثاً على « أم الوطن » ثم قال : « ان من رأيي أن تعمل الحكومة للجلاء على هذه المستلكات التي تقع على الشواطئ الافريقية في أسرع وقت ممكن ، وتقتصر على احتلال مدينة الجزائر ، مع التخلي عن كل قوة لاحتلال دائم » . وأما ما تصفيه الاحتلال نهائياً ، فقد تركها النائب للحكومة ، التي هي الوحيدة العارفة بالأشخاص الذين تعقد معهم المعاهدات من بين السكان » .

وأما النائب بسكانوري ، فهو يذهب إلى أبعد مما تقدم ، إذ جاء في تصريحه في تلك المناقشة - قوله : « ان اعتقادي الراسخ ، هو أن فرنسا ستكون سعيدة لو لم تفكر قط في غزو الجزائر » .

وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ٢٩ أبريل ، ثارت ضجة كبيرة حول الخطاب الهام الذي ألقاه النائب دوبان ، ولا سيما عندما وصل إلى الفقرة التي جاء فيها : « انهم لم يحترموا المساجد ، واعتدوا على حرمة القبور ، فهل احترموا الملكية الفردية ؟ » ثم أضاف : « ان هؤلاء المعتدين ليسوا كلهم من المضاربين ، بل يوجد من بينهم أيضاً موظفون في الإدارة ورجال الجيش ، وفي بعض الحالات من ذوي الرتب العالية . ان هؤلاء قد دنسوا شرفهم بانغماسهم في عمليات المضاربة التي كان يجب أن يتروها عنها » . واختم النائب تدخله قائلاً أنه : « متى انتهى المضاربون من عملياتهم المربحة ، يتحتم على البلد أن يجند جيشاً عرمرماً لكي يحافظ على الحقوق التي اكتسبها بالمضاربة . ان الأراضي في سهول متيعة قد بيعت بخمسة أو ستة أضعاف قيمتها . وكذلك نرى أن الاستعمار مخالف لادراك العقل السليم . ومن ثم ، يجب أن نمتنع عن ارسال المعمرين ، بحيث لا نضطر إلى توزيع الأرض عليهم ، ومن ثم ، فسوف لا نضطر إلى تقديم ضمانات لهم . يجب التعجيل بساعة تحرير فرنسا من عبء لا نستطيع ولا يجب أن نتحملة وقتاً طويلاً » .

وقد ذكرت صحيفة المونيتور التي نشرت تقريراً عن هذه الجلسة في عددها

الصادر في اليوم التالي ، ان خطاب بسكاتوري قد وسع تيار المعارضة للاحتلال وزاده قوة بانضمام عدد كبير من النواب إليه .

ومن جهة أخرى ، يصف أنصار فكرة الاحتلال التخلي عن الجزائر بنعوت وأوصاف خطائية عاطفية ، مثل قولهم انه ينطوي على « مساس بشرف ثورة يوليو » (فيانيت) بل وبشرف الفرنسيين كلهم الخ .

« والوزارة التي ترتكب هذا الجبن (التخلي) ، لن تجرؤ على الوقوف أمام فرنسا » أو أن مثل هذا العمل « سيؤدي إلى خرابنا » .

كيف نستطيع الحكومة أن تحتط سياسة واضحة مجد أغلبية تؤيدها في البرلمان ، أمام هذين التيارين القويين والمتضادين ؟ ومع ذلك ، فقد تلقى مجلس النواب يشعور عدم الرضا ، تصريح المريشال سولت رئيس الحكومة ووزير الحرية في جلسة يوم ٣٠ أبريل ١٨٣٣ ، حين قال :

« ان المسألة الجوهرية يحيط بها كثير من الجدل والمعارضة بحيث لا أستطيع أن أدلي برأي بشأنها باسم الحكومة . ونظراً لأن باب المناقشة مفتوح على مصراعيه ، فأنا لا أستطيع أن أقول للحكومة : هذا رأي المجلس ، الذي يرجع أن يكون رأي البلد أيضاً » .

ولما رأى الأثر السيء الذي أحدثه هذا التصريح المائع في المجلس حاول رئيس الحكومة انقاذ سمعته بترك طابع ايجابي في الأذهان ، وتدخل من جديد في ختام الجلسة ليقول ان فكرة الجلاء عن الجزائر ، لم تخطر قط ببال الحكومة « انني أكرر القول بأن تفكير الحكومة باجماع ، هو المحافظة على الجزائر ، وليس التخلي عنها » .

وقد استغل وزير الحرية هذه المناقشة ، ليعرب أمام المجلس عن ثقة الحكومة في معاهدة « ديمشال » . ولكن أحد أنصار فكرة الاحتلال « ياسي » رد عليه قائلاً : « ان هذه المعاهدة تنطوي على خطر كبير . فان (الأمير) عبد القادر

يتعامل مع الحكومة معاملة الند للند . فهو ملك يحكم معكم . وهو ينوي نشر سلطانه في داخل البلاد . وأنا لا أرى في مثل هذا الترتيب ما من شأنه أن يوطد الغزو والاحتلال (الفرنسي) ، بل على العكس ، فأنا أرى قوة هائلة ستصبح ، متى نمت وتعززت ، عدواً وستدخل معكم في حرب ضروس .

ولكن هذه المناقشة سوف لا تنتهي دون أن يستمع المجلس إلى رأي تابعة فرنسا وأحد عظماء أدبائها ، ونعني بذلك النائب القونس دولا مرتين . نعم ، فقد وقف لامرئين شاعر الطبيعة والحب (من لا يعرف البحيرات ورفائيل وغير ذلك من الروائع ؟) الذي كان في قمة مجده ، والذي كان بعيداً عن الأحزاب ليلقي خطاباً في الموضوع ، كان الكثيرون ينتظرون منه الحكمة وفصل الخطاب .

قال لامرئين : « إذا كان للذهب وزنه ، أفلا يكون للشرف الوطني ولحماية الضعيف ، حماية تثتره عن الأغراض ، وللإنسانية وزنها ؟ ان فكرة التخلي عن الجزائر - وهي فكرة رفضها الوزير لحسن الحظ - ستظل إلى الأبد ، مثاراً لوخز الضمير للمجلس وللحكومة التي توافق عليها .

وهكذا ضم هذا الشاعر صوته - ولكن باسم الإنسانية وحماية الضعيف - إلى جوقة أنصار الاحتلال والاستعمار ، رواد الاستغلال والأرباح ، وأصبح يقف في صف الجنرال كلوزيل الذي صرح في نفس الجلسة بأن « الجزائر تملك جميع عناصر الثروة والرخاء » .

ولكنه على الرغم من حجج التفرير باسم الإنسانية والترغيب باسم المصالح الاقتصادية الوطنية العليا ، فقد ظلت المشكلة بدون حل على الصعيد البرلماني ، وبالتالي على الصعيد السياسي .

على أن المشكلة ستخطو خطوة إيجابية إلى الأمام ، بإعلان الحكومة قبولها للنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق ، وأهمها جميعاً ، التوصية بالاحتلال الدائم للجزائر - تلك التوصية التي كانت أساساً لمرسوم ٢٢ يوليو بخلق منصب الوالي العام .

وكذلك أخذت الحكومة علماً باجزاء أخرى من تقرير اللجنة الذي ندد بافلام السياسة الفرنسية تجاه الأهالي . وقد وضع التقرير العاحاً خاصاً على سلب ممتلكات العرب ومضايقتهم واحتقارهم . وأما المغامرون والمضاربون الذين لا يملكون أية موارد حقيقية ويشترون ويبيعون الأراضي ، فيعلن التقرير أنهم « انقضوا على الأهالي الذين وجدوا فيهم فريسة سهلة للاستغلال ، واستولوا على جميع أنواع الثروة ، وأبعدوا جميع الجهود النبيلة ، وهم يقومون بعمليات تدعو إلى الخجل في كثير من الحالات » . وهذا المرض (المضاربة) « قد امتشى في جميع الطبقات ، بما في ذلك الطبقات التي كان يجب أن تظل بعيداً عنه » .

وفيما يتعلق بتقييم امكانيات الثروة ، فان تقريراً للجنة أدق يرى أن فرنسا لن تستطيع الحصول على موارد من الجزائر إلا بعدما يصبح هذا البلد قادراً على الانتاج ومتى تمكنت فرنسا من تخصيص استثمارات مهمة له ومن وضع سياسة قومية للنقل البحري والجمارك .

وقد أبدت لجنة التحقيق رأياً في السلطات العسكرية في الجزائر ، فقالت « ان موقفها يتسم بالضعف والتردد . فهي قد فقدت نفوذها على الفرنسيين ، وليس لها أية سلطة أدبية على الأهالي » .

وكذلك تناولت اللجنة بالتفد عمليات الاستعمار وعالم الأعمال والتجارة والسياسة والنظام الإداري ولكن اللجنة تحبذ الاستعمار ، بوصفه وسيلة لتعويض النفقات التي تتحملها فرنسا .

« وبمجرد حل مشكلة الاحتلال يجب محاولة الاستعمار ، حيث أنه الفرصة الوحيدة التي تجعل هذا الاحتلال يدر فائدة تسمح للبلد بالتعويض عن النفقات التي سيتحملها وقتاً طويلاً في المستقبل » .

وفي الوقت الذي ترى فيه اللجنة أن الاندماج « وهم خطير » تقترح معاملة الجزائريين دائماً « بشدة » ، ولكنه دائماً بروح من العدل والانصاف ، وذلك مع العمل لوضع حد « للاستغلال بالقوة » .

وعلى الصعيد الإداري في الجزائر ، كمل المرسوم الملكي الصادر في ١٠ أغسطس ، والقرار الوزاري الصادر في ١ سبتمبر ، مرسوم ٢٢ يوليو الذي يركز السلطات المدنية والعسكرية في يد الوالي العام ، تحت إشراف وزير الحربية في جميع الأراضي الجزائرية .

وتحت الوالي العام مباشرة ، يأتي مجلس إداري يتكون من ضابط من القيادة العليا قائد القوات البحرية ومدير مدني مسؤول عن شؤون الأمن العام ، ومدع مسئول عن شؤون العدل ، ومدير للشؤون المالية . واختصاصات هذا المجلس استشارية بحتة .

وعلى صعيد البلديات أعيد تنظيم بلدية الجزائر ، وأنشئ مجلس بلدي يتكون من ١٩ عضواً ، عشرة من الفرنسيين ، وستة من الجزائريين ، وثلاثة من اليهود ، يعينهم الوالي العام لمدة سنة . وقد زود هذا المجلس باختصاصات تشبه الاختصاصات التي تتمتع بها مجالس البلديات في فرنسا .

• • •

الفصل الرابع

معركة المقطع

استغل تريزل حالة التوتر التي ساهم في خلقها بقسط غير قليل ، وخرج من وهران في اتجاه معسكر على رأس قوة تتكون من ٥,٠٠٠ رجل جهزوا بقافلة تتكون من عشرين عربة لتغل الزراد والمؤن وسبع قطع من المدافع الجبلية ، وقد عسكر على ضفاف نهر نلبلات في ١٩ يونيو ١٨٣٥ .

والعناصر الأساسية التي يتألف منها الجيش الفرنسي كانت عبارة عن فرقة من المشاة وكتيبة ايطالية ، وثلاث سرايا من الفرقة الأجنبية ، وعناصر من فيلق قناصة افريقية .

وبينا كان تريزل يقوم بهذه الحركة التي يدل كل شيء على أنه كان يقصد من ورائها ، في المكان الأول ، تخويف القبائل وممارسة ضغط سياسي على الأمير ، كان ابو حميدي ، خليفة الأمير يراقب تحركاته ويلاحظ اتجاهه من بعيد .

ولما أبلغ الأمير خبر هذه المناورة نهض من معسكر على رأس قوة تتكون من ألتي فارس وألف من المشاة ، ونزل في غابة خفيفة (حرش مولاي اسماعيل) على ربوة تشرف على مضيق صغير ، وأخذ يراقب من هذا الموقع حركة الجيش الفرنسي النازل من الطرف المقابل .

كان جيش الأمير النظامي حسن التنظيم والتدريب ، وقد كسب تجارب ثمينة في المعارك التي خاضها مع القبائل الثائرة . وكذلك كانت خياله تضم عدداً مهماً من شجعان الفرسان ، ولا سببا الفرسان الذين كانوا يعملون في المخزن : في الإدارة التركية ، والذين من بينهم عناصر من الدوائر والزماله بقيادة المازري . ونظراً لأن موسم الحصاد في المنطقة قد انتهى ، فقد تحرر كثير من الفرسان والرجالة من أعمال الحقول وأخذوا يعززون الجيش النظامي بمدد متزايد من الرجال . وقد كانت خطة الأمير ، أن يوجه فرقة الخيالة التي يقودها المازري والتي تتكون من ثلاثة آلاف فارس ، ليقوم بحركة التفاف على مؤخرة الجيش الفرنسي بعدما يدخل المضيق ويقطع عليه خط الرجعة . وأما الأمير نفسه ، فقد وضع قيادته في مؤخرة المشاة التي كان ينوي أن يسيرها لتقوم بالهجوم الأساسي ، وبذلك توضع قوات تريزل في مصيدة تحيط بها .

وفي ٢٦ يوليو أدرك تريزل أن عامل الوقت ليس في صالحه ، حيث أن كل يوم يمضي سيأتي بامدادات جديدة للأمير ، ولذلك نهض من معسكره على تليلات ، على الساعة الرابعة صباحاً ، ووضع قيادة مقدمة جيشه تحت الكلونيل أودينو .

وفي المساء ، دخل الجيش الفرنسي إلى حرش مولاي اسماعيل ، حيث استقبلته نيران المجاهدين ومنذ اللحظات الأولى ، أصيب الكلونيل أودينو برصاصة في رأسه أردته قتيلاً في مكانه ، ثم سددت النيران إلى قافلة العربات التي كانت في الوسط ، ووقع الهجوم على كلا جانبيها ، ثم تطور الهجوم العربي وأصبح شاملاً ، ونشبت جموع العدو في كل اتجاه . وأما الجنرال تريزل الذي كان مضطراً إلى ملازمة الطريق (طريق معسكر) بسبب العربات والمدافع ، ولم تكن لديه قوة احتياطية ليلقي بها في المعركة ، فقد كان عاجزاً عن القيام بأية مناورة مجدية لمواجهة الموقف .

ولكنه ، لما رأى ضغط الهجوم العربي يخف ، نتيجة ، خصوصاً ، لاجتياح بعض العناصر إلى جمع الأسلاب ، استدعى تريزل جماعات من المؤخرة وقام

على رأسها بهجوم على جيش الأمير النظامي في المضارب ، بين الصخور والعليق ، مستعيناً بالدفعية . وكذلك تحركت عناصر أخرى كانت قد فقدت اتجاهها أثر الاصطدام بالعرب وانضمت إليه . وبذلك عاد هذا الجيش الذي كان مهدداً منذ لحظة إلى وعيه وأخذ يسترد زمام المبادرة شيئاً فشيئاً . وكذلك اضطر جيش الأمير إلى التقهقر ، بعدما استشهد عدد من جنوده وضباطه ، وقد كان السبب الرئيسي في عدم تنفيذ خطة الأمير بنجاح : هو أن الفراري لم يتسع أمامه الوقت للقيام بالحركة التي كلف بها وبالمهجوم على مؤخرة العدو .

وآثر هذه العملية ، ساد بعض القطاعات شعور الخيبة والمزمنة وامتدت العدوى إلى قطاعات أخرى ، وأخذت الجموع تذوب في الأفق وتراجع في غير نظام ، حتى أنه لم يبق مع الأمير ، كما يقول محمد : ابنه ، « سوى عمه ، سيدي الجلد للأم ، السيد علي أبي طائب » .

وهكذا تمكن الفرنسيون من مواصلة سيرهم حتى بلغوا إلى الضفة اليسرى لنهر سيق حيث ضربوا معسكرهم . وأما الأمير ، فقد ضرب مخيمه على الضفة اليمنى على بعد أربعة كيلو مترات من معسكر الفرنسيين عند ضريح سيدي داود ، في موقع مرتفع مشرف على السهول .

ولما تسامع الناس أن الفرنسيين يعسكرون غير بعيد من الأمير ، وأن الأخير يراقب العدو عن كثب ، وجدوا في شجاعته وثباته ما يبعث على الثقة والاعجاب وأخذ المقاتلون يعودون إليه أفواجاً متلاحقة .

قضى الطرفان ليلة هادئة . وفي صباح الغد ، يوم ٢٧ ، بادل الطرف الفرنسي وكيل الأمير في وهران الذي رافق القيادة الفرنسية بعبد الله العصبون ، ممثل فرنسا في معسكر .

وقد اغتنم الجنرال كلوزيل فرصة هذا الاتصال الرسمي الأخير ، وبعث إلى الأمير مع وكيله بمذكرة تحتوي على شروطه لإعادة السلم إلى نصابه . معتقداً أنه كسب المعركة وأن كسب المعركة معناه كسب الحرب . وبالتالي فرض شروط

الصلح على العدو المغلوب على أمره ...

وهذا الشعور بالظفر وأن الجيش الفرنسي أصبح سيد الموقف بلا منازع نستخلصه من صيغة الشروط التي أراد كلوزيل فرضها وأهمها :

أن يعترف الأمير بالسيادة الفرنسية ويتلقى أوامره من ملك فرنسا : عن طريق الوالي العام ، أن يدفع ضريبة سنوية نسائي نصف ما يجبيه من الضرائب في الأراضي الخاضعة له ، والتي تمتد بين حدود المغرب الأقصى غرباً ، وشلف شرقاً (باستثناء وهران ومستغانم وأرزيو وقبائل الدوائر والزمالة والغربة والكولوجيين في تلمسان ...) ، أن يضمن حرية التجارة في الداخل ويتنازل عن التصدير ، بحيث يتم شحن البضائع إلى موانئ ، يعينها الوالي العام ، دون سواها ، أن يسمح للأمير وحده بشراء الأسلحة والذخيرة من السلطات الفرنسية .

ومن هذه الشروط التي وضعها تريزل بناء على سلطته الخاصة ، إذ لم يمكنه ، بطبيعة الحال مراجعة الوالي العام بشأنها ، تنضج لنا الدوافع التي كان الرجل يعمل تحت تأثيرها وملي عليه تصرفاته مع الأمير أيام السلم . فان كلوزيل ، لم يكن يسمح له وضع التبعية الذي وجد نفسه فيه ، بعد انشاء الولاية العامة ، بالقيام بأي دور يذكر في شؤون ولاية وهران . وبالمقارنة بالجنرال ديمشال الذي أتاح له الظروف استقلالاً سياسياً ذاتياً معتبراً وأبدى في منصبه براعة لا تنكر ، فان مهمة تريزل لا تتجاوز قيادة جيش احتلال مسترخ . وزيادة على ذلك . فهو يتلقى أوامره في المجال العسكري والسياسي : من شخص لا يعترف له بالكفاءة ولا يضمر له إلا الحد الأدنى من التقدير ...

وهكذا كان على قائد قوات وهران أن يختار بين أحد الأمرين : فإما أن يستمر على القيام بمهمته التي لا تتعدى حراسة الشككات والسهر على جيش أضناه الكسل والخمول ، وفي هذه الحالة يصبح الأمل في الترقية والحصول على نجمة أخرى تزين صدره الصغير ، وهماً لا طائل تحته . وإما أن يحاول إعادة البريق والنفوذ

السياسي الذي فقد مركزه ، بالثورة على السلطة السياسية ويتجاهل أبسط قواعد الأوامر العسكرية .

ولما عرف تريزل المشاكل التي كان الأمير يواجهها مع بعض القبائل ، وخصوصاً الدوائر والزماملة ، أدرك أن خصمه في حالة ضعف . وقد تأكد من تحليذه للموقف ، بعد اشتباكه الأول مع الأمير ، وبعد أن شاهد آلاف الفرسان التي كان يقودها في الصباح تتبخر في الهواء ، وكأنما كان ذلك تحت تأثير عصا ساحر !

وإزاء هذه الاعتبارات كلها ، رأى تريزل نفسه في وضع قوي يسمح له بأن يفرض على الأمير شروطاً كان قد رفض شروطاً أهون منها ، وبذلك يحول فوزاً في موقعه إلى نصر سياسي لن يعدم صدق عميقاً في فرنسا .

ونحن نستطيع أن نتصور كل ذلك بسهولة ، لو قبل الأمير شروط « الجنرال الصغير الطموح » (كما كان يحلو للدولون أن يلقبه) . ولكن الجنرال فانه أن يفكر قليلاً ليدرك أنه يعرض للبيع جلد دب لم يقتله بعد ، وأن الدب ربما دار عليه عند منعطف الطريق !

وبعدما انتظر تريزل عبثاً جواب الأمير ، بلغه أن العرب قطعوا عليه طريق مواصلاته مع وهران . ولما كان في وضع لا يسمح له بمحاولة فك الحصار المضروب على مؤخرة جيشه ، قرر أن يتجه إلى أرزيو حيث ينوي أن يسافر عن طريق البحر إلى وهران .

وفي ٢٨ يونيو ، رحل الجيش الفرنسي عن معسكره . ولما كان تريزل يعرف أن من أشق الأمور عليه أن يسير في خط مستقيم ، بسبب وعورة الأرض وصعوبة مرور العربات والمدافع في مسالكها الضيقة ، قرر أن يقوم بدورة ويمر بمضيق يقع بين هضاب الحميان والمستنقعات التي يلتقي عندها نهر سيق ونهر الهبرا ، ثم يتحدران إلى البحر في مجرى ضيق يسمى « المقطع » .

ولما رأى الأمير اتجاه الجيش الفرنسي ، أدرك على الفور أنه لا مناص له من

المرور بمضيق المقطع ، وأنه إذا تمكن من احتلال الهضاب المشرقة على الهرا ، قبل أن يدخل الفرنسيون إلى المضيق ، فيصبحون تحت رحمته . ولكن المسافة بعيدة ، بحيث لا يمكن للمشاة قضمها في الوقت الملائم . ولذلك ، عمد إلى اختيار نحو ألف من الفرسان ، وأردف كل واحد منهم برجل من جيش المشاة ، وأمرهم باحتلال المواقع المطلة على المضيق . وأما هو ، فقد سار على رأس بقية جيش في أعقاب الجيش الفرنسي الذي لحق به على الساعة السابعة ، وأخذ في مناوئته من جميع النواحي ، حتى يضطره إلى البطء في سيره ، ويومه أن العدو وراه وليس أمامه .

ولكن تريزل تمكن من المحافظة على نظام قواته التي واصلت سيرها بدون كبير عناء ، إذا استثنينا ما كان جنوده يعانونه من العطش وشدة القيق الذي لم يتعودوا عليه .

وعندما اقترب الجيش الفرنسي من هضاب الحميان ، كانت دهشة الجنود والضباط عظيمة ، حيناً رأوا ضوء الشمس المحرق يعكس لمعان ماث من السيوف الصقيلة فوقهم . وما هو إلا لمح البصر ، حتى أخذت الصخور تتدحرج عليهم من عل بالمثلث . وقد كانت هذه هي نحية العرب الأولى .

ولما أفاق الكومندان موسيون الذي كان على رأس مقدمة الجيش من هذه المفاجأة ، خطر له أن يرسل جميع أفراد القناصة الأفريقية إلى الهضاب لتطرد منها العرب ، ولكنه خشي من عواقب هذه الحركة الكبيرة التي من شأنها أن « تعري » الجيش ، وكذلك . اتجه إلى المؤخرة لكي يتلقى أوامر تريزل ، ولما التقى القائدان ، عرف موسيون أن القائد الأعلى للقوة ، قد وجه جماعات مهمة من الجنود لتقوم بنفس المهمة . وفي نفس الوقت ، استمرت بقية القوات ، بما في ذلك المؤخرة ، على السير جاهدة لتشق طريقها بين الأخطار المحدقة بها .

وفي هذه الأثناء زحفت القوات التي يقودها الأمير على مؤخرة جيش تريزل ، في محاولة لفصلها عن بقية تشكيلات الجيش ومحاصرتها والقضاء عليها .

ولكي تتجنب المؤخرة حركة « الكاشة » التي أخذت تطبق عليها ، راحت تناضل في اضطراب وتحاول الاحتفاظ بصلتها ببقية القوة .

وأما بقية الجيش ، فقد انقسم في غير نظام إلى قسمين اتجه أحدهما إلى اليمين ، نحو المستنقعات ، واتجه القسم الثاني إلى اليسار وانفتحت ثغرة في صفوف الفرنسيين ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الجماعات التي تروم طرد العرب من الهضاب تتعرض لضغط قوي وتتحول هجماتها إلى تراجع . ولما شاهدت رؤوس بعض أفرادها تحز وتتساقط كالثمار الفاسدة ، استولت عليها هيستيريا الرعب ، وفقدت اتجاهها ، واختلط عليها الأمر ، فلم يعد أحد يدري أين النجاة والمهرب .

ارتفع صوت يقول : « إلى السهول ، إلى السهول ! » ، فكانت هذه هي الكلمة السحرية التي كان ينتظرها الجميع لتتردد في مئات من الأفواه . وكذلك أخذت جموع الفرنسيين تندرج وتتراحم طلباً للسلامة والنجاة . ولكنه نظراً لأن السهول كانت بعيدة ، فقد سقط بعضهم في المؤخرة ، بينما كان البعض الآخر يسعى جاهداً للحاق بالمقدمة

على أن الجيش العربي ، كان عند هذه النقطة قد توغل في الثغرة التي انفتحت في صفوف الجيش الفرنسي ، وكان من نتائج ذلك ، أن انفصلت القبائل بعضها عن البعض الآخر وأخذت جماعات متزايدة تترك تشكيلاتها وتختلط بتشكيلات آخر ، أو تهرب لتخفي نفسها وراء الصخور والأشجار ، وسادت صفوف الجيش الفوضى والاضطراب .

وعند ذلك أصدر الأمير أمراً إلى قوة تتكون من نحو ألفين من الفرسان لتجتاز نهر سيق وتتجه عبر المستنقعات إلى ميمنة الجيش وقافلة العربات التي تركت بدون حماية تذكر ، باعتبار أن المستنقعات توفر دفاعاً طبيعياً . ولما شاهد المراقبون للقافلة الخطر يحدق بهم من هذا الجانب المأمون ، استولى عليهم الذعر ، وفقدوا السيطرة على أنفسهم . فنهزم من ألقى بنفسه إلى المستنقعات أو في النهر ، فابتلعهم الوحل وغرقوا ، ومنهم من قطع رباط الخيول التي تجر العربات المحملة بالخرق

وركبوا الجياد وهربوا طلباً للنجاة .

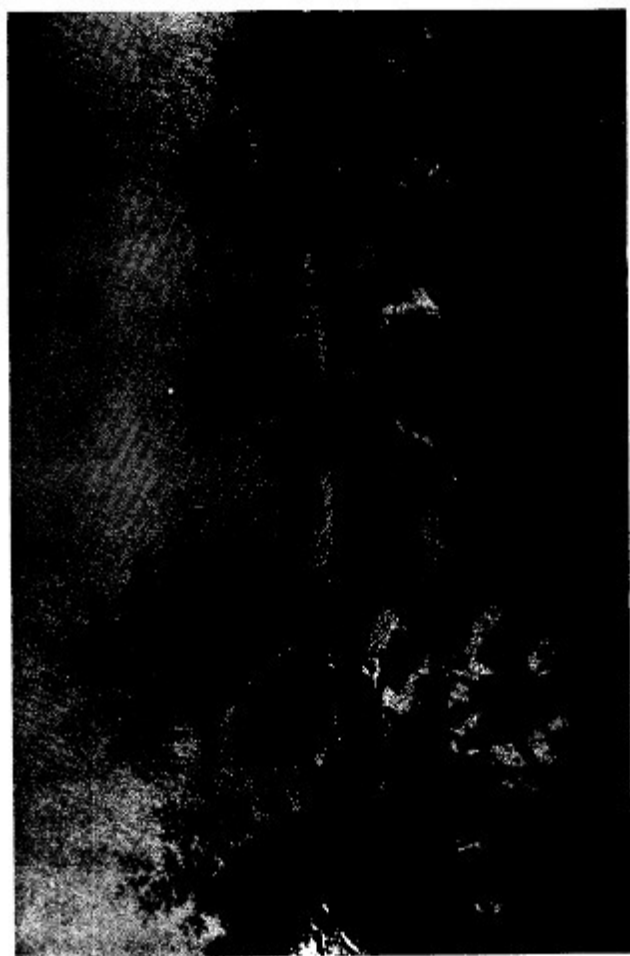
وهكذا انقض العرب على العربات وراحوا ينهاون ما فيها من الراد والذخيرة ويجهزون على الجرحى الذين تختلط صيحاتهم الفظيعة بصرخات المهاجمين وبدوي الرصاص وقعقة المدافع ، فكان الهول والرعب والاضطراب كابوساً على نفوس المنتصرين والمنهزمين على السواء .

ولكن انهماك العرب في جمع الأسلاب والغنائم : ألهاهم عن متابعة القنيصة التي استترفت دمها وأوشكت على السقوط . وقد اغتنم الجنرال تريزل الذي كان قد ترك الميمنة وشأنها قبل أن تقع في قبضة العرب الفرصة وانجحه إلى المقدمة ، فواصل السير بها إلى الأمام ثم لم تلبث عناصر مهمة من القناصة الافريقية أن انضمت إلى هذه القوة ، بينما نشطت المدفعية التي تقذف حممها على المهاجمين .

ولكن الجيش الذي كان قوياً منظماً ، أصبح الآن مجرد جموع فقدت الهدف واستولت عليها روح الفزيمة وتسود صفوفها القوضى .

ونحن لكي نعطي فكرة عما آل إليه جيش تريزل ، نقتبس وصف مؤرخ فرنسي محافظ ، كاميل روسي (في كتابه : الجزائر ١٨٣٠ - ١٨٤٠) لنهاية معركة المقطع التي سجلت فيها المقاومة الجزائرية ، تحت لواء الأمير عبد القادر ، أعظم انتصار لها ، منذ أن وطئت قدم العدو أرض الوطن . يقول الكاتب :

« لم يبق منه شيء يشبه جيشاً منظماً . فإن الجنود والضباط يتصرفون وكأنهم أصيبوا بجنون . فهم يتبادلون جملات متفحطة غير مفهومة ، هي أقرب إلى الهذيان منها إلى الكلام . وقد كان بعضهم يغنون ويرقصون وهم في حالة عري كما ولدتهم أمهاتهم ، بعدما رموا بأكياس زادهم وتخلوا عن ثيابهم . وبلا وصولوا إلى مدخل المضيق ولم يبلح لهم المقطع ولا البحر الذي كانت تحجبه عن أعينهم التلال الرملية ، توهموا أنهم قد دخلوا في مضيق لا مخرج منه ... فاستولى عليهم الرعب . وهكذا راحوا يلقون بأنفسهم في المستنقعات مخاطرين بأنفسهم بالغرق . وأما الجنرال (تريزل) ، ورئيس أركان حربه ، فقد أعياهم المنجود المضاعف لتسكين أنفس



مركز النسخ
١٨٣٥

الجنود وحملهم على البقاء في قارعة الطريق » .

وبعد مرور نحو ثلاثة أرباع الساعة من الهوس والاختلاط ، أخذت المقدمة تعود إلى طريق أرزيو . ولكنه عند هذه النقطة ، وقعت القيادة في مشكلة مع المؤخرة التي رفضت بقاهاها المشي ... بينما كان الأمير يطاردها على رأس قوة تتكون من ألفين من الفرسان !

وهكذا وصل جيش تريبزل ، أو ما تبقى منه إلى أرزيو في حالة من القوضى لا توصف بعد سبع عشرة ساعة من السير ، وبعد عشر ساعات من القتال .

وفي ٣٠ يوليو ، وبينما كان الجنرال تريبزل منهمكاً في ضمد جراح جيشه ، وصلت باخرة إلى أرزيو من الجزائر ، وعلى متنها الكومندان دولامور سيير ، وضابط آخر من القيادة ، ووكيل الأمير في الجزائر ، ابن درّان ، والقايد ابراهيم . وقد حمل الضابطان معهما رسالة من الوالي العام إلى تريبزل مؤرخة في ٢٧ يونيو ، كانت رداً على التقرير الذي كان قد وجهه الأخير إليه عندما كان جيشه يعسكر عند تليلات ، بتاريخ ٢٣ يونيو . وجاء في هذه الرسالة خصوصاً قول الوالي العام دورلون :

« كم يؤلمني أن أعرف أنك قمت بحركة هجومية ، بعد أن أوصيتك مراراً وتكراراً بأن تتجنب كل ما من شأنه أن يعكر صفو السلام . وأنا لا أفهم كيف تسرعت بهذا الشكل واغتنمت أول فرصة للتدخل بالسلاح . وأما عروض مصطفى (بن اسماعيل) ، والكلوغلين فقد تكون ذات فائدة ، في حالة ما إذا واجهنا ضرورة قصوى لقطع العلاقات مع (الأمير) عبد القادر . ولكني سأنتظر نتيجة المفاوضات التي سيجريها الكومندان دولامور سيير بالنيابة عني مع الأمير . وسبحاويل هذا الضابط الحصول على تنازله على القبائل التي تقم في ضواحي وهران . ولكنه إذا وقع ما لا أنتظره وأصبحت كل محاولة للصالح مستحيلة ، فاني أفضل أن تقوم بهجوم خاطف على العدو وتضطره إلى الدخول في ترتيبات معنا ، بدلاً من أن تعسكر في مكان بعيد عن وهران ، حيث يمكن أن تعرض مواصلاتك للانقطاع »



معركة المدينة

١٨٨٦

وهكذا وضع الوالي العام خطة للمفاوضات وأرسل من الجزائر مندوباً عنه ليقوم بها مع الأمير ، وأمر مرؤوسه ، تريزل أن يستعد للقيام بهجوم « خاطف » ، إذا فشلت المفاوضات . والعيب الوحيد في هذه الخطة هو أنها أصبحت قديمة وفاتها الأحداث ، لأنها وصلت إلى قائد وهران بعد أن وقعت الواقعة !

وكذلك وجد لامور سير ، مفاوض دورلون أن تريزل الذي أضاع عليه مهمته السلمية ، قد خسر أيضاً ورقة التهديد بالحرب في المفاوضات . وبعد زيارة قصيرة لشراذم جيش تريزل ، اقتنع لامور سير باستحالة مهمته . وقد سجل انطباعاته على الحالة في رسالة إلى دوفيفي ، جاء فيها :

« عابنت حالة الجيش عن كتب ، إنها حالة مؤلمة للغاية . فإن الروح المعنوية قد هبطت إلى أقصى درجة ممكنة . وأما حالة الذعر الذي استولى عليه ، فهي أشد من الحالة التي عرفها الجيش عقب انسحابه من المدية . وكذلك كانت الخسائر أفدح ، وفي جيش أقل عدداً من جيش المدية . بل إن إعادة هذه القوات إلى وهران ، أمر غير ممكن إلا عن طريق البحر » .

وأما الجنرال تريزل ، فقد أذهلته الهزيمة . ولكن أسوأ ما في الموقف ، هو أنه أصبح سجيناً في أرزيو ، حيث أن قواته لا تجرؤ على العودة إلى وهران ، عن طريق البر ، تخوفاً من العرب ، على الرغم من أن الأمير كان قد ترك الفرنسيين وشأنهم منذ المقطع . وكذلك كانت تنقصه السفن الضرورية لنقل الجنود إلى وهران بطريق البحر .

وهكذا سقط تريزل من موقف العجرفة والتعدي للأمير منذ بضعة أيام ، إلى موقف المستجدي لمساعدة القبائل التي جاءت بالأمس تطلب إليه الحماية . فإن لامور سير لم يكذب في أرزيو حتى ترجاه الجنرال أن يسافر إلى وهران ليطلب إلى الدوائر والزمانة مساعدتها لتمكينه من الخروج من الحصار الذي كان يتوهم أنه مضروب عليه . وبعد مداولات مع شيوخ القبائل ، أمدوه بثلاثمائة فارس ، واجه لامور سير على رأسها يوم ٣ يوليو لفك الحصار المزعوم على أرزيو !

ولما وصل الركب إلى المدينة ، انشرح صدر تريزل وارتفعت روحه المعنوية حيث رأى في عدم تعرض العرب لهذه النجدة نوعاً من النصر !
وهذه القوة ، هي التي ستمد بالحماية تريزل وبقية خيالاته العائرة الحظ وترافقه عن طريق البر إلى وهران .

. . .

ماذا كان شعور تريزل في قرارة نفسه إزاء الوضع الذي صنعه هو بنفسه
قطعة قطعة ؟

لكي ندرك أبعاد فجيرة الرجل ، يجب أن نتذكر أن هذا الجنرال الأعور (فقد احدى عينيه في معركة ليني مع نابليون) الصغير ، خلف وراءه حياة عسكرية حافلة بضمروب الشجاعة التي يخلو للبعض تسميتها بالبطولة ، قبل أن يتحمل على عاتقه مسئولية عصيان الأوامر ، والتضحية بحياته ، وأخيراً عار الهزيمة والاحتواء بالعرب . والسطور التي سجلها تريزل في هذا السياق ، تنطوي على الاعتراف بالذنب ، ولكنها لا تعكس مرارة شعوره وندمه إلا جزئياً . يقول تريزل في رسالتين احدهما إلى الوالي العام دورلون جاء فيها :

« لقد أضعت هذه المعركة المهلكة ، وأضعت آمالاً كانت تبدو لي معقولة ، ولكنه كان من الضروري الحصول على النصر لكي تتحقق . ليس من شك ، في أنني بالغت في تقدير قوتي ، كما بالغت في عدم تقدير قوة العرب . ومهما يكن من شيء ، فاني أرزح تحت ثقل المسئولية التي أقدمت على تحملها . وأنا على استعداد لأن أتقبل اللوم دون أن أنبس ببنت شفة ، وكذلك كل اجراء صارم ترى حكومة الملك أن من الضروري اتخاذه في حقي » .

والرسالة الأخرى ، بعث بها تريزل إلى وزير الحرية ، وصرح فيها بقوله :
« ان هذا القشل يجعلني أرغب في عدم الاحتفاظ بالقيادة التي اسندت إلي .
وانه لمن واجبي أن أنحمل كل المسئولية وحدي في العملية التي قمت بها ، بدون

أمر من الوالي العام ... ولكن الحملة التي قمت بها فرضتها علي الظروف ، والآمال التي عقدتها عليها لا تزال تبدو لي معقولة . وسواء أكان الأمر راجعاً إلى غلطة في التقدير أو إلى الحظ العاثر ، فإن العملية قد انتهت بالفشل . »

ولكن تريزل ، مع ذلك ، حاول أن يبرر اقدامه على الخروج على الطاعة وعدم امتثاله لأمر الوالي العام ، حين كتب في إحدى رسائله يقول :

« لم تكن في المرسى الكبير سفينة سريعة لتحمل رسالة إلى الوالي العام وتعود بأوامره إليّ . وقد كان من واجبي أن أقف موقف المعارضة لمحاولة الأمير طرد القليلين أو القضاء عليهما . فإن التخلي عنهما سيعرض كل نفوذنا الأدبي للزوال ، في الوقت الذي يجرح فيه شرف فرنسا . هل يمكنني أن أعترف بهذه الحقيقة ؟ لقد شعرت قبل ذلك ببضعة أيام ، حينما اختتم دورتون محادثاته بقوله : لا تصنع شيئاً ، دون أن تتلقى الأوامر ، شعرت بأن هذه الكلمات إنما أملاها خور مهلك ، ولكنها مع ذلك ، ملأت نفسي غبطة : حيث ترفع عن كاهلي ثقل المسؤولية في الحوادث التي كنت أتوقعها . على أنني سرعان ما أحسست بشعور الخجل والأناية ، ولذلك ، قررت ألا أتردد في وضع مستقبلي وسمعتي في كفة الميزان ، متى فرضت علي الظروف ذلك . »

وأخيراً ، ماذا كان شعور الأمير ، عقب هذا النصر الساحق الذي أذل العدو وبعث في صفوفه الذعر والاضطراب ؟

لو كان الأمير قائداً عسكرياً فقط ، مثل خصمه تريزل ، لكان الأرجح أن يساوره شعور الزهو والفخر لهذا النصر التام والذي لا تشوبه شائبة . ولكنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن الأمير الذي يمسك بالسيف في يده ، يقبض في اليد الأخرى على زمام السياسة والديبلوماسية ، وبالتالي فإن تفكيره يتجاوز موقعة ليشمل الحرب والسلام بينه وبين العدو . والأمير يعرف جيداً أنه هزم قائداً وجيشاً ، ولكنه لم يهزم فرنسا في المقطع . ومن ثم ، فإن ردود الفعل المحتملة من فرنسا التي لا يجهل قوتها ، لا بد وأن تقلقه وتنغص عليه تلك اللحظات التي شعر فيها أنه في

مركز القوة المطلقة .

وكذلك كتب الأمير ، بعد موقعة المقطع مباشرة ، رسالة إلى دروي دورلون ، يوضح له فيها أن تريزل خرج على رأس قوة من وهران وعسكر في أراضيهِ ، ولكنه هو تغاضى عن هذا العمل العدواني . ثم تهادى الجنرال في سيره وضرب معسكره على نهر تليلات دون أن يحاول التعرض له أو مقاومته . ولكن تريزل تغل حتى وصل إلى سبق وأخذ يفسد حصاد رعاياه . وعند هذه النقطة فقط ، أصدر الأمر إلى عسكره بحمل السلاح لصدّه . وأضاف الأمير قائلاً أنه أمر بوقف القتال بمجرد ما وصل تريزل إلى أريزو .

وقد رد دورلون على هذه الرسالة برسالة تفيض بعبارات التقدير والاحترام يخبره فيها بأنه يميل إلى التخلي عن الدوائر والزمالة اللتين طلبتا حماية فرنسا ، وإعادة هذه القبائل إليه ..

وكذلك قاوم دورلون مختلف الضغوط التي كانت تمارسها عليه حاشيته وكثير من قواده العسكريين ، وفي مقدمتهم لامور سبير ، الذين يحثونه على منح الحماية لهذه القبائل الثائرة ، وكتب في ١٢ يوليو رسالة إلى وزير الحرية يعلن إليه فيها عدم ثقته بالجنرال تريزل ورغبته في سحبه حتى تتاح له (للولائي العام) الحرية الضرورية ليتعامل مع (الأمير) عبد القادر الذي يعتبر التعاقد معه « مفيداً لمصالحنا » . وائر ذلك ، عين الجنرال دارلانج قائداً لقوات وهران ، خلفاً للجنرال تريزل .

وإلى جانب الاعتبارات السياسية وقلق الأمير من ردود الفعل الفرنسية ، كان يوجد عامل آخر عكّر عليه شعوره بلذة النصر ، وهو ما أبدته بعض العناصر من عدم النظام والاندفاع إلى التهب والسلب ، وخصوصاً ، ذلك الميل إلى الاسراف في القتل وحز الرؤوس والاجهاز على الجرحى في المعركة . وليس من شك ، في أن هذا السلوك قد صدم شعور الأمير وخدش احساسه الإنساني المرهف .

يقول الكاتب الانجليزي تشرشل ، مؤرخ سيرته : « وصل الأمير إلى المكان (المكان الذي حزت فيه رؤوس جنود فرنسيين ، وبعضهم من الجرحى) ، وجذب

عنان فرسه إليه ووقف لحظة مستغرقاً في صمت وعلى وجهه امارات التأمل والألم العميق . فان نفسه اشأزت من هذا المنظر الفظيع ، ولكنه في الوقت الحاضر عاجز لا حول ولا قوة له . وبعد ذلك ، مضى في طريقه ، وقد صم في قرارة نفسه ألا يرى مثل هذه المناظر البشعة مرة أخرى في المستقبل .

ومهما يكن من شيء ، فان خبر انتصار الأمير ، انتشر بسرعة بين القبائل . وعلى الرغم من أن الأمير قد ترك في ساحة الشرف عدداً من كبار قواده (وفي مقدمتهم الخليفة ابن محمود الذي كان مندوبه في المفاوضات مع ديمشال) ، فقد استقبل الشعب هذا الخبر بموجة من السرور والارتياح ، فأوقدت المشاعل بالليل ورقص الناس من الفرح على أضواؤها في مختلف أنحاء البلد ، ولا سيما في معسكر ، حيث أقيم بناء هرمي من جماجم الفرنسيين .

وكذلك انطلقت السنة الشعراء بالقصائد لتسجيل هذه المناسبة التاريخية الرائعة . وقد أورد محمد بن الأمير عدداً من هذه القصائد في كتابه ، تحفة الزائر ، ومنها قصيد للسيد علي أبي طالب ، من بحر الطويل ، جاء فيها قوله :

ولما تولت غيبتنا ورجالنا	مددنا لهم أيدي النزال الى السيف
بكل جواد يسبق البرق عدوه	وأخريطوي الأرض كالريح والطرف
نهار بدا كالليل أظلم حالكا	أصبناهم ألني قتيل مع النصف
قلبنا لهم ظهر المجن عشيقة	فالوا الى حب الحياة عن الحنف
وبدد شمل المشركين بنصرة	أزالت غياهب الظلالة باللطف

الفصل الخامس

شار القادرين

كان لمزينة المقطع تأثير كبير في الحكومة وفي البرلمان ، وخصوصاً ، في الرأي العام الفرنسي الذي كان حتى الآن غافلاً عما يجري في الجزائر ، لسبب بسيط ، وهو أنه لم يكن يجري شيء يذكر هناك ، منذ احتلال الجزائر ووهران . وقد استغل أنصار فكرة الاستعمار وبعض الجغرافيين العاطلين الذين كانوا يحرون أحذيتهم العسكرية الثقيلة سنين طويلاً وراء نابليون ، هذه الفرصة ليطالبوا بتعزيز جيش الاحتلال وبمده بالمال ، وخصوصاً ، بوضع سياسة فعالة لتوسيع قاعدة الاحتلال . وكذلك وقف تيير ، وزير الداخلية سابقاً ، مثلاً ، في البرلمان ليشتمد السياسة التي تنتهجها الحكومة في الجزائر وليبشر بآرائه في مستقبل الاستعمار قائلاً :

« ان هذه السياسة ليست سياسة استعمار ولا سياسة احتلال ضيق الرقعة ، ليست سياسة سلام ولا سياسة حرب ، وانما هي سياسة فاشلة » .

وازاء الضغوط التي تعرضت لها الحكومة من مختلف القطاعات وجدت نفسها مضطرة الى اتخاذ اجراءات لتهدئة المعارضين لسياستها الجزائرية . فاذا كانت لا تؤمن بفائدة سياسة الاستعمار والتوغل في الغزو ، فهي مع ذلك تستطيع القيام بأعمال على الصعيد السياسي والعسكري ، بقصد الانتقام « للشرف الوطني » .

ومجهداً لتطبيق هذه السياسة ، أقبل الوالى للعام دورى دورلون من منصبه وعين مكانه المارشال كلوزيل ، الذي كان قد مارس قيادة جيش افريقية لمدة ستة أشهر كما رأينا ، عقب نزول القوات الفرنسية ، « لكي يفتح عهداً جديداً في افريقية » . وقد بارك الملك اجراءات أخذ الثار ، وأبى الا أن يساهم في الحركة بارسال فلذة كبده وولي عهده ، الدوق دورليان ، ليشترك في العمليات العسكرية ضد الأمير عبد القادر ، الذي سيتيح فيما بعد ، لحفيد الصليبي سانت لويس ، فرصة نادرة لجمع النياشين وكسب الرتب العسكرية . ولكن ، من هو المارشال كلوزيل الذي سيواجهه الأمير والمقاومة الجزائرية ، والذي وكلت اليه الحكومة مهمة غسل عار الهزيمة ؟

ان تعداد الوظائف التي شغلها والرتب والنياشين التي حصل عليها هذا القائد قبل أن يصبح مارشالاً في سنة ١٨٣١ ، شيء ممل للغاية . ولذلك ، فسنعفي القارئ منه ، ونكتفي بالإشارة في ايجاز الى بعض آرائه السياسية ونشاطه خصوصاً ، في البرلمان ، مما يتعلق بالاحتلال والاستعمار في الجزائر .

ليس المارشال كلوزيل الذي عين والياً عاماً في ٨ يوليو ، ووصل الجزائر في ١٠ أغسطس ، بالغريب على هذا البلد ، كما أشرنا ، ولا على الاستعمار . فقد اغتم هذا العسكري ظروف وجوده في منصب القائد الأعلى ، ليضارب في العقار ، مثل أي أفاق عادي ، ويمتلك حوشاً (حوش حسن باشا) واسعاً يقع عند مصب وادي الحراش ، ثم لم يلبث أن حول هذه الأرض الى مزرعة نموذجية ذاعت شهرتها وأصبح المعمرين في مختلف النواحي يحتنون بالأساليب الزراعية التي تتبع فيها .

واذا ، فان السياسي الذي كان يناضل بقلمه في الصحف ولسانه في البرلمان ويلاحق وزير الحرية برسائله التي لا تنتهي بشأن الجزائر ، والذي نجح أخيراً في حمل الحكومة على تعيينه والياً عاماً ، عرف بين المعمرين ، خصوصاً بصفته معمرأ يؤمن بشيئين : ثروة الجزائر المرعومة ، وامكان استغلال الجزائريين للاستفادة منها .

جاء في خطاب ألقاه كلوزيل في البرلمان قبل تعيينه بوقت قصير ، قوله :
« يمكن للجزائر ، اذا وضعت على رأسها ادارة حسنة أن تنتج بعد عشر سنوات
ما قيمته ٢٠٠ مليون فرنك سنوياً ، من المواد الغذائية وتفي بحاجة عشرة ملايين
من السكان »

ومما يزيد من قيمة هذا الانتاج ، في رأي المارشال أن البلد العاملة الجزائرية
التي تعمل فيه ، لا تكاد تكلف شيئاً . ونحن نستطيع أن نصدق أن كلوزيل كان
يتحدث عن معرفة وخبرة شخصية بوصفه معمرأ ، حينما بصرح في البرلمان أثناء
مناقشة ميزانية سنة ١٨٣٥ ، بقوله :

« لكي نعوض عن تكاليف الاحتلال ، وجعل الاحتلال غير مضر بنا
اقتصادياً ، يجب أن نستعمر هذه البلاد » . « والمنتجات الاستعمارية لا تكلف في
الجزائر الا ثلثي ما تكلفه في أمريكا . لأن البلد العاملة العربية لا تكلف شيئاً على
الاطلاق ، بينما يكلف العبد الأسود في أمريكا خمسة آلاف فرنك ، مضافاً اليها
نفقات سنوية تبلغ ١٠٠ فرنك » .

فهذه الأفكار ، وما شابهها ، هي التي كان المارشال يرددها في أسلوب
معروف ، وهي التي يضمنها رسائله المتوالية التي ضجر منها وزير الحرية ومساعدوه .

ثم ان المارشال كلوزيل ، لم يتعب الملك والحكومة بالرفض ليلحوا
في عرضهم منصب الوالي العام عليه ، بل هو وفر عليهم العناء ، حيث اختار أقصر
السبل ، وذلك بعرضه خدماته على وزير الحرية في رسالة بتاريخ ١٧ مايو ،
١٨٣٥ ، وطلب تعيينه ، ليخلف دورى دورلون ، الذي لم يكن قد واجه بعد الزواجع
التي قامت نتيجة لزعيمه المقطع .

وبعد ما يذكر المارشال مختلف المزايا التي يشتمل بها ، يضيف قائلاً أنه اذا
قبلت الحكومة تعيينه ، فهو سيلتزم بان « يغطي في ظرف سبع سنوات تكاليف
الاحتلال من دخل الجزائر . ولكنه ، للوصول الى هذه الغاية ، يجب أن تمتحنى

(الحكومة) سلطة واسعة .

وأما الطريقة التي كان ينوي أن يغطي بها تكاليف الاحتلال ، فصرعان ما تناح له الفرصة بعد استلام مهام منصبه ، لتطبيقها ، اثر احتلال قواته لتلمسان وخصوصاً بالتعذيب وتجريد السيدات من حليهن .

وأيّاً ما كان الأمر ، فقد وصل المريشال في ١٠ أغسطس إلى الجزائر ، حيث نظم له المعرون استقبلاً فخماً ، وحيث كان في انتظاره أيضاً ... وباء الكوليرا الذي أخذ منذ وقت يحصد أرواح أعداد متزايدة من الجنود والضباط الفرنسيين .

ونتيجة للوباء ولرحيل الفرقة الأجنبية (٥ آلاف رجل) التي تنازلت عنها الحكومة الفرنسية للملكة ايزابيل ، ملكة اسبانيا ، للاستعانة بها لمحاربة دون كارلوس ، نقص مجموع القوات العسكرية التي وجددها المريشال في الجزائر وأصبح لا يتجاوز ٢١ ألف رجل . (وهذه القوة ستعزز بأربع فرق من فرنسا ، تنتهي مهمتها بانتهاء عملية الثأر) .

وبالإضافة إلى تناقص عدد قوة الاحتلال ، كان الجيش الفرنسي يواجه عائقاً آخر وهو عدم معرفته بطبيعة الأرض وأساليب الحرب مع العرب . وأما المدفعية الثقيلة التي تشكل عاملاً إيجابياً نظرياً ، فقد كانت تنقصها الطرق المعبدة ، كما ينقصها سلاح المهندسين والأدوات والأجهزة الضرورية لنقلها واستخدامها في مناطق لا تزال على طبيعتها .

وعند رحيله ، تلقى كلوزيل تعليمات صريحة دقيقة من وزير الحربية الماريشال ميزون مؤرخة في ١٧ يوليو ، تلح خصوصاً ، على ضرورة عدم السماح بالقيام بأية محاولات للاستعمار ما عدا المحاولات الفردية . وكذلك تحرم هذه التعليمات كل عملية تستهدف توسيع قاعدة الاحتلال ، بعد عملية الثأر ومعاقبة الأمير التي كلف بها .

« يجب ألا تفعل شيئاً من شأنه أن يوحي بالاعتقاد بوضع نظام للتوسع بطريق العنف والغزو » .

وهكذا ، فإن الحكومة قد اختارت كلوزيل لشغل منصب الوالي العام ، وهي تعرف آرائه التي ظل يدافع عنها سنين طويلاً ، فيما يتعلق بتركيز الاستعمار والتوسع في الغزو والاحتلال ، وزودته بتعليمات تقضي بعدم تشجيع الاستعمار وبعدم التوسع في الغزو والاحتلال !

ومن جهته ، قبل كلوزيل جميع القيود التي تنص عليها تلك التعليمات الصارمة والتي تتناقض مع كل مواقفه وآرائه التي عرف بها ، وبدون تردد ...»

لماذا هذه المغالطة أو المخادعة ؟

عينت الحكومة كلوزيل وحمله مسئوليات الوالي العام ، لأنها أرادت أن تتخلص من معارض متطرف يسبح في الأوهام والخيال ، يوضعه وجهاً لوجه أمام الحقيقة الأفريقية . وفي هذا الوضع لا خيار له إلا بين أحد أمرين : فاما أن يكيف نفسه للقيام بدوره وينتهي خطره ، أو يقدم استقالته يوم يقتنع بأن المهمة فوق طاقته . وفي هذه الحالة أيضاً ، سيفقد قيمته في صفوف المعارضة .

وهذا الحساب ، يقابله حساب مماثل من كلوزيل فهو يقبل نظرياً ، تعليمات يعتبرها مسبقاً حبراً على ورق ... ولكنه متى وجد نفسه على مسرح العمليات فسيعمل للحصول على نتائج مرضية ، في الوقت الذي يكون دائماً في وسعه أن يضع الحكومة أمام الأمر الواقع ، كلما اقتضى الأمر ذلك . وهو في كلتا الحالتين يعتبر هذه التعليمات « مطاطة » وذات طابع عام . وهذا التفسير هو الذي سمح له بأن يعلن منذ وصوله إلى الجزائر ارادته في « مساعدة الأعمال والمنشآت الزراعية في معظم أطراف البلد ... وفي تشجيع المزارعين الأوروبيين وإغرائهم بالتقدم إلى الولاية » . كما أنه هو الذي شجعه على تنظيم حملة تلمسان بمجرد عودته من حملة مصر ، كما سترى .

انجه اهتمام كلوزيل عقب وصوله إلى الجزائر في المكان الأول ، إلى ولاية
وهران التي تتخذ المقاومة فيها طابعاً سياسياً وعسكرياً ديناميكياً حاداً .

وسعيًا لقطع الامدادات التي تصل إلى الأمير عن طريق البحر ، عمد ، طبقاً
لتعليمات تلقاها بهذا الشأن من وزير الحربية ، إلى احتلال جزيرة ارشغول التي
تقع على مسافة ٣ كيلومترات من مصب نهر تافنا . وقد تم هذا الاحتلال في
٢٠ أكتوبر ووضع حامية صغيرة فيها زودها بالمدافع وكلفها بمراقبة الشواطئ .

ولكنه ، نظراً لأن الأمير كان يعتمد خصوصاً على الطرق البرية التي تمتد
عبر الحدود ، بين الجزائر والمغرب الأقصى ، فإن هذا الاجراء ، لم يكن له تأثير
يذكر على حركة تموين المقاومة الجزائرية بالعتاد والذخيرة . فنحن نعرف ، مثلاً ،
من رسالة مؤرخة في ٨ أكتوبر ، وجهها وزير الحربية إلى الوالي العام ، أنه
يستخلص من تقرير للقنصلية الفرنسية في طنجة ، أن قافلة تتكون من ٦٠٠ جملًا
خرجت من فاس متجهة إلى معسكر وتنقل كميات كبيرة من البارود والمدافع
والبنادق التي تصنع في تطوان ، والرصاص عيار ٨ ، وأن القافلة سبرت بناء على
تواطؤ ابن السلطان نفسه .

والمهم أن الفرنسيين الذين كانوا يقتصرون على احتلال وهران والمرسى الكبير ،
أصبحت لديهم الآن أربع قواعد استراتيجية ، باضافة ارشغو إلى مستغانم وأرزو ،
وبذلك أصبحوا يسيطرون على الشواطئ الوهرانية تماماً .

ولمواجهة الخطط الفرنسية للانتقام ، قام الأمير عبد القادر بنشاط واسع
النطاق لتوعية الجماهير ولاستنهاض هممها للحرب ، بالخطابة والكتابة والاتصال
بمختلف قطاعات الرأي العام ومع رؤوساء القبائل في مملكته . وكذلك قام خلفاؤه
بمجهود مماثل ، وكل في منطقته ، لنفس الغاية .

وفي نطاق هذه السياسة - سياسة التوعية والاستعداد - أصدر الأمير أوامر
إلى السيد محي الدين الصغير ، خليفته على مليانة والمناطق الشرقية ، بمنع القبائل
الواقعة في الغرب والجنوب من ولايته ، من التردد على أسواق الجزائر وضواحيها ،

بقصد تضيق الحصار الاقتصادي على العدو .

وكذلك قام الخليفة بمظاهرة عسكرية على رأس قوة تتكون من خمسة آلاف فارس ، معظمهم من أبناء قبيلته ، حجّوة ، وشن هجمات على سهول متبعة ، حيث أمعنوا في النكاية بالمستوطنين والمخنوا فيهم بالقتل ، وعادوا بغنائم معتبرة . وقد بلغت الجرأة بهم أنهم ضربوا الحصار على مدينة الجزائر نفسها .

وعلى نفس المنوال ، أوعز إلى خليفته على تلمسان ، أبو حميدي ، أن يجمع الجيوش وينهض لمنازلة وهران ، فنازلها وشدد عليها الحصار وقطع عنها التموين .

ولتعزيز مجهود التوعية والتنظيم والاستنفار الذي كان يجري في الداخل قام الأمير بمحاولة دبلوماسية مهمة ، لا ينقص من قيمتها أنها لم تأت بنتيجة إيجابية فكتب إلى غليوم الرابع ، ملك إنجلترا ، عن طريق القنصل البريطاني في طنجة دروموند هاي رسالة في ٢٣ سبتمبر ١٨٣٥ ، يبلغ فيها الحكومة البريطانية نبأ اعتداء فرنسا على معاهدة ديمشال ، وينوه بما عرف عن بريطانيا من الوفاء بتعهداتها ، ثم يضيف قائلاً أنه إذا كانت صداقة بريطانيا لنا أقوى من صداقتها لفرنسا ، فإن من الممكن التفاهم معها لربط العلاقات التجارية ولتعزيز المصالح بين البلدين .

وفي ٢٩ سبتمبر ١٨٣٥ ، دخل الأمير على رأس جيشه إلى معسكر ، حيث اتخذ إجراءات لتأمين الدفاع عن عاصمته التي كان يعرف أنها ستكون ، ولا ريب ، هدفاً لمحاولة الفرنسيين الانتقام . وقد أخرج منها الودائع الثمينة وأوراق الدولة ونقلها إلى ضريح ولي يقع على قمة جبل يبعد بحوالي ٨ كيلو مترات عن معسكر ، كما نقل أسرته إلى الجنوب ، ثم شرع في إقامة بعض التحصينات حول معسكر ، وفي وضع خطط عامة لتنظيم المقاومة .

وهذه الخطط تقضي بالعمل منذ خروج القوات الفرنسية من وهران لمناوئتها على طول الطريق ، بواسطة الخيالة ، بشن هجمات متتالية من نوع ما يمكن أن يطلق عليه « اضرب وأهرب » ، على الجناح الأيمن والجناح الأيسر والمؤخرة ،

لعرقة سيرها ولائهاك قواها ، قبل أن تبلغ هدفها ، ولتغ وصول المؤن إليها . ومتى وصلت الحملة إلى معسكر ، ستجد مقاومة أخرى تضطر معها إلى ضرب حصار عليها حتى ينفذ زادها ويجد نفسها أنها في الحقيقة هي المحاصرة وليست المحاصرة ، ثم تعود أدراجها . وحينئذ من يدري ؟ فقد تقع لهم كارثة أخرى من نوع ما شاهدوه في المقطع . على أن الأمير لم يتمكن من تنفيذ هذا المخطط كله لأسباب لا نعرفها .

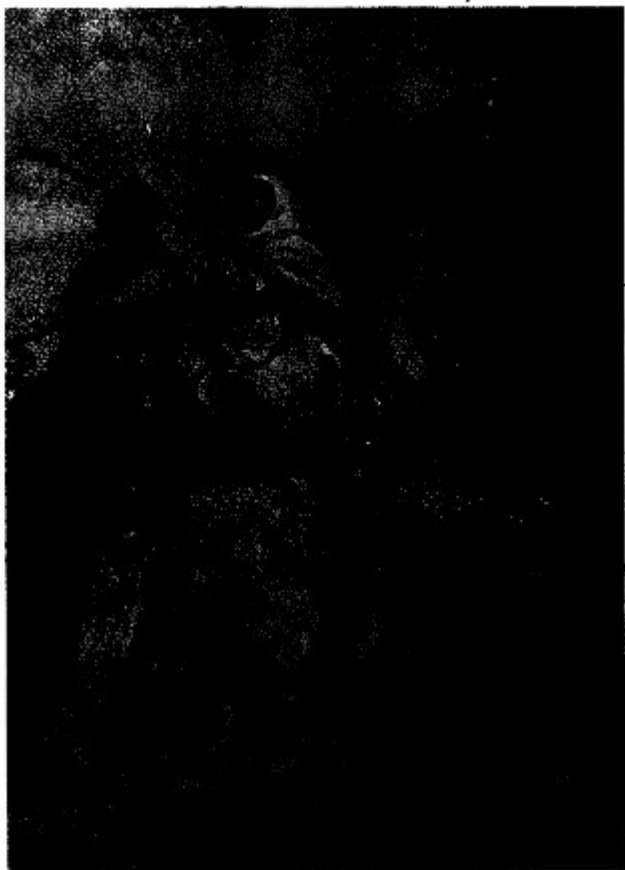
وفي ١٦ نوفمبر ، ١٨٣٥ ، وصل الدوق دورليان على رأس حملة عسكرية بطريق البحر إلى وهران . وهذه الحملة تتكون من ١٠ آلاف جندي وضابط ، قسمت إلى أربع فرق يقود كلاً منها الجنرالات ، أودينو وبيريجو ، ودارلانج ، والكلونيل كومب . وقد اشترك في فرقة أودينو التي وضعت في المقدمة ٦٠٠ فارس من الدوائر والزماملة و ٣٠٠ من المشاة الأتراك بقيادة العميل الباي ابراهيم . ولتقل المؤن والذخيرة ، استأجر كلوزيل ٨٠٠ جملًا ، وبذلك استخلص الدرس الأول من معركة المقطع ، حيث عدل عن النقل بواسطة العربات .

وفي ٢٧ نوفمبر ، خرج كلوزيل من وهران على رأس الحملة الفرنسية ، وكله ثقة بأن الهدف في متناول يده ، «... إن حاله يردد قول مواطنه ، كورناني ، « أنا والانتقام توأمان » !

وقد اتخذت حملة كلوزيل نفس الطريق التي سلكها الجنرال تريزل ، فصكرت على ضفاف تلبيلات (نهر صغير يصب في السبخة) ، ثم اجتاز النهر ليتوغل في حرش مولاي اسماعيل دون أن يقع له أي حادث يذكر ، ليضرب معسكره في سهول سيق .

وأما قوات الأمير ، في هذه المرحلة ، فهي تتكون من ٨ آلاف فارس وألفين من المشاة ، وهي مزودة بأربع قطع من المدافع الجبلية . وقد وضع المزارعي ، زعيم الزماملة الذي أصبح يدين له بالطاعة على رأس قوة من الفرسان عند مدخل مضيق على نهر سيق وكلفها بمراقبة تحركات العدو .

وفي أول ديسمبر ، هاجمت قوة فرنسية تتكون من ٢٥٠٠ مقاتل معسكر



فارس عربي في المعركة
للفرسام هيبوليت لاليس

الأمير وتمكنت في المرحلة الأولى من دفع العرب ، ولكن فرسان الأمير قاموا بهجوم مضاد قوي مكثهم من اختراق صفوف العدو ، واضطر الماريشال كلوزيل أن يدخل بنفسه في المعركة على رأس كتبتين ، مستعيناً بقطعتين من المدافع . ولما وجد الماريشال نفسه في موقف حرج ، سارع الكلونيل كومب إلى تجديده على رأس ثلاث كتائب . ولكنه على الرغم من هذه الحركة ، فقد استطاع جيش الأمير صد الفرنسيين واضطربهم إلى الرجوع على أعقابهم بعدما تكبدوا خسائر مهمة .

وفي ٣ ديسمبر ، شاهد الأمير الذي كان يراقب تحركات العدو القوات الفرنسية تتجه إلى وادي الهبرا وتسير في خط مواز لطصاب الأطلس التي تمتد على يمينها بنحو ٣ كيلو مترات ، فشن على مؤخرتها هجوماً قام به المشاة ، ثم انقضت عليها الخيالة . وبعد أن قاوم الكلونيل كومب وقتاً من الزمن ، انضح له أن مقدمة الجيش قد واصلت سيرها إلى الأمام ، وأن ثغرة واسعة قد انفتحت بذلك في قلب الجيش ، استغلها مشاة الأمير والخيالة وتقدموا منها إلى صفوفه .

وعند ذلك ، قام كلوزيل بمناورة ، فغير أوضاع الفرق الأربع ، بحيث أصبحت الفرقة التي يقودها هو والتي تشكل الجناح الأيمن تسير في المقدمة ، ثم عزز هذه الحركة باصدار الأمر إلى المدفعية لتنشيط عشر قطع كانت تسدد نيرانها بقوة إلى المجاهدين . ولكن جيش الأمير واصل القتال مع ذلك بشجاعة نادرة .

كتب الدوق دورليان ، ابن الملك ، الذي اشترك في القتال يصف هذه المرحلة من المعركة يقول :

« كان أثر هذه المرحلة هائلاً ، خصوصاً حول الأمير الذي سقط أمامه كاتبه وحامل علمه . أما هو ، فقد كان يزهو فخوراً بأن يرى نفسه هدفاً لجميع القذائف . وكذلك كان يروح ويفند على فرسه الأسود الذي كان يسير بخطى وثيدة غير معجلة متحدياً براعة الطوبجية الذين لم يملكوا أنفسهم ولم يستطيعوا منعها من الاعجاب بشجاعة » .

وجاء في التقرير الذي قدمه الماريشال كلوزيل إلى وزير الحربية بتاريخ

١٤ ديسمبر عن هذه المعركة ما يلي :

« استمرت المعركة خمس ساعات أبدى العرب خلالها ضروباً من الشجاعة والاقدام بحيث أنهم كانوا يتقدمون إلى مدفعيتنا في تصميم وثبات ، بل واقتربوا من المدافع إلى حد أصبح معه من غير الممكن استعمال المدفعية واضطر المدفعيون إلى رمي القذائف بأيديهم . »

ولكنه حينما انضمت فرقة ادينو إلى الفرق الأخرى ، وحملت على مينة المسلمين انسحب جيش الأمير في اتجاه الجبل آملاً أن يستدرج الفرنسيين إلى المرتفعات حيث كان ، بدون شك ، سيتحكم في مصير المعركة بصفة حاسمة . على أن المارشال كلوزيل أدرك غرضه ورفض متابعته ، مفضلاً مواصلة السير في اتجاه وادي الهبرا .

واصلت القوات الفرنسية ، إذأ ، سيرها في الطريق المؤدية إلى معسكر ، حتى بلغت مكاناً (سيدي مبارك) يبعد بحوالي أربعة كيلو مترات عن النهر . وهذا المكان ، عبارة عن سهل يقع بين غابة وجبل تقطعه أودية صغيرة ومنخفضات متتالية . وفي هذه الأودية وزع الأمير مشاته ، بينما كانت قوة صغيرة من الفرسان ، بقيادة البو حميدي ، تحتل الغابة المشرفة على الهبرا ، على يسار الطريق . وهناك أيضاً ، نصب ثلاث قطع من المدافع على ربوة شديدة الانحدار . وأما الخيالة ، فقد وضعت في الجبل ، والكل على قدم الاستعداد للانقضاض على العدو .

وعندما وصل جيش كلوزيل إلى هذا المكان ، كانت الكاشة محكمة الوضع . ولو ترك الوقت لقوة العدو التي انهكها التعب ، حتى تدخل كلها في المضيق لتحيط بها الكاشة ، لكان من المرجح أن يتكبد الجيش الفرنسي هزيمة تنمعه من مواصلة زحفه على معسكر . ولكنه يبدو أن جيش المشاة النظامي قد تسرع في الهجوم ، فأضاع بذلك عنصر المفاجأة في الخطة . وفي نفس الوقت ، كانت نيران المدفعية غير محكمة التسديد ، الأمر الذي لم يجد معه الفرنسيون صعوبة في القيام بهجوم مضاد على المشاة ، قبل أن تجد الخيالة الوقت للتدخل . وهكذا فسدت الخطة وتراجع جيش الأمير ، بينما واصل الفرنسيون تقدمهم حتى بلغوا نهر الهبرا

في مساء ذلك اليوم (٣ ديسمبر) وعسكروا على صفته .

وفي نفس الليلة ، عسكر الأمير الذي لا يريد أن يترك الفرصة للفرنسيين للتمتع بما يتصورونه نزهة إلى معسكر ، على نفس الضفة ، فوق المعسكر الفرنسي .

كان في نية الأمير أن يواصل مناوشاته للفرنسيين على طول الطريق ولكن عدم تحقيقه نصراً مثيراً لخيال القبائل ، أدى إلى تشييط عزائم بعض أنصاره . بل إن بعضهم أداروا له ظهر المجن وتركوا ساحة القتال . وفي مقدمة هؤلاء ، ابن المخفي رئيس البرجية ، والمزاري ، زعيم الزمالة والدوائر . وكلاهما انضم إلى صفوف العدو ، مع قومه .

ومع ذلك ، فقد كانت جموع معتبرة لا تزال تحيط بالأمير مقبنة على الولاء والطاعة ، في يوم ٤ ديسمبر .

وفي اليوم التالي ، وقعت الكارثة . فان القبائل التي كانت تأمل في أن يشمرك الأمير من تحطيم الجيش الفرنسي ، قبل أن يصل إلى معسكر ، أدركت الآن أن المعارك التي خاضوا غمارها لم تؤثر في قوة العدو ولا في عزيمته ، وأن كلوزيل يغذي السير حثيثاً إلى معسكر . وكذلك ثارت غريزة التهب والسلب الكامنة في كل بدوي - تلك الغريزة التي ورثناها عن بني هلال - وتتحين الفرص للظهور كلما واثتها الظروف ، غير آبهة بالعقيدة أو المبدأ أو بأي اعتبار للشرف والكرامة . وتحت ستار دعوى عدم ترك ما في مدينة معسكر من الأموال والمتاع ليكون غنيمة للفرنسيين ، سارعت القبائل المجاورة للمدينة لنهبها . ولما بلغ خبر هذا الغزو القطيع مسامع رجال الجيش النظامي هرعوا ، هم أيضاً ، حتى لا يفوتهم نصيبهم من الأسلاب والغنائم ، وهجموا على عاصمة ملكهم التي كانت تعلق كل آمالها على دفاعهم عنها وحمايتهم أياها من الخارجين عن القانون وضد الفرنسيين .

ولما حاول الأمير التدخل لانتفاذ الموقف على رأس كتبتين من الجيش النظامي وبعض الفرسان الذين ثبتوا على ولائهم له ، قامت قوات القوضى في وجهه وراحت توجه إليه الشتائم وتجرد جنوده من بنادقهم .

وفي الخامس من ديسمبر ، وصلت جموع الناهيين إلى أبواب معسكر ، ولكن الأمير كان قد طَير الخير إلى عامله على المدينة وأمر بإجلاء السكان عنها . وقد خرج سكان معسكر يحملون معهم ما يخيف حمله من ممتلكاتهم عندما شاهدوا حشود الناهيين تَيبُ كقطعان الثعالب متجهة إلى بيوتهم ، « فاتهموا دار الملك واستولت أيدىهم على الخزائن وفشا النهب في البلد » وقد استمرت عملية النهب المخجلة يومين كاملين .

ولما وصل كلوزيل والدوق دورليان على رأس الحملة في ٢ ديسمبر إلى معسكر ، كانت عاصمة الأمير أشبه ما تكون بشيخ مدينة ولم يجدوا فيها من السكان سوى نحو ٧٠٠ - ٨٠٠ نسمة خصوصاً من اليهود وبني مزاب . وفي يوم ٧ ديسمبر ، شبت نيران هنا وهناك في المدينة ، ولكنها سرعان ما أخمدت ، حيث صادف أن كان اليوم ممطراً . وكذلك قام الجيش الفرنسي بتدمير منشآت عسكرية .

وفي يوم ٨ ، أعلن كلوزيل أن الحملة ستعود أدراجها وتتجه إلى مستغانم يوم ٩ ديسمبر .

وفي اليوم التالي ، وقف فارس ينم وجهه الصبح عن شعور الكآبة وخيبة الأمل ، على أبواب العاصمة المهجورة وراح يتأمل أنقاضها ، انه الأمير عبد القادر ! ولما عرف الناس برحيل الفرنسيين ، أخذ سكان معسكر يعودون إليها تدريجياً كما أقبلت جموع الناهيين على الأمير لتعرب له عن أسفها وندمها على ما سلف منها ، بل ولتعيد إليه بعض الأسلاب التي استولت عليها ، وأخذ الجميع يتوسلون إليه طلباً للغفو والصفح عنهم .

وقد كان من بين الواقدين الآغا الذي يرافق الأمير ويحمل شمسيتة التي هرب بها ، وقد أعادها معتزلاً . ولكن الأمير أعادها إليه ، قائلاً : احتفظ بها عندك ، فقد تصير ملكاً في يوم من الأيام !

وبعدما أصفى إلى طلبات الغفو والصفح من هذه الجموع الجالمة ، رد عليهم

بأن طلب إليهم اعفاه في الحال من عبء القيادة الذي ألقي على عاتقه والذي لم يحم
بحمله حتى تلك اللحظة إلا بدافع من رعاية الدين وخدمته .

وقال لهم أنه ينوي الانتقال بعائلته إلى المغرب الأقصى .

وعند سماعهم هذه الكلمات القليلة ارتجعت الجموع ، وترامت عند أقدامه
مستجدية قائلين : « وإذا تركتنا ، فما لنا إلا أن نذل لعدونا ! » .

وإثر ذلك تراجع الأمير عن قراره ، وعفا عن القوم ، بل وأعاد الرؤساء إلى
مناصبهم ، ثم وفدت عليه أعيان القبائل وأمرأؤها من القاصية وأخذ هو في الحين ،
ينظم خططاً جديدة للدفاع والم هجوم ، وأصدر أوامره بالاستئثار إلى وهران وجعل
نهر سيق موعداً لاجتماع الجيش وحشود المقاتلين .

وكأنما أراد أن يرمز لعزمته التي لا تلين في مقاومة الغزاة الفرنسيين في المرحلة
الجديدة ، أمر باعتقال جاسوس للعدو يسمى معمر وبشنته . فشقت في ساحة
عمومية في يوم مشهود .

وهكذا انتشعت سحب الشك الذي كان يساور الأمير ، وعادت إلى نفسه
تلك الثقة التي كانت منذ سنوات أمضى سلاح في يد المقاومة الشعبية وعاد معها
الحماس والجرأة إلى صفوف المجاهدين .

وفي ظرف بضعة أيام ، جمع الأمير جيشاً يزيد عن ستة آلاف مقاتل ، وسار
على رأسه لتعقب الحملة الفرنسية التي داهمتها العواصف وجمدها البرد وأغرقها
الأمطار . فان الجنود الفرنسيين المنهكين من التعب ، كانوا يجرّون أثقالهم في طرق
دمرتها الأمطار وتحولت إلى أوحال . وبالإضافة إلى ذلك ، كانوا يعانون من
نقص في التموين حيث نفذ ما أخفوه معهم من وهران ولم يكن في استطاعتهم
شراء المواد الغذائية ، بسبب الحصار الاقتصادي المضروب عليهم . وكذلك كانت
الكتائب تترك الخيول والعربات التي تجرها في الحقول بل وكان الجنود يطرحون
أمتعتهم الشخصية في عرض الطريق . ثم اختل النظام ، وكان عدد كبير من

الجنود يسرون وكل حسب هواه ويرفضون أوامر الضباط .

وفي ١٢ ديسمبر اقتربت الحملة من مستغانم وكان الدوق دورليان مريضاً على فرسه ، ومعه ضابط قيادته ، حيناً قام العرب بمحاولة لخطفه هو وضابطه . ولما استنجد بالجيش ، وجد أن الجيش لا وجود له ، حيث تشتت شمله في كل اتجاه . ولولا مسارعة لأمور سير على رأس مفرزة من الزواف لنجده وتخليصه لوقع لابن ملك فرنسا شيء لا تحمد عقباه . وعندما وصلت الحملة إلى وهران ، أدخل ربع الجنود والضباط الذين اشتركوا فيها في المستشفى ممن أصيبوا بالديزنتيريا ، وقد توفي عشرهم هناك ، وأما الدوق دورليان الذي دهمه المرض ، فقد أبحر إلى فرنسا اثر ذلك مباشرة .

تلك هي بإيجاز قصة نهاية الحملة التي وضعت فرنسا عليها كل أملها وجهزتها لأخذ الثأر ولمحو عار الهزيمة التي لحقت قواتها منذ بضعة أشهر في المقطع ، وهي نهاية غير مرضية . ومع ذلك ، فإن تقارير كلوزيل إلى وزير الحرية ، ستمجد أعمالها وتعتبر نتيجتها انتصاراً ساحقاً على العرب .

وقد جاء في رسالة لوزير الحرية رداً على تقرير كلوزيل عن حملة معسكر ، بعدما أعرب له عن تهاني الملك بنجاح الحملة ، ما يلي :

« وليس من شك في أن القشل الذي مني به سيحول دون حصول عبد القادر على مناصرة القبائل التي تعترف به منذ مدة طويلة » .

• • •

كان المارشال كلوزيل يعرف جيداً أن التعليقات التي زودته بها الحكومة لا تسمح له بالقيام بأية عملية عسكرية للغزو ، غير حملة الانتقام على معسكر التي أمدته الحكومة بقوة خاصة لشترك فيها ثم تعود إلى فرنسا بعدما تنتهي مهمتها . ولكي لا يظهر بمظهر من يتجاوز حدود سلطته ، حرص على أن يلح في تقاريره ورسائله إلى وزير الحرية على وصف الحالة السائدة في تلمسان والوضع « المحزن » الذي يجد أصدقاء فرنسا (الكلوغليون ومصطفى بن اسماعيل) أنفسهم فيه في هذه المدينة ،

وذلك بقصد اعداد ذهن الوزير لطلب السماح له بالقيام بحملة أخرى ، أو لتقبل الأمر الواقع ، إذا زحف على تلمسان بدون إذن .

جاء في رسالة بعث بها كلوزيل إلى وزير الحرية بتاريخ ٦ نوفمبر أي بعد حملة معسكر بشهر واحد ، ما يلي :

« تثير جميع الأخبار الواردة من تلمسان في نفوسنا قلقاً بالغاً على مصير الكلوغليين والأتراك الذين يدافعون فيها عن أنفسهم بشجاعة منذ وقت طويل . فان محاصرة العرب لهم من كل جهة ، قد حرمتهم من وصول المواد الغذائية إليهم ، وذلك بالإضافة إلى ما يعانونه من التعب والاجهاد » .

« وأنا أعترف بضرورة رفع الروح المعنوية بين حلفائنا ، في الوقت الذي نزعج فيه العرب بالقيام بمظاهرة عسكرية عدائية في مكان يكون قريباً من تلمسان بقدر الامكان » .

وهكذا ، فان الهدف من هذا المشروع ، ليس هو غزو تلمسان أو احتلالها بل القيام بمظاهرة عسكرية على مقربة من المدينة لفك الحصار الذي قال كلوزيل أن العرب يفرضونه على أصدقائه فرنسا . ولكن الذي يسعى إليه كلوزيل في الحقيقة ، كما سنرى ، هو القيام بحملة لغزو المدينة ، بل ولاحتلالها .

وفي رسالة أخرى للوزير يقول كلوزيل :

« منذ عودتي إلى وهران (من حملة معسكر) وأنا لا أفك عن العمل لاعداد حملة إلى تلمسان . وهذه العملية يتطلب تحضيرها عملاً كبيراً ، حيث أن المسافة التي يتحتم أن نقطعها لا تقل عن ٤٠ فرسخاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان ما تحمله الجنود من التعب ، وما تعرضوا له من الحرمان ، خلال حملة معسكر القصيرة الأمد ، تجعل من الضروري اتاحة الفرصة لهم للاستراحة » .

على أن الحكومة ستقف موقفاً أقل ما يقال فيه أنه مضطرب من مشروع كلوزيل للتوسع العسكري في الاتجاه الغربي . فان التعليمات الصريحة التي زودت

بها الحكومة الوالي العام منذ أربعة أشهر ، سيؤكد لها وزير الحرية بطريقة غير مباشرة في رسالة إلى كلوزيل مؤرخة في ٢ يناير ١٨٣٦ ، جاء فيها :

« والآن ، وبعد أن انتهت حملة معسكر بطريقة مرضية ، ونظراً لأن النتيجة الأدبية التي نجمت عن هذه الحملة ستضيف كثيراً إلى نفوذنا في البلد ، يجب أن نفكر في العودة بقوة الاحتلال إلى الوضع الذي نصت عليه ميزانية سنة ١٨٣٦ » .

وتبعاً لذلك ، يجب أن تعود إلى فرنسا الفرق التي كانت مرابطة في افريقية منذ وقت طويل (....) . وقد يقال أن من المفيد الاحتفاظ بقوات تأقلمت وكسبت تجارب في الحرب في افريقية . ولكنه بعد الحملة التي قمت بها ، والتي تبارت فيها الفرق الأربع التي جاءت من فرنسا بصمود وشجاعة مع أقدم الفرق ، لا يوجد سبب يدعو إلى التردد في هذا الصدد . ونحن بهذا الاجراء ، سنقتصد من النفقات ومن منح علاوات لخوض المعارك والملابس العسكرية ووسائل النقل » .

ولكن هذا الموقف سيتغير ، حيث أن وزير الحرية سيؤيد مشروع حملة تلمسان . ويأذن به صراحة في رسالة إلى الوالي العام حررت بعد الرسالة المتقدمة بأربعة أيام فقط ، جاء فيها : « علمت من برقيتك المؤرخة في ١٨ ديسمبر ، أنك تستعد للقيام بحملة على تلمسان . فإذا كان الموسم غير معاكس لمشروعاتك ، فإن وقت القضاء نهائياً على نفوذ عبد القادر ، يتفق مع الوقت الذي حطمت فيه قوته في معسكر . انني أنتظر برقياتك الأولى لمعرفة نتيجة الحملة على تلمسان بفارغ الصبر » .

وفي رسالة أخرى :

« انني آمل مثلك أن تكون قد قضيت على قوة عبد القادر في حملتك على معسكر ، وإن الحملة التي تعترم القيام بها على تلمسان ، ستكون بالنجاح التام » .

كان مصطفى بن اسماعيل ، كما أشرنا ، معتمداً بالمشور في تلمسان مع الكلوغلين . وهناك أخذ يوجه النداء تلو النداء إلى الفرنسيين وإلى أنصاره من

العملاء . وفي مقدمتهم المزاري ، والغماري ، شيخ الانكاد الذي كان الأمير قد حكم عليه بالاعدام لخيانته ، يزين لهم الزحف على تلمسان لتخليصه هو ورفقائه من حبسهم ، ويعدّهم بمناصرة القبائل الموالية له لحركتهم . وقد استجاب هذان الزعيان لطلبه وسارا إلى تلمسان .

ولما بلغ الأمير خبر هذه التحركات ، وكى السيد محمد بن فريجة ، خليفة له على معسكر وما والاها ، ووضع تحت تصرفه قوة عسكرية ، ثم سار هو على رأس قوة أخرى في اتجاه نهر سيق ، بقصد القضاء على جموع المتآمرين قبل أن يتصل بها الجيش الفرنسي ويستخدمها أداة في يده ، فزحف على ابن عودة ، أحد التوار ، وقبيلته في جبل أغبال المطل على نهر ملاته ، وشنت جموعهم وقتل ابن عودة في المعركة . ثم ارتحل إلى ثنية مائخوخ ، حيث كان الغماري يعسكر على رأس حشود الانكاد في المنصورة .

ولما اقترب الأمير من هؤلاء القوم أشاع بين الناس أنه يتجه إلى وهران ثم سار إلى الشمال في اتجاه هذه المدينة .

وفي هذه الأثناء ، تلقى ابن اسماعيل والكلوغلين رسائل لا تعرف ما إذا كانت أصيلة ، أم هي جزء من مناورة الأمير العسكرية ، يطلب فيها إلى الانكاد ملاقاتهم خارج المدينة .

ولما أقبل الليل ، عاد الأمير أدراجه على رأس قوة تتكون من عدة آلاف مقاتل واختار منها قوة أخفاها بعناية في غابة الزيتون الواقعة في جنوب غرب تلمسان . ولما خرج الكلوغلين في ثلاثمائة من خيرة فرسانهم لملاقاة حلفائهم الانكاد في عيشوبة ، على مسافة نحو ٥ كيلو مترات من تلمسان إلى الغرب ، فاجأهم قوات الأمير بالهجوم عليهم وأسفرت المعركة على مقتل عدد كبير من الكلوغلين ، الذين كان على رأسهم مصطفى بن اسماعيل ، والانكاد الذين لاذوا بالفرار تاركين وراءهم عدداً مهماً من القتلى ، من بينهم ابن الغماري ، وأبو زياد مصطفى الانكادي أحد زعماء القبيلة .

وعندما انتشر خبر هذا الانتصار احتفلت به القبائل والحضر في تلمسان وعم الفرح والسرور ، وقامت مظاهرة غربية تتقدمها رؤوس ستين من الكلوغليين وأنصارهم .

وبينا كان الأمير محاصراً للمشور ، بلغه خبر مقتل ابن فريحة خليفته على معسكر في حادث وقع له أثناء استعراض لألعاب القروسية جرى في بلاد البرجية ، فقلد ابن عمه السيد مصطفى بن التهامي خلافة العاصمة .

وفي تلمسان ، كان الحصار يزداد كل يوم شدة على المشور وسكانه الذين يعانون من نقص في المواد الغذائية ، بينما كانت مدافع ابن نونه القديمة تقصف حصون القصبة بين الحين والحين .

كانت هذه الحوادث تجري في أواخر ديسمبر ١٨٣٥ . وفي ٨ يناير ١٨٣٦ رحل المارشال كلوزيل عن وهران على رأس ثلاث فرق يبلغ مجموع أفرادها ٨٠٠٠ جندي وضابط ، بقيادة الجنرال باتيريجو ودارلانج والكلوزيل دوفيل مورين .

وفي ٩ يناير قابل كلوزيل في طريقه أنصار مصطفى بن اسماعيل الذين حملوا إليه أخبار زعيم المشور الذي يستجده لتخليصه من محبسه .

ولما بلغ الأمير خبر زحف كلوزيل ، التجأ من جديد إلى الخطة التي اتبعها عند غزو معسكر ، فأمر الحضر بالجللاء على مدينة تلمسان ، مفضلاً تجنب القتال والتضحية بالرجال والذخيرة ، والابقاء على سلامة المدينة . وعندما وصل الجيش الفرنسي إلى ضواحي تلمسان ، خرج إليه مصطفى بن اسماعيل والكلوغليون الذين انتهوا الآن من عملية نهب المدينة ، وفي رفقتهم حفنة من اليهود الذين كانوا ينتظرون مثلهم ساعة الخلاص على يد الفرنسيين . وأثناء هذا اللقاء ، أخبر ابن اسماعيل القائد الفرنسي أن الأمير وسكان المدينة من الحضر قد جلوا عنها في صباح يوم ١٣ يناير .

كانت هذه مناسبة نادرة لهؤلاء الأقباط الذين يعترفون بنصف دمهم التركي والذين ظلوا على مناصبة العداء للأمير ولحركة المقاومة الوطنية ما يقرب من ست سنوات معتمدين بقلعة المشور المنيع ، لا يزالون بالذل ولا بالجوع ، منتظرين اللحظة التي يلقون « محررهم » الفرنسي . وباسم هؤلاء المنبوذين ، وباسمه هو ، وقف مصطفى بن اسماعيل في فورة من العاطفة التي تدعو إلى الضحك ، لولا أن الموقف كان محزناً ، يخاطب كلوزيل ، قائلاً أنه فقد ستين من خيرة فرسانه ، ولكنه الآن نسي آلامه وأحزانه برؤية المارشال وأعلن أنه يسلم إليه نفسه وذويه ...

وقد فات ابن اسماعيل أن الفرنسيين أساد حيث جاءوا غزاة وأنه ليس من المعقول أن يقبلوا عواطف الولاء والصداقة المخلصة إذا لم تراقبها أتاوة . وكذلك كان رد كلوزيل على مظاهره ولائه هو وأتباعه ، بأن فرض عليهم غرامة بمئات الآلاف من الفرنكات لدفع تكاليف الحرب !

عبثاً حاول مصطفى بن اسماعيل في رسالة له إلى المارشال كلوزيل (بتاريخ ٢٢ يناير ١٨٣٦) أن يستعطفه ويتضرع إليه :

« تطلب إلينا مواجهة تكاليف الجيش منذ وصوله من فرنسا . ان هذا الطلب مسرف ولا تسمح بالاستجابة إليه مواردنا . بل ان دفع جزء من هذه الغرامة عبء فوق طاقتنا ، ولذلك فنحن نسترحمك ونستجدي عواطفك الطيبة ، فنحن أبناءك وليس في استطاعتنا القيام بهذا الحمل ، حيث أنه لا يوجد بيننا أغنياء ولا تجار ، بل كلنا رجال ضعفاء فقراء » .

والجدير بالتسجيل في سياق هذه الغرامة ، أن تاجراً يهودياً من وهران اسمه يعقوب لاسري كان يستخدمه المارشال كلوزيل للترجمة وللاتصال بالقبائل ، هو الذي أوحى إلى الوالي العام بفكرة فرض غرامة على الكلوغلين وابن اسماعيل . وبدلاً من الشخص المسؤول على شؤون الضرائب في حكومته ، كلف كلوزيل لاسري وضابطاً اسمه يوسف (قيل انه مسلم) بنحدر من أصل مجهول ، بعملية

استخلاص هذه الضريبة . ونظراً لأن الكلوغليين لا يحترفون الزراعة أو التجارة ، أو أية حرفة أخرى ، حيث كانوا معتمدين بالمشور خلال السنين الأخيرة ، فقد كانوا حقيقة في حالة فقر . ولكن اليهودي وجد ، مع ذلك وسيلة للوصول إلى غايته : جمع مصوغات السيدات التي يحصل عليها بعد ما يعلق أزواجهن وأقاربهن في الساحة العمومية ويأمر بضربهم بالعصا حتى يتزل الضحايا عند ارادته .

وأما يوسف فقد جرب وضع أعيان المشور في السجن إذا عجزوا عن دفع المستحق عليهم من الغرامة ، ولكنه وجد ، أن هذه الطريقة غير مجدية ، ولذلك عمد إلى التعذيب الجسدي الذي يستمر حتى يدفع الشخص الحصة المفروضة عليه من الغرامة . بل إن عمليات التعذيب تستأنف بعد دفعه حصته ، متى ظن يوسف أن للشخص موارد أخرى غير التي دفعها .

ونحن لكي نأخذ فكرة عن حجم هذه الحصص ، يكفي أن نعرف أن البالغ التي كان ثلاثة من الأعيان مطالبين بها ، تزيد عن ٢٠.٠٠٠ قرش (أي حوالي ١٠٦.٠٠٠ فرنك من عملة ذلك العهد) .

وأما الكلوغليون واليهود وغيرهم ممن يريدون مغادرة تلمسان والمجرة إلى وهران ليتمتعوا بالحماية الفرنسية ، فقد كان عليهم أن يدفع كل واحد منهم مسبقاً ، مبلغ ٤٠٠ قرش (٢١٢٠ فرنك) .

ولما بلغت أخبار هذا التصرف إلى باريس وأثيرت في البرلمان ، اعتبرت القضية فضيحة ... لأن الذين قاموا بعملية استخلاص الضريبة لم يكونوا من محصلي الضرائب ولا حتى من موظفي وزارة المالية !

وقد قام مقرر ميزانية الحرب سنة ١٨٣٧ : بتحقيق في الموضوع ، فأكد تلك الأعمال التي اعتبر كلوزيل مسؤولاً عنها ، فاختم تقريره قائلاً أن هذه الضريبة قد استخلصت بطريقة غير قانونية ...

انتشرت أخبار هذه الأعمال التي يرتكبها الفرنسيون ضد أصدقائهم والموالين

لهم ، انتشار النار في الهشيم الجاف بين القبائل ومختلف طوائف السكان ، فكانت تمثل حملة فعالة من الدعاية الإيحائية للأمير لم يكن يحلم بها . خصوصاً بسبب ما شاع في كل مكان بأن الفرنسيين يعملون حسب مشيئة اليهود وبناء على أوامرهم . ويضيف مروجو هذه الاشاعات من الدعاة مخاطبين القبائل قائلين : « إذا كانت هذه هي المعاملة التي يلقاها ابن اسماعيل والكلوغليون ومن المستسلمين الموالين لفرنسا ، فماذا يكون مصير المقاومين لها يا ترى ، إذا وقعوا في يد العدو ! » .

ولكن قصة الغرامة على فدحها ، لم تكن إلا جزءاً من حملة شاملة للنهب والسلب في تلمسان . فقد جاء في تقرير المارشال كلوزيل الذي وجهه إلى وزير الحربية عن حملة تلمسان بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٣٦ ، ما يلي :

« بمجرد وصول الجنود إلى تلمسان وتوزيعهم في مختلف أحياء المدينة ... اتجه اهتمامي في المكان الأول ، إلى ضمان كمية الموارد ونوعها لغذاء الجيش . وقد علمت أن معظم المنازل في المدينة تملك مطامر مخزن فيها الحنطة والشعير ، ومخازن للثبن ، وغير ذلك من مواد العلف . ومثل هذه المطامر والمخازن توجد أيضاً في مختلف القرى المجاورة لتلمسان ، ولا سيما في سيدي بومدين ، وأوزيدان ، وعين الحوت ، الواقعة في ضواحي المدينة . وإلى جانب ما حصلنا عليه في هذه المطامر - استولينا أيضاً على مواد أخرى أقل أهمية في المنازل ، مثل العسل والزيت ، والزيتون والخضروات ، والسمن ... الخ ، وبفضل ظروف سيكون لي شرف عرضها عليكم أسفله ، استولينا أيضاً ، على عدد كبير من المواشي التي أضافت إلى تحسين نوع غذائنا » ويمضي كلوزيل قائلاً :

« وبهذه الطريقة ، لم تدفع خزينة الدولة فلياً واحداً خلال الخمسة والعشرين يوماً التي قضيتها في تلمسان ، لمواجهة تكاليف الغذاء للجنود والعلف للخيول . وهذه الحالة السعيدة ، تسمح لي بتمديد اقامتي هنا للحصول على جميع النتائج التي يمكن للحملة الحصول عليها . » .

وقد كان من النتائج الأولى لمعاملة كلوزيل للسكان ، ان قررت قبيلة الانكاد

الاتصال بالأمير عبد القادر، متناسين ما كان في نفوسهم من الاحقاد والضغائن .
بل ان الكلوغليين أنفسهم ، بعثوا اليه برسول ليخبره سرياً بانهم لا ينتظرون الا
رحيل الفرنسيين لكي يسلموا اليه المشور .

* * *

وبينما كان الجيش الفرنسي منهمكاً في استخلاص الغرامة والبحث عن المظامر
كان الأمير يعسكر في مكان مرتفع على مسافة خمسة عشر كيلومتراً في شرقي
تلمسان ، وراء ضريح سيدي بومدين . ومن هذا الموقع الممتاز ، كان يراقب
حركات الجيش الفرنسي في الوقت الذي يحتفظ فيه بخط رجعة للالتجاء الى
الجبال عند الحاجة .

وفي ١٥ يناير ، قام كلوزيل بمحاولة تستهدف القبض على الأمير ، فوجه اليه
الجنرال بيريجو على رأس قوة اشترك فيها الكلوغليون وأنصار مصطفى بن اسماعيل
والأنكاد والدوائر ، وعلى رأسهم المزارعي الذي كان قد وعد الفرنسيين من قبل
بأن يسلم اليهم الأمير ، وزود القوة بمدفعين جبليين . وقد غادر هذا الجيش الذي
كلف بمحاصرة الأمير وسد المنافذ عليه ، على الساعة الثامنة صباحاً . وكذلك
صدرت الأوامر إلى قوة أخرى وضعت تحت قيادة دارلانج لأن تتعاون مع جيش
بير بجو لنفس الغاية .

وبعد ما اشتبك الفريقان في معارك أبدى فيها الأمير شخصياً أمام جنوده
مختلف ضروب البسالة ، ودامت نحو عشرة أيام ، رجع الفرنسيون على أعقابهم
إلى تلمسان .

واثر ذلك ، رأى كلوزيل أن يفتح طريقاً بين أرشعول وتلمسان لتأمين
المواصلات بين المدينة والجزيرة ، حيث لا تزيد المسافة التي تفصلهما عن ٥٠ كيلو
متر ، بينما تمتد الطريق بين وهران وتلمسان على ١٢٠ كيلو متر ، وتغر بأراضي
القبائل ، مما يعرض المواصلات فيها للخطر .

وفي ٢٥ يناير ، سار كلوزيل على رأس قوة يبلغ عدد رجالها ٤٠٠٠ مقاتل وضرب مخيمه عند ملتقى نهر يسر بنهر تاغنا . وفي ليلة ٢٦ - ٢٧ ، خرج الأمير على رأس قوة كبيرة لمطاردة الفرنسيين ، فضرِب معسكره في مكان يشرف على ملتقى التهرين يسمى « سبع شيوخ » .

وبعد معارك ضيق فيها الجيش العربي الخناق على القوات الفرنسية ، اضطر كلوزيل الى التخلي عن مسيرته والرجوع الى تلمسان .

وفي ٧ فبراير ، جلت قوات الحملة الفرنسية عن تلمسان وانجذبت الى وهران ، حيث وصلت في ١٢ من نفس الشهر . وقبل أن يغادر كلوزيل تلمسان وضع فيها حامية بقيادة كافينياك ، أحد ضباط سلاح المهندسين ، ونصب عليها بآياً عميلاً ، وهو مصطفى بن باي مكالش ، باي وهران الأسبق .

وبهذه الاجراءات ، اعتقد كلوزيل أنه أخضع تلمسان وملك ربوعها . ولذلك ، فهو لم يتردد ، حيناً عاد الى مدينة الجزائر عن أن يعلن في بلاغات رسمية أن « الحرب قد انتهت » وأن « عبد القادر الذي أصيب بهزيمة تامة ، قد لاذ بالفرار الى الصحراء حيث ينوي أن يوارى خيائنه وثورته » .

ولكن هل كانت سياسة التآمر التي كانت حملة معسكر وحملة تلمسان اداة لتنفيذها ناجحة ؟ هل ساعدت هذه السياسة فرنسا في التقدم خطوة في تحقيق حملتها في القضاء على المقاومة الجزائرية ، أو على الأقل على حمل الأمير عبد القادر على الاعتراف بالسيادة الفرنسية ؟

كلا ، ثم كلا . ودعاية كلوزيل لتهدة نفوس المعمرين وتبجحه في تقاريره ورسائله إلى وزير الحربية بالقضاء على نفوذ الأمير ، لا تغير من الحقيقة شيئاً . والحقيقة كما لخصها المؤرخ الفرنسي المعاصر ، شارل أندري جوليان هي أن « سياسة تدخل كلوزيل العسكري الذي أعقبه الجلاء عن المدن التي احتلها والتخلي عن القبائل التي أخضعها ، قد منيت بالفشل التام في الغرب » .

فان القبائل التي غرر بها الفرنسيون أو التي أخضعوها بالسلاح ، سرعان ما عادت الى ولائها للأمير . ومعسكر ، لم تلبث أن دبت الحياة فيها واتسع نشاطها وأصبحت تقوم بدور العاصمة الباسلة من جديد . والباي ابراهيم ، صنيعة القرنينين الذي أراد كلوزيل تنصيبه في معسكر وفرضه على المنطقة ، اضطروا الى اصطحابه معهم وكأنه قطعة من الأثاث القابلة للعطب ، الى مستغانم . وأما حامية كافينياك في تلمسان التي وضعت هناك لتكون نواة للاحتلال والتوسع ، فقد تحول أفرادها الى سجناء محاصرين في المشور .

وبينا كان الأمير منهمكاً في حصار الحامية الفرنسية في تلمسان ، رأى كلوزيل أن يستغل إلى أقصى حد الفرق التي أرسلت من فرنسا لتشارك في عملية الانتقام ضد معسكر والتي كان من المنتظر أن تبحر قريباً ، فوجهها ، بقيادة الجنرال بيريجو إلى الشرق . وهذه القبائل التي كان يترجمها ابن سيدي العربي (بعد موت أبيه) كان ولاؤها للأمير دائماً ضعيفاً . ومع ذلك ، فقد وجد الفرنسيون صعوبة في حملها على دفع الضرائب !

ولكن الضغط العسكري عليهم كان قوياً . ولذلك اضطروا إلى الدخول في تحالف مع القرنينين . وهذه القبائل على كل حال ، (ولا سيما قبيلة البرجية) ستدفع ممن تعاونها مع العدو غالباً حينما يحين الأوان ، ويلتفت إليها الأمير .

وفي نفس الوقت ، قام كلوزيل بنفسه على رأس قوة يبلغ عدد رجالها ٧٠٠٠ مقاتل في ٣٠ مارس ، من بوفاريك ، ليعمل في ولاية الجزائر ، حيث انتشرت المقاومة وتوغل نفوذ الأمير عبد القادر ، خصوصاً لربط المواصلات مع المدينة ، ولكن أيضاً لتنصيب « باي » آخر (محمد بن حسين) في هذه المدينة . وعلى الرغم من استيلاء القوات الفرنسية على مضيق موزاية وتمكنها من شق طريقها وتسليم الأسلحة والذخيرة في ٤ أبريل إلى عميلها الجديد ، فان العملية أسفرت عن فشل ذريع من الناحية السياسية والعسكرية معاً . فان قوات كلوزيل التي عادت إلى قواعدها في ٨ أبريل ، لم تحقق ، كما يقول بول أزان « أية نتيجة دائمة » .

وأما باي المدينة الذي تسلم ٥٠٠ بندقية وكميات من الذخيرة التي وزعها على الكلوغليين الذين شكل منهم قوة للدفاع عنه ولضمان نفوذ الفرنسيين فقد وجد نفسه في عزلة تامة حيث « تحلى عنه الجميع » ، كما ذكر نفس المؤلف .

وذلك لأن رجال المقاومة من أنصار الأمير ، زحفوا على المدينة فجأة واستولوا عليها . وعقب ذلك ، وصلتهم أوامر الأمير بأن يكبلوا ٦٠ من الكلوغليين بالحديد ، ويرسلوا بالباي المزعوم إلى وجدة حيث سيتم شتقه ، بعدما بقي في السجن بضعة أشهر . ولما سافر كلوزيل في ١٤ أبريل إلى فرنسا ، ترك تعليمات للجنرال دارلانج ، قائد قوات وهران ، بأن يقوم بتحصين معسكر صمم موقعه على نهر تافنا ، ليكون قاعدة للمواصلات التي كان الوالي العام يسعى لإقامتها مع تلمسان .

وفي ١٦ أبريل ، وصل الجنرال دارلانج إلى تافنا ، بعدما واجه كثيراً من الصعوبات ، على رأس قوة تتكون من ٣٠٠٠ جندي وضابط وتحمل معها ثمانية مدافع . وبعدها أقام معسكراً محصناً على النهر ، وأصل سيره ، تطبيقاً لتعليمات الوالي العام ، في ٢١ أبريل في محاولة لفتح الطريق إلى تلمسان . ولما اتصل الخبر بالأمير ، سار إلى ندرومة ، كما يقول سيدي محمد ، « حيث يمكنه رؤية حركات العدو من كل جهة في المكان الذي تتشعب عنده الطريق من تافنا إلى تلمسان ، ومن تافنا إلى وهران ، واستمر هناك عدة أسابيع يقطع جبال القبائل الممتدة حول تافنا ، وبقي عدة ليال من دون رقاد محرضاً واعظاً وداعياً ، ثم توجه بجيوشه واعترض العدو في وادي تافنا » حيث ستقع المعركة الفاصلة التي ستتيح للسلطان عبد القادر الفرصة لتدعيم مملكته على الصعيد العسكري والسياسي والديبلوماسي .



ضابط في خيالة الأمير عبد القادر

مُعَاهِدَة تَافَنَّا أَوْ انْتِصَار الدِّبْلُومَاسِيَّةِ الْجَزَائِرِيَّةِ

عرضت ميزانية الحرب على البرلمان لمناقشتها ، وقد رأت حكومة تيير التي شكلت في ٢٢ فبراير ، أن تستدعي كلوزيل لبواجه بنفسه حملة الانتقادات التي كانت توجه إلى سياسة الاستعمار والاحتلال . ولكن كلوزيل ، استغل فرصة وجوده في باريس من أجل الدفاع عن سياسة الأمر الواقع التي كان ينهجها ، والتي كانت في نشوز صارخ مع السياسة التي اعتمدها البرلمان في عهد جيزوت ، ولاقناع الحكومة بقيمة مشروعاته الجديدة في الغزو والاستعمار .

وكذلك ربط اتصالات مع مختلف الجمعيات والهيئات التي تعمل لتشجيع الاستعمار الأوروبي في بلاد ما وراء البحار ، أو تدعو إليه ، فجمع نيفاً وألفين من المغامرين ، خصوصاً من ألمانيا وفرنسا ، ومن بينهم عدد من قدماء المحاربين ، لغرض زرعهم في الجزائر . وقد كان الشرط الوحيد الذي يشترطه لقبول الأوروبي وليصبح أهلاً لتقطع له الأرض ، هو أن يملك ما يكفي لإعالة نفسه ستة ، ولبناء منزل ولشراء الأدوات الزراعية . ومتى نزل في الجزائر ، وجد العمر الجديد في انتظاره قطعة من الأرض تتراوح مساحتها بين ٤ و ١٢ هكتاراً من الأرض الطيبة .

وفي نفس الوقت ، وجد كلوزيل في نيبر الذي طالما دافع بحرارة عن سياسة الاحتلال في البرلمان ، شخصاً أكثر تحجواً مع ميوله من رئيس الوزراء السابق ، جيزوت ، وذلك على الرغم من أن وزارة الحرب التي يخضع لها الوالي العام ، لا تزال تحت المارشال ميزون الذي كان على رأسها في الوزارة السابقة .

وإلى جانب كل ذلك ، وجد كلوزيل الوقت للدفاع عن مشروع ميزانية سنة ١٨٣٧ ، دفاعاً استقبل بكثير من القنور ، ولكنه ، مع ذلك مكن الحكومة من الحصول على الاعتمادات التي طلبها ، على الرغم من الجهود التي بذلها زعماء المعارضة ، وفي مقدمتهم جيزو نفسه ، وديجوير ، لتخفيضها .

ولما قام نيبر رئيس الوزارة للدفاع عن مشروع الميزانية باسم الحكومة اغتم هذه الفرصة لإعلان الخطوط الرئيسية للسياسة التي ينوي اتباعها في الجزائر ، ولا سيما ، فيما يتعلق بتوسيع رقعة الاحتلال ، فصرح بقوله انه إذا أرادت فرنسا الاقتصاد على احتلال الشواطئ فإنه يكتفي الاحتفاظ بنقطة واحدة تكون بمثابة قاعدة جبل طارق (التي تحتفظ بها بريطانيا) وترك الباقي . ولكنه حذر المجلس من عواقب الاحتفاظ بقاعدة واحدة قائلاً : « انهم في هذه الحالة (أي العرب) ، سيأتون لمحاربتكم فيها » . وبالتالي فإن « الاحتلال المحدود الرقعة ، شيء لا معنى له . والأفضل من ذلك التخلي عن الاحتلال كلية » . وخلص من ذلك إلى أن الاحتلال الوحيد المجدي والعملي ، هو الاحتلال الواسع النطاق .

وفي ولاية وهران ، قلنا ان كلوزيل كلف الجنرال دارلانج عند سفره إلى باريس ، بالمهمة التي عجز هو عن القيام بها ، وهي فتح طريق للمواصلات بين أرشغول وتلمسان ، بيناء معسكر محصن عند مصب نهر تافنا . وعلى الرغم من أن القوات التي كانت تحت أوامره كانت أكبر من القوات التي وضعها تحت تصرف دارلانج لهذه الغاية (٣,٥٠٠ جندي وضابط) فإن الأخير لم يتردد في الالتزام بالقيام بهذه العملية . وقد غادرت هذه القوة وهران في ٧ أبريل لتصل إلى وادي حيمر في ١٩ من الشهر . وهناك توقفت لمدة ثلاثة أيام حيث شرعت في تعبيد الطرق التي تمر بجبل تسالة .

وفي ١٥ أبريل ، كانت قوة من المجاهدين يتراوح عددها بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ مقاتل ، تهدد مسيرة جيش دارلانج ، حينما دخل في مضيق وادي غزر المؤدي إلى تافنا . وقد حاول مصطفى بن اسماعيل القيام بهجوم مضاد على رأس أتباعه مخالفاً بذلك أوامر دارلانج ، ولكن القوات العربية سرعان ما أحاطت بهم ، فاضطر دارلانج إلى خوض غمار المعركة لانقاذ الدوائر والزماملة .

على أن زحف العرب ازداد شدة وضراوة ، حينما رأوا أنهم الآن وجهاً لوجه أمام الجيش الفرنسي كله ، وليس أمام شرذمة أعوانه فقط - وقد كان الهجوم دفعة واحدة ، كما لو كان قفزة وجل واحد . وكان المقاتلون ، وفي مقدمتهم الأمير ، لا يزالون بنيران المدافع ، فاجتازوا دائرة أهداف طلقاتها ، ليستبقوا مع العدو بالسلاح الأبيض . وعندما تكبد خسائر مهمة ، تمكن دارلانج من مواصلة سيره في المضيق ليصل يوم ١٦ أبريل إلى مصب نهر تافنا ، في مقابل جزيرة أرشغول . وهناك ، وقبل أن يشرع في بناء التحصينات التي جاء من أجلها ، وجد أن قوات للأمير يتراوح عددها بين ٧ و ٨ آلاف مقاتل ، بقيادة البو حميدي ، قد ضربت حصاراً عليه .

ولكي يحاول دارلانج فك قبضة العرب المحيطة به ، وليتعرف على نياتهم ومواقعهم ، خرج على رأس قوة استطلاعية تتكون من ١٨٠٠ جندي وضابط ، في اتجاه الغرب ، وعبر نهر تافنا في ليلة ٢٤ - ٢٥ أبريل . ولما وصل إلى سيدي يعقوب ، على مسافة حوالي ١٠ كيلومترات من تافنا ، سارع للملاقاة الأمير الذي كانت قواته تعسكر على ضفة نهر يسر . وبينما كانت قوات الأمير الرئيسية تحيط بجيش دارلانج ، احاطة السوار بالمعصم ، شنت قوة أخرى من جيشه هجوماً على القوات التي تركها دارلانج في معسكر تافنا تحت قيادة الكولنيل لوميرسي . وقد حاولت قوات دارلانج التراجع إلى قاعدتها ولكن العرب قطعوا عليها خط الرجعة ، واشتد ضغطهم خصوصاً ، على المشاة الذين كانوا يقومون بهجمات يائسة محدودة النطاق لمحاولة تخليص أنفسهم . وقد اشتدت جرأة العرب حتى أنهم وصلوا إلى مواقع المدفعية وطرّدوا منها الطنجية الذين سلموا مدافعهم .

وعند الظهر ، كان العرب قد شتتوا جيش دارلانج الذي أصيب هو ورئيس أركان حربه بجراح ، وانتهت هذه المعركة التي قادها الأمير بنفسه ، على صهوة جواده .

وبذلك سجل الأمير وجيشه انتصاراً من أعظم ما سجلته المقاومة الجزائرية ضد قوات الاحتلال ، وستكون له آثار سياسية عميقة الأبعاد في مجرى الحوادث . وقد احتفل الشعب بهذه الانتصارات في مختلف أنحاء المملكة وراح يعرب عن سروره بطلقات البنادق وإشعال النيران على قمم الجبال .

ولكن الأمير لم يقتنع بهذا النصر ، بل أراد سحق الجيش الفرنسي والقضاء عليه ، قبل أن يتمكن من الحصول على نجدات من وهران ، فضيق الخناق على معسكر تافنا الذي تحول الآن إلى سجن بالنسبة إلى المتحصنين فيه . وفي يوم ٢٩ أبريل نفذت مؤن فلول الجيش المحاصر ولم يبق لديهم إلا ما بقي بحاجتهم ليومين . وزاد من قسوة مصير هذه القوة أن هبت عواصف شديدة . وهطلت أمطار غزيرة ، مما أصبح معه من المستحيل وصول المؤن عن طريق البحر . وكذلك تكبد أفراد القوة العائرة ، ومن بينهم كثير من الجرحى ، في العراء بدون مأوى أو سقف يحميهم من المطر والرياح ، بينما كانت الحشرات تعيث بأجسام الجرحى . وللحصول على العشب للخيول والماء من نهر تافنا والحطب للنار ، كان عليهم أن يخترقوا طريقهم بالسلاح ويعرضوا أنفسهم للقتل . والوجبات الوحيدة التي كان هم الحق أن يأملوا في الحصول عليها ، كانت عبارة عن حفنة من الأرز ولحم الخيول .

وقد استمرت حالة قوة دارلانج البائسة على هذا المنوال ، حتى قررت وزارة الحرية إرسال الجنرال بيجو من باريس في ٢٣ مايو على رأس قوة تتكون من ثلاثة فيالق من المشاة ، مع أوامر بالاستيلاء على معسكر تافنا وتنظيم المقاومة فيه .

وفي هذه الأثناء ، شعر المتطوعون من الجيش العربي بالضجر والملل لطول مدة الحرب فانصرف الكثيرون منهم عائدين إلى أوطانهم .

وأما الامدادات العسكرية بقيادة الجنرال بيجو ، فقد وصلت إلى مصب نهر تافنا ، ونزلت إلى البر خلال الفترة بين يومي ٤ و ٦ يونيو ١٨٣٦ . وعندما استولى بيجو على معسكر تافنا ، ترك فيه حامية تتكون من ١٨٠٠ جندي وضابط ، ثم سار على رأس بقية الجيش سالكاً طريق الشاطئ إلى وهران ، ومن هناك اتجه إلى تلمسان ، حيث وصل في ٢٤ يونيو لمحاولة فكّ الحصار المضروب على الحامية الفرنسية السجينة في المشور ، ولدها بالمؤن .

وفي هذه الرحلة ، تعلّم بيجو درسين أساسيين في حرب الجزائر ، وهما : أولاً ، أن يستغني عن العربات والمدافع التي تعوق الجيش عن الحركة ويعتمد على الخيل والبغال لاستعمالهما وسائل للنقل ، وثانياً أن حصار الوطنيين الاقتصادي كان شاملاً وفعالاً ، بحيث لا يمكنه الاعتماد على موارد البلد لتموين جيشه . وهذا يصدق خصوصاً ، على حامية تلمسان وحامية تافنا .

وكذلك غجز بيجو عن الحصول على المؤن الضرورية لتموين جيشه في تلمسان ، ولذلك ، قرر العودة إلى أرشغون لنقل ما يحتاج إليه من المواد الغذائية .

وفي جميع هذه التنقلات ، ترك الأمير بيجو وشأنه فلم يتعرض له في الذهاب ولا في الاياب . ولكن العرب كانوا يراقبون حركاته عن كثب . ولما اتخذ بيجو طريقه عائداً إلى تلمسان يوم ٤ يوليو صباحاً ، على رأس قوة مهمة تحمي قافلة تتكون من ٥٠٠ جمل و ٣٠٠ بغل ، كان الأمير قد وضع حراسة مشددة على طريق تافنا . ولما أدرك بيجو أن الخطر محقق به ، قرر الالتجاء إلى الحيلة ، فوضع الكلونيل كومب على رأس ثلاث كتائب وسيره مع القافلة التي تحمل المؤن في المقدمة ، بينما بقي هو مع معظم قواته في الورا .

وفي ٧ يوليو ، تمكّنت قوات كومب من عبور نهر يسر ، بعدما نجح بحيلة من قوة من فرسان بني عمرو ، ولم يبق له إلا أن يجتاز منخفض وادي سكاك العميق ليقتل من الخطر .

وكان هذا ، بالضبط ، هو الموقع الذي اختاره الأمير لنصب فتح للجيش

الفرنسي . وجرياً على التاكثيك الذي ضمن له النجاح الذي عرفناه في معركة المقطع ، فقد قسم جيشه إلى قسمين : وضع القسم الأول منه تحت قيادة الخليفة مصطفى بن التهامي ، على الضفة الشرقية للنهر ، بينما عسكر هو على رأس قباته ومعظم جيشه الذي يتكون من تشكيلات جيش المشاة النظامي ، والخيالة ، وفرسان القبائل البربرية ، والأنكاد ، على الضفة الغربية . وكذلك تركت قوات الأمير التي تسربت إلى هذه المواقع من الشمال ، بعدما عبرت نهر يسر ، الطريق المؤدية إلى نهر سكاك مباشرة ، حرة وخالية من كل حراسة ، على أمل أن ينفذ منها الجيش الفرنسي بحيث يحيط به من الأمام والخلف وتدفعه إلى المنخفض لتتمكن من تشتيت شمله .

وبينا كانت قوات كومب تقطع نهر سكاك في الصباح المبكر ، هجم عليها مصطفى بن التهامي بقواته ، ولكن ييجو الذي لحق بالقافلة ، تدخل بكثية من المشاة وسارية من قناصة أفريقية وفرسان الدوائر . وبعدما صد هجوم بن التهامي ، سارع إلى تجلذ القافلة لمساعدتها على العبور إلى الضفة اليسرى ، ثم وزع قوته اثر ذلك ورتبها ترتيباً محكماً على مختلف المواقع ، وفقاً لخطة يمكن أن تتخذ نموذجاً كلاسيكياً لتخطيط المعارك .

وفجأة ، أخذت القوات العربية التي كانت مُجمعة في الهضاب المجاورة لنهر يسر ، تندفق كالسيل في هجوم شامل ، بحيث أن ييجو لم يتمكن من إصدار الأوامر بالتفصيل لتحديد دور مختلف تشكيلات جيشه . وكذلك عجز عن توصيل الأوامر إلى قوات الدوائر والزمالة التي تركها مشبكة على الضفة اليمنى لنهر سكاك مع قوات ابن التهامي ، ولكنه أدرك بحكم تجاربه الطويلة في المعارك ، أن سرعة رد الفعل قد تكون عاملاً حاسماً في الموقف . ولذلك أصدر أمراً بتنشيط المدفعية في وجه خيالة الأمير ، ثم قام هو بهجوم مضاد عليها . وفي هذه الأثناء ، صبت القوات العربية وابل نيرانها على الكتائب الثلاث التي يقودها كومب والتي كانت قد دخلت المعركة من جديد ، فاضطرتها إلى التقهقر .

وفي نفس الوقت ، أمر ييجو قناصة أفريقية بالهجوم على الفرسان العرب ،

غير الخيالة النظامية ، فهجموا عليهم ودفعوهم إلى الوراء ، ثم اشتبكوا بالسلح الأبيض مع مشاة القبائل . على أن قوة الخيالة العربية اندفعت إلى ميمنتهم ، بينما ظهرت قوة من المشاة خرجت من مجرى في المنخفضات وأصلتهم ناراً شديدة ، فاضطروا إلى التراجع .

ولكن قوة من الدوائر تتكون من ٤٠٠ فارس ، دخلت المعركة الآن في حماس نادر ، على الرغم من أن زعيمهم ، مصطفى بن اسماعيل ، كان قد أصيب برصاصة في يده منعتة عن مواصلة القتال ، لتأييد قناصة أفريقية ، مما اضطرت معه الخيالة العربية إلى التراجع . وفي تلك اللحظة ، أصدر الأمير أوامره إلى قوة مهمة من جيش المشاة النظامي كان قد احتفظ بها حتى الآن خارج المعركة ، ودفع بهذه القوة الاحتياطية مع قوة من الفرسان إلى ساحة القتال ، فسلطوا نيرانهم القوية المنفعول على القوات الفرنسية .

على أن سوء الطالع قد رافق هذا الهجوم ، حيث دفع العدو بقوة المشاة في منحدر صخري صعب سقط فيه كثير من أفرادها وحاصر العدو بقيتها وأعمل فيهم السيف ، فتحولت المعركة عند هذه النقطة إلى مجزرة ، شاركت فيها قوات العملاء الدوائر ، بما عرف عنها من الحقد والقسوة والوحشية .

وأما خيالة الأمير ، فقد انجذبت إلى المضارب التي تمتد على ضفة نهر تافنا ، بقصد إعادة تشكيل نفسها . ولما رآها ييجو ، زحف عليها على رأس معظم قواته من المشاة والمدفعية ، عازماً على سحقها وهي تحاول عبور النهر . ولكنها تمكنت من العبور قبل أن يلحق بها وأفلتت من العدو . وحينئذ رأى ييجو أن السلامة في عدم محاولة اجتياز النهر ، حتى لا يصبح المطارد مطارداً ، ولا سباً وأن جنوده قد نال منهم التعب والاجهاد والقيظ ، فتوقف عند الضفة اليمنى .

وبعد هذه المعركة التي اعتبر الفرنسيون نهايتها نصراً كبيراً لهم واصل جيش ييجو سيره إلى تلمسان ، حيث سارعت حامية كافينياك ومعها حفنة من الكلوغلين واليهود لاستقباله وتهنئته ، من خارج المدينة .

وأما الأمير ، فقد قصد إلى معسكره في العين الكبيرة ، قرب ندرومة ، وقد تفرقت عنه حشود القبائل وعاد معظم المقاتلين إلى أوطانهم ، كما سرت روح التشاؤم والهزيمة في صفوف جيشه النظامي ، بعدما رأوا مصير الكثيرين من زملائهم في المعركة ، وتفرقوا في كل اتجاه . ومرة أخرى وجد الأمير نفسه في طريق عودته ، وحيداً يهيم في الحقول ولم يجد معه من الزاد إلا حبات من التبن قدَّمتها إليه عجوز لم تكن تعرف من يكون . ولكن عزيمته وإيمانه بعدالة قضية وطنه لم ترزعزعا هذه الأحداث ، مما يدل على عظمة الرجل وجدارته للقيام بالدور التاريخي الذي خطته له الأقدار .

كان الأمير قد ترك في معسكره قوة احتياطية صغيرة مزودة بمدفعين ، سيتخذ منها نواة لإعادة بناء جيشه . وفي الغد ، توجه إلى ندرومة ليواسي الجرحى وليبقي المواعظ لرفع الروح المعنوية التي كانت منخفضة في صفوف الوطنيين . ومن هناك وجه الرسائل إلى المدن والأرياف ، لينادوا بالجهاد وليحثوا على الاستعداد للاقابلة العدو من جديد ، لأن معركة وادي سكاك ، لم تكن إلا معركة واحدة في حرب لا يدري إلا الله متى تكون نهايتها .

وبعد ذلك ، عاد إلى العين الكبيرة ، ثم انضم إلى خليفته مصطفى بن التهامي في معسكر الأخير ، في وادي مقره . ومن هناك بعث بالخليفة إلى تلمسان لاستئناف حصار الحامية الفرنسية فيها ، بعدما تركها جيش بيجو وعاد إلى وهران ، بينما اتجه هو إلى عاصمته ، معسكر ، التي طالت غيبته عنها ليعيد تنظيم المقاومة فيها .

ولما أدركت الحكومة الفرنسية عظمة القوة الشعبية التي يمثلها الأمير وأن الهزيمة لا تغير شيئاً من جوهره ، وأنه أشبه ما يكون بالطائر الأسطوري الذي يبعث من جديد من رماذه كلما احترق ، ثبقت أن كسب الحرب في ولاية وهران ، وهم « من أوهم القواد العسكريين المتعاقبين » . ولكن حكومة ٢٢ فبراير ، كما تسمى حكومة تيير ، في حاجة ، لكي تضمن استمرار الاعتمادات العسكرية الهائلة التي تلتهمها حرب الجزائر ، ولكي تُخفَّت أصوات المعارضة الصاخبة ، إلى نصر سريع ، وقليل التكاليف . وهذا النصر ضروري أيضاً ، لكل من كلوزيل

الذي تضعف مركزه الآن في باريس ، ولرئيس الوزراء ، تيير ، نفسه حيث أنه أصبح في مركز القوة الذي يسمح له بتحقيق أحلامه في الغزو لتوسيع قاعدة الاحتلال ، ولكنه لم يغز شيئاً ولم يحتل قاعدة جديدة .

كان كلوزيل الذي عرفنا انتصاراته الوهمية في معسكر تلمسان ، وهزيمة قائده دارلانج . المنكرة في معسكر تافنا ، مقتنعاً بأن الوقت قد حان الآن لتحقيق هذا النصر باحتلال قسنطينة . والرجل الذي عرفنا مبادراته بتهديد المغرب الأقصى بالحرب وبإعداد حملة تلمسان ، وغير ذلك من المشروعات ، متجاوزاً سلطته والحدود التي رسمتها له الحكومة ، سوف لا يتحرج ، مرة أخرى ، في القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ، بدون أمر أو إذن من الحكومة ، بل وبدون أية مشاورات مع رؤسائه ، فيما عدا محادثات غير رسمية جرت بينه وبين تيير في الموضوع .

وكذلك جهاز حملة تتكون من ٨٧٠٠ جندي وضابط ووجهها إلى مدينة قسنطينة التي كان يظن أنها ستفتح أبوابها للغزاة وتستقبلهم بالزغاريد . وقد وصلت هذه القوة إلى عاصمة الولاية الشرقية في ١٢ نوفمبر ١٨٣٦ .

ولكن المحاولات الأولى ستكشف القناع عن الأوهام التي كانت تساور نفوس الفرنسيين . فإن الجزائريين سيصنّون انفجارات الأولى التي قام بها الجيش الفرنسي لاقتحام وسائل دفاع المدينة (عن طريق مضيق وادي الرمل وباب القنطرة) وسيقتهم هذا الجيش بدون نظام تاركاً وراءه السلاح والمتاع والجرحى .

وأما الأمير الذي تعود أن يستغل ما لديه من عوامل القوة بقدر ما يستغل عوامل الضعف والنقص في عدوه ، فقد وجد فرصة ثمينة في الحماقة التي ارتكبها كلوزيل . وكذلك أمر حجوطه ، بقيادة ابن علال ، خليفته على مليانة ، بالزحف على متبحة فانتبهوها وخربوا زرعها واستولوا على ما فيها من المواشي ، ثم ضربوا حصاراً اقتصادياً على مدينة الجزائر ، كما سرح البوحيمدي ومصطفى بن التهامي في اتجاه مدينة وهران على رأس جموع قبيلة الغرابة وبني عمرو ، فاكسحوا نواحيها ودمروا زراعتها وانتهبوا الأبراج القريبة من أسوارها ، ثم ضربوا عليها سياجاً من الرماة وقطعوا عن أسواقها العملاء من العرب الذين يترددون عليها .

وبعدما وضع القوات الفرنسية في موقف حرج بحصاره الاقتصادي وأقنعهم بأنه سيد الموقف فيما يتعلق بتوفير وسائل الحياة لهم ، قبل الأمير الدخول في اتصالات بالجنرال برووارد الذي أصبح قائداً لقوات وهران ، منذ ٣ يناير ١٨٣٧ ، بواسطة ابن دران ، الذي عرض عليه عقد صفقة : أن يسمح الأمير بتموين القوات الفرنسية بالقمح واللحوم في المدن المحتلة في مقابل السماح له ، هو ، بشراء ما يحتاج إليه من الفولاذ والكبريت في المدن المحتلة .

وقد قبل الأمير هذا العرض بدون تردد ، خصوصاً بعدما وعد الجنرال بإعادة المائة والثلاثين من الأسرى الذين أخذهم ييجو في معركة نهر سكاك والذين كان قد أرسلهم إلى فرنسا .

* * *

كانت هذه الترتيبات ، على أهميتها (خصوصاً للحاميات الفرنسية) محدودة وخالية من كل طابع سياسي . ولكنها كانت بمثابة « بألون » للتجربة وخطوة في طريق التفكير في إحلال السلام والوثام محل الحرب والخصام . فإن الحكومة الفرنسية قد أصبحت بعد فشل حملة قسنطينة ، في حاجة إلى السلم في الغرب لإعداد حملة أخرى لتمحو عار الهزيمة التي منبت بها قواتها في الشرق .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : فإن الرأي العام الفرنسي ، كان يبدي امتعاضاً وقلقاً متزايداً ، وجد أصواتاً للتعبير عنه في البرلمان وعلى أعمدة الصحف . لأن حملات التخريب والغزوات والمعارك المتجددة كانت كلها أمواجاً متوالية تتحطم الواحدة منها تلو الأخرى على صخرة المقاومة الجزائرية . فها هي الحرب تستمر ستين كاملتين دون أن تنجي فرنسا من ورائها فائدة . وفي غضون هذه الفترة ، زادت الاعتمادات المخصصة للحرب زيادة كبيرة في كل سنة ، كما زاد عدد أفراد الجيش العامل في أفريقية من ٣٨,٨٥٠ جندي وضابط في سنة ١٨٣٥ ، إلى ٤٢,٠٦٧ جندي وضابط في سنة ١٨٣٧ . وهذه الاعتبارات وغيرها ، هي التي جعلت النائب بروصون يصرح في مجلس النواب في ٢٢ مارس (وهو واحد من بين الكثيرين من الذين يتحدثون بهذه اللهجة) بقوله :

« إن هذه الحرب أشد ما تكون إضراراً بمصالحنا التي لا يخدمها سوى السلام » .

وكذلك نظر النائب يساكاتوري نظرة وطنية ضيقة إلى السلام ، فنأدى بالتعايش السلمي مع الأمير عبد القادر ، لأن السلم هو أفضل وسيلة للقضاء على سمعته ! .

(من خطاب ألقاه في البرلمان في ٢١ أبريل ١٨٣٧) .

وهذه الصيحات والنداءات لم تكن حكومة مولى لتجاهل أصداءها . وكذلك رأت أن تعطي دليلاً على رغبتها في محاولة تجارية سياسة جديدة تجاه الأمير ، وكان ذلك بتغيير كلوزيل واستبداله بالجنرال دامريمون الذي طالما أعرب عن نياته السلمية ، حينما كان نائباً في البرلمان .

ثم إن السلام مع الأمير ، سبّح الفرصة لفرنسا لتجربة ما يسمى « الاحتلال المحدود النطاق » الذي أوصت به « لجنة أفريقية » في سنة ١٨٣٤ ، تلك الطريقة التي وجدت في الوالي العام الجديد ، دامريمون ، مؤيداً وداعياً . فقد جاء في رسالة له إلى جيزوت بتاريخ ١٠ ديسمبر ، ١٨٣٦ ، ما يلي :

« إن النظام الوحيد الذي يمكنه أن يأتي بشمرة ، هو الاحتلال المحدود النطاق المتدرج ، والذي يتم بطريقة سلمية » .

والاحتلال المحدود النطاق مصطلح سياسي معقد بعض الشيء ، ومعناه على وجه التقريب : احتلال النقاط المهمة الواقعة على الشواطئ ، وإحاطتها بمناطق يتم تحديدها على أساس اعتبارات تتعلق بالدفاع ، وبضرورة توفير التموين للجيش ولل سكان والمدنيين . وأما الاستعمار الأوروبي ، فيكون محصوراً في هذه المناطق التي تقوم السلطات العسكرية بإدارتها مباشرة . وفيما يتعلق بباقي الأراضي غير المحتلة ، فهي تُترك للأهالي الذين تحاول السلطات الفرنسية تنظيم علاقات تجارية معهم . وهكذا كانت فكرة وجود مملكة عربية تدين بنوع من التبعية لفرنسا ، مغرية للكثيرين ، من حيث أنها حل مؤقت ومرحلة بين الحالة القديمة

المضطربة ، وحالة بسط السيطرة الاستعمارية في المستقبل على البلد كله .

وفي هذه الأثناء ، كتب الأمير (وهو أيضاً في حاجة إلى فترة من السلام لتدعيم إدارته ونفوذه) إلى قنصل فرنسا في طنجة : ميشان ، في منتصف شهر فبراير ١٨٣٧ - في موضوع إمكان استئناف المفاوضات التي دخل فيها مع دروي دورلون ، والاتصالات التي وقعت بينه وبين كلوزيل .

وفي ١٦ مارس ، ١٨٣٧ ، كتب الجنرال ييجو من ضيعته في مدينة أكسيديوي بفرنسا رسالة إلى وزير الحرية يعلن فيها عزمه على عرض السلام على الأمير ، وأرفق بالرسالة مشروع رسالة ينوي توجيهها إلى الأمير ، بعدما توافق الوزارة عليه . وهذا المشروع يعتبر مفقوداً ، كما نوه بذلك جورج بيقر في مجموعة الوثائق الرسمية التي نشرها والتي تتعلق بمعاملة تافنا .

ولكن المرجح أن الرسالة التي بعث بها ييجو إلى الأمير من وهران اثر عودته إلى الجزائر ، بتاريخ ١٢ أبريل ، تمثل الصيغة النهائية التي وافقت عليها الوزارة لمقابلة الأمير في إمكان عقد الصلح . وقد جاء في الرسالة ما يلي :

« أستطيع أن أعرض عليك السلام بصراحة نبيلة لأنني أحس في نفسي بقوة تامة : بتكوين جيشي وبنشاطي وحيويتي الشخصية . إن قواني في هذه المرة تبلغ ثلاثة أضعاف قوتي في السنة الماضية » ثم يضيف : « والفرنسيون يشبهون الرومان ، لأنهم لا يعقدون الصلح إلا حينما يشعرون بالقوة » . ويختتم ييجو قائلاً : « إذا كنت تنصت إلى صوت الإنسانية والحكمة ، فابعث إليّ رجال تثق بهم ليحملوا إلي مقترحاتك ، لكي أحوّنها إلى ملك الفرنسيين » .

وقد رد الأمير على هذه الرسالة برسالة حملها إليه مندوبه ، ابن درّان ، قال فيها :

« إنني أشد الناس رغبة في الحصول على العاقبة وأشدّهم بغضاً لسفك الدماء بدون موجب شرعي ، وانها (فرنسا) لتعلم أنني راغب في عقد الصلح وإقامة دعائمه على أساس قوي لا يتزعزع . ويشهد بذلك ما خابرت بها على يد سفيرها

في طنجة . فان ساعدت العناية الإلهية على إجراء هذا الأمر على يدكم ، فهو دليل على صفاء طوبىكم » .

وفي ٢١ أبريل ، أعلن ييجو لوزير الحرية أنه سيبعث بشروط الصلح مكتوبة إلى الأمير عبد القادر ، عن طريق ابن درّان . وأضاف قائلاً : ليس لدينا وقت نضيقه ، ويجب أن يتم التصديق على معاهدة السلام قبل مرور عشرين يوماً » .

وفيما يتعلق بالشروط التي تنص عليها المعاهدة ، فقد أكد ييجو أنه يستطيع الحصول على اعتراف الأمير بسيادة فرنسا ، وبحصر مملكته في ولاية وهران الخ ، وقد بعث ييجو بهذه المقترحات مع ابن درّان إلى الأمير ، ولكن الأخير ، لما أطلع عليها ، صعب عليه قبولها ، فأعادها إلى القائد الفرنسي قائلاً : « إن المسلمين لا يرضون أن يكونوا تحت حكم الافرنج » .

وقد كان محك النزاع في الشروط الفرنسية ، هي السيادة على ولاية تيزي التي أصر الأمير على الاحتفاظ بها حيث أنها تدين له بالولاء ، كما شرح ذلك ابن درّان لييجو شفاهياً .

ومن جهة أخرى ، فقد ساور الأمير قلق ، حيث كان يتساءل ، كيف يمكن لضابط تنحصر سلطته في ولاية وهران ، أن يتفاوض باسم ملك فرنسا لعقد معاهدة بشأن الأراضي الجزائرية كلها ، وذلك مع وجود والي عام مزود بسلطة سياسية ويمثل الملك في الجزائر .

وهكذا كان من الطبيعي أن يكتب الأمير إلى الجنرال دامريمون ، والي العام ، ويسعى للتفاوض معه مباشرة . وبعد ذلك ، اتجه إلى شلف ، لكي يقترب من الجزائر في حالة ربط الحوار ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فقد أراد أن يثبت حقوقه في السيادة على ولاية تيزي عملياً ، قبل أن يدخل في صلب المفاوضات . ولكن الأمير لم يكتف بعدم نفوذه على المناطق المتنازع عليها ، خلال هذه الرحلة ، بل كسب مناطق جديدة في شرقي المدينة وشرمال

أعلنت له طاعتها واعترفت بسلطانها . وقد استقبل عدداً من وفود القبائل التي جاءت من مختلف الجهات وقدمت له ولاءها ، بل إن البلدة نفسها ، أعلنت له طاعتها . وبعدما قام بتحصيل الضرائب ، نصب ولاية على المدينة وشرشال .

وقد زاد من تعزيز مركز الأمير في هذه المفاوضات الدقيقة ، أنه تلقى من دامريمون رسالة يرد فيها على رسالته ، يؤكد له فيها إمكان الوصول إلى تسوية بين الطرفين عن طريق المفاوضات ، ثم يضيف قائلاً :

« لو كانت رسالتكم أكثر وضوحاً ، ولو أحاطتني علماً بنياتكم ومشروعاتكم لأمكنني أن أبعث إليكم ، كما رغبت في ذلك ، بشخص مطلع رزين ليتباحث معكم في مصلحة الطرفين » .

ولكن ربط الحوار المباشر بواسطة بعض الأشخاص ، بين الأمير والوالي العام في سياق هذه المباحثات التمهيدية ، سيثير حفيظة الجنرال بيجو الذي يشكو مر الشكوى في رسالة إلى وزير الحرية ، (بتاريخ ٥ مايو) قائلاً إن وجهة نظر الأمير كانت قد اقترنت من وجهة نظره هو . ولكنه لما رأى (أي الأمير) تلهف الوالي العام على تحقيق السلام ، تراجع عن مواقفه السابقة وأبدى تصلباً .

وفي نفس اليوم ، كتب بيجو إلى دامريمون رسالة شديدة اللهجة يتذمر فيها من الاتصالات التي جرت بينه وبين الأمير ويعلن إليه فيها أن مساعيه تعتبر تدخلاً فيما لا يعنيه ، ثم يقول :

« قبلتُ تولّي قيادة ولاية وهران ، كما تعرف ، بشرط أن أكون حراً مستقلاً في تصرفاتي وأقوم بتسيير الأمور كما يترامى لي ، وأن أقرر بنفسني ... فيما يتعلق بالحرب والسلام ، وأنتم قد قبلتم هذا الشرط في مجلس الوزير » . ومضى بيجو ، فأوضح أن زحف الأمير على المدينة والمناطق الشرقية ، إنما هو نتيجة لمفاتيح الوالي العام للأمير في عقد الصلح ، مما ترك في نفسه انطباعاً بأن فرنسا تريد السلام بأي ثمن ، واحتتم ، منهاً الوالي العام بأن تصرفاته تتناقض مع أبسط قواعد السياسة .

على أن غضب بيجو ، الذي يشبه الثورة ، على رئيسه ، لم يمنعه من المسارعة



الجزء الثاني على قسطنطين (١٣ أكتوبر ١٨٣٧)
عن لوحة محفوظة في متحف فرساي للثلاثين

بإرسال شروط مُنقحة للمعاهدة إلى الأمير ، وهو لا يزال في تيزي ... بتنازل فيها عن هذه الولاية ، بل وعن جزء من ولاية الجزائر أيضاً . ولكن الترضيات الجديدة كانت مصحوبة بالندار بأنه إذا لم يقبل هذا العرض ، فإن ذلك معناه الحرب .

ولكن الأمير الذي يدرك أهمية النقاط التي سجلها في هذه اللعبة الدبلوماسية الدقيقة ، خصوصاً ، بنشر سلطانه على المناطق الشرقية وبنجاحه في إحداث شقاق خطير بين الوالي العام وقائد قوات وهران : لم يكن مستعداً لتقبل الانذارات . وكذلك قرر العودة إلى معسكر لأخذ قسط من الراحة والتفكير في المقترحات الجديدة ثم توجه إلى تلمسان . ومن هناك بعث إلى بيجو بمشروع مضاد لمشروعه للمعاهدة

ولما أطلع بيجو على مقترحات الأمير : وجد انشقة بعيدة بين موقفَي الطرفين ، فقرر التخلي عن المفاوضات والالتجاء إلى قوة السلاح .

وفي ١٥ مايو ، غادر بيجو وهران متجهاً إلى تلمسان ، حيث كانت حامية كافينياك تعاني من نقص خطير في المواد الغذائية منذ ستة أشهر . وبعدما مؤنّها اتجه إلى معسكر تافنا الذي كلف تحصينه السلطات الفرنسية كثيراً من المال والآلام ، وأمر بهدمه ، حيث كان يرى عدم جدواه . وهناك أدرك بيجو أن بردعات بغاله قد جرححت ظهورها وأصبح من الصعب حمل الأثقال عليها ، كما تذكر أن موعد قيام الحملة الجديدة إلى قسنطينة - تلك الحملة التي ستأخذ منه كثيراً من قواته وعتاده قد اقترب : وأنه تبعاً لذلك ، ليس في وضع يسمح له بمواجهة الأمير . وفي نفس الوقت ، بلغت بيجو أخبار تحركات الأمير واستعداده للجهاد . وبينما كان يتأهب للرجوع إلى وهران ، وصل إليه أحد أعيان الحضر من تلمسان ، وهو سي حمادي النقال ، وأبلغه أن الأمير على استعداد لادخال بعض التعديلات على مقترحاته الأخيرة لمشروع المعاهدة ، ولا سيما فيما يتعلق بالاعتراف بالسيادة الفرنسية والتخلي عن ممارسة سلطانه على المسلمين الذين يقيمون في المدن الخاضعة للاحتلال .

وآخر ذلك ، اتفق الطرفان على عدم استئناف القتال ، قبل أن تنتهي المفاوضات
الجارية بطريقة إيجابية أو سلبية . وكذلك استمرت الاتصالات بين الفريقين خلافاً
الفترة التي تمتد بين ٢٤ - ٣٠ مايو ، عن طريق حمادى السقالي (الذي يقوم الآن
بدور ابن دران) بشأن وضع الصيغة النهائية لمواد المعاهدة . وعلى الرغم من أن
المناقشات التي سادت هذه الاتصالات كانت حادة في بعض الحالات ، فإن
الرغبة التي كانت تحدد الطرفين ومصالحتهما في استتباب السلم قد تغلبت في
نهاية الأمر على الخلافات ، وبذلك تم توقيع المعاهدة التي تحمل اسم النهر الذي
هزم عند مصبه الجيش الفرنسي ، تافنا ، منذ سنة وذلك في ٣٠ من شهر مايو
١٨٣٧ .

• • •

كان المؤرخون الفرنسيون ، وفي مقدمتهم جورج بيغر الذي نشر مجموعة
الوثائق الرسمية التي تتعلق بمعاهدة تافنا ، يعتبرون النص العربي للمعاهدة مفقوداً .
وهذه الخسارة التي لا تعوض لم تكن من عمل السنين أو نتيجة للإهمال ، لأن
كلّ القرائن تدل على أن إخفاء هذا النص كان إجراءً سياسياً معتصداً منذ البداية .
فإن مدير مراقبة قسم الوثائق (الأرشيفات) في وزارة الحربية ، كان قد أعلم
مدير قسم الشؤون الأفريقية في نفس الوزارة منذ ٥ أبريل ١٨٣٩ ، بأن النص
العربي الرسمي لم يودع في قسم المحفوظات .

وهذا الاختفاء (أو التمزيق) ، له علاقة بالقوارق الكبيرة التي لوحظت فيها
بعد ، بين النص العربي والنص الفرنسي ، بسبب عدم دقة الترجمة ، تلك القوارق
التي نبه إلى بعضها ويجو نفسه ، منذ سنة ١٨٣٧ . وبإخفاء النص العربي وجد
الجانب الفرنسي نفسه حرّاً في الاعتماد الكلي على النص الفرنسي الذي يضمن
المصالح الفرنسية بطريقة لا منازعة فيها .

وقد تعرض الأستاذ أمري ، الأستاذ بجامعة الجزائر سابقاً ، لتعليل اختفاء
النص العربي ، فأبدى رأياً مؤداه أن القادة العسكريين في ذلك الوقت ، تعودوا
أن يحتفظوا لديهم بالنصوص الأصلية للاتفاقيات التي يعقدونها مع رجال القبائل

والزعماء المحليين ، حتى يواجهوهم بالتزاماتهم المخطوطة عند قيام نزاع بشأنها . وقال إن من المرجح أن يكون يجب وضع معاهدة نافذة ضمن أوراقه الخاصة وضاعت ...

ولكن هذا الفرض لا يستحق التفاتة جدية منا ، لسببين أساسيين : أولهما ، أن معاهدة نافذة ليست « اتفاقية » مثل أية اتفاقية تعقد مع زعماء القبائل ، وإنما هي معاهدة ، عقدت بناء على تعليقات مفصلة من الحكومة الفرنسية ، ودرسها مجلس الوزراء بعد توقيع الأمير وبيعو عليها ، قبل أن يقدمها وزير الحرية مصحوبة بتقرير إلى الملك للتصديق عليها رسمياً . وثانياً ، فإن النص العربي طبع من نسخ كثيرة في باريس ، وقد طلب بيعو نفسه إلى الحكومة أن تبعث إليه بعدد كبير من النسخ لتوزيعها في الجزائر لأغراض الدعاية (مما يدل على أن النص العربي كان محفوظاً به في باريس) . وقد قامت الإدارة المحلية بالفعل بتعليق النص العربي على الحيطان في مدينة الجزائر . ولكنها لما اكتشفت أن هذا النص لا يسمح لفرنسا بتجاوز وادي خضراء ، حيث يشتمل على كلمة « فوق » (الوادي) ، سارعت إلى سحب تلك المنشير وتمزيقها (أندري جوليان) .

والمشكلة الأساسية في المعاهدة ، هي بالضبط ، هذه النقطة . فبينما يقول النص العربي إن حدود الأراضي التي تحتفظ بها فرنسا شرقاً تقع قبل وادي خضراء (أعالي وادي بودواو) ، فإذا بالنص الفرنسي ، يضعها في شكل مناقض لمنطق اللغة نفسه ، عند النهر « وما وراءه » (au dela) . واستناداً إلى هذه الكلمة ، زعم الفرنسيون أن المعاهدة تسمح لهم بالاستيلاء على ولاية قسنطينة وضمها إلى الأرض التي سمح لهم الأمير بالاحتفاظ بها ، حيث أن الولاية تقع وراء ... وادي خضراء .

على أن كلمة « au dela » ليست هي الكلمة الوحيدة المستعملة في النص الفرنسي للمعاهدة . فإن النص الفرنسي الذي الحقه الكولونيل بكتابه (مذكرات عن إقامة في زمالة الأمير عبد القادر) يشتمل على كلمة « devont » أي « قبل » . وبعبارة أخرى ، في أعالي وادي خضراء ، حيث يحمل النهر أسماء أخرى .

عبثاً حاول الأمير أن يثبت أن كلمة « وراء » لا معنى لها ، وأنه إذا كانت
فرنسيا لا ترى أنها هقيدة بالتزام الحد الذي يرسمه الوادي ، فلم توافق على رسم
حدود في الشرق ، اطلاقاً ؟

وبمجرد ما علم الخبير القانوني صولفيت بهذه التصريحات أعلن ، بعد
درسه للنص الفرنسي ، أن هذا النص مزيف .

والطريف ، إن كان في الموضوع ما يستحق هذا النعت ، هو أن المؤرخين
الفرنسيين المحدثين الذين كانوا يتظاهرون بالبحث عن « الحقيقة » التاريخية ، بدلاً
من أن يسجلوا مجموعة الحقائق التي يصطدم بها الباحث عند كل منعطف ، راحوا
يعلنون في طمس كل حقيقة بمجرد اكتشافها ! وكأنما كان تمزيق النص العربي
مادياً ومعنوياً لا يكفي ، أعلن البعض ، بكل بساطة ، أنه لم يكن يوجد نص
عربي ...

وكذلك زعم إيمري أن ييجو هو الذي قام بنحرير المعاهدة ... ونظراً لأنه
لا يعرف العربية ، فقد كان النص الفرنسي هو الذي وضع أولاً ، ثم ترجم عنه
النص العربي . وهذا الفرض كان يمكن أن يعفيه ، هو وغيره من المؤرخين الذين
أضاعوا وقتاً ثميناً في البحث عن النص العربي الاصلي ، ما دام غير موجود !

ونحن ، لنخص هذا الفرض ، نكتفي بأن نطرح الأسئلة التالية : هل يعقل
أن تستمر المفاوضات وتنتثر طوال تلك المدة ، وأن نحتد المناقشات بشأن النص
عن سيادة الأمير على رعاياه الذين يقطنون في المدن المحتلة ، ويحتد التراع بشأن
امتداد حدود مملكته شرقاً ، وبسبب الضريبة ، نسوية المطلوبة منه ، ويصل في
كل ذلك إلى تفاهم مع ييجو على صيغ دقيقة التوازن ثم ، يوكل بعد ذلك أمر
نحرير هذه الصيغ بلغة لا يعرفها إلى ييجو نفسه ، فجعل بذلك منه الخصم
والحكم في نفس الوقت ؟ فما هي ، في هذه الحالة قائدة المناقشات والمفاوضات
والمساومات ؟ ولماذا اضطر كل من الطرفين إلى مراجعة اقتراحاته وشروطه ؟

والمهم ، أن السلطات الفرنسية قد اعتقدت ، أو تظاهرت بالاعتقاد ، بأن

الأراضي التي يحتلونها بموجب نصوص المعاهدة لا تحدها حدود من الشرق .

فقد جاء في رسالة - كتبها الجنرال ويجو إلى الوالي العام ، دامرمون ، بتاريخ ١٨ يونيو (أي : بعد تصديق الملك على المعاهدة بثلاثة أيام فقط) ما يلي :

« يبدو أنك تعتقد أن في وسع الأمير أن يطلق إرادته في الاتجاه الشرقي وأن ذلك محظور علينا نحن . بخيل المي ، يا سيدي الجنرال ، أنك لم تدرك في قراءة مضمون المعاهدة ، لأن هذا المضمون هو عكس ما تعتقده بالضبط : لا توجد حدود لنا في شرق الجزائر . لأن هذه الحدود تمتد حتى وادي خضراء وما وراءه » .

والأمر الذي ينبغي الإلحاح على توضيحه بصيغة خاصة ، هو أن هذا التفسير للمعاهدة ، لم يعلم به الأمير ، بحيث أنه كان يرى في اختراق الجيش الفرنسي مضيق أبواب الحديد في أكتوبر سنة ١٨٣٩ ، اعتداء على نصوص المعاهدة وسبباً موجباً للحرب ، بينما كان العدو يدعي أن ذلك حق له تحوله له بتود المعاهدة . ولكن لنعد الآن إلى المسألة التي تتعلق بمصير النص العربي بمعاهدة تافنا .

شَرَعْتُ في أعمال البحث لإعداد الدراسة الحالية عن مقاومة الأمير عبد القادر في باريس في بداية سنة ١٩٥٠ . وقد كانت الوثائق الخطية المحفوظة في أرشيفات وزارة الحربية المصدر الأساسي الذي انطلقت منه جهودي لهذه الغاية ، حيث أردت أن أستغل فرصة وجودي في العاصمة الفرنسية لانتهاء دراستي ، للقيام بجمع المعلومات المستقاة من منابع أصلية . وأما الكتب والمطبوعات فيمكن الرجوع إليها في الجزائر ، أو في أي مكان آخر في العالم ...

وبينا كنت أتردد على قصر فانسان (حيث أعيد إيداع صناديق الوثائق التي تتعلق بحرب الجزائر) ، كان يجلس عند نفس الطاولة التي أعمل عليها كل يوم رجل قصير القامة يحمل لحية سوداء مقصوفة بعناية .، وقد بدأ الصلح بعث بشعر رأسه الذي لا يزال أسود مع ذلك . كنا في كل يوم تبادل التحية دون الكلام . ولكننا بعد بضعة أسابيع ، بدأنا في تجاذب أطراف الحديث واكتشفنا أننا نعمل

لمعالجة فترة تاريخية واحدة ، كلاً من زاويته الخاصة . كان ذلك الرجل هو الأستاذ إمري ، الذي ندين له بعدة أبحاث جدية عن تاريخ الجزائر في هذه الفترة .

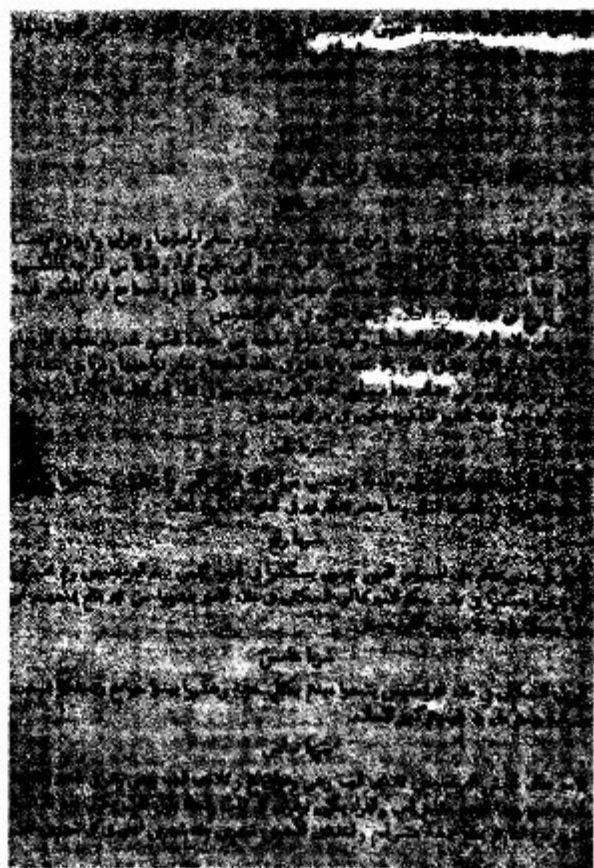
ولما تطرق الحديث بنا يوماً إلى موضوع معاهدة تافنا أخبرني الأستاذ إمري أنه اكتشف النص العربي للمعاهدة . ولما قلت له أن ذلك غير ممكن ، حيث أن جهودي في أرشيفات وزارة الحرب أسابيع طويلة كانت بغير جدوى ، قال انه عثر على هذه الوثيقة في الأرشيفات الوطنية (أرشيفات رئاسة الوزارة) . وقد أطلعني الأستاذ إمري على النص الذي اكتشفه ، ولما أبدت رغبتي في الحصول على صورة شمسية له ، قال لي انه سينشره في المجلة الأفريقية في عدد وشيك الصدور . وأنا أذكر قصة هذا اللقاء لأنها تتصل بأبحاثي ، وخصوصاً بالبحث عن النص العربي للمعاهدة .

والنص الذي نشرته المجلة الأفريقية في عددها رقم ٤٢٢-٤٢٣ (ص ٨٥-١٠٠) هو الذي تقدم صورة فتوغرافية له في الصفحة التالية ونحن نعيد نشره ، لا لأن له أية أهمية تاريخية . وإنما نوردته لتمكين القارئ من متابعة مناقشتنا له لمحاولة دحضه ولإثبات أنه نص مزيف .

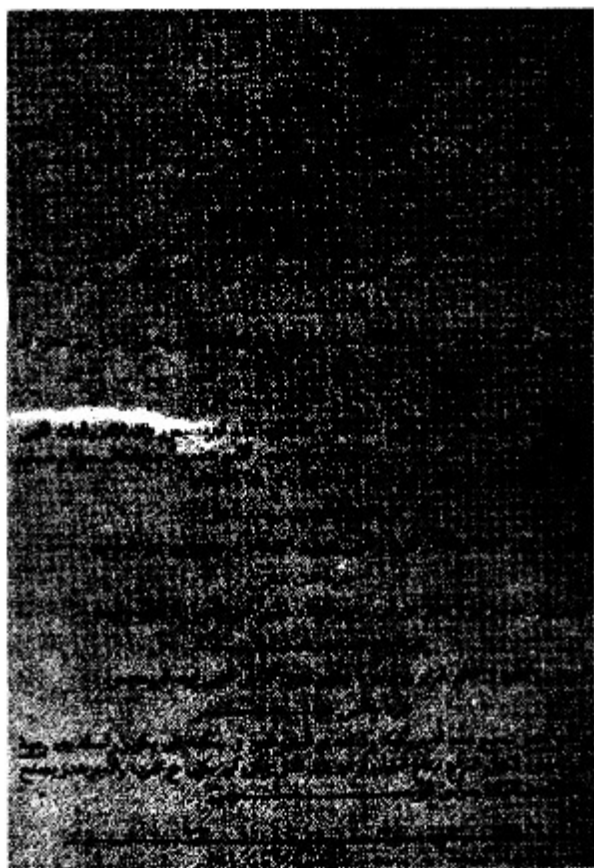
والآن ، ما هي أهمية اكتشاف إمري وما هي قيمة الوثيقة التي بين أيدينا .

كان الاحساس الأول الذي خالجني حينما وقعت عيني لأول مرة على هذه الوثيقة ، عقب اكتشافها مباشرة ، احساساً يتراوح فيه الشك والغيبض . الشك لأنني لم أقتنع باصالة الوثيقة . والغيبض لأنه لا توجد لدي أدلة كافية لكشف زيفها . ويعلم الله ان هذا الشعور قد ساورني كلما فكرت في أمر هذه الوثيقة التي ارتبط فيها مصير شعب وبلد وتعلقت فيها قضية الحرب والسلام بكلمة واحدة .

ولكن هذا الشعور قد تحول بعد هذه السنوات الطوال إلى يقين لا بأن الوثيقة التي بين أيدينا ليست غير ذات قيمة لها فحسب ، بل هي تمثل أيضاً محاولة لا ندري ما إذا كانت متعمدة أو غير متعمدة ، لإيهامنا بأن النص العربي قد احتفظ به



النص العربي المزعوم لمعاهدة نافا



النص العربي المزعوم لمعادنة تافنا

فعلاً ، وإن كل ما في الأمر هو أنه تاه من أرشيف إلى آخر . . .

وفي المكان الأول، يوجد سبب معقول لإيداع النص العربي في أرشيفات رئاسة الوزراء ، حيث كانت وزارة الحرية التي تحتفظ بجميع الوثائق التي تتصل بحرب الجزائر (باستثناء عدد محدود حفظ في أرشيفات الولاية العامة) ، هي المكان الطبيعي لهذه الوثيقة ، لأن وزير الحرية هو الذي كان يرأسل بشأنها . وهو الذي تسلمها وقدمها إلى الملك للتصديق عليها .

وثانياً - فإن هذه الوثيقة مكتوبة باللغة العامية . والأمير الذي تعود أن يكتب جميع مراسلاته باللغة العربية الفصحى ، لا يمكنه أن يختار اللغة العامية ، لغة ينصب فيها الخبر ويرفع المفعول وتخلط بين المؤنث والمذكر ، لتحرر بها وثيقة ستحمل توقيعها وختمه إلى جانب توقيع وختم ملك فرنسا .

وثالثاً - ذكر سيدي محمد ، وجورج بيغر جامع الوثائق الرسمية التي تتعلق بالمعاهدة، والمؤرخ بلمار، ذكر كل منهم ، أن صك المعاهدة حرر في نسختين كل منهما على شطرين : عربي وفرنسي . « فكتب الأمير اسمه بخطه على الشطر العربي وختم عليه بخاتم الامارة . وكتب الجنرال بيجو اسمه بخطه على الشطر الفرنسي وختمه بخاتمه الرسمي وأخذ كل منهما نسخة » .

والوثيقة التي بين أيدينا ، كما نرى ، مكتوبة على صفحة واحدة وليس فيها إلا النص العربي . وأهم من ذلك كله ، هو أنها لا تحمل أي توقيع أو خاتم ، وهي مكتوبة على ورق غير رسمي .

رابعاً - جاء في المادة الثالثة من الوثيقة : « ان الأمير يحكم الخ . ، من عمالة الجزائر الذي ما دخل في حدودنا ، الخ . » والضمير في « حدودنا » يعود على الفرنسيين . وبالتالي فإن يداً فرنسية (مترجم) هي التي خطت هذا السطر . وعلى نفس النسق ، فإن المادة الخامسة تشتمل على عبارة « بموجب شريعة دينهم على يد قاضيه كبير الإسلام » . وتعبير « كبير الإسلام » يجعل من قاضي وهران السلطة الدينية العليا ، وهو أمر لا يمكن أن يوافق عليه الأمير الذي يوقع رسائله

بلقب « أمير المؤمنين » .

خامساً - إن الكلمة الفرنسية موضع النزاع (au dela) مرقومة حرفياً « قدام » في المادة الثانية من الوثيقة : وهي موضوعة في مكان « فوق » التي يذكر المؤرخون أنها تأتي مباشرة بعد وادي خضراء في النص الأصلي .

وما تقدم يتضح لنا أن هذه الوثيقة ، لا صلة لها بالنص العربي الأصلي الذي وقع عليه الأمير وختمه بخاتم الأمانة ، وإنما هي - جميع الدلائل تدل على ذلك - ترجمة رديئة للنص الفرنسي ، ولكنها وضعت لتحل محل النص الأصلي الذي أعدم ، للإيهام بأنه النص الأصلي ، وحفظت : لا في أرشيفات وزارة الحرية حيث يتحتم أن يمتحن أصالتها الخبراء الذين يشرفون على هذا القسم (والذين كانوا سيرفزون بإدعاء هذه الوثيقة حيناً لو عرضت عليهم) ، بل في ملفات رئيس الوزارة وضمن أوراقه حيث ظلت راقدة حتى أتاح لها القدر مؤرخاً فرنسياً سيرفع من قيمتها ويضعها في مقام الوثائق الأصلية .

وبعدما يستُ من الاهتداء إلى النص الأصلي للمعاهدة ، خطر لي أن سيدي محمد ربما وجد أثراً للنص الذي استلمه واندبه في الأوراق العائلية التي ضمن بعضها كتابه ، تحفة الزائر ، الذي نشر لأول مرة في الاسكندرية في سنة ١٩٠٣ وأعيد طبعه في بيروت في سنة ١٩٦٤ . وبالفعل ، فإن الكتاب يتضمن نص معاهدة نافنا . ولكن نظرة عابرة دتني على أن هذا النص مترجم عن النص الفرنسي جذوك النعل بالنعل . بل إن المترجم ، للأسف ، لم يُعن حتى بتصحيح بعض الأسماء العربية التي حرفت في اللغة الفرنسية ، مثل وادي الخضراء ، الذي يكتبه وادي القندرة ... وهو الشكل الذي اتخذته الاسم الوادي في النص الفرنسي ...

♦ ♦ ♦

والآن ، ترك هذه الملاحظات التي تتعلق بشكل المعاهدة ومصيرها ، لتلقي نظرة على مضمونها .

ماذا كسب الأمير عبد القادر من معاهدة نافنا ؟

في المكان الأول من الأهمية ، كسب الأمير فترة من السلام والهدوء هو في في أشد الحاجة إليها لتدعيم مركزه السياسي في الداخل، ولبناء، إدارة على أسس حديثة (وهو موضوع ستعالجه في الفصل التالي) ، ولتنظيم جيشه وتدريبه - ولكن المعاهدة تضمن للأمير ، إلى جانب ذلك ، فوائد جمة ، ولا سيما ، فيما يتعلق بتوسيع مملكته بحيث أصبحت تشمل ، إلى جانب ولاية وهران (فيما عدا مدينة وهران وارزيو ومستغانم ومسرغان وضواحي هذه المدن) ، ولاية تيزي ، وولاية الجزائر نفسها (فيما عدا العاصمة وسهول متيجة التي يحدها من الشرق وادي الخضراء - وادي بوتواو - ومن الجنوب الأطلس الصغير مع البلدة وأراضيها حتى كوع مرقران ، ومن ثم ، خط مستقيم يمتد حتى البحر) وبعبارة أخرى ، فإن المعاهدة لم تترك لفرنسا سوى الساحل ومتيجة والبلدية (التي تنازل عنها الأمير في اللحظة الأخيرة تحت التهديد بوقف المفاوضات) .

وقد شملت مملكة الأمير ، فيما شملته في ولاية وهران ، سهول مليطة الخصبة الواقعة في جنوب سبخة وهران والتي كانت ملكاً لقبائل الدوائر والزماله . وكذلك تخلت فرنسا للأمير عن تلمسان التي كلفها احتلالها كثيراً من التضحيات ، وعن الكلوغليين الذين تحتم عليهم الجلاء عن المشوار الذي اعتصموا فيه نحو سبع سنوات ، كما تنازلت له عن جزيرة أرشغول التي احتلها كلوزيل بقصد منع وصول الأسلحة والذخيرة إلى الأمير عن طريق البحر . والترضية التي تتعلق بجزيرة أرشغول ، خصصها وزير الحربية بالذكرى في التقرير الذي قدم به مشروع المعاهدة للملك للتصديق عليه ، وقال أن يجب انحراف عن تعليمات الحكومة حين تنازل عن هذه الجزيرة ، التي لا يمكن إنكار قيمتها الاستراتيجية في تلك الظروف. ونحن سندرك أهمية المزايا التي تضمنتها معاهدة نافنا فيما يتعلق بالامتداد الجغرافي لمملكته خصوصاً ، إذا تذكرنا أن الحدود التي كان معترفاً بها طبقاً للتفسير الفرنسي لمعاهدة ديمشال ، كانت تقف عند نهر شلف شرقاً .

وأما المكاسب الفرنسية بموجب نصوص المعاهدة ، فإن أهمها بدون شك ، هو اقناع الأمير بالاعتراف بالسيادة الفرنسية ، وهو مبدأ ، كان يرفض التنازل عنه

طيلة سنوات نضاله . ولكن الأمير الذي نعلم أن ينظر إلى الأمور الآن نظرة واقعية ، قد أدرك بدون شك ، أن تعامله مع الفرنسيين واتصالاته الرسمية معهم ، تمثل نوعاً من الاعتراف بقوتهم التي لا يستطيع قهرها ، على الأقل في الوقت الراهن ، وبالتالي بالأمر الواقع . وصيغة الاعتراف نفسها تمثل تعبيراً دبلوماسياً وحسن تخلص من المشكلة لا تملك أنفسنا عن الاعجاب به . فإن الأمير لا يعترف بالسيادة الفرنسية على القطر الجزائري ، وإنما هو يعترف بسيادتهم في أفريقية ، مهما يكن مدلول هذه الكلمة في أذهان المتفاوضين ، من الجانبين ...

ثم ما قيمة هذا الاعتراف ، على الصعيد العملي ؟ لقد تساءل دامريغون الوالي العام الذي كان ساخطاً على المعاملة التي لم يشترك في المفاوضات بشأنها ، في رسالة له إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٢٥ يونيو ، ١٨٣٧ . قائلاً : « ما معنى هذه السيادة (الفرنسية) ؟ إنها كلمة جوفاء ، ما دامت فرنسا تعامله (الأمير) على قدم المساواة وتجعل منه السيد الفعلي للبلد ، باستثناء قطعتين من الأرض احتفظت بهما لنفسها » .

وفيما يتعلق بسيادته على المسلمين الذين يعيشون في المناطق المحتلة ، فقد أبدى الأمير في هذا الموضوع كثيراً من التشدد أثناء المفاوضات ، ولكنه تنازل عن هذه السيادة واكتفى بالحصول على ضمانات بشأن ممارستهم الطقوس الدينية بحرية ، تحت رعاية رجال الدين المحليين .

وأما الضريبة السنوية التي كان الفرنسيون يصرون عليها دائماً في الماضي ، باعتبارها رمزاً للتبعية ، فقد نجح الأمير في أن يجعلها مجرد « منحة » واحدة من القمح والشعير والثيران ولا تتكرر في كل سنة .

وعلى كل حال ، فإن المعاهدة في الوقت الذي تمنح فيه الأمير مركزاً دولياً وتدعم سلطانه في الداخل ، تجعل منه القوة الوحيدة التي تواجهها فرنسا في هذه البلاد . وهذا الوضع الذي يمثل انتصار العقل على العاطفة ، كان في صالح فرنسا أيضاً . وهذه الحقيقة أدركها بيجو جيداً وأعرب عنها بوضوح حين يقول في

رسالة بتاريخ ٢٥ يونيو إلى وزير الحرية رداً على بعض الانتقادات التي وجهت إليه :

« إن الأخطاء والأوهام السابقة ، هي التي سمحت بظهور الرجل الذي أثار الوطنية العربية . ثم إنني أجدني أبعد ما أكون عن اعتبار ذلك من سوء حظ فرنسا . فإذا تصنع فرنسا بقيام قوميات متعددة وتنقسم العرب إلى قبائل ؟ » .

ولكن معاهدة نافنا ، ومثلها في ذلك مثل كثير من المعاهدات الدولية ، لم تكن تلك الصيغة المثالية التي قد نتصورها للتوفيق بين مصالح شعبي قدر لهما أن يعيشا تحت سماء واحدة » . وهي إذا كانت مزيجاً من الواقعية والمثالية التطبيقية والاعجاب المتبادل بين الأمير وبيجو ، فهي تمثل اتفاقاً يقوم على مساومات وأغراض شخصية أقل ما يقال عن بعضها أنها مخجلة .

« فان بيجو ، مثلاً ، سيعترف أثناء محاكمة الجنرال بروصار ، الذي عقد اتفاقاً محدوداً مع الأمير قبل المعاهدة كما أشرت ، في محكمة عسكرية في بيرينيان ، بأنه تلقى مبلغ ١٢٠٠٠ فرنك من تاجر أسباني في مقابل إفشائه معلومات عن وشوك استتباب السلام ، استغلها التاجر لعقد صفقة مربحة تقاسم ريعها مع القائد العظيم . وكذلك اعترف القائد بأنه طلب إلى الأمير مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ فرنك باتفاق مع موني ، رئيس الوزارة وبأنه أخذ بدلاً من مائة ألف فرنك ، ١٠٠ ٠٠٠ بوجو ، أي ما يساوي ١٨٦٠٠٠ فرنك باعتبار القارق بين سعر العملتين . وقد حاول تبرير سلوكه الشائن بأنه أراد أن يوزع مبلغ ٨٠ ٠٠٠ فرنك بين جنوده ويعطي اليهودي ابن دران مبلغاً ، ويقدم إلى الجنرال بروصار مبلغ ١٠ ٠٠٠ فرنك ، وكذلك أعلن أمام المحكمة ندمه وتوبيخ ضميره وأدان نفسه قائلاً : « انني أصرح أمام الضباط الشبان الحاضرين هنا ، بأن سلوكي مشين وانني ارتكبت عملاً يتنافى مع نبيل القيادة وكرامتها » .

وفي مقابل هذه الهدايا رضي بيجو ، بناء على اتفاق سري بأن يسلم الأمير ٣٠٠٠ بتدقية وأن يمنع قبائل الدوائر والزماله من تجاوز منطقة معينة وأن ينفي

مصطفى بن اسماعيل ، وخمسة عشر من زعماء هذه القبيلة التي أراقت كثيراً من دماء أبنائها في سبيل نصرة الفرنسيين .

وهذا الفصل الذي سجل على هامش مفاوضات معاهدة نافنا ، سبيله المؤرخون الفرنسيون الذين يرفعون قباعتهم اجلالاً لبيجو ، كلما رأوا تمثالاً له في إحدى الميادين العمومية ، وذلك على الرغم من أن أصداء فضائحه كانت تتردد في الصحف السيارة . ولكن عدداً صغيراً من الكتاب ، وجدوا مع ذلك في أنفسهم من الشجاعة ما سمح لهم بتسجيل الحقيقة . وقد كان في مقدمة هؤلاء ، ادوارد كات ، الذي قال : « إن المجد العسكري الذي ناله ، لا يمكن أن يغفر للرجل كونه نذلًا » .

وعلى كلِّ حال ، فقد قرر الطرفان إسدال الستار على جميع المساومات والعمليات غير المشرفة التي رافقت المفاوضات والاحتفال بنجاح جهودها في عقد المعاهدة بشكل يضع حداً فاصلاً بين الماضي المؤلم والمستقبل في ظل السلام المنشود . فان بيجو الذي لم يكن قد اجتمع بالأمير قبل يوم ٣٠ مايو ، بعث إليه عقب إتمام مراسم توقيع المعاهدة بمن يطلب إليه إجراء مقابلة معه في يوم الغد . وقد رأى الأمير في الاجتماع بالقائد الفرنسي فائدة مزدوجة ، وهي تعزيز علاقات التضام والوثام الجديدة من جهة ، وإتاحة الفرصة للقبائل والمناضلين ليشاهدوا هذا الجنرال الأسطوري يسير على رأس جيش فرنسا للقاء ابن المرابط عبد القادر بن محي الدين على بساط السلام ، من جهة أخرى .

وقد رأى الأمير الذي كان يتمتع باحساس دقيق بكل ما يتعلق بالمراسم وقواعد البروتوكول ، أن يفهم القائد الفرنسي بطريقة غير مباشرة ، ان هذا اللقاء على كلِّ حال ، ليس بقاء الند للند ، وأنه تبعاً لذلك ، قد يتحتم عليه أن يخطو خطوة أو خطوتين أكثر من المقدر ...

فقد وصل الجنرال بيجو إلى المكان المحدد للقاء على ضفة نافنا على الساعة التاسعة صباحاً ، يوم ٣١ مايو ، ووراءه ست كتائب المشاة والخيالة وفرقة المدفعية . وهناك بقي ينتظر الأمير بدون جدوى مدة ثمان ساعات كاملة .

ولما دقت الساعة الخامسة ضجر وقرر أن يسير إلى الأمام في اتجاه الأمير وفي الطريق لقي كوكبة من الفرسان العرب أبلغوه أن الأمير متوَعك بعض الشيء ولكنهم شجعوه على السير دائماً إلى الأمام ... وفي نفس الاتجاه .

وعلى الساعة السادسة ، التقى بالأمير الذي كان يرافقه جيش يتكون من عشرة آلاف (وفي رواية خمسة عشر ألف) فارس .

وأما المحادثات التي جرت في غضون هذه المقابلة (وهي الأولى والأخيرة التي سمح بها الأمير لقائد فرنسي أثناء النضال) والتي روى ملخصاً لها سيدي محمد وغيره من الكتاب ، فهي عبارة عن مجاملات جوفاء أو هي تتصل بأمر شكلي ثانوي . وهي على العموم تافهة وخالية من أي مجاوب أو تعاطف .

ولكن هذه المقابلة التي استغرقت ثلاثة أرباع الساعة تركت في نفس ييجو مع ذلك ، أثراً لا يمحي عبَّر عنه في رسالة إلى مولي ، رئيس الوزارة كتبها في اليوم التالي للمقابلة ، جاء فيها :

« رأيت الحرس المرافق للأمير ، وهو يتكون من ١٥٠ أو ٣٠٠ فارس من الأعيان والرؤساء من ذوي الوجوه النيرة . إنه لمنظر جليل حقاً . وقد زاد من وقارهم وجلالهم ذلك البطء الذي التزموه في حركاتهم . انهم يمتطون جياداً عظيمة جعلوا يكدفونها ويرفعونها ويتبخرون بها في كثير من الأناقة والبراعة .

« وأما (الأمير) عبد القادر ، فقد كان يتقدمهم بيبضع خطوات ممتطياً صهوة جواد أسود كان يدير عنانه بلباقة كبيرة . فأحياناً يرفع أرجله الأربعة في نفس الوقت ، وأحياناً يجعله يسير على رجله الخلفيتين . وكان عدد من رجاله يمسكون بركابه وبأطراف ثيابه . ولتجنب المراسم الشكلية ولكي أريه أنني لا أضمر أي خوف منه ، أطلقت عنان جوادي وأسرعت إلى لقائه . وعندما سألته عما إذا كان هو عبد القادر ، مددت إليه يدي التي أخذها وضغط عليها مرتين .

« وقبل أن أدخل في الحديث معه ، أخذت أتأمل وجهه وكسوته لحظة . إنه شاحب اللون ، وصورته قوية الشبه بالصورة التقليدية المعروفة للمسيح . وعيناه ،

مثل لحيته ، كستنائية اللون . ومظهره العام . يدل على التقوى والخشوع . وهو بعد النظرة الأولى ، يخفض عينيه - ثم لا يحدق في الأشياء أبداً . وأما كسوته فهي عادية ومستعملة في حدود ثلاثة أرباعها . انه لمن الواضح أن الرجل يلتزم بالتشرف والبساطة » .

ماذا كانت ردود الفعل لمعاهدة تافنا في الجانب الفرنسي ؟ استقبل أنصار السلام وخصوم سياسة الاحتلال والاستعمار معاهدة تافنا بالارتياح الذي تنصوره . ولكن هؤلاء أقلية . وأما الأغلبية الساحقة من الرأي العام الفرنسي ، فقد قابلتها ببرود . بل ان بعض المسؤولين سينكرون نصوص الوثيقة ويعتبرونها كارثة سياسية على فرنسا . وفي مقدمة الساخطين على المعاهدة والمستنكرين لها ، الجنرال دامر بمون الذي أشرنا إلى الميول السلمية التي عرف بها قبل وصوله إلى الجزائر . صحيح أن الرجل ، وهو ممثل الملك والمسؤول والسياسي الأول والقائد الأعلى للقوات الفرنسية ، لم يشارك من قريب أو من بعيد في المفاوضات والمساومات التي تبلورت إلى المعاهدة . ولكن هل يصح أن يكون ذلك سبباً كافياً لهجوم واستنكار لا هوادة فيه لهذا العمل ؟ جاء في رسالة له بعث بها اثر التوقيع على المعاهدة إلى رئيس الوزارة ما يلي :

« إن عقد هذه المعاهدة أمر غير قابل للتفسير والتوضيح . إن هذه الوثيقة تثير ألف اعتراض . والمرء يتساءل ، كيف أمكن أن تكون هذه نتيجة المشروعات التي أعلنتها والجهود التي بذلتها الحكومة لإخضاع الأمير . فان هذه المعاهدة تجعل من الأمير في واقع الأمر ، ملكاً على جميع الايالة ، ما عدا قسنطينة وشريط ضيق يمتد على ساحل الجزائر ووهران » ونمضي الرسالة فنقول : « لقد وقعنا على معاهدة تخدش شرف فرنسا » ، « فإن هذه المعاهدة لا يستفيد منها سوى الأمير الذي تضمن لنا سلطاناً أعظم من أي سلطان يحصل عليه نتيجة لانتصار عسكري ساحق » .

والطريف أن تاريخ تسجيل الوالي العام لهذه الملاحظات التي نتوقع أن تأخذها الحكومة إلى الاعتبار عند النظر في المعاهدة (١٥ يونيو) ، هو نفس

التاريخ الذي صدق فيه الملك لوي فيليب على معاهدة نافنا فأصبحت نافذة المفعول .

وفي ٥ يوليو ، حاول الأمير التخفيف من حدة شعور دامريمون ، فكتب إليه رسالة رقيقة ذهب فيها إلى حد الاعتذار، لأنه لم يتمكن من عرض نتيجة المفاوضات عليه (وكان هذه المهمة تقع على عاتقه وليس على عاتق بيجو) ، ثم يحثه على ألا يتردد في الالتجاء إليه متى احتاج إلى أي شيء ، ووعد بأنه سيفعل كل ما في وسعه للاستجابة له .

وبعد توقيع المعاهدة بثلاثة أشهر ، بعث ملك فرنسا بهدية رمزية إلى الأمير . وهي بادرة كانت تستهدف تدعيم السلام بين الشعبين . وتعزيز العلاقات مع الأمير عبد القادر . والهدية عبارة عن عدد من الأسلحة المرصعة بالجواهر ، وأقمشة من الحرير مطرزة بالذهب ، وأوانٍ من الفخار المصنوع في سيفر منقوشة بالفضة وصحن من الفضة وطقم شاي مصنوع من الذهب وساعة من ذهب .

وخلاصة القول ان معاهدة نافنا التي أقرت السلام بين المقاومة الجزائرية وفرنسا ، لم تكن نتيجة لانتصار عسكري من النوع الذي أتاحتته معركة المقطع ، بل على العكس ، فان المعركة الأخيرة التي وقعت في وادي سكاك ، لم تكن في صالح الجزائر ، وانما كانت هذه المعاهدة ثمرة لتدابير سياسية حكيمة ولتناورات بارعة ، وخصوصاً نتيجة لعمل صابر مثابر في المفاوضات التي كان الأمير يوجهها بنفسه في كل مرحلة من مراحلها . وعلى أساس هذه المعاهدة ستنتقل عبقرية الأمير لتنظيم مملكته الواسعة ولاقرار السلم بين القبائل .

السّلامُ الداخلي

كان الأمير ، منذ نزول قوات العدو في أرض الوطن منهمكاً في الحرب أو في الدعوة إلى الجهاد والاستعداد له ، وكانت سمعته التي تسبقه في كل مكان يحل به ، وخطبه ومواظمه ، حافزاً لجميع شتات القبائل ولتناسي أحقادها وضعائنها ، لتتصهر وتكون كتلة مترابطة في المعركة . ولكن الأغلبية الساحقة من القبائل والزعماء ، كانت ترى أن الجهاد مهمة تنتهي بانتهاء المعركة وعودة كل واحد إلى داره ومشاغله . وهكذا يضطر الأمير إلى العمل للاستنفار واستثارة الهمم من جديد للجدولة التالية من المعارك . وبطريقة ما ، كانت القبائل ترى في هذه الاستعدادات والتنقلات ، وقيادة المعركة حيناً يشب أوارها ، الوظيفة الوحيدة للأمير ، بل وللدولة أيضاً .

فاذا لم تكن هناك معارك وصراع ، فلمّ الطاعة لرئيس غير شيخ القبيلة ؟ ولم الزكاة والضرائب والمعونة التي تجمعها الدولة ؟ بل ولماذا يكون نأمة بيت مال ، اطلاقاً !

كانت مشكلة عدم فهم أغلبية الشعب لوظيفة الدولة في السهر على الأمن العام وتنظيم إدارة مستقرة ، وتدريب جيش وطني دائم ، هي المشكلة الأساسية التي سيواجهها الأمير في عهد السلام الذي سيقوم على معاهدة نافعا .

فبعدما تحرر الناس ، بصفة كانت تبدو نهائية ، من الحرب ومن التهديد بالغزو والاحتلال ، أخذت كل قبيلة تعود إلى أراضيها - حيث تجد المشاكل والحزازات القديمة والأثنية والمصالح الشخصية التي نسبتها وقتاً من الزمن ، تحت ضغط التأثير المستمر الذي يتولد من العمل والتضحية في سبيل مثل أعلى للحرية . وأما الأمير الذي كان يتمسك بأهداب السلام ، فقد كان يشعر في قرارة نفسه ، بحكم معرفته الطويلة بمخطط العدو وتدبيره ، أن السلام الحقيقي لن يستقر في هذه الربوع إلا بعد جلاء العدو نهائياً عن التراب الوطني ، وأن السلام الذي تظله معاهدة مع فرنسا ، إنما هو فترة من الفترات التي تتخلل حربين ، وأن المعاهدة التي ينوي التمسك بها بوصفها قاعدة للتعامل مع الفرنسيين ، يجب ألا تُنسى الشعب الحقائق الأساسية في الموقف ، وهي أن الأجنبي يحتل عواصم البلد الثلاث وشواطئه ، وأنه يتمتع بتفوق هائل في العتاد والصناعة والتنظيم وفي فنون الحرب . ولذلك ، فإن المهمة الأساسية الملقاة على عاتق الشعب في وقت السلم ، هي أخطر شأناً من الواجبات التي تتطلبها منه الحرب .

وللقيام بهذه المهمة - مهمة اعداد البلد لمواجهة جميع الاحتمالات في عزم وثقة - تحتاج الدولة إلى موارد مالية . وهذه الموارد ، إنما تأتيها من تحصيل الزكاة وجباية الضرائب .

ولكن بعض القبائل ، ولا سيما في جنوب ولاية تيزي ، كانت ترفض رفضاً باتاً دفع الضرائب بانتظام . وفي نفس الوقت ، كانت بعض القبائل والشخصيات ، ترى في المعاهدة تحالفاً مع العدو وخضوعاً لارادته ، بينما ظلت القبائل الموالية لفرنسا والتي تخلى عنها حلفاؤها لحكم الأمير ، على عدايتها القديم وتغتني كل فرصة لترويح الاشاعات المغرضة ، بل وللإخلال بالأمن العام .

ومن بين هذه القبائل ، بعض بطون الانكاد التي كانت تعيث بالأمن وتعرض للقوافل الغادية والرائحة عبر الحدود مع المغرب الأقصى ، في اتجاه وجدة ، وتهدد مواصلات الأمير مع المغرب .

وبمجرد انتهاء مراسم التوقيع على معاهدة تافنا وإتمام المقابلة مع الجنرال بيجو في ٣١ مايو ١٨٣٧ ، انجح الأمير ، انطلاقاً من نهر تافنا ، على رأس جيش من الخيالة نحو الغرب . وفي الثاني من شهر يونيو ، فاجأ ديار هذه القبائل عند الحدود مع المغرب . ولكن الجيش لم يجد فيها سوى النساء والأطفال والمواشي ، لأن فرسان القبيلة كانوا قد خرجوا منها من قبل . ولما نزل فرسان الأمير من ظهور جيادهم وشرعوا في جمع الغنائم والأسلاب انتهالت عليهم فرسان القبيلة في هجمات صادقة - هجمات المدافعين عن نسايتهم وأطفالهم ، وقد كانت المفاجأة تامة . وعلى الرغم من أن فرسان الحشم والغربة والفرسان الذين كانوا تحت قيادة الأمير مباشرة ، والذين كانوا يشكلون مؤخرة الجيش ، سارعوا إلى نجدة المقدمة في هجوم مضاد ، فان جيش الأمير تعرض لضغط قوي وفقد عدداً مهماً من رجاله .

واثر هذه المعركة ، انجح الأمير إلى وجدة ، حيث استراح جيشه أربعة أيام ثم عاد أدراجه لتأديب القبيلة الثائرة . ولما رأى زعمائها أنهم لا قدرة لهم على مقاومته قرروا اعلان الطاعة ودفع الضرائب المستحقة عليهم .

وفي أواخر يونيو ، عاد الأمير إلى المعسكر الذي حصّنه الفرنسيون في تافنا وقام بيجو بهدمه جزئياً ، ولكنه ترك بعض التحصينات والمواد فيه سليمة . وقد رأى الأمير استخلاصها واعادة استعمالها ، فأمر بنقلها إلى تكدمت حيث أقام حصناً لحماية الطريق الاستراتيجية التي تصل بين الصحراء وبلاد السودان . وعلى الرغم من أن الأمير قد شيد حصوناً في أماكن أخرى ، وخصوصاً في سعيذة وسبدو ، في الغرب ، والبوغار وسباو وعريب وبوخرشوفه وتازا في الجنوب والشرق ، فقد وجد في تكدمت اغراء خاصاً لموقع مكانها الممتاز الذي ينوي أن يتخذة قاعدة للتراجع ، عند الحاجة ، إلى أطراف الصحراء .

ولما فرغ من بناء هذا الحصن ، انتقل إليه بأهله وأهل دائرته وأقام في المدينة منشآت وبنى فيها داراً لصناعة الأسلحة ، جلب إليها عمالاً مشخصين من اسبانيا وفرنسا كانوا يقومون بصنع الأسلحة التقليدية ، ولا سيما ، الحراب والسيوف .

وفيا بعد ، ابنتي الأمير الذي شجعه استقرار علاقات السلام مع فرنسا ، داراً لصك النقود ، كانت تخرج أنواعاً من النقود المضروبة من الفضة والنحاس ، أهمها قطعة مستديرة الشكل قيمتها فرنكان مكتوب على أحد وجهيها الآية الكريمة : « ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه » وعلى الوجه الآخر : « ضرب في تكدمت سنة ١٢٥٥ » ، وقطعة ، هي عبارة عن فرنك واحد ، نقش على أحد وجهيها الآية الكريمة : « ان الدين عند الله الإسلام » ، وعلى الوجه الآخر ، مكان الضرب وتاريخه ، والريال الذي يساوي أربعة ريالات منه ، الدورو الاسباني ، و « المحمدية » التي تساوي ٥ سنتيات .

ومن معسكر تافنا ، اتجه الأمير إلى جوار تلمسان حيث ضرب معسكره وبني ينتظر جلاء الحامية الفرنسية عنها ، تطبيقاً لنصوص معاهدة تافنا .

ولما رحلت القوات الفرنسية التي تتكون من ٥٠٠ جندي وضابط ، وعلى رأسها القبطان كافينياك عن المشور واتخذت طريقها إلى وهران ، في ١٣ يوليو ١٨٣٧ ، انتظر الأمير بعض الوقت ثم دخل إلى المدينة على رأس جيشه ، من باب غير الباب الذي خرجت منه الحامية الفرنسية . وبذلك تحررت مدينة الغرب التاريخية التي حاول الاستعمار أن يتخذ منها قاعدة للتوسع إلى الجنوب والغرب .

وقد أراد الأمير أن يسبق على هذا النصر الذي لم يحققه بسيفه في هذه المرة ، بل بعقريته الديبلوماسية ، طابعاً من الجلال والوقار ، فنظم موكبه المظفر كما يلي : وضع في مقدمة الموكب حرسه الخاص الذي يتكون من ٤٠ من العبيد السود راكبين على ظهور الخيل . ويليهم ستة من حملة الأسلحة وحامل سيفه الخاص ، يرافقهم فارسان . ويأتي وراءهم السلطان عبد القادر على صهوة جواده الأسود العصبي القلق ، وعلى جانبيه جاوشان مسلحان . ووراء السلطان يسير خليفته وصهره ، مصطفى بن التهامي وزعيم الحضر في تلمسان، ابن نونة . وأخيراً عدة آلاف من الخيالة وفرسان القبائل الذين تقاطروا من كل صوب لمشاهدة هذا الحدث التاريخي وللإشتراك فيه .

ولما اجتاز الأمير باب المدينة ، حيته تلمسان بزغاريد النساء وباطلاق إحدى عشرة طلقة مدفعية من مدافع المشور التي نصبت من قبل ضده ، في هذه القلعة التي ضيق الحصار عليها أكثر من سنة . وقد راح القرمسان يطلقون أعيرة نارية من بنادقهم ويقومون بمختلف ألعاب القروسية والمناورة على متن خيولهم المطهمة ، وكل ذلك في جو من حمى الحماس والسرور الشعبي العام .

ولما تقدم الأمير إلى المشور في تواضعه المعهود ، بعيداً عن كل شعور بالعظمة التي يعترف له بها الجميع ، وكأنه ليس إلا واحداً من المتفرجين ، تأمل لحظة هذه القلعة التي ظلت مستعصية على أسلحته وكانت تأوي شراذم الكلوغليين وأنصار ابن اسماعيل ، ثم أمر باحراق البخور فيها لطرده رائحة العدو وذكرى الاحتلال . وبعد ذلك ، اتجه إلى مسجد المدينة حيث ألقى خطبة تناسب مع جلال الحدث وعظمته ، ثم أشد قصيدة من نظمه مطلعها :

إلى الصون مدت تلمسان بداهها	ولبت ، فهذا حسن صوت نداها
وقد رقت عنها الأزار قلج به	ويرد فؤاداً من زلال نداها
وذا روض خديتها تفتق نوره	فلا ترص من زاهي الرياض عداها
ويا طالما صانت نقاب جمالها	عداة ، وهم بين الأنام عداها
وكم رائم رام الجمال الذي ترى	فأزده منها لحظها ومداها
ولم تسمح العذراء إليه بعطفة	ولم يتمكن من جميل سناها
وأبدت له مكرراً وصداً وجفوة	وسدت عليه ما نوى بنواها
وخابت ظنون المفسدين بسعيهم	ولم تنل الأعداء هنا - منهاها
ومضى الأمير الشاعر فيقول :	

ولما علمت الصدق منها بأنها	أنألتني الكرسي وحزرت علاها
ولم أعلم في القطر غيري كافلاً	ولا عارقاً في حقها وبهاها
فبادرت حزماً وانتصاراً بمهمتي	وأمهرتها حباً شفاء دواها
فكنت لها بعلاً وكانت حليتي	وعرسي وملكي ناشراً للواها
ووشحتها ثوباً من العز رافلاً	فقامت باعجاب بحجر رداها

ونادت : اعبد القادر المتقذ الذي أغث أناساً من بحار هواها
لأنك أعطيت الفاتح عنوة فزدي ، أيا عزّ الجزائر ، جاهها
وهران والمراسة كلاً بمن حوت غدت حائزات ، من حماك ، منها

وبعدما وضع حامية قوية في المشور وعين البو حميدي خليفة على المدينة ،
غادر تلمسان متجهاً إلى تكدمت لمشاهدة تقدم أعمال التشييد والتحصين فيها ،
ثم عاد إلى معسكر ، حيث نظم حملة تتكون من جيشه النظامي ومن عدد كبير
من فرسان القبائل ، وسار على رأسها ضد الجعافرة في الجنوب ، في أواخر أغسطس.

ولما أخضع هذه القبيلة ، غزا قبائل جبل عمور والحميان وهرارة وغيرها
دون عناء ، وأعلنت له الطاعة دون إطلاق النار ، فجبا منهم الضرائب المستحقة
عليهم عن جميع مدة حكمه منذ مبايعته ... فحصل منهم على ألف بعير وعدد كبير
من الخيول ، بالإضافة إلى الأموال ، وولى عليهم وعلى جميع القبائل الصحراوية
المجاورة والأغواط الحاج العربي بن الحاج عيسى الأغواطي ، ثم عاد إلى تكدمت
في أواخر سبتمبر . وبعد إقامة قصيرة في تكدمت قفل راجعاً إلى عاصمته ،
حيث استقبل مبعوث لوي فليب ، ملك فرنسا ، اليوتنان كلونيل موسيون الذي
سلمه هدايا الملك التي أشرنا إليها في الفصل السابق .

وفي الغد ، رحل عائداً إلى تكدمت . ومن هناك اتجه إلى الجنوب لاختضاع
عدد من القبائل ، وفي مقدمتها أولاد الشايب الذين رفضوا الاعتراف بسلطانه .
وبعدما اعترفت القبيلة به وأخذ منها الزكاة وجبا الضرائب ، اتجه إلى الشرق لاختضاع
أولاد مختار الذين تمتد أراضيهم في الجنوب الشرقي على مسافة ٨٠ كيلو متر من
المدينة ، والذين منحوا حمايتهم لشخص شرقي يدعى محمد بن عبد الله البغدادي
ويتنسب إلى سيدي عبد القادر الجيلاني . وهذا المغامر ، الذي كان بدون شك ،
قد قرأ تاريخ انتشار الدعوة العبيدية في المغرب الأوسط ، يدعي أنه المهدي المنتظر .
وكان قد حضر إلى الجزائر في عهد محي الدين ، والد الأمير ، الذي أحسن
استقباله في ولاية وهران وأكرمه . وبعدما شارك الأمير في بعض المعارك التي قادها

محي الدين ضد العدو ، انتقل إلى المغرب الأقصى ، حيث رحب به السلطان مولاي عبد الرحمن. وأكرم وقادته .

وبعد بضع سنوات ، عاد البغدادي إلى الجزائر ، عقب قيامه بثورة فاشلة ضد السلطان . ولما وجد الأمير منهمكاً في الحرب ضد العدو ، عرج على معسكر ، دون أن يحاول الاتصال به ، وانجه إلى الجنوب الشرقي حيث التجأ إلى قبائل الزناخرة وأولاد نايل وأولاد مختار الذين يترعهم محمد بن عودة .

ولما زحف الأمير على معقل القبائل التي تناصر المهدي المزعوم ، تمكن من دحرها في غير عناء وسلموا إليه البغدادي . وقد رأى الأمير أن يترك للسلطان الذي أفلت من قبضته ، أمر معاقبة البغدادي ، فبعث به مكبلاً بالأغلال إلى المغرب الأقصى ، حيث زجت السلطات المغربية بالمدعي في غيابات السجن ، وظل فيه حتى مات .

ولما انتهى من أمر البغدادي وبسط سلطانه على هذه الأراضي ، وحصل الزكاة من أولاد مختار ، ثم انجه إلى اخضاع أولاد نايل وأولاد عبيد والدوائر الثيرية ، ثم سار إلى الزناخرة ، في جنوب البغار ، مع خليفة ملبانية ، ابن علال ، على رأس قوة كبيرة تتكون من ٨٠٠٠ فارس و١٠٠٠ من المشاة ، مضافاً إليها قوة من المتطوعين ، بحيث بلغ مجموع عدد الجيش الذي يقوده ١٢٠٠٠ فارس و٢٠٠٠ من المشاة . ولما اقترب منهم بعث إليهم ابن علال بكتاب يدعوهم فيه لإعلان الطاعة للأمير ، جاء فيه :

« فإن رجعت من غيكم وارتكاب ما أدى إليه جهلكم ومرض قلوبكم وضعف دينكم وجئتم إلي تائبين عن أفعالكم الشنيعة مقلعين فذلك . والا فانه - نصره إليه - يقانلكم وينتقم منكم بسيف الله ورسوله ، وصرت من أباح دماءهم وأموالهم ، فالقتول منكم مصيره إلى النار » .

ولكن هذا الكتاب لم يكن له الأثر المطلوب في نفوس القوم ، بل زادهم عنواً واستكباراً . ولما يسّس الأمير من وصول رد إيجابي منهم ، زحف عليهم ، واشتبك

الفریقان فی معركة دامت ثلاثة أيام . وانتهت بثبوت جموع القبائل العاصية . ولما أعلنوا الطاعة ، عفا عنهم الأمير ، وعین زعيم الثوار نفسه ، محمد بن عوده ، آغا علی المنطقة كلها . وقد قدر ابن عوده حلم الأمير وصفحه وثقته فيه ، فكان بعد ذلك عوناً له لا یلین فی الملمات وظل من أشد أنصاره ورجال ادارته ولاء له وتعلقاً به .

وفي غضون الأيام القليلة التي أقامها الأمير فی المنطقة ، تلقى وفود بعض القبائل التي قدمت اليه ولاءها وطاعتها . وفي مقدمة هذه القبائل ، وأهمها جميعاً ، قبيلة عمورة الواسعة النفوذ والتي تمتد أراضيها فی شمال سباو . وقد أرسلت اليه القبيلة مع رسلها ١٥٠ بغلاً محملة بالثمن والزيت والریتون والشمع . وقد عين الأمير خليفة عليهم ، أحمد بن سالم الذي ينتمي إلى أسرة عريقة من المرابطين والذي سيكون له دور فی الطليعة بين زعماء المقاومة تحت لواء الأمير . وإلى جانب كرم محتله ، وهو اعتبار جوهری فی الرعامة فی بلاد القبائل ، كان أحمد بن سالم ، مشهوراً بالعلم والفضل والتقوى .

وأما المنطقة التي تمتد بين سباو ويسر ، فقد ولى عليها الأمير زعيم قبيلة قليسة التي أعلنت ولاءها له .

واثر هذه الجولة التي كانت ذات فائدة كبيرة من الناحية العسكرية ومن الناحية السياسية (خصوصاً لأنها أثارت مخاوف الماريشال فالي الذي تولى الولاية العامة خلفاً لدامريمون ، عقب مقتل الأخير فی قسنطينة) ، عاد الأمير إلى المدية .

وفي هذه الأثناء ، سار أحمد باي ، بعد استيلاء الفرنسيين على قسنطينة على رأس ما تبقى من جيشه إلى بسكرة وطرد منها صاحبها ، فرحات بن سعيد الذي فر إلى الجزائر ليستنجد بالفرنسيين : الذين تغافلوا عنه ، لأنهم لم يروا مصلحة في التوغل نحو الجنوب . ولكنه لما قصد إلى الأمير عبد القادر واجتمع به فی المدية ، عرض عليه الاستيلاء ، بمساعدته ، على بسكرة وما والاها من بلاد الزاب . وقد أجابه الأمير إلى ذلك ، وجهاز جيشاً بقيادة الخليفة البركاني ، يتكون من الجيش

النظامي والمتطوعين وسار البركاني مع فرحات بن سعيد الى يسكرة . وهناك تمكن من تثبيت جيش أحمد باي بدون عناء في أواخر شهر مايو ١٨٣٨ . وأما أحمد باي ، فقد قرأ اثر ذلك ، ولحق بالتخوم ، مما يلي الصحراء .

ولما انتشر خبر استيلاء الأمير على عاصمة الزاب ، سارعت كثير من قبائل الصحراء ، وفي مقدمتها فزاوة والزواود بتقديم طاعتها الى الخليفة البركاني . وكذلك أمر الأمير خليفته بالتوغل في المناطق المجاورة لاختضاعها ونشر سلطانه عليها ، فقام بهذه المهمة بكفاءة ، ثم اتجه إلى نواحي مجانة وسطيف التي أعلنت طاعتها . وبعد ذلك ، قفل راجعاً الى المدينة .

وبهذه العمليات الناجحة ، استتب الأمر للأمير في أراضي شاسعة تشمل غرب بلاد القبائل الكبرى التي تمتد جنوب دلس ، ومجانة وسطيف ، والواحات الصحراوية ، بما في ذلك ، يسكرة والأغواط .

ولكن منطقة الأغواط ، في الحقيقة تنقسم الى قسمين : الأغواط الشراقة الذين سبق أن ذكرنا أنهم أعلنوا طاعتهم للأمير الذي عين الحاج العربي خليفة عليهم وقبلوا ولايته ، ومشت كلمته فيهم ، والأغواط الغرابية الذين يدينون بالولاء لزعم ديني ، وهو محمد الصغير التجيني وامتنعوا عن أداء الطاعة للأمير وجأهروا بالعصيان . والتجيني الذي اعتصم بحصنه المنيع ، شيخ طريقة ورث عن أجداده هذا المقام وما يتمتع به من الصولة والنفوذ في الصحراء ، كما ورث عنهم الطموح السياسي الذي اتخذ في أواخر عهد الأتراك شكل ثورة كانت في وقت ما تهدد معسكر ، ولكنها فشلت وكلفت زعيمها حياته ، كما أشرنا الى ذلك في فصل سابق .

كان الأمير قد كتب في عدة مناسبات الى التجيني رسائل يدعو فيها الى المساهمة في النضال الوطني ، ولكن هذه المحاولات ظلت بدون جواب .

وبينما كان الأمير في المدينة ، حضر لزيارته أحد أعيان الأغواط واسمه الحاج عيسى مع عدد من زعماء بني عراش وكان قد دخل في نضال مع التجيني ، فعرض على الأمير أن يضع تحت تصرفه أنصاره ونفوذه للقيام بعملية ضد عين ماضي

وصاحبها . وهذه كانت هي المناسبة التي ينتظرها الأمير لاختضاع هذه المدينة العاتية . ولكنه كان في ذلك الحين مشغولاً بتسوية مشكلة الكلوغليين الذين ثبت أن ولاءهم للفرنسيين داء ملازم لهم ، فأمر بإبعادهم الى تكدمت ، ثم قام بوضع الحجر الأساس لحصن أقامه في نازا ، في الجنوب الغربي من المدينة .

وفي ٢٤ مايو ١٨٣٨ ، رحل عن معسكره في بوخرشوفة ، قرب مليانة ، واتجه الى تكدمت التي أصبحت الآن قاعدة عسكرية مهمة ومركزاً للتأمين لمنطقتها . ومن تكدمت قام بتنظيم حملة عسكرية على عين ماضي .

وفي ١٢ يونيو ، سار الأمير على رأس جيش يتكون من ٦٠٠٠ فارس و ٣٠٠٠ من المشاة وستة مدافع هاون ، وثلاثة مدافع جبلية ، متجهاً الى عين ماضي . وبعد عشرة أيام من السير المضني في القفار والرمال ، وصل الى ضواحي قلعة الصحراء المنبئة ، عين ماضي .

وهذه المدينة التي لا يزيد عدد منازلها عن ٣٠٠ مترل ، كانت محصنة بسور متين تحترقه أبراج قوية . وفي جنبات المدينة تمتد غياض وحدائق النخيل . وفي داخل المدينة تقف قصبة التيجني المنبئة .

كانت المفاجأة تامة بالنسبة الى التيجني الذي لم يكن يتصور امكان قيام جيش باختراق القياي التي تفصل بينه وبين العالم المعمور . وبالتالي ، فهو لم يكن مستعداً لتحمل الحصار الذي سيضربه الأمير خلال ستة أشهر على عين ماضي . وقبل أن يقوم بأي عمل عدائي بعث الأمير الى الشيخ بمن يتصل به للمرة الاخيرة ليقنعه بواجبه الديني في الجهاد لصد العدو الذي يحتل جزءاً من أرض الوطن . ولكن التيجني ، احتج بأنه هو رجل ضعيف ولا يمكنه أن يقوم بأي دور فعال في محاربة المسيحيين . وأضاف قائلاً ان الله الذي جاء بهم ، على كل حال ، كفيل بان يردهم على أعقابهم في الوقت الذي يختاره بمشيئته لذلك .. ولما عجز الأمير عن اقناعه ، اكتفى بتضييق الحصار على عين ماضي .

وأما حصن عين ماضي ، فلم تكن تحرسه حامية . ولكن التيجني تمكن

من مجنيد نحو ٦٠٠ من العرب الموجودين في داخل المدينة ، حينما أفل أبوابها في وجه جيش الأمير . وقد حاول الرماة في الأيام الأولى مناوشة المواقع المتقدمة لجيش الأمير ، ولكنهم لما رأوا قلة جدوى هذه المحاولات ، تخلوا عنها . ولكي يهيئ الأمير ضواحي المدينة للعمليات الحربية ، أمر بقطع ما فيها من الأشجار وبتنصيب المدافع في مواقع ملائمة ، ثم باطلاق القذائف . وفي اليوم الرابع من ضرب أسوار المدينة ، ظهرت ثغرة فيها ، وأعلن قائد المدفعية أن هذه الثغرة كافية لاقتحام المدينة منها . وائر ذلك شكلت فصيلة للقيام بهذه العملية . ولكنهم لما أصبحوا في الغد ، وجدوا أن الثغرة قد سدت من الداخل ...

وفي اليوم الخامس عشر ، تحدى الأمير التجني لمنازلته شخصياً أمام جيوش الفريقين ، واقترح أن يرتبط مصير المدينة بنتيجة هذه المبارزة . ولكن التجني رفض هذا التحدي . وائر ذلك ، أمر الأمير بفتح أنفاق تحت الأرض انطلاقاً من معسكره ، حتى سور المدينة . غير أن العمال واجهوا نيران المدافعين وهجماتهم عندما وصلوا الى نهاية النفق .

وفي ٢ و ٨ يوليو ، قامت تشكيلات من الكلوغليين التلمسانيين بهجمات صادقة على تحصينات عين ماضي ، ولكن بدون جدوى .

وبعد مناوشات أخرى بين الطرفين في أغسطس ، جرت اتصالات جديدة بين الأمير والشيخ ، في شهر سبتمبر ، عرض فيها التجني أن يدفع تعويضات الى الأمير ويقدم اليه رهائن من بينهم ابنه ، لضمان ولائه . ولكن الأمير عرض عليه أن يسمح له بالدخول مع رجاله لاداء الصلاة في مسجد قصره . وقد رفض الشيخ هذا الطلب محتجاً بأن مسجده ضيق ولا يتسع لعدد كبير من الناس ، ثم أضاف انه ، مع ذلك يرحب بالسلطان اذا أراد هو أن يؤدي الصلاة في المسجد .

وكذلك استمر حصار عين ماضي خلال شهر أكتوبر وأوائل نوفمبر ، ولكن الجيشين أضناهما الآن الجهد والتعب ، وكان كلاهما يعاني من نفاذ الذخيرة

وانقطاع وصول المؤن . وفي نفس الوقت طالبت غيبة الأمير عن عاصمته وأصبح قلقاً حول ما يجري في الشمال .

وفي منتصف نوفمبر ، حضر أخو الأمير ، محمد سعيد ، الرجل النقي ، من سهول اغريس ليلبلغ الأمير قلقه لهذه الحرب المضنية ، وكان يرافقه مصطفى ابن التهامي الذي يشغل الآن منصب الخليفة على معسكر . وقد عرض كلاهما على الأمير أن يقوم بدور الوسيط مع التجيني لتسوية النزاع . ولما رحب الأمير بهذا التدخل ، تم تحديد موعد مع التجيني ، وجررت مقابلة بين الأخير وبين محمد سعيد في ١٩ نوفمبر ١٨٣٨ .

واثر ذلك ، كلف الأمير مصطفى بن التهامي بمهمة اتمام الاتفاق مع التجيني بشأن شروط استسلامه . وقد اتفق الطرفان على أن يكون استسلام التجيني على الأسس التالية :

- ١- يدفع التجيني تكاليف الحصار .
 - ٢- أن يجلو على المدينة في ظرف أربعين يوماً
 - ٣- يسمح للتجيني بنقل جميع أمواله القابلة للنقل
 - ٤- السماح لانصاره بمرافقته بأسلحتهم
 - ٥- يرفع الأمير الحصار على المدينة ويتراجع عنها ثمانية أميال الى الخلف
 - ٦- يضع التجيني ابنه رهينة عند الأمير حتى يتم الاتفاق النهائي بين الطرفين .
- وبعدما وقع التجيني على هذه الشروط ، رفع الأمير الحصار على عين ماضي في ٢ ديسمبر ١٨٣٨ ثم تراجع الى تاجموت التي تقع بين عين ماضي والأغواط .
- واثر سقوط قلعة عين ماضي ، التي عجز عن اقتحامها محمد الكبير ، باي وهران ، قبل ذلك بنصف قرن ، اذاع الأمير بياناً وجهه ، خصوصاً الى حلفائه ووكلائه في وهران والجزائر ، أوضح فيه أن منطقة الأغواط بصفة عامة ، كانت تدبّر له بالطاعة قبل أن يقوم بهذه العملية ، الا ما كان من التجيني ومن انتمى اليه ، فانهم تجاهروا بالشقاق وتظاهروا بالتصدي عن الوفاق ، فأمرناهم بالرجوع

الى الحق وحذرناهم من شق عصا المسلمين غير مرة ، وناشدناهم الله في صون
 دمايتهم وأعراضهم ، فلم يرجعوا عن غيرهم ، بل صمموا على قتالنا واستعدوا
 لمحاربتنا ، ففخنا ان أهملنا أمرهم من سريان هذا الفساد الى غيرهم فيفوت المقصود
 الذي هو جمع الأمة على كلمة واحدة وطريقة متحدة ، فأخذنا في حصار حصنهم
 والتضييق عليهم . ولما استشرفوا على الردى وكادت أن تعمل فيهم المدى طلبوا
 منا الأمان - مع أنهم خدعونا مرات عديدة - فنحننا لهم الصفع الجميل ، صوتاً
 لدمايتهم وحفظاً لأعراضهم وأمتانهم ، على أن يخرجوا من الحصن ويتجهوا حيث
 شاءوا ، فذهب التجني الى الأغواط ، وبقي ابنه رهناً عندنا .

وقد سجل أحد شعراء مليانة هذا النصر في قصيدة له جاء فيها ، مشيراً الى
 الأمير ، قوله :

هو اليدرؤافي في سماء كماله بمحو ظلام حل قدماً ببلدة
 فمن عين ماضي قد أزاح غشاوة فضاءت وعادت خير عين بصيرة
 فويل لمن عادى ابن أكرم مرسل وويل لمن يدعون أصحاب ذمة

وفي تاجموت ، تلقى الأمير ولاء عدد من القبائل وطاعنها ، كما وجه إليه الشيخ
 ابن جلابة « سلطان توفرت » كما يسمى ، هدايا ثمينة وأعلن إليه طاعته . وقد
 صادف وجوده عيد القطر ، فقرر أن يغم هذه المناسبة الدينية الهامة ويتخذ منها
 مظاهرة لنشر الوثام والتأخي ، وليث روح الجهاد في قبائل الصحراء ، فسار على
 رأس جيشه ، او في مقدمة رؤساء القبائل الذين حضروا إليه من كل صوب لتقديم
 تمنياتهم ، الى سهل فسيح ، عند سفوح جبل عمور لأداء صلاة العيد . ولما وصل
 الى هنا نزل الى الأرض وتقدم لأداء الصلاة بهذه الجموع ، بعدما تولى ترتيب
 الصفوف بنفسه . وقد وضع جميع رؤساء القبائل وأعيانها ورجالها الذين بلغ عددهم
 ٥٠٠ شخصاً في الصف الأول ، ووضع وراءهم في صفوف متوازية ، بقية الناس
 ورجال الجيش الذين كان عددهم يقرب من ١٢٠٠٠ رجل .

نحن مع الأسف لا نملك نص خطبة العيد التي ألقاها الأمير في هذه المناسبة

بل ولا حتى أي اقتباس غير مباشر لما قاله ، ولكننا ، نستطيع أن نتصوره وهو يتحدث ببلاغته وفصاحته المعهودة ، ويربط شؤون الدين بالأحداث السياسية التي تهم الوطن هزاً عنيفاً، والاحتفال بعيد الفطر ، بالانتصار على معاقل الطرقية ودعاة الخزينة ، كما نستطيع أن نتصور دوي كلماته الرنانة يتردد صداها في أطراف الصحراء .

وقد وصف ليون روش - هذا الفرنسي الذي أعلن إسلامه والذي لعب دوراً كبيراً مع الأمير - مشهد صلاة العيد في سهول تاجموت التي شارك هو فيها ، في كتابه المعنون « اثنتين وثلاثين سنة عبر الإسلام » ، بالكلمات التالية :

« عندما بدأت الشمس ترسل أول أشعتها الفضية لتداعب رؤوس النخيل الأنيقة في تاجموت ، نهض الأمير ومدّ يديه إلى السماء ، ثم رفع صوته القوي : الله أكبر « وفي نفس اللحظة تعالت أصوات اثني عشر ألف رجل لتردد الكلمة التي تفوّه بها الامام السلطان » .

« وقد اختلط هذا التكبير انفائل الذي تردد صدها في صمت الصحراء ، بصهيل ٥٠٠ فرس مطهّمة وعليها سروج فاخرة ، كان ساسنها عاجزين عن كبح جماحها ، بينما كان ١٢٠٠٠ مسلم يركعون ويسجدون ويسبحون بحمد الله ، وعبد القادر يقرأ آيات من القرآن . وهذا الحشد ، سرعان ما تنصّب عليه أشعة الشمس التي أخذت الآن تظهر في الأفق ، وتكشف عن لوحة من الجلال والعظمة لا يمكن أن يشاهدها الانسان مرتين في حياته » .

وبعد مضي المدة المتفق عليها رحل التجيني عن عين ماضي والتجأ إلى الأغواط ، ثم عاد الأمير إلى عين ماضي في ١٢ يناير ١٨٣٩ . وهناك أمر ليون روش بتفجير الغام أعدّها بالتعاون مع مجري أعلن إسلامه مثله ، في أواخر أيام الحصار ، لنسف قصر التجيني وأسوار المدينة وأبراجها . وقد تمت هذه العملية بمحضّر آلاف من الناس الذين من بينهم عدد من أتباع التجيني ، وبذلك أصبحت عين ماضي ، أثراً بعد عين .

ولما انتهى من أمر هذه الحرب ، قفل راجعاً إلى تكدمت التي وصل إليها في ٢٦ يناير ، ثم اتجه ، بعد إقامة قصيرة ، إلى معسكر على رأس جيشه النظامي ، حيث كانت تنتظره مختلف المشكلات والقضايا الهامة ليتخذ قرارات بشأنها .

وفي منتصف سنة ١٨٣٩ ، سار الأمير على رأس قوة صغيرة تتكون من مائة فارس إلى بلاد القبائل الكبرى التي كانت تخضع للخليفة ابن سالم ، ولكنها كانت تشكل فيفساء ذات قطع متباينة ، حيث كانت كل قبيلة تتمسك باستقلالها وبرؤسائها المحليين . وكانت المنطقة كلها تقريباً ترفض دفع الزكاة والعشور . وبعد مشاورات مع الخليفة ، وجه الأمير الدعوة إلى رؤساء القبائل وشيوخها وعقد اجتماعاً معهم في زاوية سيدي علي أو موسى . ولكن الأمير ، على الرغم من كل ما أبداه من الحلم واللين ، فشل في إقناعهم بالقيام بواجبهم كاملاً ، مثل غيرهم من المواطنين ، تجاه الدولة .

على أن قبيلة عمراوة التي كانت مقبلة على الطاعة ، ومنطقة تزيوزو ، أبدت كل منها اهتماماً أكبر بنداؤه . وكذلك وجد ترحيباً خاصاً في سهول المناطق الواقعة جنوب دلس وعند قبائل يسر .

وفي مقابل ذلك ، أبدت القبائل المقيمة في منطقة بجاية كثيراً من التحفظ تجاه الأمير . وهذا التحفظ سرعان ما تحول إلى عدوان ومطاردة لم ينج الأمير منها إلا بأعجوبة ، اثر وصول شخص إليه يحمل رسالة من الفرنسيين ، فاتهمته القبائل بأنه موالٍ لفرنسا !

وهكذا استغل الأمير على خير وجه فترة السلام الذي كان يسود علاقته مع فرنسا خلال مستين ، في ظل معاهدة تافنا ، وكرس كل جهوده لنشر الأمن والسلام في الداخل ، ولحمل القبائل والزعماء على الاعتراف بضرورة قيام دولة وطنية ، والوفاء بواجباتهم نحوها . وقد نجح إلى حد بعيد في صهر مختلف العناصر المتطاحنة ، أو التي يجهل بعضها البعض الآخر ، واللحم بينها في إطار وحدة قومية لم تعرف لها الجزائر مثيلاً منذ عصر بني حماد . وإذا كانت بعض القبائل

في الشرق ، لا تزال غير خاضعة لحكمه رسمياً ، وإذا كانت المدن الرئيسية ، فيما عدا تلمسان ومعسكر ، تخضع للعلو الذي احتلها بقوة السلاح ، فإن من الممكن القول مع ذلك ، بأن وحدة الأمة قد تحققت ، وبأن ثلاثة أرباع البلد تدين بالطاعة والولاء للأمير عبد القادر .

• • •

فشل محاولة تعديل معاهدة تافنا

كانت نصوص معاهدة تافنا تحتوي في طياتها على جرثومة نزاع خطير بسبب غموض النص الفرنسي فيما يتعلق بتحديد امتداد المنطقة المحتلة شرقاً . وقد ظلت هذه المشكلة نظرية طالما كانت ولاية قسنطينة خاضعة لسلطة أحمد باي . ولكن سقوط قسنطينة وفرض نظام الاحتلال على قاعدة الولاية الشرقية ، دلاً بوضوح على نيات الفرنسيين في التوغل وبسط سيطرتهم على المدن الداخلية . وقد برزت المشكلة عملياً نتيجة لحاجة الجيش الفرنسي إلى تأمين خطوط مواصلاته بين الجزائر وقسنطينة بالطريق التي تمتد شرقي وادي خضرة وتمر بسوق حمزة (البويرة) ومضيق البيان وسطيف .

ولما اتضح أن المعاهدة لا تضمن لفرنسا أية حقوق لهذه الغاية ، التزمت السلطات الفرنسية موقف التحفظ في الاعتراف بالوضع الذي حددته المعاهدة منذ البداية . ولكنها بعدما احتلت قسنطينة ، رأت أن تغيير هذا الوضع ضرورة سياسية وعسكرية ، في نفس الوقت ، ومنحتها الأولوية . ولكي تصل إلى هذه الغاية ، كان عليها أن تسلك أحد السيلين : فاما أن تحمل الأمير على الدخول في مفاوضات جديدة لتعديل المعاهدة بحيث تستجيب لحاجتها ، أو تعتبر المعاهدة ، بكل بساطة ، لاغية وتتصرف كما لو كانت حرة من جميع القيود .

ولكن هذا الحل الأخير ينطوي على مشكلة أدبية ، وهي أن معاهدة تافنا التي سلطت عليها الأضواء واستحوذت على اهتمام الرأي العام الفرنسي لدى عقدها ، لم تكن مجرد تدبير محلي وضعه ييجو لأغراض تكتيكية ، وإنما هي وثيقة التزمت الحكومة الفرنسية والملك باحترامها . وبما زاد الأمر تعقيداً في نظر السلطات الفرنسية ، أن الملك لوي فيليب ، أبى إلا أن يقيم علاقات رسمية مباشرة مع الأمير ، فاستقبل بما ينبغي من الحفاوة بعثة جزائرية على رأسها ميلودين عراش ، وزير الخارجية ، وبادل الأمير الهدايا الثمينة والمبادرات الودية .

وأما الدخول في مفاوضات جديدة مع الأمير لتعديل المعاهدة ، فدونها خرق القتاد . وذلك لأن الأمير كان يرى أن هذه المفاوضات غير ذات موضوع ، ولا سيما وأن الفرنسيين الذين يطالبون بهذا التعديل ، لا يقدمون أية ترضيات في مقابل ما ينتظرونه من الأمير . هذا من حيث الشكل ، وأما فيما يتعلق بصلب الموضوع ، فإن الأمير لا يستطيع أن يعترف بوجود مشكلة طريق المواصلات إلى قسنطينة ، بكل بساطة ، لأنه لا يريد الاعتراف للفرنسيين بالحق في احتلال هذه المدينة وأراضيها ، ولو أنه لا يريد في نفس الوقت أن يدخل في حرب معهم من أجل هذه القضية . وكيف يعترف للفرنسيين بالحق في تأمين مواصلاتهم عبر منطقة غير محددة ، دون أن يعترف لهم ضمناً ببسط نفوذهم على بلاد القبائل الكبرى ومجاعة والمناطق الصحراوية الشرقية التي كانوا يعملون لنشر نفوذهم ولخلق أعوان وصنائع لهم فيها (وهي مناطق تدين بالطاعة للأمير) ؟

وهذه التعقيدات التي ينطوي عليها الموقف ، كان الماريشال قالي ، واعياً بها ومدركاً لها تماماً ، كما كان يدرك ضيق المجال المفتوح تماماً للمناورة . ولذلك ، فإنه لم يتردد ، بعد فشل المحاولات الأولى لربط أطراف الحوار مع الأمير ، في الالتجاء إلى حيلة هي أقرب إلى الخداع منها إلى المناورة .

فقد كلف الأمير ابن عراش الذي كان يرافقه ابن دران في سفارته إلى باريس بتقديم التوضيحات للحكومة الفرنسية وتبديد الشكوك التي أحيطت بتفسير نصوص المعاهدة . ولكن الماريشال قالي الذي كان على علم بهذه النية ، سارع بتحذير

الحكومة من الخوض في الموضوع مع وزير خارجية الأمير . وتبعاً لذلك ، فقد أبلغ ابن عراش حينها حاول إثارة المسألة ، أن من المستحسن معالجة الأمر في الجزائر .

ولما عاد ابن عراش من فرنسا في ٢٨ يونيو ، ١٨٣٨ ، مرّ بمدينة الجزائر . وقد استغلّ قالي هذه الفرصة ليعرض عليه مشروعاً أعده لتعديل معاهدة تافنا ، وخصوصاً ، المادة الثانية والفقرة التي تنصل منها برسم الحدود الشرقية للمنطقة المحتلة في ولاية الجزائر . ويقضي المشروع بتوسيع هذه الحدود إلى الشرق والجنوب معاً ، وراء وادي خضرة ، ولا يترك للأمير من الولاية سوى جزء من أراضي بني جعد ووئوغه . وكذلك ينص المشروع على حق فرنسا في إقامة خط بري للمواصلات بين أرزيو ومستغانم ، المدينتين اللتين تحتلّهما القوات الفرنسية بموجب نصوص معاهدة تافنا . وزيادة على ذلك ، فقد حدد المشروع ضريبة جديدة بدفعها الأمير سنوياً لمدة عشر سنوات ، بدلاً من الضريبة التي نصّت عليها المعاهدة وتقرر أن بدفعها الأمير مرة واحدة وينتهي أمرها قبل ١٥ يناير ١٨٣٨ .

وفيما عدا ذلك ، أكد المشروع جميع مواد المعاهدة التي لا يتناولها التعديل .

وهذا المشروع الذي يتزع من الأمير مساحات معتبرة من الأرض يضمن للفرنسيين مزية استراتيجية هامة ، وهي أنه يجعلهم يغطّون من الخلف ولاية تيزي ، ويضعون المدينة تحت رحمتهم .

وبعد محادثات تمهيدية ، طلب المارشال قالي إلى ابن عراش التوقيع على المشروع بوصفه وثيقة نهائية . ولكن وزير الخارجية أوضح أن الأمير لم يزوده بالتفويض الضروري للتفاوض بشأن هذا المشروع ، وأنه إذ يستحسنه شخصياً ، لا يستطيع التوقيع عليه . على أن قالي اصطنع الغضب ورد عليه قائلاً أنه كان عليه أن يمتنع عن الدخول في هذه المحادثات ، إذا لم يكن مزوداً بالسلطة الضرورية . ومن جهة أخرى ، فإذا كان يتمتع بهذه السلطة فعليه أن يوقع على ما صرح بأنه يقبله . ولما أخرج ابن عراش بتصاعد الضغط عليه ، عرض على الوالي العام أن

يتجه إلى الأمير الذي كان مقيماً آنشد على حصار عين ماضي لنحصول على التفويض الضروري لاتمام المفاوضات . ولكن قالي منعه من السفر ، قبل أن يضع خاتمه على المشروع . وقد رضح ابن عراش ووضع ختمه على المشروع في ٤ يوليو ١٨٣٨ ، موضحاً أنه أطلع على المقترحات التي يشتمل عليها واستحسنها .

وفي هذا السياق ، يقول بيليسي دورينو ، أن ابن عراش « إنما وضع ختمه على هذه المقترحات لتأكيد إحاطته علماً بها ، دون أن يلتزم بشأنها في شيء سوى أن يعرضها على الأمير . »

وهذا المعنى كان بدون أدنى شك واضحاً في ذهن الماريشال . وما يدل على أن الوالي العام قد أخذ الأمر هذا المأخذ ، انه سارع بعد ذلك بإرسال صهره ، الكومندان دوسال ، إلى الأمير ليحصل منه على موافقته على المشروع .

ولما استقبل الأمير وزير خارجيته في تكدمت ، عقب إخضاعه التحجني ، احاطه الأخير علماً بما أقدم عليه من توقيع المشروع ، فوجه الأمير ، ولكن ابن عراش اعتذر إليه بأنه كان مضطراً لذلك ، للافلات من قبضة الفرنسيين .

والمهم ، أن الأمير قد رفض مشروع تعديل معاهده تافنا رفضاً باتاً . وقد كان المقروض أن ينتهي الأمر عند هذا الحد فتقطع المفاوضات نهائياً ، أو تستأنف بمبادرة أخرى على أسس جديدة ، إذ أن من البديهي أن المعاهدة التي وقعها الأمير والملك لوي فيليب ، لا يمكن أن يدخل تعديل ذو قيمة قانونية عليها دون تفويض رسمي للمعتمدين في المفاوضات من قبل الملكين ، ودون أن تكون نتيجة المفاوضات التي تجري في جو من الحرية ومقبولة لدى الموقعين الساميين . ذلك هو العرف المتبع ، ولا يزال متبعاً ، في إجراء المفاوضات وفي عقد المعاهدات التي يجب أن يتوفر ، إلى جانب توقيعها بالأحرف الأولى ، ثم التصديق عليها من السلطات السامية الأطراف فيها ، حسن النية والاستعداد لتنفيذ نصوصها . ولكن قالي الذي رفض الاعتراف بفشله ، لم ينظر إلى الأمر بهذه النظرة .

وبدلاً من ذلك أقنع حكومته بأنه حصل على توقيع وزير الخارجية على

مقترحاته لتعديل المعاهدة ، فاعتبرت الحكومة الفرنسية التي داست على أبسط قواعد البروتوكول ، هذه المقترحات قانونية ، بل وناغذة المفعول . وبذلك وضعت رفيقها في التوقيع على المعاهدة والذي يعنيه الأمر في المكان الأول ، أمام الأمر الواقع .

وكذلك نستخلص تناقضاً مزدوجاً مقلقاً في موقف الجانب الفرنسي : فإذا كان الزعم بأن الأراضي التي يحتلونها تمتد ، بموجب نصوص معاهدة تافنا ، شرقاً ، وراء وادي الخضرة ، فلماذا تقوم السلطات الفرنسية بتلك المساعي الملحة لحمل الأمير على الموافقة على تعديل الفقرة التي تضبط هذا الموضوع بالذات في المعاهدة ؟

ومن جهة أخرى ، فإذا كان الذي يريدونه هو الحرب كوسيلة لنشر سلطانهم إلى الشرق والجنوب ، فلماذا يعلنون الرغبة في السلام ويلجئون إلى المكر والاحتيال الذي يعرفون منذ البداية أنه سيقضي على الثقة في عهودهم ويؤدي في نهاية الأمر ، ولا محالة ، إلى الحرب ؟

ومهما يكن من شيء ، فإن الأمير غادر تكدمت وعاد إلى معسكره في بوخرشوفة ، قرب مليانة في شهر فبراير ١٨٣٩ وهناك استقبل صهر الوالي العام ، الكولونيل دوصال ، الذي حمل إليه هدايا ورسالة من الماريشال قالي يرجوه فيها « التصديق » على المقترحات الفرنسية لتعديل المعاهدة . وقد وجد الأمير نفسه إزاء هذا المسعى في غاية الحرج ، حيث أصبح مضطراً إلى الاختيار بين أمرين كليهما محنة : فاما أن يوافق على المشروع الفرنسي ويشير بذلك قطاعاً مهماً من الرأي العام وعدداً من الشخصيات العسكرية والسياسية التي تحبط به والتي كانت تعارض معاهدة تافنا من أساسها وتعتبرها رمزاً للتحالف مع العدو وانحرافاً عن طريق الجهاد المقدس . واما أن يرفض المشروع ويلقي الفرنسيون على عاتقه المسؤولية ويتخللون هذا الرفض ذريعة لاستئناف الحرب .

ولللخروج من هذا المأزق ، ولكي يبرئ نفسه أمام الرأي العام من التخاذل ،

وبُثت في نفس الوقت للفرنسيين أنه ليس من ذلك الطراز من الحكام الذين لا يعبرون وزناً لرأي شعوبهم ، قرر أن يجري نوعاً من الاستفتاء ، فدعا الأعيان والمسؤولين والقواد العسكريين للاشتراك في اجتماع مجلس الشورى . وكذلك دعي القائد الفرنسي ، دوسال لحضور الاجتماع لكي يتابع المناقشة التي ستجري في هذا الأمر الخطير وينقل إلى رئيسه انطباعات حية مع قرار المقاومة بشأن مشروعه .

ولما استقر به المجلس ، عرض الأمير قضية تعديل المعاهدة على المؤتمر وأخبر المجتمعين بأمر الملحق المقترح للمعاهدة (التذييل) وقال لهم : « انظروا ما يحلو لكم واظهروا ما فيه رغبتهم » ، أمام مندوب الوالي العام . ولم يكذ الأمير ينتهي من تصريحه حتى ضج الجميع بالرفض قائلين انه إذا رُضيت فرنسا بما تم الاتفاق عليه في تافنا فذاك . « والا ، فالحرب ، وبالله المستعان » .

ثم أقبل الأمير على دوسال ، وقال له ما معناه ان جواب المجلس لا يحتاج إلى تعليق أو تفسير ، وان في الابقاء على المعاهدة كما هي ، ضمان للسلام وحسن للدماء .

ولكي يخرج قضية السلام من حوار الصم الذي يجري بينه وبين المارشال فالي ، قرر أن يعرض المسألة على المستوى الذي كان ينبغي أن تعرض عليه منذ البداية ، وهو مستوى الموقعين السامين على معاهدة تافنا . وكذلك كتب إلى لوي فيليب ، ملك فرنسا ، رسالة طويلة يعرض فيها وجهة نظره بصفته الموقع الثاني على المعاهدة ، جاء فيها بعد الديباجة :

«لما رأينا الجنرال ييجو راغباً في الصلح ورأينا بلادنا تحتاج إلى ما به عمرانها ، وفيه راحتها ، أجبنا الجنرال إلى مطلوبه ، وعقدنا معه الصلح ، ظناً منا أن دولة فرنسا تحافظ على العهد ، كما أننا كذلك . فإذا بعالمكم في الجزائر بادروا إلى ما فيه خيبة الظن وعجلوا بما يؤدي إلى الطعن والضرب ، فكاتبناهم في ذلك فما سمعوا ولا حقتناهم في القول والفعل ، فما فتنوا بل جمعوا حولهم وقوتهم ، فما يحملنا على الإجابة إلى مالا يجوز لنا شرعاً أن نجيب إلى مثله : وهو التحلي عن

قسم عظيم من بلادنا والتسليم في اخواننا وأهل ديننا . وحيث أنه غلب على الظن أنكم لا ترضون بوقوع ما يكدر صفونا ويقطع مواصلتنا ، بادرنّا إلى إرسال هذه الرسالة الودية لتعلموا منها ما هو واقع بيننا وبين عمالكم وتتأكدوا : أننا راغبون في مسالة فرنسا ومصافاتها ودوام معاملتها في المتجر وغيره من أسباب العمران . ولا نظن الدولة الفرنسية أن رغبتنا فيما ذكرناه لضعف اعترى قوتنا أو لقصور أخذ من حدة شوكتنا . فانا بحمد الله تعالى وقوته ، لم نزل ، ولا نزال على ما نعهد عساكرها من عساكرنا من كونها تعطيها في مبادي الهيجاء كيلاً بكيل ، وتقابلها المثل بالمثل . غير أننا لما رأينا ذلك لا يجدي نفعا ، رغبنا في المعاهدة ، طلباً للراحة والوصول إلى ما فيه عمران البلاد ، كما أشرنا إلى ذكره آنفاً وكتبنا إلى جلائتكم هذا اعلاماً بالحال .

ولكن الحكومة الفرنسية التي سبق أن حولت المشكلة إلى الوالي العام ، لم تشأ الرد عن هذه الرسالة . وزيادة على ذلك فقد كانت فرنسا تمر بأزمة وزارية في ذلك الحين ، كان من نتائجها سقوط حكومة مولى في ٣١ مارس . ١٨٣٩ . وفي الأيام التالية ، أعلنت الصحف الفرنسية أن تيير هو المرشح لتشكيل حكومة جديدة يتولى وزارة الحربية فيها الماريشال جبرار .

ولما بلغت هذه الأخبار إلى الأمير ، داعبه الأمل في أن يحمل هذا التغيير في طبيعته إمكانية لإعادة علاقات السلام إلى مجراها العادي . ولذلك استغل هذه الفرصة ووجه رسالة ثانية إلى الملك ، كما كتب رسالة إلى تيير وأخرى إلى الماريشال جبرار .

وقد ذكر الأمير في رسالته إلى الملك بتاريخ ١٥ أبريل ١٨٣٩ ، بأنه لم يتلق رداً على رسالته الأولى ، كما شكّا إليه ما يلقاه من التعنت والتعسف في جميع مساعيه لدى سلطات الجزائر ، ثم أضاف قائلاً : « عمالكم في الجزائر أجهدوا أنفسهم فيما ينقض الصلح المتعقد بيننا وبينكم من غير موجب من جهتنا البتة . وإنما حملهم على ذلك ، ما سولته لهم أنفسهم من التعدي على حقوق عباد الله ،

ومدّ اليد إلى ما ليس لهم فيه وجه . فالبلاد التي ذكرها الحاكم في تذييله (مشروع تعديل المعاهدة) . هي بلاد سبقنا نحن إليها ووضعتنا أيدينا عليها . وهي « لم ندخل قط في حوزة أحمد باي ، حاكم قسنطينة ولا كانت بينه وبين أهلها مواصلة سياسية » .

« وبالجملة ، فسلوك هؤلاء العمال معنا حائد عن طريق الحق ، مغاير لأساليب العدل » .

ومضى الأمير ، فسرّد عدداً من حوادث الاستفزاز التي ارتكبتها سلطات الجزائر ، وذكر للملك أمر حبس هذه السلطات بدون سبب شرعي لنفر من جنوده دون أن تكلف نفسها حتى عناء إبلاغه بذلك ، ومنعها دخول الحدود والنحاس إلى أسواق المملكة ، مخالفة بذلك لنصوص الاتفاقية التي أبرمت مع الجنرال دو برووارد ، بل ولبنود معاهدة نافثا أيضاً .

وقد ذهب بالأمير حرصه على تفهيم وجهة نظره وغيرته على قضية السلام إلى حد أنه لم يتردد في الكتابة إلى ملكة فرنسا يطلب إليها التدخل لدى زوجها ، بوصفها أمّاً حنوناً ، لاقناعه بنبات الأمير السلمية ، وفي أن يعرب عن أمله في أن يرى أبناءها الشجعان يأتون إلى مملكته ، لا لمقاتلته ، بل لمساعدته لوضع قواعد الحضارة التي ستكون الملكة الوالدة سعيدة لأن تساهم فيها .

وأما كتبه إلى تيير والماريسال جيرارد ، فقد صيغت في عبارات مماثلة ، وهي تبدأ بعبارات من المجاملة وبتهنئة كل منهما على تقلده لمنصبه الجديد

« ومن يكون قادراً على نظارة الحرب ، لا بدّ وأن يكون قادراً على تمكين السلم وحمايته من اعتداء المعتدين » .

ولكن رسائل الأمير ظلت كلها بدون جواب . فالملك ، لوي فيليب ، الذي لم ير غضاضة في وضع توقيعهِ إلى جانب توقيع الأمير على معاهدة نافثا ، ولم يتردد في تنظيم استقبال رسمي منذ أشهر معدودة لبعثة الأمير الدبلوماسية . لم يشأ الدخول في علاقات مع الأمير « في مسألة تتعلق بهذه المعاهدة بالذات وبقضية

الحرب والسلام بين البلدين .

وفيما يتعلق بتيير وجيرارد ، فانهما لم يشتركا في الحكومة الجديدة التي شكلها سولت في ١٢ مايو ، ١٨٣٩ ، وأسندت وزارة الحرية فيها إلى الجنرال شنايدر .

وأما نيات الحكومة الجديدة تجاه المشكلة التي تهم الأمير ، فإن المارشال سولت قد اغتم أول فرصة ليعلمها ولبصرح في مجلس النواب بأن الوثام والتفاهم يسود بين الطرفين وأنه لم يبق الآن إلا الشروع في تنفيذ مشروع تعديل المعاهدة الذي أسيع عليه طابعاً قانونياً نهائياً وملزماً .

• • •

لما يشس الأمير من أن تسفر مساعيه عن أي حل سلمي يقوم على احترام نصوص معاهدة تافنا ، وأدرك أن الطرف الفرنسي الذي يريد أن يحلي عليه اتفاقاً جديداً ، سوف لا يقدم فرصة لاستئناف العمليات الحربية ، أخذ في الاستعداد للمقاومة . وفي المكان الأول ، سعى للحصول على تأييد سلطان المغرب الذي بعث إليه بسفارة تتكون من شخصيات بارزة تحمل إليه هدايا فاخرة ورسالة يشرح له فيها التطورات الخطيرة التي طرأت على العلاقات بينه وبين فرنسا . وقد عادت البعثة في أواخر يونيو تحمل إليه تشجيع السلطان الذي عرفنا كيف كان ينصحهم من قبل بمواصلة الكفاح ، بدلاً من التصالح مع العدو . وكذلك بعث السلطان عبد الرحمن إلى الأمير بكميات مهمة من الذخيرة .

وعلى الصعيد الداخلي ، قام الأمير بمجهود واسع للاعلام والتنوير ، فبعث الدعاة إلى مختلف مناطق البلد ، بما في ذلك المناطق الشرقية في المغرب الأقصى ، ليشرحوا للناس تطورات الموقف ويحثوهم على الاستعداد لاستئناف المقاومة .

وفي أوائل يوليو ، تقرر في اجتماع عقده الأمير مع خلفائه وكبار قواده في تازا (بالجزائر) ، مبدأ استئناف الجهاد ، كما وقع الاتفاق على أن تبدأ العمليات بغزو سهول متيجة وتخريب الضياع والمنشآت التي أقامها المعمرون في ساحل الجزائر ووهران . ولكن موعد تنفيذ العمليات لم يحدد في ذلك الاجتماع ، حيث

ترك للعدو القيام بمبادرة جديدة في خرق معاهدة تافنا .

وأما خطة الجانب الفرنسي ، فقد كانت تقوم على أساس اقتراح قدمه فالى إلى حكومته واعتمدته بعد إدخال تعديل طفيف عليه . وتقضي هذه الخطة بالقيام بمسيرة عسكرية لإثبات « حقوق » فرنسا في الأراضي المتنازع عليها ، تبدأ من سطيف وتنتهي إلى الجزائر عبر مضيق البيان « أبواب الحديد » .

وقد رأى فالى أن يعطي لهذه المظاهرة أهمية خاصة ، فأقنع الدوق دورليان الذي وصل إلى المرسى الكبير في ٢٣ سبتمبر ، للقيام بجولة تفتيشية ، بأن يسير معه على رأس الجيش الذي يقوم بهذه العملية ، بعدما أكد له أنها لن تؤدي إلى استئناف الحرب .

وفي ١٢ أكتوبر ، وصل ابن الملك إلى قسنطينة . ومن هناك سار في رفقة الوالي العام إلى ميله على رأس قوة تتكون من ٤٠٠٠ جندي وضابط . ومن ميله ، سارت القوة في ١٨ أكتوبر إلى سطيف حيث اضطرها هطول أمطار غزيرة إلى البقاء حتى يوم ٢٦ من نفس الشهر ، حينما اتجهت إلى مضيق البيان الذي اخترقته يوم ٢٨ . وقد استغرقت عملية عبور هذا المضيق الوعر التي بدأت عند الباب الصغير ، أربع ساعات ، من الزوال حتى الساعة الرابعة . ونظراً لما انطوت عليه من أخطار ، فقد قام المقراني الذي كان عميلاً للفرنسيين ، باستئجار مرشدين للقوة الفرنسية ، كما دفع أموالاً طائلة لبعض القبائل التي مرّ الجيش بأراضيها في المنطقة لإقناعها بعدم التعرض له . ولما وصل الجيش الفرنسي إلى سوق حمزة « البويرة » ، اكتفى فالى باستكشاف هذا الحصن ، دون أن يترك حامية فيه .

والطريف أن شيوخ بعض القبائل التي مرّ الجيش بأراضيها ، أجروا مقابلات مع قواد الجيش الفرنسي وطلبوا إليهم تقديم توضيح لخرق حرمة أراضيهم ، وما كان من هؤلاء إلا أن أخرجوا لهم وثائق وعليها ختم الأمير ، تصرّح للجيش الفرنسي بالمرور بأراضيهم ، فاقنع رؤساء القبائل بذلك ، حيث لم يكونوا يعرفون أن هذه الوثائق مزورة !

ومع ذلك ، فإن قوات الخليفة ابن سالم قامت بمناوشة الجيش المعتدي ، عند جسر بني هني ، وبذلك أثبت الخليفة معارضته للعملية ريثما يتلقى تعليمات الأمير .

وعلى كل حال ، فإن الجيش الفرنسي وصل سليماً إلى مدينة الجزائر في ٢ نوفمبر ١٨٣٩ . وهناك أقيمت له احتفالات ومآدب كان باب الواد مسرحها ، واستقبل قالي وابن الملك استقبال الغزاة الفاتحين .

كان نجاح العملية مزدوجاً : فمن الناحية السياسية ، سجل قالي نقطة ، بالكذب والتزوير ، فلم يقع لجيشه ، كما وعد بذلك حكومته ، حادث يذكر . بل إن بعض السكان استقبلوا ابن الملك في طريقه بروح ودية معتقدين أن ابن الملك إنما خرج للترهة والسياحة ..

ومن ناحية الاستكشاف الجغرافي ، نجح الفرنسيون في اختراق أبواب الحديد ، حيث فشل الرومان والأتراك الذين كانوا يدورون بهذا المضيق من الخلف ويمرون في جنوبه .

• • •

بلغت أخبار خرق الوالي العام لمعاهدة تافنا إلى الأمير وهو في تكدمت التي عاد إليها منذ وقت قصير في ٣١ أكتوبر ، ونقلها إليه فارسان من فرسان ابن سالم في ظرف يومين دون توقف في الطريق في الليل أو في النهار .

واثر ذلك ، أصدر أوامر إلى خلفائه وقواده في مختلف الولايات للتأهب للحرب ، بعدما أطلعهم على نقض الفرنسيين للمعاهدة ، ثم أذاع بياناً موجهاً إلى المستولين والشعب جاء فيه :

« ليكن في علم سائر الخلفاء والأغوات والقواد وكافة المسلمين أهل بلادنا الدائنين بطاعة الله ورسوله ثم طاعتنا ، وفقهم الله للقيام بفريضة الجهاد وأعانهم بالقوة والامداد ، أن الفرنسيين قد أظهروا عدوانهم واتضح اعتداؤهم فتجاوزوا الحدود المقررة بيننا وبينهم ومروا في بلادنا من قسنطينة إلى الجزائر بدون إذن منا

فتأهبوا أعانكم الله - للحرب وهبوا سيوفكم للظعن والضرب واستعدوا للدفاع عن وطنكم . وحيث أن ما في بيت المال من النقود لا يفي بنفقات الحرب ولوازمها ، فقد لزم عليكم أن تفرضوا على أنفسكم ومن يليكم إعانة جهادية . وسارعوا بالحضور إلى المدينة .

ثم اتجه إلى المدينة التي وصلها يوم ٤ نوفمبر ، بعد ثمان وأربعين ساعة من السير المتواصل دون أن يترك سرجه بالليل والنهار .

وبتجرد وصوله إلى قاعدة ولاية تينري ، كتب رسالة إلى المارشال فالي جاء فيها قوله :

« بينا كنا معكم في حال سلم ومعاهدة ، فلم نشعر إلا وقد فعلتم ما يُنافي ذلك ، وتجاوزتم الحدود المعلومة بين بلادنا وبلادكم بغير اذني ، ومررتم بأبن الملك في عساكركم الكثيرة في بلادني بدون وجه يسوغ لكم ذلك ويجوزه . ولو أخبرتموني أن ابن الملك يريد زيارة بلدنا ، لكنت رافقته بنفسي ، أو عينت أحد خلفائي لمراقبته . والذي يظهر أن القصد من فعلكم هذا هو اظهار التعدي على حقوقي حتى أتناثر لذلك وينجر الأمر إلى نقض المعاهدة . والحال إن فعلكم هذا ، هو نفسه ، ناقض للمعاهدة ومبطل لها . »

« وبناء عليه ، أعلن لكم : انني عزمت على استئناف الحرب وبالله المستعان ، فارفعوا وكلاءكم من بلادني واندروا قومكم المقيمين فيها .^١ والمسئولية عليكم وحدكم . »

تلقى المارشال فالي هذه الرسالة : وهي واضحة في عباراتها ، كما تلقي الانذارات والاحتجاجات التي سبقتها ، ولكنه ، مع ذلك كان يرفض الاعتقاد - أو يتظاهر برفض الاعتقاد - بأن كل أمل في إنقاذ السلم قد أصبح في طيات الماضي . وكذلك تجاهل أخطار الحرب وأهمل سهول متيجة ومنشآت المعمرين فيها وتركها بدون أية وسائل جدية للدفاع ، واثقاً بأن الأمير سيكتفي بتوجيه رسائل الاحتجاج وينتهي الحادث عند ذلك

وبهذه النية ، اقتصر على توجيه تقرير عن رد الفعل العربي إلى حكومته ، ثم أرسل ابن دران ليحمل رسالة إلى الأمير في المدينة يوضح له فيها أن الفرنسيين يتميزون بميزتين أساسيتين ، تعلقهم بأهداب السلم ، ولو أنهم يعرفون كيف يحاربون ، ورغبتهم في الاحسان إلى العرب لجعلهم أغنياء وأقوياء ! ثم أوصى الأمير بأن يتذرع بالصبر ويستظر حتى يتلقى أوامر حكومته ويجد حلاً مرضياً للتراع .

وقد اتفق أن كان مجلس الشورى منعقداً لدى وصول ابن دران إلى المدينة . فلما بلغه خبره ، أمر الأمير بإحضاره . وعندئذ أخذ رسالة الوالي العام منه وقرأها على المجلس ، ثم أمر ابن دران بأن يقدم تقريراً شفهيّاً إلى المجلس عن الموقف .

فلما سمع المجلس أقوال مندوب الأمير لدى السلطات الفرنسية أجرى مداولات على ضوءها ظهر منها ميل قوي إلى إعلان الحرب . وقد تدخل ابن دران في المناقشة فأوضح للمجتمعين النتائج الخطيرة التي ستترتب على استئناف القتال ونصح بتجنبه . فرد عليه الأمير ، قائلاً إن ذلك كله أسهل من الإهانة . وقد فهم ابن دران أن الأمير يقصد بهذه الإشارة ، مرور الجيش الفرنسي عبر مضيق اليبان ، فقال ان ابن الملك إنما قام بحيلة للترهة والتفريج . ومن ثم ، فإن هذه المسيرة لا تستدعي الغضب ولا تستوجب الحرب .

وبعد انقضاء المجلس ، انفراد الأمير في قصره ، ثم استأذن ابن دران بالدخول عليه ، فأذن له في ذلك . ولما مثل بين يديه قدم إليه تقريراً شفاهياً ضمنه المعلومات السرية التي جمعت لديه والتي تتعلق بالماريشال فالي وقواده العسكريين ، كما كشف له النغاب عما يجري في معسكر الأعداء واختتم بترغيه في مسالة فرنسا . وقد ردّ عليه الأمير قائلاً إن الشعب يريد الحرب وإن الفرنسيين عملوا ما يستوجبها . ولكنه مع ذلك ، أعلن إليه نيته في عقد جلسة في الغد لمجلس الشورى لإجراء مناقشة أخرى في الموضوع .

وفي اليوم التالي ، أمر بعقد اجتماع آخر للمجلس ، كما أمر باستدعاء قواد

الجيش ورؤساء القبائل للاشتراك في هذه الجلسة التاريخية .

وبعد افتتاح الجلسة ، أخذ الأمير الكلمة وأدى بتصريح قال فيه :

« بينت لكم بالأمس الأحوال وأعربت لكم عن حركة الجيش الفرنسي وتعبه على الحدود ومروره في بلادنا من غير علم منا ، وعرفتكم غوائل الحرب . ومن المعلوم أن فتح بابها أسهل ، ولكن الدخول في ميدانها أصعب . وحيث أنني رأيت اضطراب رأيكم بالأمس ، جمعتكم اليوم . فانظروا في أمركم واضهروا ما ترغبون فيه بعد امعان النظر ، واني أطلب من الله التوفيق لما فيه عز الاسلام وصلاح الأمة » .

واثر ذلك ، ساد القاعة صمت عميق . ثم تناول الخطباء الكلمة ، فأشار البعض إلى مصير معاهدة ديمشال التي نقضها الفرنسيون ، ثم إلى ما صنعه بمعاودة تافنا ، أو « معاهدة ييجو » ، كما أسموها ، عندما اخترقوا حدود المملكة ، فظهر ما يشبه الاجماع على اعتبار الحرب أمراً لا مفر منه « والنصر مطلوب من الله القادر الذي لا تغتال إلا لاعلاء كلمته » .

وقد عقب الأمير بكلمة ختامية فاثلاً : « حيث أنكم تريدون الحرب وترون أنه لا محيص عنها ، فاعلموا ، أنني لا أتأخر عن اعلانها مرة أخرى ، وهي المرة الأخيرة . ومعاذ الله أن أنخلف عن الجهاد . غير أن لي حقاً عليكم ، وهو أن تعطوني عهداً وميثاقاً على الطاعة وبذل النصيحة والا تسلكوا معي سبيل الخيانة والغدر والا تولوا الأديار يوم الزحف ، والا تتخلفوا عن الجهاد والذب عن الدين والبلاد ، عندما أطلبكم لذلك » .

فأجابوه إلى ما أراد وحلقوا له على ذلك عن آخرهم « بالله العظيم ، منزل القرآن على نبيه الكريم » .

وبعد أن قرر المجلس إعلان جائة الحرب ، أصدر بياناً جاء فيه ، بعد الديباجة التقليدية :

« إن الفرنسيين المعتدين على البلاد الإسلامية ، بعدما عاهدناهم وسلمناهم ،

نكنوا وجالوا في بلادنا وعاثوا . ومن نكث ، فانما ينكث على نفسه . ومن المعلوم ان التهاون في مثل هذا الأمر ، والاغضاء عنه ، يزيدهم طغياناً واعتداء علينا . فلهذا اجتمعنا في مجلس عال بحضور سيدنا المعظم ، ومولانا المقخم ناصر الدين ، عبد القادر بن محي الدين نصره الله - لأجل المذاكرة في هذا الأمر المهم ، والخطب الملم ، فوقتنا الحق - تعالى جل جلاله - للجواب ، وألمنا جادة الصواب ، واتفقت كلمتنا على إعلان الجهاد والقيام بواجبه على أكمل استعداد . وقد بابعنا حضرة أميرنا على الوفاء بواجبات الجهاد الشرعية وعقدنا على الصدق في ذلك التية حررنا هذا الصك ليكون شاهداً علينا فيما ذكرناه . ومن الله نستمد العناية وهو ولي الهداية .

حرر في يوم الحادي عشر من شهر رمضان سنة ١٣٥٥ هجرية . الموافق ١٩ نوفمبر ، ١٨٣٩ ميلادية .

وقد وقع على هذه الوثيقة التاريخية الخلفاء والعلماء وقواد الجيش وسائر رؤساء القبائل .

واثر ذلك ، وجه الأمير آخر رسالة له في نطاق مبادلاته مع السلطات الفرنسية في ظل معاهدة نافنا : إلى الماريشال قالي : حملها مندوبه ، الموسوي ، ابن دران .

جاء في الرسالة بعد الديباجة :

« كتبت إليكم منذ خمسة عشر يوماً ما فيه الكفاية . والآن أعرفكم تعريفاً نهائياً بأن سائر أهل الوطن ، اتفقت كلمتهم واجتمع رأيهم على استرجاع شرفهم بالحرب ، لأنهم رأوا تجاوز الحدود المعبية في معاهدة نافنا مبطلاً لها ، ناقضاً لأساسها . وأما أنا ، فقد أجهدت نفسي في تغيير آرائهم وصددهم عن قصدهم فلم يجد ذلك نفعاً ، بل زادهم هيجاناً ورغبة في إشهار الحرب ، وجعلوا العهدة في تأخيرها علي وحدي . فبناء على ذلك ، اعلموا أنني ما خفت ولا نكثت عهدي معكم . وانما ذلك كان منكم ، لا مني . فأذنوا لوكلائي عندكم في تعجيل

الأوبة التي . والله المستعان .

والشيء الذي يصدنا لأول وهلة من هذه الرسالة الخطيرة الشأن والتي أوردها محمد ابن الأمير في تحفة الزائر ، هو ما تنطوي عليه من رغبة في نقل شعور المقاومة الجزائرية بالغضب والاستنكار إلى السلطات الفرنسية في صدق وأمانة . فقد جرت العادة ، عند إعلان الحرب بين بلدين أن تكون صيغة الاعلان جافة مفتضبة بدون توضيح البواعث التي هي معروفة ، بطبيعة الحال ، لدى المعنيين . ولكن الأمير ، أبى إلا أن يخبر قالي بأنه قد بذل أقصى الجهد لحمل الشعب على عدم تمسكه باعلان الحرب .

قد يرى البعض في هذه اللهجة ميلاً من الأمير لا يتلاءم مع ممارسته السلطة العليا ، التي تفرض عليه أن يغطي الجميع ، لتبرئة نفسه وللظهور بمظهر المدفوع والمجبور على اعلان الحرب . وهذا التفسير يضع الأمير ، في هذه اللحظة الحرجة ، في وضع المتخاذل والمتردد الذي لم يقتنع بعدالة الاجراء الذي يتخذه أو بضرورته .

ولكن التفسير الذي نرجحه والذي يتفق مع ما نعرفه عن شخصية الأمير من النبيل والصدق والشجاعة ، هو أن رئيس الدولة ، أراد أن يعطي للفرنسيين الذين تعودوا التشهير بطموح الزعماء العرب واستبدادهم على أتباعهم ، فكرة دقيقة بقدر الإمكان عن الوضع وأن يفهمهم بوضوح ان رد الفعل لاجرائهم التعسفي انما صدر عن الشعب الذي أعلن نيته وعزمه على مواجهة التضحيات التي تتطلبها الحرب . وبالتالي ، فإذا كان هو الأمير ، يفهم شخصياً بعض الاعتبارات والمعاذير الدبلوماسية التي تنطوي عليها الموقف ، فإن الشعب قد فقد ثقته في مقدرة الفرنسيين على المحافظة على العهود والمواثيق ، ولم يبق أمام قائده ، في هذه الحالة ، مفتوحاً سوى طريق المقاومة والعمل المباشر .

ومهما يكن من أمر ، فان شعور المقاومة قد فاض وطفح وأغلب الظن انه لو قرر مجلس الشورى الاستمرار في طريق المساومات والمفاوضات غير المجدية ، لما تبعه الشعب في ذلك ، ولوجد الأمير نفسه في نهاية الأمر في عزلة وفي موقف

العاجز عن كبح جماح القبائل والسيطرة على الموقف . وذلك لأن الجولة الأولى لأعمال المقاومة ، لم تنتظر قرار مجلس الشورى ورسالة الأمير بإعلان الحرب في ١٩ نوفمبر ، حيث أن قبيلة حجولة القوية ، كانت قد دخلت ، بقيادة زعيمها القائد البشير ، في عمليات عسكرية منذ ١٠ من ذلك الشهر ، حين نصبت كميناً لأحد كبار الضباط الفرنسيين لقي فيه مصرعه . وكذلك أطلقت النيران في ١٣ و ١٦ نوفمبر على جيش الجنرال روسطولان الذي كان يعسكر في ضواحي البلدة . وقد كان من نتائج هذه العمليات المحدودة النطاق ، انتشار الدعر بين سكان متيجة من المعمرين . على أن تحركات المقاومة في هذه الفترة ، لم تكن لها إلا قيمة رمزية . وأما العمليات العسكرية الحقيقية ، فستبدأ فعلاً في اليوم الذي تسلم فيه الوالي العام الذي كان مفوضاً من حكومته لعقد الصلح وإعلان الحرب ، اشعار الأمير بقيام حاة الحرب .

الفصل التاسع

استئناف المقاومة

فتحت مقاومة مضيق البيان صفحة دامية جديدة في تاريخ الجزائر التي لم تكد تضم جراحها القديمة .

والسؤال الذي يتوارد إلى الذهن ، رجعياً ، في سياق القرار بإعلان الحرب ، هو ما إذا كان الأمير عبد القادر يعتقد - أو ما إذا كان من الممكن موضوعياً الاعتقاد - بأن في وسع المقاومة الجزائرية كسب الحرب وطردهم الفرنسيين من مدن الشواطئ ؟

ليس من شك في أن جيش الأمير أصبح أكثر تنظيماً وأحسن تدريباً وبملاك أسلحة وذخيرة أوفر ، وإن حالته المعنوية كانت أرفع مما كانت عليه من قبل ، بفضل ما كان يلقاه من العناية في المأكل والملبس والرعاية الطبية ، وإن استتباب الأمن الداخلي وتحصيل الزكاة وجباية الضرائب ، لم تعد مشكلة على الصعيد الإداري ، بعد التنظيم المحكم الذي وضعه الأمير والذي يقوم على أساس الاعتراف غير المشروط بسلطانة والخضوع لأوامر خلفائه وأموريه . وكذلك كان تجنيد فرسان القبائل وجمع المشاة ، عملية أسهل مما كانت عليه من قبل ، نتيجة لانتشار الوعي بالقضية الوطنية ، وللاعتراف بقيمة وجود حكومة قومية تضمن الأمن

والسلام الداخلي والخارجي .

وفي الجانب الفرنسي ، كانت حالة المعمرين المعنوية منخفضة للغاية ، بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة التي كانوا يواجهونها ، حيث كان الواحد منهم يقضي شهراً عديدة يستنفد خلالها موارده المالية ، في المساعي والمطالبة للحصول على قطعة أرض . وعندما يحصل على هذه الأرض ، كان عليه أن يجد المال والأدوات الضرورية لاستغلالها ، وأن يفكر في مشكلة سلامته وسلامة أرضه في المستقبل ، كما كان عليه أن يحذر الأمراض الاستوائية والأوبئة التي كانت تحصد الأرواح بالآلاف .

ففي سنة ١٨٣٩ ، مثلاً ، كان ثلثا المعمرين في سهول متيجة قد دخلوا إلى المستشفيات التي ضاقت بالمرضى . وقد وصفت مدينة بوفاريك في تلك الظروف بأنها « مقبرة أكثر منها قرية ! » وهذه الأمراض كانت تعمل عملها في صفوف الجيش أيضاً ، بحيث أثرت على عدد أفرادها وعلى معنوياته تأثيراً كبيراً .

ولكن الأمير ، مع ذلك ، لا يجهل أن عدد القوات التي تحت أوامر الماريشال فالي يبلغ ٤٠.٠٠٠ جندي وضابط ، وأن باريس سوف لا تتردد في تعزيز « جيش أفريقية » عند الحاجة (وقد عززته بالفعل في فبراير ١٨٤٠ بتسعة عشر ألف مقاتل) ، وأن الجيش الفرنسي أفضل تدريباً وأقوى سلاحاً من جيشه .

وربَّ قائل يقول إنه كان على الأمير « ومن ورائه المقاومة الجزائرية » أن يتحملوا إهانة مضيق البيان ويتظفروا سنة أو سنتين حتى تشتت شوكتهم وترداد قوتهم ، وبالتالي فعالية المقاومة وضمان سيطرتها على الموقف عسكرياً . هذا السؤال وجه في صيغة أخرى إلى الأمير ، أثناء سجنه في فرنسا ، وأجاب عليه جزئياً في أحاديثه مع الجنرال دوماس ، حين قال انه كان شخصياً في تلك الآونة ، يريد الحرب . لأنه كان مقتنعاً بأن استعداد الفرنسيين ومنشأتهم ، يجعل الصلح الذي عقده معهم مجرد إجراء مؤقت .

على أن نظرة تحليلية للموقف ستقنعنا بأنه ، انطلاقاً من حقيقتين ثبتت كلتاها

لدينا ، وهما تصميم فرنسا على البقاء ، والتوسع في الجزائر (واحتلال قسنطينة يمثل دليلاً قاطعاً على ذلك) ، وسوء نيتها باعتبارها المعاهدات مع العرب مجرد أدوات تبرم ونقض استجابة لحالات تاكيدية ، فان تأجيل الدخول في الكفاح المسلح فترة أخرى لا يمكن أن يكون له أثر كبير على النتيجة المطلوبة ، سواء كانت هذه النتيجة جلاء الفرنسيين أو التعاقد معهم على أسس سليمة . والمشكلة الأساسية التي كان يتحتم حلها قبل تحقيق نوع من توازن القوى مع الفرنسيين ، تتصل بتنمية المرافق الأساسية ، مثل التعليم ، وتدريب الاطارات العليا الخ ، وهي عملية ، فضلاً عن عدم توفر جميع العناصر الضرورية لاتمامها ، لا بد لها من تخطيط على المدى البعيد .

والحق أن الدارس ، إذا نظر إلى الموقف رجعيًا ، لا يسعه إلا أن يلاحظ أن المقاومة الجزائرية لم يكن لديها مجال واسع للمناورة ، بل ولم يكن لديها بديل معقول عن النضال المسلح في أواخر سنة ١٨٣٩ .

وعلى كل حال ، فان الهجوم الأول وقع ، حسب الخطة التي وضعت مسبقاً ، في متيجة ، يوم ٢٠ نوفمبر ، فقد تقاطر رجال المقاومة من كل صوب وأخذوا يدمرون الزرع ويحطمون المنشآت ، كما قضاوا على فصيلة عسكرية كانت ترافق قافلة فرنسية . وفي يوم ٢١ ، انقضوا على معسكر وادي علائق وقتلوا جميع من فيه (١٠٨ جندي وضابط) .

وعند انتشار الأخبار التي تتعلق بهذا الهجوم ساد بين سكان المنطقة شعور الذعر وأخذ الأوروبيون يتدفقون على مدينة الجزائر هروباً للنجاة بحياتهم . وكذلك ترك كبار الفرنسيين منازلهم الريفية ورحلوا عنها ، ومن بين المنازل التي هجرها سكانها ، منزل الماريشال فالي نفسه .

وقد توغل فرسان الأمير في هجومهم حتى وصلوا إلى أبواب الجزائر ، حيث استولى الرعب على الفرنسيين الذين كانوا يتخفون ، خصوصاً من احتمال قيام السكان العرب فيها بثورة .

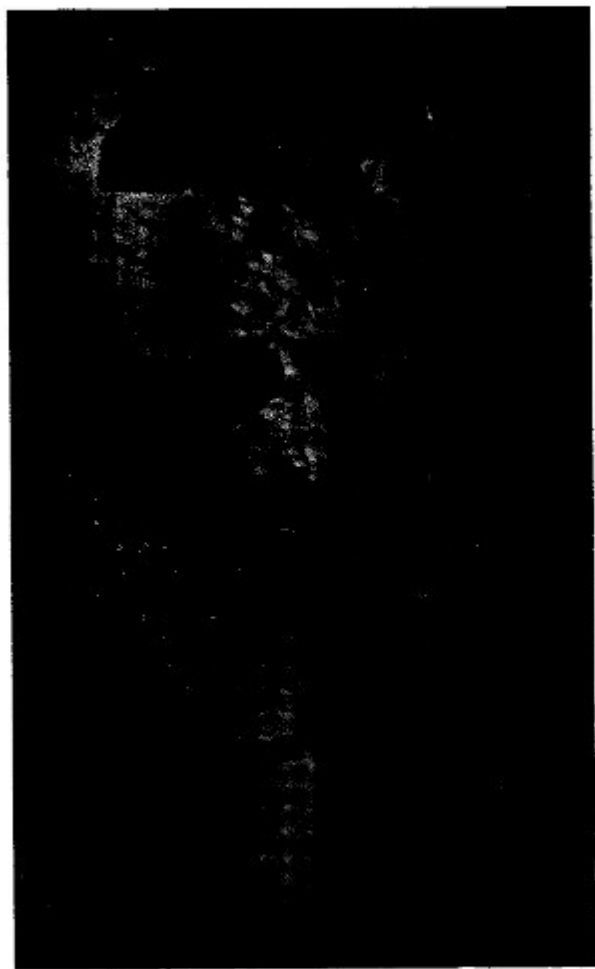
ولما أدرك فالي خطاه الفاحش في التحدي والاستفزاز العسكري ، كان الأوان قد فات . ولم يبق أمامه ، إلا أن يصدر الأوامر بالجللاء على المراكز العسكرية التي أقامها هنا وهناك ، لحماية المنطقة التي تقع تحت الاحتلال . وقد تمّ تنفيذ هذه الأوامر خلال الفترة بين ٢٣ نوفمبر و ٤ ديسمبر ، ١٨٣٩ ، بحيث لم يترك حاميات إلا في معسكرات الفندق ، والأربعاء ، وقارة مصطفى ، والمسكر الواقع في مرتفعات البلدة . وحتى هذه الحاميات ، واجه صعوبة في تموينها ، بحيث اضطر إلى تنظيم قوات عسكرية كبيرة لمراقبة القوافل التي تقوم بهذه المهمة . فإن خلفاء الأمير ، ابن علال ، خليفة مليانة ، والبركاني ، خليفة المدينة ، قد فرضا حصاراً اقتصادياً على القوات الفرنسية ، كما أمرا بقطع طرق المواصلات المؤدية إلى هذه المعسكرات ، بل ونجحوا حتى في قطع المياه التي تمون معسكر البلدة .

وفي ولاية وهران ، قامت قوات الأمير بعمليات محدودة النطاق . وقد خرج مصطفى بن التهامي ، خليفة معسكر ، في غارة على مستغانم في ١٣ ديسمبر ، ثم غزا أرزيو في ١٧ ديسمبر ، بينما سار البوحيميدي ، خليفة تلمسان ، على رأس قوة وزحف على مسرغان في ٢٣ ديسمبر ١٨٣٩ . وكذلك قام فرسان الغرابة بغارات على قبائل الدوائر والزماله ودخلوا في عدة اشتباكات مع ابن اسماعيل وقومه .

وفي أوائل فبراير ١٨٤٠ ، ضيقت قوات الخليفة ابن التهامي الخناق على حامية مستغانم التي تتكون من ١٢٣ جندياً وضابطاً بقيادة القبطان لوليفر في حصار دام خمسة أيام ، تلقت اثرها إمدادات من وهران ثم رفع العرب الحصار عنها . وقد كانت هذه العملية موضوعاً لأسطورة مثيرة للخيال في الصحف الفرنسية التي عزت للحمية فضائل من الصبر والشجاعة خارقة للعادة .

وبعد هذه المعارك الأولى التي كانت المبادرة فيها كلها للعرب والتي تحمل الفرنسيون ثقلها ، يجدر بنا الآن أن نحاول التعرف على خطط الجانب الفرنسي للمقاومة والهجوم ، على ضوء التجارب التي استخلصتها السلطات العسكرية في

جيش الأمير عبد القادر يفتح حصن سرغان
بعد حصار شديد (٣-٧ فبراير ١٨٨٠)



هذه المعارك وفي سياستها للدفاع عن مناطق الاحتلال ، بوجه عام .

كان المارشال فالى ، على عكس سلفه ، دامريمون ، لا يؤمن بالاستعمار المحدود النطاق ، وإنما كان يميل إلى بسط السيطرة الفرنسية على جميع أطراف البلد . والذي يهم فالى في الجزائر ، ليس هو خبراتها الزراعية التي كان يلوح بها كلوزيل في كل مناسبة ، لأن تنمية هذه الثروة ، إن كانت موجودة ، تحتاج في نظره ، إلى رؤوس أموال كبيرة لتستثمر في نطاق سياسة استعمارية طويلة المدى ولكن الذي يهم فالى ، هو الاحتلال العسكري الذي يرى فيه غاية ووسيلة لاختضاع البلد . صحيح أنه يعترف في حالات معينة (في ضواحي وهران ، مثلاً) بالاستعمار العسكري ، حيث يختلط الجنود بالمزارعين الأهالي (الدوائر والضمانات ، في هذه الحالة) ، كما يعترف باستيطان المهاجرين الأوروبيين ولكنه لا يشجع الهجرة والمهاجرين ولا يجد لهم فرصاً كبيرة للنجاح في الجزائر .

وعلى الصعيد العسكري ، أدرك فالى أن النظام الذي يقوم على نقاط محصنة والذي وضعه للدفاع عن سهول منيعة . لم تكن نتائجه أفضل من الوسائل التي انتجاً إليها أسلافه ، مثل غزو المدن الداخلية ثم الجلاء عنها ، والقيام بعمليات عسكرية هنا وهناك كلما تراءى للعرب استدراج الفرنسيين أو استفزازهم للقتال !

وكذلك انتهى فالى إلى نتيجة : وهي أن أفضل وسائل الدفاع ، هي الهجوم ، الهجوم على مرحلتين : تستهدف المرحلة الأولى احتلال المدن الداخلية الكبيرة في المملكة ، وفي مقدمتها المدية ومليانة ، وتأمين المواصلات بينها وبين الموانئ البحرية الواقعة تحت الاحتلال (وهران ومستغانم) . وفي مرحلة ثانية ، تتخذ هذه المدن بدورها ، قواعد تنطلق منها عمليات لاحتلال المواقع والمدن المجاورة لها ، وطرده قوات المقاومة تدريجياً من الشواطئ والتل ودفعها إلى الصحراء .

ولكن مشروعات فالى ، سرعان ما تعرضها ، بعد النجاح الأولى ، عقبات سياسية لا يستهان بها . فإن الأخبار التي أذاعتها الصحف أو نقلتها الرسائل الشخصية

من الجزائر في فرنسا ، عن حالة الذعر والمهلع التي سادت بين الأوروبيين نتيجة لهجمات قوات المقاومة الناجحة كانت لها ردود فعل قوية في فرنسا . وإذا كانت الحكومة قد استجابت لرغبة القطاعات التي تطالب باتخاذ إجراءات عسكرية حازمة من الرأي العام ، وأرسلت في شهر فبراير ١٨٤٠ ، تعزيزات إلى فالى تتكون من ١٩٠٠٠ جندي وضابط ، كما أشرنا ، فقد كانت مضطرة أيضاً إلى أن تأخذ في الاعتبار ، نهجمات المعارضة على فالى الذي كان يتمتع بحماية وتأييد من القصر الملكي ، وخصوصاً ، من الدوق دورليان ، ابن الملك ، الذي كان يرى في المعارك الجزائرية الميدان الوحيد لتحقيق ما يحلم به من البطولة والمجد . وكذلك كان مركز فالى قلقاً عندما استقالت حكومة صُولت .

ولكنه ، عندما تولت وزارة تيير الثانية الحكم في ١ مارس ١٨٤٠ ، نصح الأخير فالى بأن « بقصر » خطته هذه ويكفي باحتلال المدينة ومليانة وشرشال ، ويؤمن المواصلات بين هذه المدن وحامية وهران عبر وادي الشلف .

وقد شرع فالى في تنفيذ خطته « المقصورة » في ١٥ مارس بهجوم على شرشال التي احتلها ووضع حامية فيها ، وبعد عمليات قام بها في السهول المجاورة ، وأصل سيره في اتجاه المدينة . وقد كان عليه أن يمر بمضيق (ثبة) موزاية ، حيث أعد الأمير مواقع محصنة على المرتفعات الجنوبية ، ورتب فيها قوات للدفاع عنها ، بينما وزع المشاة من رجال القبائل في الأحراش ووراء الصخور على طول التلال المجاورة . وفي نفس الوقت وضع كتيبة من القوات النظامية في أماكن اختارها بعناية فوق المضيق . وفي قمة الجبل حصّن معقلاً رتب فيه المدفعية . ولما وصل فالى إلى المضيق في ١٢ مايو ، على رأس قوة كبيرة قسمها إلى ثلاث كتائب يقود إحداها دوفيفيبي والأخرى تحت أوامر دولامورسير ، والثالثة بقيادة هوطبول ، اعترضته قواته المقاومة ودخل الطرفان في معركة شاملة اشتركت فيها جميع الأسلحة .

ولشد ما كانت دهشة العرب عظيمة حينما شاهدوا جماعات من الجيش الفرنسي تترك الطريق ، واحدة تلو الأخرى ، وتتسلق الهضاب والتلال كقطعان

الماعز وتقفز على الصخور وتتشبّت بأغصان الشجر .

كان الفرنسيون يتقدمون في هجومهم ببطء ولكن بشجاعة وثبات في اتجاه الخنادق العربية وتحصيناتهم ، غير عابئين ببرايمهم الحامية . وفجأة ، نزل على الجبل ستار كثيف من الضباب الذي غطى ساحة القتال ، ومع ذلك ، فقد استمر الفريقان في إطلاق الرصاص ، وكانت الطلقات النارية تحترق حجب الظلام وتلمع كالثوب في حالك الليل .

ولما انقشع الضباب ، وجد المقاومون أنفسهم وجهاً لوجه أمام العدو وشرعوا في القتال بالسلاح الأبيض : العرب والقبائل يدافعون عن خنادقهم التي أنفقوا وقتاً طويلاً في إعدادها وتحصينها ، والفرنسيون يتشبثون في إقدام مستهينين بالصعوبات لاخترق هذه التحصينات ولشق طريقهم إلى سهل شلف .

ولكنهم بقي عليهم ، بعدما اخترقوا صفوف المقاومة الأولى ، أن يواجهوا معقل المدفعية والصفوف التي أعاد الأمير بنفسه تنظيمها ، من القوات النظامية وفرسان القبائل التي تجمعت حوله . وبعد محاولات صادقة لصدّ أمواج العدو التي كانت تندفق من الأمام وتهدد المؤخرة ، اضطر العرب إلى التقهقر ، فارتفع العلم الفرنسي فوق أعلى قسم الأطلس بعدما تكبد جيش فالي خسائر فادحة في الأرواح (أكثر من ٣٠ قتيلًا) وكذلك شقت قوات لامورسير طريقها إلى المدية التي كان الأمير قد أصدر أمراً بالجللاء عنها .

وفي ١٧ مايو ، احتل الجيش الفرنسي المدية وقام بتحسينها كما وضع فالي حامية فيها تتكون من ٢٤٠٠ جندي وضابط تحت أوامر الجنرال دو فيفى ، وفي ٢٠ مايو ، رجع الوالي العام على رأس بقية جيشه أدراجه في اتجاه البليدة .

وفي طريق العودة كان الأمير الذي تحملت قواته خسائر كبيرة في المعركة السابقة ، في انتظار خصمه عند مضيق موزاية ، الذي دخلته القوات الرئيسية من الجيش الفرنسي بدون كبير عناء ، ولكنه لما جاء دور المؤخرة التي كان يقودها الجنرال دامبير ، شنت عليها القوات العربية النظامية هجوماً من جميع الجهات

في غابة من أشجار الزيتون ، وفي أرض صعبة . وعند نقطة معينة من القتال ، ترك الفرسان العرب خيلهم وراحوا يقاتلون على أرجلهم ، ثم لم يلبثوا أن اخترقوا صفوف الفرنسيين وشتوا شمل مؤخرة جيشهم التي فقدت (حسب الاحصاءات الفرنسية) أربعين قتيلاً و٢١٢ جريحاً من بينهم الجنرال دامبيير والكلونيل بيدو . وقد اضطر الجيش الفرنسي إلى التراجع في غير انتظام تاركاً وراءه الجرحى تحت رحمة العرب .

وفي ٢١ مايو ، عاد الجيش الفرنسي إلى البليدة ثم إلى الجزائر حيث شرع في تنظيم حملة جديدة لاحتلال مليانة ، طبقاً للخطة التي وضعها المارشال قالي . وهذه الحملة التي تتكون من ١٠ ٠٠٠ جندي وضابط ، سارت مخترقة أراضي بني مناد ثم سايرت وادي . نية حتى وصلت إلى سهول شلف في ٨ يونيو ثم انجهدت إلى مليانة .

وهذه الحركة كان الأمير يتوقعها ، ولذلك أصدر أمراً إلى السكان بالجلء عن مليانة ، طبقاً للخطة التي سبق أن أشرنا إليها . وكذلك اكتفى بإقامة دفاع صوري عنها بتشكيلات من الجيش النظامي والمدفعية . وفي ١٥ يونيو دخلت قوات الاحتلال إلى مليانة التي حوّلت أحد مساجدها إلى مستشفى وجعلت مسجداً آخر مستودعاً للمواد الغذائية للجيش ، ثم شرعت في تحصين المدينة وفي اصلاح سورها القديم . وبعدما نصبّ حامية فيها تتكون من ١٢٠٠ جندي وضابط ، غادر قالي مليانة عائداً إلى الجزائر .

وباحتلال شرشال والمدينة ومليانة ، حسنّ الفرنسيون وضعهم في المناطق المحتلة ، من الناحية الاستراتيجية ، حيث أصبح جزء من التل الآن خاضعاً لنفوذهم ، إلى جانب الشواطئ . ولكن هذه المزية نظرية ، لأن تموين المدن الثلاث المحاصرة من كل جانب ، سيصبح المشكلة الأساسية للسلطات العسكرية الفرنسية خلال فصل الصيف والخريف من سنة ١٨٤٠ . ولكي نأخذ فكرة عن وضع حاميات المدينة (التي لم يمكن تموينها إلا في ٢٨ أغسطس) ، ومليانة (التي مونت في ٤ أكتوبر) ، يكفي أن نذكر أن حامية المدينة قتل من رجالها في ظرف ثلاثة أشهر

٨٠٠ جندي وضابط ودخل إلى المستشفى ٣٠٠ آخرون نتيجة للمرض والجوع والحرمان . وقد كانت عملية تموين هذه القوات المحاصرة التي يقال ان الجنرال شاغارنيسى نال فيها كثيراً من « مجده » العسكري ، من المشقة بحيث أن الماريشال فالي هو الذي قام بنفسه بمرافقة آخر قوافل تموينها في تلك السنة .

• • •

وفي هذه الأثناء طرحت مشكلة الاحتلال والاستعمار من جديد على بساط البحث في البرلمان ، بمناسبة النظر في ميزانية سنة ١٨٤١ . فان خصوم الاستعمار الذين كانوا ينتظرون أن توفر معاهدة تافنا إطاراً وقاعدة لنوع من التفاهم والتعايش السلمي ، قد استفاقوا الآن من هذا الوهم ، بعدما أدركوا أن فشل هذه التجربة ينطوي على نذير بحرب طويلة لا يتوقعون أن تكون أكثر نجاحاً من معاهدة السلم . وبهذه المناسبة ، صرح أحد الناطقين باسم هذه التركة ، وهو يسكاتوري سكرتير لجنة التحقيق في افريقية سابقاً ، في البرلمان بقوله :

« أفريقية معناها الخراب في السلم والضعف في الحرب . أفريقية مصيبة وجنون » . ولكن أفريقية في نظر أنصار الاحتلال والاستعمار ، على العكس من ذلك ، كما جاء في عبارات تيير ، هي مهد البطولة التي « تثير قصص المعارك فيها الأطفال وتسيل دموع النساء » . ولكن الاتجاه السائد أصبح الآن يبحث عن رجل الأقدار الذي يتمتع بمزايا سياسية وعسكرية وإدارية في نفس الوقت ليقود الحرب « حتى النصر النهائي على عبد القادر » . ومن المفهوم ، أن دور هذه الشخصية هو أن تحل محل فالي الذي أصبح من الواضح لدى الحكومة الآن ، انه لا يصلح للحرب أكثر مما كان يصلح للمفاوضة والمحافظة على السلم . وأما الشخصية التي كان الكثيرون يرون أنها تتمتع بالموهلات ، الضرورية لتسيير دفة الحرب وتركيز الاحتلال والاستعمار ، فهو الجنرال بيجو .

وعلى ضوء هذه المناقشات والتطورات العسكرية ، قررت حكومة صولت التي حلت محل حكومة نيير في ٢٩ أكتوبر ١٨٤٠ ، استدعاء الماريشال فالي

(٢٩ ديسمبر) وتعيين الجنرال بيجو والياً عاماً على الجزائر وقائداً على جيش أفريقية .

• • •

ساهم بيجو بعد مغادرته الجزائر في المناقشات التي جرت ، في مختلف المناسبات ، في البرلمان الفرنسي ، وكان من الطبيعي أن ينصت إليه المجلس بعناية للدور العسكري الذي قام به في ولاية وهران ، من جهة ، وبوصفه صاحب المبادرة الناجحة لعقد معاهدة تافنا من جهة أخرى . ولكن نظريات بيجو بشأن الاستعمار والاحتلال تطورت تطوراً مهماً في غضون هذه الفترة . وفي المكان الأول ، نجد أن الرجل لم يعد يؤمن بالاحتلال المحدود النطاق الذي يشكل قاعدة لمعاهدة تافنا . فإن هجمات الأمير في نوفمبر ١٨٣٩ . على سهول منيعة وتدمير العرب بسهولة للنقاط العسكرية ووسائل الدفاع التي أحيطت بها هذه المنطقة ومحوهم لكل أثر للاستعمار والاحتلال فيها ، قد أقنع الرجل بعدم إمكان توفير الحماية ضد العرب للمعمرين الأوروبيين . ومن ثم ، فإن الاحتلال المحدود النطاق وهم ، ووهم خطير . وهذا الخطر سيظل قائماً ، ما دمت مقيماً في منطقتك المحدودة ولا تقوم بهجوم على عدوك في عفر داره . بل انك حتى لو حاولت توسيع منطقتك الصغيرة ، فإن ذلك لن يجدي شيئاً ، حيث أن العدو سيجد دائماً أمامه فضاء أوسع مما يحتاج إليه للعيش . والوسيلة المثلى لتوسيع نطاق « المنطقة الصغيرة » ، كما دافع عنها بيجو في عدة مناسبات في مجلس النواب ، هي زيادة عدد القوات العاملة في أفريقية بحيث يرتفع إلى ١٠٠ ٠٠٠ جندي وضابط ، وتوزيع هذه القوة في تشكيلات صغيرة تتكون كل منها من ٧٠٠٠ رجل ، وتقوم بالحركة باستمرار في مختلف أنحاء البلد بحيث تمنع الأهالي من القيام بأعمال الزرع والحرق والرعي والحصاد ، وتكون لها قواعد للتموين على الشواطئ - وبذلك يدفع الجيش بالعرب الذين لا يريدون الخضوع إلى أطراف الصحراء . ومتى أضنتهم حياة الصحراء وقرروا العودة إلى بلدانهم ، طلب إليهم ، في مقابل السماح لهم بذلك ، تقديم ضمانات جدية ، وفي مقدمتها تسليم أسلحتهم

وماذا يعمل هذا الجيش العرمرم بالأراضي الشاسعة التي يطرد منها العرب ؟
وبالتالي ، ما هو الهدف الذي يقترحه ييجو للحرب ؟

« لا يمكن أن يكون للحرب سوى هدف واحد : الاستعمار . وبدون
الاستعمار ، لن يكون للحرب نهاية ولا نتيجة . ولن تكون الحرب حيثذ سوى
مجرد مقابلات رياضية تواجه فيها قوات المشاة الفرنسية الحسنة التنظيم والطاعة ،
خفة الخيالة العربية وسهولة تنقلها » .

وأين يجد الجيش العدد الكافي من المعمرين ؟

« خلّوهم من كل مكان ، ومهما يكن الثمن ! خلّوهم من المدن ، ومن
الأرياف ، ومن بين جيرانكم ، لأننا نحتاج إلى ١٥٠ ألف معمر ! وسيقال
أن الثمن سيكون غالياً ، لأنه يتحتم اقتطاع الأرض لهم ومدهم بالأسلحة والمواد
الغذائية . نعم أيها السادة ، يجب أن تدفعوا هذا الثمن ، إذا أردتم البقاء في أفريقيا .
فإن الاستعمار هو الذي سيحفظ الفتوحات ويحرر جيشكم تدريجياً من مهامه .
ولذلك ، يجب عليكم أن تفتحوا اعنادات بخمسة عشر ، أو عشرين مليون
فرنك لجمع المعمرين وإقراهم . وبعد ذلك سيتحتم عليكم تسليحهم وتنظيمهم
عسكرياً ، وبدون ذلك فسيعجزون عن البقاء بين العرب » . « فهذا إذاً ، هو
هدف الحرب . ولا يوجد هدف سواه » (من خطاب ألقاه ييجو في مجلس
النواب في ١٥ يناير ١٨٤٠) .

وهنا يمكن التساؤل ، كيف يمكن تبرير هذا التطور السريع نسبياً (في ظرف
نحو ستين) الذي طرأ على نظريات ييجو السياسية والعسكرية فيما يتعلق بالجزائر ،
وخصوصاً ما إذا كان يوجد خيط معقول يربط بين تفكير مفاوض معاهدة تافنا ،
والآراء الجديدة التي ستقوم عليها سياسته الاستعمارية . في رأينا أن ييجو الذي
اتسعت مطامحه وأخذ يعمل بمختلف الوسائل للعودة إلى الجزائر ، ليكون المحرك
الأول في هذه المرة ، غير ييجو الذي جرّب حظوظه العسكرية لأول مرة على
ضفاف نهرنا تافنا ، وأن الطلاق بين الشخصيتين طلاق بائن . ومع ذلك فإن ييجو

قد حاول ، رداً على انتقادات وجهت إليه في مجلس النواب ، تبرير نظرياته الجديدة بل وربطها بمعاهدة تاغنا . فلما لاحظ أن هذه المعاهدة قد سمحت للأمير عبد القادر بتشكيل جيش نظامي يتكون مما يتراوح ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ جندي وضابط ، صاح بلهجة ، إذا كان يعوزها المنطق ، فهي لا تنقصها الصرامة : « إن هذا الجيش ليس هو نقطة القوة بل نقطة الضعف في الأمير ! . لأن هذا الجيش هو الذي سيسمح لنا بالقضاء عليه يوماً ما ... وأما قوته الحقيقية ، فهل تعرفون ما هي ؟ إنها في سرعة تنقله ، وفي سعة الفضاء الذي يحويه وفي حرارة شمس أفريقية ، وفي عدم توفر المياه ، وفي حياة البدو التي يعيشها العرب . تلك هي قوة عبد القادر » . (نفس الخطاب) .

ومهما يكن من شيء فقد وصل ييجو في ٢٣ فبراير ، ١٨٤١ إلى الجزائر ، حيث وجد تحت تصرفه جيشاً يبلغ عدده الآن ٧٨ ألف جندي وضابط ، حسن التدريب والتجهيز وقد اكتسب خبرة ثمينة بمعرفة الأرض وطرق القتال مع العرب . وبعد جولة تفتيشية قصيرة ، شرع ييجو في تطبيق استراتيجيته ، فأمر بتدمير عدد من المراكز العسكرية المحصنة في متيجة ، ثم أبحر في ٧ مارس إلى ولاية قسنطينة ، حيث أمر بتدمير عدد آخر من النقاط العسكرية التي لم يكن يرى فائدة فيها ، وأصدر عدداً من الأوامر من بينها أمر يقضي بعدم قبول خضوع القبائل إلا بواسطة زعمائها الذين يعتبر كل واحد منهم مسئولاً عن تصرفات أبناء قبيلته ، ثم أمر كذلك بأن تعلق على كل عربي يعلن ولاءه لفرنسا شارة معدنية مسدسة الأضلاع مكتوب عليها « عربي خاضع » !

وبعد عودته إلى الجزائر ، عين الجنرال باراجي دوهيلير ، قائداً على ولاية الجزائر وكلفه بالقيام بعمليات ضد المدن الخاضعة للأمير ، ثم أبحر في ١٤ مايو إلى مستغانم حيث كان ينتظره لامور سيير قائد قوات وهران الذي جاء على رأس قواته لاستقباله الوالي العام الجديد .

بدأت الحملة الفرنسية الجديدة بتسيير قافلتين متتاليتين من الجزائر لتعومين

المدينة ومليانة بين ٣٠ مايو و ٦ أبريل ، اشترك فيها اللوق دومال ابن الملك . وقد كلفت هذه المسيرة الفرنسيين خسائر فادحة . ولكن العمليات العسكرية الحقيقية في الحملة ، ستبدأ في ١٨ مايو ، بتحريك قوات فرنسية كبيرة تحت أوامر ييجو تتكون من فيلقين ، أحدهما بقيادة لامور سير والآخر بقيادة اللوق دونمور ، ابن الملك الثاني ، سارت في الاتجاه الجنوبي ، نحو تكدمت ، عاصمة الأمير الثانية . ولما وصل إليها في ٢٥ مايو ، وجد المدينة خراباً وأنقاضاً لا تزال تشتعل فيها النيران ، حيث كان الأمير قد أمر سكانها بالجللاء عنها ونقل ما خف من الذخيرة الحربية والمؤن التي كانت فيها ، وباشعال النار في منازلها ومصانعها . وقد رأى ييجو المضي في هذه العملية ، فأمر سلاح المهندسين بتفجير الغمام لتدمير تحصينات المدينة التي من بينها سورها الذي يبلغ سمكه أكثر من متر ، والذي كان لا يزال قائماً .

ومن هناك ، اتجه جيش ييجو ، وفي أعقابها قوات المقاومة نظارده وتناوشه على طول الطريق ، إلى معسكر التي وجدها في حالة جيدة ، وهناك اختار عدداً من المنازل الكبيرة التي اتخذ منها ثكنات عسكرية ومستشفى ومستودعات ، ثم رتب فيها حامية وترك لها من المؤن ما يكفيها لمدة خمسين يوماً ، وانكفأ راجعاً إلى مستغانم التي وصل إليها في ٣ مايو .

وفي هذه الأثناء ، سقطت الحصون الدفاعية الأخرى التي شيدها الأمير بكثير من الجهد والتضحيات واحداً بعد واحد ، في يد قوات الجنرال باراجي دوهيلي : البغار في ٢٣ مايو ، وتازا في ٢٥ من نفس الشهر . وقد خربت القاعدتان ، مثل تكدمت ، ودمرت جميع المنشآت العسكرية والمدينة التي كانت كلتاهما تحتوي عليها .

وأما ييكو ، فعبثاً كان ينتظر الاشتباك في معركة « كلاسيكية » مع العرب ، ولذلك ، فهو لم يجد وسيلة أفضل لشغل وقت جنوده الذين ينتظر كل منهم القرصة ليقول لجذته انه « قاتل عبد القادر » ، من أن يقودهم ويوجههم ، كما يوجه الفلاح العجوز أبناءه ، في عملية للحصاد في سهول أغريس التي احتلوها ، بعدما

دمروا زاوية القلعة في وادي الحمام (مسقط رأس الأمير) . وبعدما خربوا حصن سعبدة الذي كان الأمير قد أشعل النيران فيه .

صحيح أن الجنود الفرنسيين قد جنوا نحو ٢٥٠٠ قنطار من الحبوب وكميات ماثلة من التبن في هذه العملية ، ولكن الحكومة الفرنسية التي كانت تنتظر من ييجو أن يعلن لها أنه سيرسل الأمير وأتباعه في أول باخرة قادمة إلى فرنسا ، لم تكن بدون شك لترتاح إلى هذه النتيجة لو أعلنت إليها .

وتبعاً لذلك ، فعلى الرغم من النجاح الظاهري الذي أسفرت عنه حملة الربيع في تخريب معاقل الأمير وحصونه الدفاعية ، فقد ظلت حكومة باريس قلقة حيث كانت ترى أن قوة الأمير قد « ترعزت » ولكنها لم « تدمر » .

وهذا التعبير ، بصدق خصوصاً على الروح المعنوية الشعبية . فإن القبائل التي رأت الأمير يواجه الفرنسيين في أكثر من معركة في الماضي لم تكن تشك في أن هذه المعركة ستلونها معارك أخرى وأن المقاومة ستسجل انتصارات جديدة . وعلى الرغم من احتلال معسكر ومن الوسائل التي التجأ إليها لامسورسير لجمع القبائل حول « الهابي » صنيعة الفرنسيين في معسكر ، فقد باءت محاولات الوالي العام السياسية « بفشل تام » ، حسب تعبير مؤرخ فرنسي حديث . وأما القبائل القليلة التي خضعت للفرنسيين فإنها « لم تعلن خضوعها إلا مكرهة ، وهي مستعدة ، على كل حال ، للخروج على الطاعة في أول فرصة تجدها » .

ولكن لماذا رفض الأمير ، على غير عادته ، الاشتباك في معارك حاسمة ؟

يبدو أن هذا الموقف مرجعه إلى اعتبارين أساسيين : أولهما أن قوات العدو التي ركزت كل عملياتها في ولاية وهران ، أصبحت الآن من الضخامة بحيث لا يمكن أن تتعرض لها قوات المقاومة مع أمل ، ولو ضئيل ، في النصر . ولذلك ، فقد قُصِّل الأمير المحافظة على قواته النظامية ليضمن بها طاعة القبائل بحيث يدخل المعركة الحاسمة بجميع إمكانياته في الوقت الذي يختاره هو ، وليس في الظروف التي يفرضها عليه العدو .



رسالة وجهها الأمير عبد القادر

الى رئيس الوزارة البريطانية في ١١ ديسمبر

١٨٤١ يعرض على بريطانيا عقد معاهدة (أرشيفات وزارة الخارجية البريطانية)

والاعتبار الثاني ، ذو طابع استراتيجي . فقد ترك الفرنسيين لبتوغلوا في الداخل ويمددوا خطوط مواصلاتهم وتموينهم إلى أقصى حد ممكن . ومنى تراكت الصعوبات أمامهم في جو من الشعور العدائي والحصار الاقتصادي ، فسيضطرون كما حدث في الماضي ، إلى العودة إلى الشواطئ .

ومهما يكن من شيء ، فإن ييجو قد عاد إلى مستغانم في ٥ نوفمبر ، ومن هناك اتجه إلى الجزائر ، بعدما عين لامورسير قائداً على معسكر ، ويبدو قائداً على مستغانم ، وتامبور على وهران . وكذلك أصبحت المدن الثلاث قواعد لعمليات عسكرية لإخضاع المثلث الذي يمتد بينها في أواخر السنة . وبذلك اتسعت الأرض الواقعة تحت الاحتلال في غضون سنة ١٨٤١ بصورة محسوسة وأصبح خط المدن الداخلية يشمل الآن قسنطينة والمدينة ومليانة ومعسكر ، وذلك بالإضافة إلى المدن الصغيرة التي تقع في هذه المنطقة ومدن الشواطئ . ومع ذلك ، فإن مدينة تنس التي يخدم مينائها منطقة درعة الجبلية الوعرة ، قد ظلت حرة وعلى ولائها للأمير .

وفي هذه الفترة ، رأى الأمير أن يستغل التوتر العلاقات بين بريطانيا وفرنسا ، ذلك التوتر الذي نجم ، خصوصاً ، عن معاهدة لندن (١٥ يونيو ١٨٤٠) التي أقرت بموجبها بريطانيا وروسيا والنمسا تسوية لمسألة الشرق الأوسط في غياب فرنسا ، فكتب رسالة في ديسمبر ١٨٤١ إلى رئيس الوزارة البريطانية ، يعرض عليه فيها عقد معاهدة صداقة وإقامة علاقات تجارية منتظمة بين البلدين ترتكز على ميناء تنس . وكذلك حاول إقامة اتصالات مع السلطان عبد المجيد العثماني عن طريق بريطانيا يطلب إليه مساعدة تركيا ، وهو بدون شك يعتقد في الحكمة القائلة بأن صديق الصديق صديق ، الخ ...

وفي أوائل سنة ١٨٤٢ ، واصل ييجو تنفيذ خطته العسكرية فسار على رأس جيش كبير في ٢٤ يناير إلى تلمسان التي كانت تحت الخليفة اليوحيميدي . ولما وصل إليها ، كان سكانها قد جلوا عنها ، حاملين معهم ما خف حمله من الأثاث والممتلكات وبعدما قام بحركات عسكرية في ضواحي المدينة ، استدعى الجنرال يبدو من مستغانم وعينه قائداً لقوات الاحتلال ، ثم اتجه هو إلى حصن سبلو

الواقع في جنوب المدينة وأمر بهدمه في ٩ فبراير .

ولما علم بيدو بوجود الأمير في جبال طرارة ، قرر الزحف على هذه المنطقة على رأس قوة تتكون من ٢٥٠٠ جندي وضابط مضافاً إليها قوة من فرسان الدوائر والزمالة بقيادة مصطفى بن اسماعيل وفرسان بني عامر . وفي ٨ وصل إلى ندرومة ، ولكن الأمير ، كان قد غادر هذه المنطقة واجتاز الحدود إلى المغرب الأقصى .

وفي غضون شهري مارس وأبريل ، وقعت عدة معارك ثانوية بين قوات المقاومة وقوات بيدو ، وخصوصاً على ضفاف تافنا وسكاك . ولما عرف لامور سبير أن قوات الأمير كانت منهكة في قتال بيدو ، اغتتم هذه الفرصة ليوسع رقعة نفوذه وقام على رأس حملة في اتجاه الصحراء .

وقد وجد الأمير في هذه الظروف بدوره ، فرصة ثمينة ليظهر من جديد على مسرح العمليات في مسقط رأسه ، لاستعادة سلطانه على تلك القبائل التي كانت أول من بايعه وأعلن الطاعة له . وهناك ضرب بسيف من حديد ضد المتعاونين الذين ثبتت خيانتهم ، وضرب مثلاً للقبائل المتخاذلة التي اعتقدت أن نجمة قد أقل تغير رجعة ، ودخلت في علاقات ولاء وتحالف مع العدو .

ولما علم لامور سبير بخبر ظهور الأمير في المنطقة التي تكبد كثيراً من المشقة لاختضاعها ، سارع بالعودة إلى معسكر ، حيث وجد أن الولي والحليف بالأمس قد أصبح الآن عدواً ، وأن عليه أن يبدأ كل شيء من الأول . ولكن لامور سبير أدرك أن مشكلته الأساسية هي مع الأمير الذي أصبح الآن خفياً يضرب حيث يشاء وفي الوقت الذي يختاره وفي المكان الذي لا يتوقعه فيه العدو .

وبينما كانت قوات لامور سبير تبحث عنه في سهول أغريس ، كان الأمير يحول ويصوب في تكدمت . وعلى هذه الأخبار ، سار لامور سبير في أعقابها إلى أنفاض عاصمة الجنوب . وقد وصل إليها في الوقت الملائم ، ليعرف أن الأمير قد انتقض على قوات زميله ، الجنرال شانغارنييه ، غير بعيد من مليانة !

فان هذا الجنرال ، قد رأى في انشغال الأمير في الجنوب ، والجنوب الغربي

فرصة للقيام بعمليات لاختضاع قبائل المنطقة التي ظلت على ولائها للأمير . وبينما كان منهمكاً في هذه العمليات ، أصبح ذات يوم ، فإذا به محاطاً من جميع الجهات بفرسان العرب والبربر ، وبقوات الجيش النظامي التي كان يقودها الأمير بنفسه . وفي أقل من لمح البصر ، انقض العرب على الجيش الفرنسي الذي أذهلته المفاجأة ، فكانت معركة وادي فضة (٢٠ سبتمبر ١٨٤٢) التي دامت يومين كاملين واستعملت فيها جميع الأسلحة والتي تعتبر من أعجـد المعارك التي خاضتها المقاومة الجزائرية .

وبعد هذه المعركة التي تكبد العدو فيها خسائر كبيرة في الأرواح ، بيومين فقط ، ظهر الأمير في سهول متيجة حيث نشرت قواته الخراب والدمار وحملت الحرب إلى أبواب الجزائر نفسها ، حيث كان ييجو ، بدون شك ، لا يتوقعه !

كان الأمير قد اتخذ مقرأ لقبادته في جبال الـورسنيس ، عند قبيلة بني أوراع . ومن هذا المعقل المنيع ، كان يراقب تحركات العدو في كل اتجاه ويتحين الفرص للانقضاض عليها في الوقت المناسب . وبعد العملية السابقة بحوالي اسبوعين ، (٨ أكتوبر) كان لامورسيير يبحث عن المطامر التي ملأها الأمير بالحبوب لتموين جيشه ، في منطقة تاجوين ، ليفرغها ، حينما انقض عليه الأمير فجأة وأعمل السيف في جيشه الذي يتكون من قناصة أفريقية وفرسان الدوائر والزماله . وفي الوقت الملائم ، انسحبت قوات المقاومة وتبخرت من جديد في الفضاء .

وبينما كان الأمير يقود حرباً من النوع الذي نطلق عليه اليوم اسم « حرب العصابات » يمتد مسرحها على ولاية وهران وتيتري ، بين الصحراءات والتل ، كان الفرنسيون يدعمون نفوذهم في المدن المحتلة التي يتخذونها قاعدة للنشاط العسكري والسياسي . وفي نفس الوقت ، ظهر عدد من الشخصيات من الانتهازين الذين وجد الفرنسيون فيهم أعواناً ذوي قيمة وأدوات طيبة لفرض سلطانهم على القبائل . ومن أبرز هذه الشخصيات ، في الصحراء الشرقية ، ابن جانه الذي سبق أن قدم عربوناً لولائه لفرنسا وهو عبارة عن ٥٠٠ أذن بشرية قطعها بسيفه الذي أهده مع هذه القطع للسلطات التي جاءت برسالة لتمدين البلد ، والآغا

السابق ابن محي الدين ، الذي كان مساعداً للخليفة ابن سالم في ولاية سوق حمزة ، وبأي قسطنطينة السابق ، أحمد ، الذي وجد الوقت مواتباً ليطفح من جديد ويظهر على مسرح الأحداث ولكن بدون جدوى .

الفصل العاشر

التنظيم الإداري والعسكري

كانت فترة السلام القصيرة التي عرفتها مملكة الأمير عبد القادر في ظل معاهدة نافتا ، فرصة لتوطيد دعائم الأمن والنظام في البلد ، ولتنظيم تحصيل الزكاة والضرائب ، وتوفير الموارد المالية الضرورية لقيام الدولة بمهامها . ولكنها كانت أيضاً فرصة لتبلور روح التعاون والتضامن القومي ، ولتنجلي عبقرية الأمير في تكوين مختلف أجهزة الدولة وتوجيهها ، ولربط العلاقات الانسانية بين المشرقيين على هذه الأجهزة للعمل في انسجام ووثام . فقد كَوَّن منذ مبايعته في سهول اغريس نظاماً هرمي الشكل للحكم والادارة يشتم بالبساطة والكفاءة ويحترم عواطف الشعب ، وعاداته ، وميول القبائل الى الحرية والاستقلال الذاتي .

كذلك كانت أجهزة الدولة خفيفة خالية من روح الروتين والبيروقراطية ، حيث كان الموظف فيها يعتبر نفسه خادماً للدولة وجندياً احتياطياً مستعداً للاستجابة لنداء الواجب في أية لحظة .

واذا كانت سلطة الولاة والعمال واسعة ، وحكمهم غير خاضع للرقابة ، واذا كانت طريقتهم في تحصيل الزكاة وجباية الضرائب صارمة وغير محدودة ، فان الوازع الديني ، كان قوياً في المسئولين ، كما كانت يقظة الأمير الذي هو

المرجع الأخير والحكم النهائي ، تمنع كل عبث وتضرب بيد من حديد على كل ما تشتم منه رائحة الفساد واستغلال النفوذ . ثم ان الأمير الذي يقفدي به خلفاؤه وحاشيته ، كان مثالا للزاهة والتقشف والاستعداد للتضحية بالنفس والنفس . وقد « كان احتقاره للثروة » على حد قول أحد المؤرخين الفرنسيين « وعزوفه عن مظاهر البذخ من الخصائص المميزة لشخصيته » .

كانت حاجات الأمير محدودة ومتواضعة ، فان ملابسه المنسوجة من الصوف ، تقوم بصنعها نساؤه ، بينما كان غذاؤه مما توفره أملاكه وأراضيه الواسعة والتي كان انتاجها يسمح له أيضاً بتقديم المساعدة للفقراء والمعوزين والجرحي في الحرب ، والضياقة لعابر سبيل . وبالتالي فهو لا يحتاج الى سحب موارد ، قليلة أو كثيرة ، من بيت المال .

وهذه أيضاً ، كانت حالة بعض خلفائه الذين جرى الأمير على اختيارهم من بين الأسر الكبيرة ، أو من الشخصيات التي تربطها به صلة القرابة ، ويتخذونه قدوة في حياتهم الرسمية والشخصية (ولو أن الخليفة كان يتلقى مرتباً رسمياً ، كما سنرى) .

كان الخلفية هو المسئول أمام الأمير على جميع المسائل التي تتعلق بالمحافظة على الأمن العام والتجنيد وجمع الزكاة وتحصيل الضرائب في ولايته . فكان يخرج لجمع الزكاة ولجباية الضرائب مرتين في السنة : المرة الأولى في الربيع لتحصيل الزكاة ، والمرة الثانية في أواخر الصيف بعد انتهاء موسم الحصاد ، لجمع العشور .

وهذه الرحلات كان الخليفة يستغلها أيضاً لتنظيم عجلة الإدارة المحلية التي يشرف عليها الآغا ، ولينظر في المسائل القضائية الكبيرة ويسمع الى شكاوى الناس ويفصل بين المتخاصمين ، وللتفتيش على ممتلكات الدولة (البايلك) .

وفي غضون هذه الرحلة ، ترافق الخليفة قوة من جيش الولاية النظامي ، من المشاة والخيالة . وهذه القوة العسكرية يقصد من تجريدها التخويف وحمل القبائل

التي قد تتردد في أداء ما عليها من الزكاة والضرائب والغرامات على الدفع ، والتي هي أحسن .

على أنه إذا كانت الادارة تبدي الحزم والتصلب في حمل الناس على دفع المستحق عليهم لبيت المال ، فهي تتساهل فيما يتعلق بوسائل الدفع . فان الأمير قد أعطى تعليمات دائمة لخلفائه بأن يقبلوا مواد الاستهلاك ، مثل البغال والخيول والجمال والثيران والحبوب ، لتسديد الضرائب والغرامات المفروضة على القبائل . وبذلك كانت الطرق الادارية للجباية تتسم بالذكاء والمرونة التي كان يتطلبها الموقف . وبدلاً من الاصرار على التسديد بالعملة ، التي ستدفعها الدولة ، بدورها لشراء الخيول والحيوانات التي تستخدمها للنقل والحرب ، والمواد الغذائية الضرورية للجيش ، فهي تقبل هذه المواد وتأخذها مباشرة الى مخازنها ومطامرها الكبيرة .

والخيول التي تأخذها الدولة في مقابل الضرائب ، أو تأخذها غنائم في الحرب ، تستعمل خصوصاً لتعويض ما تفقده الخيالة . ولكن الخيول وغير ذلك من الحيوانات التي لا تحتاج اليها الادارة ، تعهد بالعناية بها الى بعض القبائل وتعين للإشراف عليها مسئولين اداريين تدفع لهم أجوراً في مقابل هذا العمل .

وأما قطعان المواشي التي تسدد بها الزكاة المستحقة ، فان الادارة تركها في أراضي القبيلة تحت اشراف قائد القبيلة . ومن نتاج هذه القطعان ينفق الخليفة لمواجهة تكاليف الضيافة وللمساعدة المحتاجين ، ولدفع اعانات للطلبة والمعلمين ولتموين جيش الولاية باللحوم (مرتين في الأسبوع) .

ولكي يضمن للمملكة موارد اضافية مستقرة ، شرع في استكشاف الموارد الطبيعية التي يحتوي عليها بطن الأرض . وكذلك قام بوضع الترتيبات العملية وبدأ في استغلال مناجم الرصاص والنحاس في جبال الوركسينس الذي كان يستخرج منه كميات من هذه المعادن يستعين بها ، الى جانب الكميات التي كان يمد بها المغرب الأقصى والتي يشتريها من المدن الشاطئية والواقعة تحت الاحتلال ، لسد حاجات الجيش والسكان المدنيين .

ومن جهة أخرى ، قام بالمحاولات الأولى لوضع قاعدة متوازنة للصناعة التي منح الأولوية فيها ، بطبيعة الحال ، للصناعات الحربية فاستقدم خبيراً فرنسياً اسمه دو كاس ، قام بإنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة بمختلف أنواعها في تكلمت ، كما أنشأ مصانع للنسيج ، كانت تنتج ، فيما يبدو ، أنواعاً رفيعة ، إلى جانب الأنواع الشعبية ، من الأقمشة .

كانت المملكة في أوج عظمتها ، أي في سنة ١٨٣٩ ، تنقسم إلى ثمان ولايات ، على رأس كل ولاية خليفة . والولاية ، بدورها ، تنقسم إلى عدة دوائر (أغاليك) ، وعلى رأس كل دائرة آغا . والدائرة تتكون من عدد من القبائل ، وعلى رأس كل قبيلة مهمة قائد ، يتولى شئونها العامة . والقبيلة نفسها تنقسم إلى عدة خلايا وبطون تخضع كل منها لسلطة «شيخ» .

وهؤلاء الموظفون جميعاً ، بمختلف درجاتهم ، يتلقون مرتبات من الدولة في مقابل الخدمات التي يقدمونها لها . فالخليفة يتقاضى أعلى المرتبات ، وهو ١١٠ دورو (حوالي ٥٥٠ فرنك) شهرياً ، مضافاً إليه صاعاً (١٦٠ لتر) من الشعير يومياً ، لمواجهة واجباته في تكريم الضيف وإغاثة المحتاج .

وأما الآغا والقائد ، فهما لا يتقاضيان مرتبات ثابتة ، بل مكافآت تمثل نسبة عشرة بالمائة مما يجمعه كل منهم من الزكاة والضرائب .

والمقاطعات الثمان ، هي : تلمسان التي وئى عليها محمد البوحيمدي الوهاصي ، ومعسكر التي جعل الحاج مصطفى التهامي ، صهر الأمير ، والياً عليها (وقد جمع بين هذا المنصب ومنتصب رئيس ديوان الانشاء) ومليانة ، وكان محمد بن علل ، أحد أقارب الأمير خليفة عليها ، وتيتري (المدية) ، التي كان أخوه ، مصطفى بن محي الدين ، والياً عليها ، ثم عزله وولى مكانه محمد البركاني . وهذه الولايات الأربع ، تخدمها الموانئ البحرية التالية : أرشغون ، وأرزو ، وشرشال .

ولما اتسعت المملكة في الاتجاه الشرقي ، انشئت ولاية بجاية ، وعاصمتها سطيف ، تحت خلافة محمد بن عبد السلام المقراني ، ثم محمد الخروني القلعي ،

وولاية الزيبان ، وعاصمتها ، بسكره ، وولاية جبال القبائل الكبرى ، وعاصمتها ، سوق حمزة (البويرة) التي ولي عليها ، أحمد بن سالم الديبسي ، وولاية الصحراء الغربية وعاصمتها الأغواط .

وتعين الولاة والعمال يتم بموجب مراسم خاصة يقوم بتحريرها كاتب الديوان ويختتم عليها الأمير بخاتم الامارة ، وهو خاتم كبيرة مستدير الشكل ، منقوش في دائرته :

ومن تكن برسول الله نصرته ان تلقه الاسد في آجامها بحجم

وفي جوانبه : الله ، محمد ، أبو بكر ، عمر ، عثمان ، علي .
وفي الوسط : الواثق بالقوى المتين ، ناصر الدين ، عبد القادر بن محي الدين .
ويتم تنصيب الوالي داخل الديوان الأميري . وعند تسليمه مرسوم التقليد ، يعطى خاتماً نقش عليه اسمه ولقبه ويخلع عليه برنس جوخ ، حسب الرتبة التي منحها ، ثم يحلف على صحيح البخاري بيمين الولاء ويلتزم بحسن السيرة والعدل بين الرعية .

وأما الخصائص التي كان الأمير يحرص على توفرها في العامل ، فهي ، ان يكون مشهوراً بمعرفة أحكام الشريعة ، وان يكون ممن سجل مواقف في النضال المسلح ، وذلك بالإضافة الى صفات مثل الحزم والتفضل وحسن السيرة وقوة التأثير في القبائل التي ينتمي اليها .

وفيما يتعلق بتشكيل الحكومة وتوزيع المناصب الوزارية ، فقد سبق أن أشرنا اليها في فصل سابق ، كما ذكرنا أسماء الشخصيات التي عينها الأمير ، اثر مبايعته ، في هذه المناصب . وكذلك تحدثنا عن مجلس الشورى الذي يتكون من أحد عشر عضواً من أجلة العلماء برئاسة قاضي القضاة ، أحمد الهاشمي المراسي .

وأما إدارة القضاء وفصل الخصومات ، فقد كان يجري في مجلس اقليمي يختار الخلفاء أعضائه من بين كبار الفقهاء والعلماء المحليين ويرأسه الخليفة

نفسه ، أو قاضي الولاية في حالة غيابه . والخليفة ، بحكم منصبه ، هو المسئول عن تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس ، على أساس من الكتاب والسنة والفقه الاسلامي .

والقاضي ، يتقاضى مرتباً شهرياً قدره ١٠ دورو (أي ٥٠ فرنك) ، مضافاً اليها رسوماً يتقاضاها على بعض العمليات التي يقوم بها .

وإدارة القضاء ، في الجيش يقوم بها ، أيضاً ، قاضٍ يتولى أمور كنيية ويساعده عدلان في مهمته . ويقوم بتنفيذ الاحكام التي يصدرها القاضي ، جاويز . والقضاء في المملكة كان يجري بسرعة مع الحد الأدنى من الشكليات وبكل ما ينبغي من الحزم والشدّة . والعقاب ، يوقع بالمدّنب بمجرد ما تصدر المحكمة حكمها عليه .

وكذلك شهدت المملكة ، بفضل نشاط سلطة الشرطة وتنفيذ الاحكام بصرامة ، حالة من الأمن الداخلي لم يعرف لها البلد مثيلاً في عهد الأتراك ، حين كانت السرقة والتراعات المسلحة بين الأفراد والقبائل والاعتداء على الممتلكات أموراً شائعة في مختلف المناطق .

وعلى الصعيد الأخلاقي ، كان شرب الخمر محرماً ، كما كان ممارسة البغاء يعتبر جناية يعاقب عليها القانون . وكذلك كان التدخين محرماً ، ولعب الورق ممنوعاً في الجيش ، حفاظاً على الروح المعنوية بين الجنود وللحيلولة دون تهديد دخلهم المتواضع وحرمان عائلاتهم منه .

وقد كان الأمير وخلفاؤه يشجعون التعليم في الزوايا حيث كان الشيوخ والفقهاء يتعلمون القرآن والعلوم الدينية واللغوية ، وكانوا يتلقون من الحكومة منحةً نقداً أو عيناً .

وكان الأمير يعنى عناية خاصة بجمع الكتب في مختلف العلوم والمحافظة عليها ، خصوصاً ، في الزوايا . وقد كان في نيته انشاء مكتبة عمومية كبيرة في نكدمت ، حيث كان يحتفظ هو ، شخصياً ، بعدد مهم من المخطوطات التي استولى عليها

الفرنسيون حينما سقطت الزمالة في يد الدوق دومال ، وكان هذا الضياع مثاراً لأسف الأمير وحزنه في غضون السنوات التالية .

• • •

وعلى الصعيد العسكري ، كانت استراتيجية الأمير تقوم على اعتبار جوهرى ، وهو العمل والاستعداد لمنع الفرنسيين من التوغل ، انطلاقاً من المدن التي يحتلونها على الشواطئ إلى الداخل ، في المرحلة الأولى ، ثم العمل لطردهم من الجزائر ، في مرحلة تالية . وبناء على هذه النظرة ، كانت جبهة القتال ، في حسابه ، تمتد على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط . وفي نطاق هذه الاستراتيجية ، احيطت المدن الشاطئية المحتلة بعدد من القبائل الموالية له وجعل منها حراساً ووسيلة للضغط الاقتصادي على الفرنسيين وقت الحاجة . وأهم هذه القبائل ، هي : الغراية في منطقة وهران ، وحجوة في منطقة الجزائر ، والقبائل المجاورة لمدينة بونة . وبالسيطرة على هذه القبائل ، وضع الأمير في يده مصير المدن المحتلة ، حيث كان في وسعه ، في أي وقت ، أن يمنع وصول المنتجات الضرورية إلى أسواقها ، ويعرض طرق تموينها للخطر ، أو يطلق فرسان القبائل لمناوشة حامياتها .

وفي التل ، يمتد خط من المدن الموازية للساحل من الغرب إلى الشرق ، وهي تلمسان ومعسكر ومليانة والمدينة . وقد كان يود الأمير أن يضيف إليها قسنطينة التي داعبه الأمل وقتاً من الزمن ، في أن يحلوا الفرنسيون عنها ، كما جلوا عن معسكر بعد غزوها في المرة الأولى . ولكنه سرعان ما أدرك أن الفرنسيين ، عوضاً عن ذلك ، قد اتخذوا هذه المدينة قاعدة لبسط سيطرتهم على أراضيها . فهذه المدن التي تشكل حواضر المملكة ومراكز الحضارة والعمران التي توفر الانتاج الصناعي وتزخر بالنشاط الثقافي ، كانت تثير قلق الأمير ، من حيث أنها تشكل قاعدة محتملة لاستقرار العدو فيها ولنشر سلطانه منها على مختلف أطراف البلد .

ولمواجهة هذا الاحتمال ، وضع الأمير خطة لتخريب هذه المدن كلية ، متى قرر الفرنسيون احتلالها والاستقرار فيها . وبذلك يفرغ الحياة العمرانية من كل ما من شأنه أن يغريهم بالبقاء في البلد ويحرمهم من الوسائل التي تسمح لهم

بالتوغل منها إلى الداخل .

وهذه التضحية العظمى ، كان الأمير مقتنعاً بأن الشعب في مجموعه سيقبلها ، كما قبل تضحيات أخرى من قبل ، بروح من الشجاعة والوطنية . ولكن سكان المدن ، احجموا ورفضوا هذا المشروع ، ولذلك اضطر الأمير إلى التراجع عن هذه الخطة الاستراتيجية ، مع أنه كان يعتقد أنها الطريقة الوحيدة لمنع الفرنسيين من الاستقرار والاستيطان في الداخل .

وبدلاً من ذلك ، أقام عدداً من القواعد العسكرية في جنوب التل كانت ترتبط بطرق تجارية مع مدن التل المذكورة وتشكل ، في نفس الوقت ، مواقع للمراجع إليها عند الحاجة .

وهذه الحصون ، هي : سبدو التي تقع في جنوب تلمسان ، وسعيدة الواقعة في جنوب معسكر ، وتكدت الواقعة في الجنوب الشرقي ، وتازازا الواقعة في جنوب مليانة ، والبغار الواقع خلف المدينة ، وبسكرة الواقعة خلف قسنطينة . فهذه الحصون التي تحمي مدن التل من عبث القبائل الصحراوية ، كانت تشكل ، في نفس الوقت ، ملجأ ومهرباً أمام ضغط الجيوش الفرنسية ، عند الحاجة .

وكما سبق أن أشرنا ، فقد كانت تكدت أهم هذه المواقع العسكرية الجنوبية جميعاً . وترجع أهميتها خصوصاً ، إلى أنها كانت مركزاً خطير الشأن للتبادل التجاري بين القبائل الصحراوية والتل . ولاعداد هذه المدينة لكي تصبح عاصمة المملكة وقت الحاجة ، ابتنى الأمير فيها داراً لضرب السكة وزودها بالفنادق والمستودعات وأنشأ فيها عدداً من الصناعات ، وبنى داراً للأمير .

وقد عمل الأمير لتنظيم جيش دائم ، وبذل لذلك أقصى الجهود وانفق عليه أموالاً طائلة ، فشكل جيشاً نظامياً يتكون من ٨٠٠٠ من المشاة و ٢٠٠٠ من الخيالة و ٢٤٠ طنجياً ، و ٢٠ قطعة من المدافع الجبلية وعدد مهم من المدافع من مختلف الأنواع . وهذا الجيش موزع في أوقات السلم بين الولايات الثمان ، على أساس ١٠٠٠ نفر . من المشاة ، و ٢٥٠ فارساً من الخيالة ، و ٣٠ طنجي ،

وقطعتين أو ثلاث قطع من المدافع لكل ولاية .

والجيش النظامي يتكون من الجنود الذين تقدمهم القبائل أو تُجنّدهم السلطة العمومية بالقسر . على أن الجيش النظامي ، لا يمثل سوى القوة المقاتلة الدائمة . لأن جماعات من المشاة والفرسان تتقاطر بآلاف للانخراط في الجيش وللجهاد في وقت الحرب ، ولا سيما حينما يشاهدون الفرنسيين يقتربون من أراضي القبائل وقراها .

وقد عني الأمير بتنظيم صناعة لوازم الجيش ، فرتب عدداً من الخياطين والسروجية لتفصيل الملابس العسكرية ولاصلاحها ، ولصنع السروج ، كما عني بتدريب الجنود على أساليب الحرب والخطط التي اتبس كثيراً منها من الجيش الفرنسي .

وأما معسكر الجيش ، فهو يتخذ شكلاً نصف دائري ويتكون من عدد من الخيم ، مخروطية الشكل ، متناسبة البعد في البناء . وكل خيمة تضم ثلاثة وثلاثين نفرأ . وللمعسكر مدخل رئيسي ينصب على جانبيه مدفعان . وفي مقدمة المعسكر ، خيمة رئيس سلاح المدفعية ، ويقابلها خيمة رئيس الجراحين والأطباء ، وخيمة المستشفى ، وفي نصف الدائرة تقف خيمة الأمير ، وطولها خمسة عشر متراً ، في عرض ستة أمتار . وهي مبطنّة ومزينة من الداخل بأنواع من الأقمشة الملونة ومفروشة بالسجاد الفاخر وهي تقوم على ثلاثة أعمدة ، ارتفاع كل منها خمسة عشر قدماً متناسبة الوضع من حيث البعد . ويجلس الأمير في الخيمة يقع في مقابل المدخل . وعلى مسافة غير بعيدة من خيمة الأمير يقع مركز رايات الجيش ومربط خيل الأمير . وعلى يمين الخيمة ويسارها ، تنصب خيم كتبة أسراره وحرسه وخواص مأمورية . ومن ورائهم خيم محافظي الخزينة ومستودعات لوازم الجيش الخ . وكذلك يشتمل المعسكر على سوق ومقاهي ودكاكين ، تباع فيها مختلف البضائع والمأكولات .

والحياة في الجيش تخضع لتنظيم وقواعد دقيقة تضبط الواجبات والحقوق ،

اشتملت عليها رسالة وضعها الأمير بعنوان : « وشاح الكتائب وزينة العسكر المحمدي
الغالب » . تتكون من مقدمة وأربعة وعشرين قانوناً ونخاتمة (مطبوع) .

والجيش يتكون من ثلاثة أسلحة : العسكر (المشاة) ، والخيالة ، والمدفعية .
ف سلاح المشاة يخضع لأوامر رئيس أعلى وينقسم إلى فصائل تتكون كل واحدة
منها من ١٠٠ جندي . وتنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام ، ولكل قسم منها خباء ،
وعلى الخباء رئيس (رئيس الخباء) ونائب له (خليفة رئيس الخباء) . والوحدة
الكبيرة تقع تحت رئاسة « سيف » .

وسلاح الخيالة ينقسم إلى كتائب تتكون كل منها من ألف فارس وعلى رأسها
آغا . والكتيبة تنقسم إلى وحدات أصغر تتكون كل منها من ٥٠ فارساً على رأس
كل منها « سيف » . والخلية الأخيرة في هذا التقسيم ، عبارة عن جماعة تتكون
من عشرين فارساً وعلى رأس كل منها « رئيس صف » . ودونه الجاويش .

وأما سلاح الطوبجية (المدفعية) ، فعلى رأسه « باش طوبجي » . وعين لكل
مدفع ١٢ طوبجي يقومون على خدمته .

وكسوة العسكر المحمدي على نوعين : الجوخ والكتان . فأما الجوخ ، فعلى
ثلاثة أصناف : الأحمر القاني ، وهي كسوة أعلى الرتب العسكرية ، والأحمر
الخفيف ، وهو أدنى رتبة ، والأسود وهو أحط الرتب .

والأحمر القاني ، هو لون زي رئيس العسكر ورئيس الخيالة . والأحمر
الخفيف ، للسيفين والكتاب والمدرين ورئيس الطوبجية . وأما الأسود فهو زي
الطوبجية ورئيس جماعة الاثني عشر مدفعي . وأما رئيس الصف ورئيس الخباء ،
فأزياؤهم متنوعة .

وأما الكسوة المصنوعة من الكتان ، فهي زي أفراد سلاح المشاة (وكسوة أفراد
الخيالة ممن لا رتب لهم ، مصنوعة من الجوخ الأحمر الدون) .

وغطاء الرأس في العسكر ، هو الشاشية . ويتغيز الضباط ورؤساء الجيش

بعلامات ونياشين . فرتبة الآفة ، تميزها أربع علامات من الذهب : اثنتان على منكبيه ، احدهما مكتوب عليها : « أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » ، والأخرى : « الصبر مفتاح النصر » . واثنتان في صدره في شكل هلال . فذات اليمين ، مكتوب عليها : « لا إله إلا الله » ، وذات الشمال ، مكتوب عليها : « محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وتتميز رتبة رئيس الخيالة علامتان من الذهب ، احدهما على منكبيه الأيمن مكتوب عليها : « الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة » ، والأخرى يضعها على صدره مكتوب عليها : « محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ويتميز السيف (سياف المشاة) عن غيره من ذوي الرتب ، بعلامتين من الفضة في شكل سيف يضعهما على عضديه ، احدهما مكتوب عليها : « لا انفع من التقوى والشجاعة » ، والأخرى : « ولا أضر من المخالفة وعدم الطاعة » .

ولسياف الخيالة علامة واحدة يضعها على عضده الأيمن . وهي مصنوعة من الفضة مكتوب عليها : « أيها المقاتل ، أحمل نغم ! » .

ولرئيس الصف علامة واحدة من الفضة توضع على عضده الأيمن .

والترقية من رتبة إلى رتبة في الجيش تخضع لقواعد دقيقة ، فلا ينقل العسكري ، مثلاً ، إلى رتبة سياف ، إلا بعد ترقيته إلى مختلف الرتب الأدنى . وهذا عدا من حمل « الشبعة » ، فانه يمكن أن يرتقي إلى رتبة سياف دون تدرج .

والشبعة المحمدية : عبارة عن وسام مصنوع من خالص الذهب ، او الفضة ، يمنح مكافأة لمن أظهر شجاعة نادرة واقداماً في الحرب ، أو أنقذ زميله من يد العدو ، أو سبق غيره في الهجوم أو الكر ، أو في صد هجوم قام به العدو . والأمير هو الذي يقوم بنفسه بالباس الشبعة لمسحقيها ، وذلك في احتفال عسكري تعزف فيه الموسيقى .

وكما هي الحالة في جميع جيوش العالم في القديم والحديث فان المبدأ الأساسي

الذي تقوم عليه الحياة العسكرية في جيش الأمير ، هو مبدأ الطاعة . ومن خالف الأوامر من رجال الجيش في الأحوال العادية ، يعرض نفسه للعقاب لمدة خمسة عشر يوماً . ومن سمع الطنبور الذي يدعو للتدريب ويتأخر عن الاستجابة ، يعاقب بالسجن لمدة يومين . ولكن التأخر عن الاستجابة للنداء للقتال ، يعاقب مرتكبه بالسجن لمدة شهر واحد .

والتفتيش والتفقد مهمة أساسية للآفة . فهو يفقد عدد العسكر وكسوة الجندي وسلاحه وجميع آلات الحرب في كل يوم سبت . وان تخلف عن ذلك لغير عذر قاهر ، يسجن لمدة عشرين يوماً .

وعلى السيف أن يفقد ما تحته من العسكر في يوم اثنين وخميس . فان تخلف عن ذلك لغير عذر ظاهر ، يسجن لمدة عشرة أيام . وان وجد في سلاحه فساد ولم يصلحه يسجن لمدة خمسة أيام .

والظلم والغش والتعدي والرشوة ، تعرض مرتكبيها لعقاب صارم . ومن هرب من الجندية وعاد باختياره يسجن عدد الأيام التي غاب خلالها . ولكن الجندي الهارب من الخدمة ولم يعد إلى الجيش ، يحاكم على حسب اجتهاد الأمير ، إذا قبض عليه . وإذا باع الجندي شيئاً من البارود وثبت عليه ذلك ، تعرض للسجن لمدة شهر واحد .

ويحتفظ قسم خاص في الجيش بسجلات تكتب فيها العقوبات والملابس والدخيرة وغير ذلك من الأمتعة والأسلحة التي يتسلمها الجندي .

وإذا أصيب جندي بالمرض نقل إلى منزل أو مستشفى الجيش ، حيث يجد القراش والطعام والعناية الطبية على يد أطباء وممرضين « من ذوي النباهة والأدب وطلاقة الوجه واتساع الخاطر ، حتى لا تضيق نفوس المرضى بهم » .

وإلى جانب الأطباء الذين يرافقون الجيش في تنقله ، تحتفظ كل ولاية بطبيب خاص تدفع له مرتباً شهرياً ثابتاً . وهؤلاء ، لا يتمتعون بتعليم عال ، باعتبار الأمير نفسه ، ولكنهم من ذوي الخبرة وقادرون على العلاج ، وخصوصاً

للأمراض الشائعة في الجزائر ، وعلى جبر العظام وضمد الجراح . وقد كان الأمير ينوي انشاء مدرسة للطب تدرّس فيها مختلف العلوم التي تتصل بمهنة الطب ، ولكن فترة البناء والانشاء التي عرفها البلد في ظل معاهدة نافنا ، كانت قصيرة ولم تسمح له بتحقيق هذا الحلم .

وللقضاة والجنود مرتبات شهرية ، إلى جانب مخصصات كل واحد منهم من الغذاء اليومي . فالأغا يتقاضى مرتباً شهرياً قدره ٢٢ ريالاً (نحو ٣٠ فرنك) ، مضافاً إليه في كل يوم ثلاثة أرغفة من الخبز ، أحدها من الخبز الأبيض ، والآخران من الخبز الأسمر ، ونصف رطل من السمن وستة أرطال من البرغل . وله كل يوم خميس واثنين شاة ، وله كسوة نائمة من بيت المال .

وللسياف اثنا عشر ريالاً في الشهر ، وله في كل يوم رغيفان ، أحدهما أبيض ، والثاني من الخبز العادي ، وفي كل ليلة رطلان من البرغل وأوقيتان من السمن . وله في كل يوم خميس واثنين ربع شاة من اللحم .

ومرتبات الأطباء العسكريين ، متفاوتة حسب نفاوت خبرتهم ومعرتهم . ولرئيس الأطباء كسوة من الجوخ الجيد ، واثنا عشر ريالاً شهرياً ، مضافاً إليها رغيفان من الخبز الأبيض كل يوم ، ورطلان من البرغل كل ليلة وأوقيتان من السمن وربع شاة من اللحم في كل يوم خميس واثنين .

كان الأمير هو الرئيس الأعلى للإدارة والمرجع الأخير في شئون القضاء والديبلوماسية والقائد الأعلى للجيش ، والمشرّع والمرشد والموجه للأمة بأقواله وأفعاله . وقد جمع من الخبرة في شئون السياسة وفي فهم سيكلوجية شعبه ، ما لا يتوفر إلا لعدد من المتخصصين . وكذلك جعل منه ناقد فكره ، وبعد نظره ، وحلمه ، وسعة ثقافته ، وحسن معاملته للرعية والموظفين والولاة ، على حد تعبير أزان « رئيساً للدولة يملك جميع الخصائص التي تمكّن بها من نشر سلطانه على الجماهير الشعبية »

الفصل الحادي عشر

سُقُوطُ الزِمَالَةِ

سجلت خطة بيجو العسكرية في أوائل سنة ١٨٤٣ ، نجاحاً لا ينكر ، ولكن الرجل ، مع ذلك ، كان بعيداً عن تحقيق هدفه الأساسي وهو القضاء على نفوذ الأمير عبد القادر ونظام حكمه . فاذا كان الجيش الفرنسي قد وسع ، وراء ما كان يحلم به قاده ، المنطقة المحتلة ، بحيث أصبحت تشمل الآن المدن الداخلية وجزءاً مهماً من التل ، فإن السلطات الفرنسية التي تواجه مقاومة فعالة في الجبال وفي أطراف الصحراء ، عجزت أيضاً عن توفير شعور الطمأنينة والهدوء الذي تنشده لمواصلة تجارتها في اقرار المعمرين ، بل وعجزت حتى عن تأمين المواصلات بين المدن والمناطق المحتلة ، ناهيك بحماية القبائل التي تخضعها . فإن ظهور الأمير عبد القادر في منطقة من المناطق المحتلة ، كان بمثابة كلمة السر ، والاشارة المرتقبة لاندلاع الثورة ، مما يضطر معه الجيش الفرنسي إلى بدء ما كان قد أنعم من جديد .

ولتحقيق هدفه السياسي والعسكري الأساسي ، وضع بيجو خطة استوحاها ، بدون شك ، من الطريقة التي كان يسير عليها نابليون أثناء حملاته في مختلف البلدان الأوروبية ، وتقضي بإنشاء مراكز دائمة للعمليات العسكرية والمراقبة وتقوم

بدور مماثل للدور الذي قامت به مدينة معسكر ، أي ، قواعد للتكوين ولانطلاق العمليات الحربية ، في الوقت الذي تكون فيه خلافا ادارية بحريية لتطبيق الحكم المباشر .

وقد بدت الحاجة ملحة ، خصوصاً ، لربط الصلة بين الحاميات الفرنسية في خط المدن الداخلية في مستغانم ومعسكر ومليانة والمدية ، وهذه الغاية ، قام لامور سير في أواخر أبريل ١٨٤٣ ، بإنشاء معسكر الأصنام الذي سيتطور ويتحول إلى مدينة الأصنام الحالية ، ثم قام غيره باعادة بناء المدن والحصون الجنوبية التي خربها الجيش من قبل ، وهي : تازا ، والبوغار ، وتكدمت ، وسعيدة ، وسبدو . وكذلك قام لامور سير بوضع أسس مدينة تيارت الحالية ، على مقربة من تيهرت الرستمية القديمة ، وقام شانغاريني ببناء ثنية الحد التي تقع على مسافة ٦٧ كيلو متر إلى الجنوب من مليانة .

ومن ناحية أخرى ، فكر ييجو أنه لكي يمكن اخضاع البلد وطرد الأمير نهائياً ، يتحتم عليه في المكان الأول القضاء على معنويات الشعب ونحطيم ارادته بعزل الحافظ الديني وابطال فريضة الجهاد . وللوصول إلى هذه الغاية ، وضع الخطوط الرئيسية لسياسة للاحتلال تقوم على الدعاية الملحة بسلامة نيات الفرنسيين وجمع المعلومات بمختلف الوسائل ونشر اطمئنان مصطنع في النفوس بتجريد قوات مهمة ووضعها على قدم الاستعداد للقمع وللدفاع عن المناطق الخاضعة .

وقد وجد ييجو عوناً ذا قيمة لا تنكر لتنفيذ هذه الخطة في المغامر الفرنسي ، ليون روش ، الذي أشهر إسلامه وتزوج بمسلمة وعمل كاتباً ومستشاراً للأمير ، قبل أن يرتد ويعود إلى أصله .

ونحن قد رأينا ، كيف أن هذا الشخص قد قام بدور مهم في الاتصالات التي جرت بين الأمير والتجيني أثناء حصار حصن عين ماضي ، وكيف قام ، اثر استسلام التجيني ، بتفجير الغام لنسف أسوار هذه القلعة . ولكن ليون روش سيجد بدوره في هذه المرحلة أداة طيعة وعوناً ذا قيمة في هذا التجيني نفسه ، بعدما

انكشف قناع كل منهما وتبين له أن أهداف شيخ الطريق متحدة مع أهداف المرتد في خدمة الاحتلال .

وبفضل مساعدة التجني ، افتتح ليون روش الفصل الأول في سياسة ييجو ، فسار بناء على تعليمات منه إلى القيروان في شهر اغسطس ، ١٨٤٢ ، ونزل في زاوية التجني وقام مقدم الزاوية بتنظيم اتصالات بينه وبين الأوساط التي تنسب إلى الدين والعلم ، فطلب إليها اصدار فتوى دينية ذات طابع عام في الظاهر ، ولكنها تنطبق على حالة المسلمين الجزائريين حدوثك النعل بالنعل ، فتعصيم من فريضة الجهاد . وبالفعل ، فقد حصل على « فتوى » نصح بأنه متى احتل الكفار أرض شعب مسلم وقام بمحاربتهم طالما كان يأمل في امكان طردهم .. ومتى تأكد من أن استمرار المقاومة لا ينجح عنه إلا الخراب والموت ، فإنه يمكن لهذا الشعب أن يعيش تحت سيطرة المحتل ، بشرط أن يترك له الحرية في ممارسة طقوس دينه الخ ..

وكانما أدركت سلطات الاحتلال ما تنطوي عليها هذه العملية من السخف الذي لا يمكن أن يفوت حتى على السذج الذين وضعت الفتوى لتخديرهم ، وتخوفت من تشككهم في قيمتها وفي عدم سرعان مفعولها ، فرأت أن تعزز مضمونها وبعثت بليون روش نفسه ، إلى القاهرة ، ثم إلى الطائف حيث كان من المفروض أن يصدق عليها علماء من طراز التجني .

والرواية الفرنسية التي تورد هذه القصة وتعطيها أهمية خاصة ، لا تذكر المبالغ التي دفعها ييجو في مقابل اطلاق لسان هذه الضمائر الإسلامية « الحية » التي كانت ساكنة عن عمليات الغزو والاحتلال التي تقوم بها فرنسا منذ أكثر من اثني عشر عاماً . على أن بعض الباحثين المحققين أثبتوا أن ليون روش لم يسافر قط الى البلاد المقدسة وانما هو بقي في تونس حيث كتم أخبار نقلاته عن ييجو حتى عاد اليه بالوثيقة المزعومة .

والمهم أن ليون روش عاد بالوثيقة الثمينة إلى الجزائر ، بعد أسفار زعم أنها محفوظة بالمخاطر ، في يونيو من نفس السنة وهنا وضع التجني تحت سلطات

الاحتلال أعوانه ورجال زواياه الذين كلفهم بمهمة توزيع الفتوى بين كبريات القبائل حيث طلب منهم أيضاً القيام بعمليات للتجسس وجمع المعلومات عن المقاومين ، وإعلان نية فرنسا ألا تتدخل في المستقبل عن الخاضعين لها ، بموجب معاهدة جديدة على غرار معاهدة ديمشال ومعاهدة تافنا ، لأنها لا تنوي عقد أية معاهدة بعد الآن ، مع الأمير .

وفي هذه الأثناء ، كتب ليون روش رسالة إلى الأمير بتعليمات من ييجو يكلفه بها أن يبلغ الأمير ، أن ملك فرنسا قد حول لي السلطة بأن أمنحه الأمان في اليوم الذي يلقي فيه السلاح : الأمان له ولعائلته ولجميع رفاقه الذين يريدون أن يحدوا حذوه . وستقوم سفنتنا بنقلهم إلى أحد موانئ سلطان تركيا حيث ستقدم الحكومة الفرنسية إلى الأمير السابق كل ستة مبلغاً من المال يكفي ليضمن له مستوى من المعيشة يليق بمقامه . وكذلك قبل له أن فرنسا قد قررت ، على كل حال ، طرده من الجزائر ، وأنها لن تتعاقد معه بأي شكل من الأشكال ، ثم أهدوا إليه نص الفتوى المذكورة .

ولكن الأمير اكتفى بأن يرد بالصمت على هذا المسعى ، معتقداً ، بدون شك أن الرد الملائم ، هو الذي يقدمه بسلاحه وليس الذي يسطره بقلمه .

وهذا الدرس سيقوم الأمير بتطبيقه في أوائل سنة ١٨٤٣ ، في المناطق التي أخضعها ييجو في أواخر السنة الماضية ، في غربي جبال الوردنس ، حيث قام بعملية ضد بني اوراغ الذين كان قائدهم ، محمد بن الحاج ، قد صرح لييجو قبل ذلك ببضعة أشهر بقوله : « إذا كنت إنسانياً ، فسأكون معك إلى الأبد » ، واعتقل هذا القائد نفسه ليأخذ منه عبيراً للخنوة والمرتين ، ثم انقض على عدد من القبائل في المنطقة واستعادها إلى حظيرة الطاعة . وقد كان ذلك في الوقت الذي كان فيه خليفته ، البركاني ، يقود ثورة قامت بها قبائل جبال شرشال ، اتسع نطاقها حتى شملت سهول متيجة وضواحي الجزائر .

ولمواجهة هذا التحدي ، حاول ييجو أن يقوم برد فعل لقمع الثورة ، ولكن أحوال الطقس شلت نشاطه وعاقبت جيشه عن الحركة . فقد خرج من شرشال

في ٣٠ يناير ، ولكنه اضطر إلى العودة أدراجه في نفس الشهر ، بسبب شدة العواصف وتراكم الثلوج التي سدّت الطرق أمامه .

وكذلك حاول الدوق دومال الذي يتولى قيادة قوات المدينة الدخول في معركة مع ابن علال في أعالي شلف ، في أواخر يناير ، ولكن الخليفة راوغه ولم يمكنه من رغبته ، فاكفى الدوق بالاستيلاء على خيامه .

وأما الأمير ، فقد ظل في بني اوبراغ الذين عادوا إلى طاعته حيث كان يراقب تحركات العدو . ومن هناك ، زحف على الجعافرة ، ثم على سهول اغريس التي استعادها إلى طاعته . وبعد ذلك ، اتجه إلى غوجيلة في الصحراء حيث كانت تقوم عاصمته المتنقلة ، الزمالة ، طوال فصل الشتاء .

فقد أصبحت الزمالة عاصمة الأمير ، بعد استيلاء الفرنسيين على معسكر واحتلالها ، وتخريب تكدمت عاصمته الجنوبية . وكانت الزمالة تشتمل على جميع المنشآت والمؤسسات العامة التي تحتوي عليها عاصمته ، بما في ذلك ، المدارس والمساجد ومصانع الأسلحة وورش التصليح ومصانع السروج والمدافع والمتاجر ودكاكين الخياطين والحدادين ، وتعقد فيها اسواق للتبادل التجاري يقصدها السكان المقيمين عند أطراف الصحراء كما كانت تأوي الدواوين وتحتوي على خزينة بيت المال وخزائن الولايات وممتلكات الخلفاء ورجال الدولة الشخصية . وقد كان عدد سكان الزمالة حينما استولى عليها الدوق دومال ، يتراوح بين ٦٠ ٠٠٠ و ٧٠ ٠٠٠ نسمة ، تنتشر خيامهم في المنطقة التي تمتد بين تاجوين والبيضاء ، في أعالي شلف .

كانت القوافل تنقل السلع الضرورية من المصنوعات إلى الزمالة من الشمال ، وأما المواد الغذائية فيجري تبادلها مع سكان المنطقة . وقد كانت كل عائلة تحتفظ لديها بالكميات التي تتلاءم مع مواردها المالية ومع حجمها . وأقفر العائلات ، تحتفظ على الأقل ، بما يكفي لها لمدة اسبوعين .

وهذا المخيم الضخم الذي كانت قوة من الشرطة تحافظ على الأمن فيه كان

من السعة بحيث أن الشخص الذي يفقد فيه أحد أفراد عائلته قد يقضي في البحث عنه يومين أو أكثر .

وأما عناصر السكان ، فقد كانت خليطاً من العرب والبربر ، ولا سيما من القبائل المجاورة لمعسكر ، وفروع بعض القبائل التي أخضعها الفرنسيون ورفضت العيش تحت الاحتلال . وكذلك كانت الزمالة تأوي أسرة الأمير ، وعائلات خلفائه وبعض المرابطين والعلماء .

وقد كان قدور بن عبد الباقي ، خليفة الصحراء ، هو الذي يمارس مهام حاكم الزمالة بالنيابة ، في غياب الأمير .

ولضمان سلامة الزمالة وتأمينها ضد مفاجآت العدو ، وضع حراساً ومراقبين على مداخل المنطقة على مسافات بعيدة من المخيم . وذلك لأن الزمالة التي حاول لأمور سير الاستيلاء عليها في مناسبتين مختلفتين دون أن يعثر عليها ، أصبحت الآن هدفاً مهماً لعمليات الجيش الفرنسي . ولإحباط محاولة عدوانية أخرى من لأمور سير ، أصدر الأمير أمراً بانتقال الزمالة إلى جبل عمور ، حيث ستجد مواد غذائية أوفر ، وظروفاً للأمن أفضل ، بينما راح هو يراقب تحركات لأمور سير الذي كان قد افتتح حملة الربيع باحتلال تكلمت ، وعسكر هو (الأمير) على رأس جيش يتكون من ١,٥٠٠ فارس في نواحي سرسو ، حيث أقام مرابطاً نحو عشرين يوماً .

وفي غضون هذه الفترة ، أحاط الأمير معسكره بالسرية التامة ، حتى يضمن عدم تسرب أخباره إلى العدو ، وقطع كل صلة بينه وبين العالم الخارجي . وبذلك انقطع وصول المؤن إليه .

ونحن نستطيع أن نتصور الصعوبات التي يعانيها مخيم بهذا الحجم لضمان أبسط وسائل الراحة ومقومات الحياة اليومية الأساسية . ولكن الأمير الذي درب جيشه على مقارعة العدو والثبات في الملمات ، علمه أيضاً خاصة أخرى ، وهي الصبر والاكتفاء بالقليل .

يقول تشرسل ، كاتب سيرة الأمير ، ان الأمير عبد القادر كان يعيش هو ورجاله على البلوط ، وان العلف الوحيد الذي كانوا يستطيعون توفيره لخيولهم ، أوراق الشجر . ومما يزيد من قسوة هذه الظروف أن الفترة صادفت شهر رمضان المعظم .

وقد حدث ذات يوم ، فيما يروي الكاتب الانجليزي ، أن دخل عليه أحد الضباط وابتنامة السرور تنير وجهه ، ليعلم إليه أن أحد رجاله قد عثروا على خروف تائه لم يعرف مالكة ، وعرض عليه أن يذبحوه ويطبخوا له وجبة به . ولكن الأمير رد عليه في برود قائلاً : « احملوه إلى العسكر الجائع » ، ثم راح هو يبحث في الغابة عن البلوط لاعداد وجبته التي تعود عليها الآن .

وفي هذه الأثناء ، عرض أحد الخونة ، واسمه عمر بن فراث ، آغا بني عباد المعروفين بسطوهم ونشاطهم في نهب قوافل الصحراء ، على السلطات الفرنسية أن يقدم إليهم معلومات دقيقة عن موقع الزمالة ، وأخبرهم أن الأمير منهمك في مراقبة تحركات لامور سير ، وبالتالي ، فلا خوف من أن يتعرض لحملة عسكرية يقودها ضابط آخر للاستيلاء على الزمالة .

وبناء على هذه المعلومات ، سارع الدوق دومال لوضع خطة للسير إليها على رأس القوات المربطة في المدينة .

وفي ١٠ مايو ، غادر دومال البوغار مع قوة تتكون من ١,٣٠٠ من المشاة ، و ٦٠٠ فارس ، وقطعتين من المدافع .

كان الخائن عمر قد أوضح أن الزمالة تمتد مخيماتها في منطقة غوجيلات . ولكن دومال ، لما وصل إلى هذه الناحية في ١٤ مايو ، وجد أن الزمالة قد رحلت عنها . وعندما استجوب المنطقة وضيق الخناق عليهم ، عرف أن موقع الزمالة الجديد يمتد في الاتجاه الجنوبي الغربي ، على مسافة نحو ٦٠ كيلو متراً من غوجيلات وعلى الفور ، سار ليلاً في هذا الاتجاه .

وفي يوم ١٥ مايو ، عرف القائد الفرنسي من عبيدين هربا من الزمالة ، أن

مخيماتها قد رحلت في اتجاه جبل عمورة ، ولكنها ، على كل حال ، ستوقف في تاجوين .

وكذلك اتجه دومال الذي عرف أن لأمور سير يوجد في المناطق الغربية ، إلى تاجوين ، آملاً أن يلتقي معه هنالك ويجمع القوتان في عملية موحدة ، تبدأ بقطع الطرق المؤدية إلى الرماله وعزلها عن العالم الخارجي ثم محاصرتها .

وفي انتظار هذا اللقاء ، قسم دومال جيشه إلى تشكيلتين ، تتكون احدهما من المدفعية وقوات الزواف و ١٥٠ بغلاً لحمل الأثقال ولركوب الجنود المتعبين ، وتولى هو نفسه قيادتها ، بينما تتكون التشكيلة الأخرى من كتيبتين من المشاة و ٥٠ فارساً وقافلة لنقل المؤن ، جعلها بمثابة قوة احتياطية ووضعتها تحت أوامر الكولونيل شاد بصون . ثم سارت التشكيلتان طوال ليلة ١٥ - ١٦ مايو في ظروف شديدة من الطقس وكانت تعيق تقدمها رياح عنيفة تثير غباراً ورمالاً خائفة .

وفي يوم ١٦ ، لقي دومال من دله على أن الرماله تقع في اتجاه جنوبي ، وهو غير اتجاه تاجوين . وبناء على هذه المعلومات ، قرر ترك المدفعية وقوة الزواف وراءه بقيادة الكولونيل شاسلو ، والسير ، ومعه الضابط يوسف ، على رأس الخيالة نحو الجنوب . ولكنه بعد بضع ساعات من السير ، لاحظ عدم وجود أي أثر للماء في المنطقة ، فاستنتج من ذلك ، استعالة نزول الرماله فيها . ولذلك عاد أدراجه ليواصل السير مع بقية قوائمه في الاتجاه الأصلي ، نحو تاجوين .

وفي حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً ، لمح دومال الخائن عمر الذي كان يسير في الطليعة يعدو إليه بمجوده في حال من الاضطراب والانفعال ، ليخبره أنه شاهد جنماً هائلاً من الرجال والنساء والأطفال منهمكين في ضرب الخيام ، كما رأى قطعاناً كبيرة من المواشي .

واثر ذلك ، عقد دومال اجتماعاً عاجلاً مع ضباطه لبحث معهم الموقف . ونظراً لأن القوة الفرنسية لم تكن تبعد عن موقع الرماله إلا بحوالي كيلو متر واحد ، فقد رأى أن من الضروري اتخاذ قرار فوري بالهجوم قبل أن نكتشف مسيرته وتستعد

الزمالة للدفاع عن نفسها . وعلى الرغم من أن قوة المشاة كانت متخلفة عن القوات الرئيسية بخوالي ساعتين ، فقد قررت قيادة دوماال القيام بالهجوم فوراً ، وأصدر هو جميع الأوامر الضرورية لهذه الغاية .

قسمت الخيالة إلى تشكيلتين ، تتكون احدهما من العناصر « المساعدة » من الأهالي والسايبس وضعت تحت أوامر يوسف ووجهت لتقوم بالهجمات الأولى المباشرة على الزمالة ، بينما تتكون التشكيلة الثانية من قناصة افريقية ورجال الدرك ، وضعت تحت أوامر الكلونيل موريس ، واحتفظ دوماال لنفسه بمهمة توجيه العمليات . وقد كانت المهمة التي كلفت بها هذه القوة الأخيرة ، هي الاحاطة بالزمالة من الجنوب والهجوم عليها في اتجاه الشمال ، بحيث تأخذ من الخلف قوات الدفاع التي تشتبك مع قوات يوسف ، وبذلك يقسم المخيم إلى قسمين .

ولما وجدت القوات غير النظامية والسايبس نفسها وجهاً لوجه أمام الزمالة ، استولى عليها شعور الرهبة فأحجمت عن الهجوم . ولكن دوماال لم يترك الوقت للتفكير والتردد ، حيث سارع على رأس قوة من الخيالة وتقدم موريس ، وشن هجوماً من الجنوب . وعندئذ ، تحركت السايبس ببرانسها الحمراء وأشهرت أسلحتها .

ولما رآها سكان الزمالة الذين تعودوا على سهر الأمير واطمأنوا إلى كفاءة الحراسة التي تحيط بالمخيمات ، خطر لهم أن السايبس من فرسان الأمير الذين عادوا إلى بيوتهم بعد معركة مظفرة . ولذلك استقبلتهم النساء بالزغاريد والرجال بالتصفيق والهتاف . ولكن شعور الجبور لم يلبث أن تحول إلى فرح ورعب ، حينما ارتفع اللبس وظهرت الحقيقة الرهيبة واضحة . فان أصحاب البرانس الحمراء ، لم يجيبوا على الهتاف بالتهليل والتكبير ، كما يفعل المجاهدون ، باطلاق الرصاص على النساء والشيوخ والأطفال وبأعمال السيوف بدون تمييز . ولما رأى السكان ذلك ، ورأوا الأيدي الحمراء تمتد بالسلب والنهب إلى كل ما يقع في متناول يدها ، تعالت أصوات الفجيعة : « الرومي ! ! » « الرومي ! ! » .



سقوط زلزلة الأمير عبد القادر
في تاجورين ١٨ يونيو ١٨٤٣

ولكن من يسمع ؟ ومن ينادي ؟ فان مسرح الزمالة الأسطوري ، ساد هرج ومرج يذكر الناس بيوم الحشر ، فاختلط عويل النساء وصيحات الرجال بنهيق الخيل وأصوات الماعز والبقر والبغال ، في منظر هو الذي سجله الرسام ، هوراس فيرني لهذه الواقعة في لوحته الخالدة .

تدخل حرس الزمالة من المشاة النظاميين في المعركة للدفاع والمقاومة ولكن بعد فوات الأوان . فان الزعازع المفاجيء لم يترك للمدافعين الوقت حتى لتجريد أسلحتهم ، فضلاً عن تنظيم المقاومة التي كان من المحتم أن تكون شكلية ، على كل حال ، بسبب غياب الجيش وخلفاء الأمير وقواده المحنكين .

وقد أسفرت المعركة ، حسب تقديرات الجانب الفرنسي على مقتل ٣٠٠ من العرب وعدد كبير من الأسرى ، وعلى قتل ٩ وجرح ١٢ من المعتدين . ولكن الغنائم والأسلاب كانت وراء كل تصور . فالى جانب آلاف الرموس من الحيوانات ، والى جانب استيلاء الفرنسيين على مكتبة الأمير التي تقدر بنحو خمسة آلاف مخطوطة مجلدة مجليداً فاخراً ، وعلى خزائن بيت المال التي كانت تحتوي على عدة ملايين من الفرنكات ، وصناديق الولايات وودائع الخلفاء والأولاد والقواد التي وضعوها في الزمالة المحروسة ، امتدت الايدي العاتية الى المجوهرات وقطع النقود النادرة من الذهب والفضة والى حل السيدات .

وكذلك خرج الفرنسيون من المعركة وأكباس زادهم مليئة بالثياب الفاخرة والذهب واللؤلؤ والأحجار الكريمة . فقد كان كل جندي يشعر بالحرية التامة بعيداً عن كل رقابة للاستيلاء على ما يقع تحت يده ، في جو يسوده التحرر من الطاعة والنظام ، وعلى مرأى ومسمع من ابن الملك وهبياطه الذين سيشغل صدورهم الأوسمة والنياشين ، بعد حين ، مكافأة لهم على أعمال البطولة في ميدان الشرف ...

وفي ١٨ مايو ، عاد دومال الى معسكر ، دون أن تتعرض أبقاله من الأسلاب والغنائم لهجمات العرب .

وذلك لأن أنباء كارثة سقوط الزمالة ، سوف لا تصل الى علم الأمير الا يوم ١٩ مايو .

وتحت وقع خبر هذه الضربة القاصمة ، اختلى الأمير بنفسه في خيمته ليتأمل خطط القدر المحكمة وليفكر في مستقبل المعركة الملبد بالغيوم .

حقاً ، ان طريق ابن محي الدين ، ابن الراوية الذي ارتقى بشجاعته وحسن تديره الى مركز السلطان ، لم تكن مستقيمة ولا مفروشة بالغار . ولكن كل ما واجهه من الأخطار والعقبات في الماضي ، يبدو هيناً ، ازاء النذر التي تتجمع امامه الآن .

كانت جموع الجنود والضباط تحوم صامته وكأنها أشباح الأبطال وليسوا الأبطال بأنفسهم ، حول خيمة الأمير ، يلفها شعور واحد من الحزن والألم الذي يشبه القنوط ، لقد كانوا بالأمس يجاهدون بتشجيع واستفار من نسايتهم وأمهاتهم وأطفالهم لتحرير الوطن وطرد الغزاة . أما اليوم - فهم يفكرون في أن عليهم أن يعملوا لتحرير نسايتهم وأبنائهم من ذل الأسر والعبودية . ولكن ، ماذا في وسعهم أن يعملوا ؟

ولما خرج الأمير من خيمته ، التفتوا حوله زرافات ووجدانا ، وأفكارهم كلها تنبج الىه في تضرع وخشوع ، وعلى الستهم فيض من الأسئلة ، ولكنه لم يجرؤ واحد منهم على توجيه كلمة اليه . كل منهم كان يحتفظ بحيط من الأمل في أن وجود الأمير الذي طالما رفع الشعلة في أحلك الساعات ، سيقرب الوضع ويبعد اليهم الكرامة والشرف ؟ لا أحد يدري .

ولكن الأمير الذي يعرف رجاله ، لأنه يحبهم ، أدرك ما يدور في أذهانهم . وأمام هذه الجموع الساكنة الصامته ، عادت اليه روح القائد الأسطوري والمسلم الذي لا ترزع عقيدته الملمات .

قال الأمير في ابتسامة ما معناه : « كل ما كنا نحبه ونعلق به ، كان يعرفنا

عن الوصول الى غايتنا . أما الآن ، وبعد ما فقدنا كل شيء ، فقد أصبحنا أحراراً مجردين ، وشغلنا الوحيد ، هو مقارعة العدو ومصارعته . ولو كنا حاضرين لحاربنا من أجل نساتنا وأطفالنا . ولكنه لا مفر من القدر ولا بد من نفاذ أحكامه .

ثم كتب الأمير الى خلفائه يخبرهم بما وقع للزمالة ويعزيهم ويشجعهم على مواصلة النضال والاستعداد لمعارك أخرى .

استولى الفرنسيون على أكثر من ٣,٠٠٠ أسير من السكان أثناء معركة الزمالة ، وكان من بين هؤلاء الأسرى عائلات بعض خلفاء الأمير ، ولكن عائلة الأمير نجت من الأسر بأعجوبة . وأما بقية سكان الزمالة ، فقد تشتتوا في كل اتجاه ، فوقع بعضهم أسرى في يد لامور سير ، بينما تعرض البعض الآخر لعدوان الدوائر ، وعلى رأسهم مصطفى بن اسماعيل الذين سلبوا منهم كل ما يملكونه .

وفي ٢٣ مايو ، كان ابن اسماعيل يقود حشود الدوائر الذين كانت خيولهم وبغالهم تزرع تحت أثقال الغنائم والأسلاب ، حينما تعرضت لهم كوكبة من الفرسان « الشرفة » في أراضي فليتة ، تتكون من نحو ٥٠ فارساً ، وحملت عليهم حملة صادقة وهزمتهم . وبينما كان ابن اسماعيل يحاول جمع أشتات قبيلته لمواصلة المعركة ، أصابته رصاصة فأردته قتيلاً في الحين . وائر ذلك تفرق عنه قومه وهربوا في كل اتجاه . ولما شاهد الفرسان يد ابن اسماعيل ورأوا آثار جراح فيها « وكان ابن اسماعيل قد جرح في معركة سكاك » ، عرفوا أنهم إنما قتلوا رأس الفتنة والمتعاون الأول ، فبعثوا بيده ورأسه إلى الأمير . على أن الأمير ، بدلاً من أن يستغل هذا الحادث لأغراض الدعاية ويعرض رأس عدوه على الملأ ، كما جرت العادة ، اكتفى بأن أمر بدفن اليد والرأس بدون أية مظاهرة .

كان الهدف الأساسي الذي يطمح الأمير إلى تحقيقه الآن ، هو إعادة تكوين الزمالة واستعادة نفوذه بين القبائل التي تأرجح معظمها إلى صف العدو وأصبحت تمده بالجنود الذين يضعهم الجيش الفرنسي في طليعة مختلف التشكيلات التي تبحث عن الأمير للقبض عليه .

وفي نطاق العمليات الواسعة النطاق التي يقوم بها قواد الجيوش الفرنسية لمحاولة الاجهاز على المقاومة الوطنية بالقبض على الأمير ، فاجأ الكلونيل جيرى معسكره في ١٢ يونيو ، ١٨٤٣ ، على رأس قوة من قناصة افريقية ، وجرت معركة بين الطرفين لا بد وأن تكون كبيرة ، حيث أن الجانب الفرنسي الذي لا يذكر خسائره ، يقدر خسائر الوطنيين بحوالي ٢٥٠ من القتلى بينما بلغ عدد الأسرى ١٤٠ أسيراً . على أن العدو لم يحقق هدفه من هذه العملية ، لأن الأمير نجح من قبضتهم على صهوة جواده .

ولرد على هذه العملية ، زحف الأمير في ٢٤ يوليو على سهول اغريس وقام بعملية فيها ضد القبائل الموالية للفرنسيين ثم رجع أدراجه .

وفي غضون شهر أغسطس ، راحت الجيوش الفرنسية بموجب أطراف الغرب والجنوب للبحث عن الأمير وجيشه ، فكانت قوات الكلونيل يوسف تعمل في المناطق الصحراوية ، بينما كان لامورسيير ويبدو يتجولون في جنوب وغربي معسكر .

وفي ٢٤ من الشهر ، فاجأ جيش لامورسيير معسكر الأمير في غرب سعيذة وكان الأمير غائباً عن هذا المعسكر . وقد قنع الفرنسيون بالاستيلاء على خيمته وخيمة الخليفة ابن علال . ولكن الأمير ، اغتم فرصة غياب لامورسيير عن معسكر وزحف على المنطقة حيث اشتبك في ليلة ٣٠/٢٩ اغسطس في معركة مع الكلونيل جيرى ، ثم غادر المنطقة وهو واثق من أنه أثبت للفرنسيين أنه يبحث عنهم بقدر ما يبحثون عنه .

وفي ١٢ سبتمبر ، أبلغ أحد الجواسيس الكلونيل جيرى الذي كان يستعد للرحيل عن مخيمه في عين البرانس على الساعة الخامسة صباحاً ، موقع معسكر الأمير في تلك السهول ، فزحف إليه ، ليفاجئه في هذه الساعة المبكرة . وبالفعل ، فقد استولت خيالاته على بعض الأسلاب في المرحلة الأولى من المعركة . ولكن الأمير لم يلبث أن جمع قواته وواجه العدو في معركة حامية بيسالته المعهودة وتأرجحت

كفة القتال في صالح العرب . ولكنه لما رأى وصول تعزيزات بقوات من المشاة للجيش الفرنسي ، انسحب من المعركة في انتظام .

وفي ٢٢ سبتمبر ، ضرب الأمير معسكره عند ضريح سيدي يوسف على رأس قوات مليانة والمدية النظامية التي يبلغ مجموع عددها ٥٠٠ فارس ، بقيادة الخليفة ابن علّال . وهناك حاول لامورسيير مفاجأته على رأس قوة من قناصة افريقية . ولكن الفرنسيين فوجئوا بأن الأمير كان في انتظارهم . وبعد معركة شديدة دارت الدائرة على القوات الفرنسية ولم يتقدم من مصير منكر إلا وصول قوات من المشاة انضمت إلى صفوفهم في اللحظة الأخيرة وأعادت التوازن في الميدان في صالح جيش لامورسيير . وفي هذه المعركة ، أخذ خليفة الصحراء الغربية ابن عبد الباقي أسيراً .

وإثر ذلك ، توجه الأمير إلى بني عمرو - تلك القبيلة التي كانت تمدّه بأربعة آلاف جندي وفارس وفتحت له بسببها طريق المجد والسلطان . إنها الآن موالية للفرنسيين وتمدهم بالزاد والرجال .

سار الأمير إلى القبيلة على رأس جميع قواته وفاجأ معسكرها الذي اكتسحه في هجوم خاطف وقتل عدداً كبيراً من رجالها ومن فلق الجيش الفرنسي الذي كان يعسكر في أراضيها لحمايتها .

وبينما كان الأمير يقود المعركة ، هجم عليه أحد زعماء القبيلة - وكان من كبار رجاله في السابق - وأطلق عليه الرصاص على مسافة قريبة ، ولكنه أخطأ هدفه . وما كان من الأمير إلا أن سدّد إليه مسدسه فأرداه قتيلاً لتوه .

كان الأمير يدرك في قرارة نفسه في هذه المرحلة أن نجاحه وانتصاراته في المعارك مع العدو الذي أصبح يسيطر الآن على المدن والطرق والتل والصحراء ، لن يكون له أثر في تغيير مجرى الحوادث وأن كل مجهود لاستعادة مملكته ومجده السابق ، لا طائل ورائه ، إزاء التفوق الهائل الذي يتمتع به العدو ، ومع ذلك ، فقد ظل يأمل ضد كل المظاهر التي تدعو إلى اليأس والقنوط .

فان الجيوش الفرنسية تتلقى امدادات متزايدة لتعزيز قواتها ، لا من باريس فقط ، بل خصوصاً ، من رجال القبائل التي قدمت للوطن تضحيات هائلة خلال سنوات الكفاح المرير . والأسواق والطرق التجارية أصبحت حرة ومفتوحة لتموين القوات الفرنسية التي يستقبل قادتها في كل مكان بنفس الحماس والترحيب الذي كان يستقبل به الأمير وخلفاؤه في أيام سلطانه وعزه . وأما الزمالة التي كانت تؤوي نحو سبعين ألف نسمة والمنشآت المدنية والعسكرية وكنوز المملكة ، فقد ذهبت وحل محلها الآن مخيم (دائرة) فقير مطارد ، يعوزه كل شيء ، وخصوصاً ، الأمن ، وأصبح عدد سكانه لا يزيد عن ألف نسمة . انه أقرب إلى مخيمات اللاجئين منه إلى معسكر يقوم مقام عاصمة الدولة .

أين تقع الدائرة ؟ على حافة التراب الوطني في أقصى الغرب ، بعيداً عن متناول جيوش العدو التي لا تقتر في مطاردتها بالليل والنهار ، وعلى استعداد ، دائماً ، لاجتياز الحدود ، عن الحاجة ، طلباً للحماية في المغرب الأقصى .

وبعد موقعة بني عمرو ، الهج الأمير مع رجاله على رأس ٣٠٠ فارس إلى الدائرة ، تاركاً وراءه خليفته الوفي ، ابن علال ، الذي أصبح الآن الهدف الأول لمطاردة الجيوش الفرنسية .

بقي ابن علال في غابة البعقوية ومعه بقايا الجيش النظامي الذي ينضم إليه المقاومون ممن يسعون للقيام بفريضة الجهاد أفراداً وجماعات ، بين الحين والحين . وابن علال الذي كان ولا يزال من ألد أعداء الفرنسيين وأشد خلفاء الأمير عزيزة وتصميماً في المقاومة ، أصبح الآن وحيداً ، بعدما وقع في الأسر جميع أفراد عائلته « أمه وزوجاته وأبنائه وإخواته » في حادث الزمالة ، لا غاية له إلا الجهاد أو الاستشهاد .

وفي ٦ نوفمبر ١٨٤٣ ، وجه ييجو الذي رقي الآن إلى رتبة مارشال فرنسا ، جيشاً من معسكر ، بقيادة الجنرال تامبور لمطاردة الخليفة ابن علال ، يتكون من ٨٠٠ من المشاة و ٥٠٠ من قناصة افريقية والسبايس ، و ٣٠ من الفرسان الأهالي ،

وسار الضباط في اتجاه أراضي الجعافرة .

وفي ١١ نوفمبر ، وصل الجيش الفرنسي إلى وادي الخرشبة حيث وجد آثار معسكر حديث الانتقال ونيرانه المنطفئة لا يزال يصعد منها الدخان . وقد حاول تعقب جيش ابن علال ، ولكن طبيعة الأرض التي تتكون من هضاب وصخور وأحراش ، جعلت مهمته في غاية الصعوبة . على أن الصدفة ساعدته ، حيث لاحظ له نيران معسكر غير بعيد من مواقعه وأدرك على الفور أنه المعسكر الذي يبحث عنه .

كان ابن علال قد ضرب معسكره على وادي ملاح وكان يتوقع هجوماً من الجزائر يبدو ، من الغرب ، فأعد العدة للمقاومة من هذه الناحية ، ولم يكن ينتظر مقدم العدو من معسكر . وكذلك استغل تدمير تضاريس الأرض في تخطيطه المعركة ووضع الخيالة تحت قيادة الكولونيل ترناس وسيّره في المقدمة وأردف هذه القوة بقوة المشاة .

كانت القوات التي تحت قيادة ابن علال تتكون من نحو ٨٠٠ رجل ، من بينهم ٨٠٠ من الفرسان ، و ٢٠ من السيافة (الضباط) بدون جنود . ولما شاهد الخليفة الفرنسيين يزحفون إليه ، رتب جنوده في تشكيلتين ووضع حملة الأعلام في المقدمة . وقد حاول أن يدفع بقواته إلى هضبة مجاورة حتى يكون في مركز أفضل للسيطرة على موقع المعركة ، ولكنه لما شرع جيشه في الحركة ، أدرك أن الوقت لا يتسع أمامه للقيام بهذه المناورة . ولذلك ، قرر الدخول في المعركة في ذلك المكان غير الملائم ، في السهل الصغير الذي هو فيه .

وفي هذه الأثناء ، هجمت عليه خيالة العدو بالسيف دون أن تلتجئ إلى استعمال الأسلحة النارية . وبعد الجولات الأولى ، لم يلبث الفرنسيون أن أحاطوا بالعرب من كل جهة . وقد زاد من حرج الموقف ، دخول مشاة العدو في المعركة التي انتهت بكارثة نادرة المثال بالنسبة إلى العرب .

وقد حاول ابن علال التراجع مع بعض قواته ، ولكن العدو سار في أثره ، فاضطر إلى الرجوع أعقاباً لمواجهة وحارب الأبطال ، قبل أن تصيبه رصاصة

أردته قتيلاً في الحال . وعندئذ ، لاحظ الفرنسيون أن القتيل أعور ، فأدركوا على الفور أن الذي قتلوه ، هو خليفة مليانة الذي كانوا يطلقون عليه اسم البركاتي . وفي هذه الموقعة فقد الأمير أكبر مستشاريه وخلانه وواحداً من أشجع رجاله وأشدهم ولاء في الملمات . وقد كانت مصيبة فقد ابن علال أشد ما ابتلي به الأمير في نضاله الطويل ، إذا استثنينا حادث سقوط الرماله .

وكان أثر هذا الحادث سيئاً على المقاومة ، خصوصاً لأن العدو أبى إلا أن يستغله أيضاً لأغراض الدعاية ، حيث قام بكل وحشية يعرض رأس ابن علال التي قاموا بحزها ، كما عرضوا بنوده وأعلامه التي استولوا عليها ، في وهران ثم في الجزائر .

وفي ١٣ من الشهر ، وصل الأمير إلى ميدان المعركة الذي استشهد فيه خلق كثير ، إلى جنب ابن علال ، وقام بكفن ابن علال ودفنه .

وفي هذه الأثناء ، كانت الحميان قد دخلت في معارك مع قوات سلطان المغرب الأقصى . وقد قام الأمير ، بمساعدة بعض القبائل المجاورة بالغارة عليهم وحصل على كثير من الغنائم والمواد الضرورية لحياة الدائرة من هذه الغارة . ولما انتهى من أمرهم ، بعث بخمسين من فرسانهم مقبدين إلى عامل السلطان على وجدة .

كانت التطورات الأخيرة في جملتها ، أكثر مما يكفي لكي يهمل الفرنسيون ويصفقوا للنصر والقضاء نهائياً على المقاومة الجزائرية . وقد اغتتم المارشال بيجو مناسبة مادية أقيمت في الجزائر تكريماً للدوق دومال ، ابن الملك ، في ٢٥ نوفمبر ، ليلقي خطاباً يعلن فيه انتصاراته ، جاء فيه قوله :

« كان يمكنني أن أعلن عقب حملة الربيع أننا قد سيطرنا على الجزائر وأخضعناها . ولكنني فضلت أن أقول ما دون الحقيقة . وأما الآن ، وبعد معركة ٢٥ نوفمبر الجاري العظيمة الشأن ، والتي قضينا فيها على بقية مشاة الأمير ، فاني أصرح بكل قوة ، بأن الحرب الجديدة في الجزائر ، قد انتهت . ان عبد القادر يستطيع أن يقوم ببعض الغارات على القبائل الخاضعة لنا على رأس جماعات الفرسان

التي لا تزال معه ، ولكنه لن يستطيع محاولة القيام بأي عمل مهم ، كما انه لن يستطيع اعادة تشكيل جيشه النظامي ، لأن القبائل لا تدفع له الضرائب ولا تحده بالرجال .

كل شيء يدل على أن ييجو كان مقتنعاً برأيه في الموقف . بل ، أسوأ من ذلك ، على مطابقة تحليله للواقع ، في أواخر سنة ١٨٤٣ ، حيث كان الهدوء يسود في كل مكان ، وحيث كانت الإدارة الفرنسية ، بأعوانها من العرب وبمساعدة القبائل ، تعمل بطريقة رتيبة وكأنها نصبت هنا منذ قرون . ومع ذلك ، فان ييجو كان متسرعاً في استنتاجه . ومرة أخرى ، قام الفرنسيون ، كما يقول مثلهم ، ببيع جلد الدب قبل صيده .

الفصل الثاني عشر

لقاء عند سيدي إبراهيم

كان تعمم نظام الضرائب الفادحة ، وفرض الغرامات ، بعد القضاء على ثورة الظهرة ، والعمل الدائب لافرار المعمرين في أجود الأراضي ، والبحث المستمر بدون جدوى لثقبض على الأمير عبد القادر ، هي السمات الرئيسية المميزة للسياسة التي تنتهجها الإدارة الاستعمارية في هذه المرحلة ، بناء على تعليقات ييجو إلى الجنرال لامور ميير الذي ترك مقاليد الأمور في يده عندما سافر إلى فرنسا في ٤ ديسمبر ١٨٤٥ .

وفي هذه الفترة ، أدرك خطأهم أولئك الذين يظنون أن الانتصارات التي حققتها الجيوش الفرنسية هنا وهناك ، ستسمح لها باعتماد سياسة تقوم على اللين والإنسانية . وكذلك راح كثير من المتعاونين الذين كانوا يعتقدون أنهم وجدوا في انضمامهم إلى صفوف الغزاة مخرجاً لوضعهم بين المطرقة والسندان ، يراجعون قراراتهم ويتسللون الواحد بعد الآخر من مراكزهم في خدمة الاستعمار .

ومن بين هؤلاء شخص يدعى مولاي الشيخ الذي كان الفرنسيون قد عيّنوه آغا على قبيلة جسل وكان من كبار أعوانهم في المنطقة . ونظراً لأهمية هذا الشخص ،

فقد سارع الجنرال كافينياك ، قائد منطقة تلمسان ، لدى اكتشاف هروبه ، بالكتابة إلى اليوتنان كلونيل بارال يخبره بهذا الحادث ويوصيه ، هو واليوتنان كلونيل مونتانيك الذي كان يعمل تحت أوامره قائداً لحماية الغزوات - بالتزام جانب الحذر واتخاذ جميع الاحتياطات في منطقة الغزوات ، حتى لا تقع لهم مفاجأة .

كانت سلطات الجزائر تستبعد دخول الأمير إلى التراب الجزائري عبر الحدود عن طريق التل بسبب الحراسة المشددة المضروبة على منطقة الحدود الشمالية . ولذلك ، فقد وجهت كل اهتمامها إلى المناطق الجنوبية التي خصّصت لحراسة منطقة الحدود والتجوال فيها ، معظم القوة العاملة . وأما التوغّل عبر الحدود إلى المغرب الأقصى لمطاردة الأمير والقبائل الجزائرية المهاجرة ، فقد أصبح الآن ، بعد اتفاقية طنجة ، من الأمور التي تتصل بالسياسة العليا ، ترك البت فيها للحكومة المركزية . وكذلك كانت مصلحات لامورسير لكافينياك تقضي بالعناية ، خصوصاً ، بالخط الذي يمتد بين مغنية والغزوات وأن يتجنب الحدود المغربية .

تلقي برّال الرسالة التي سبقت الإشارة إليها ، بينما كان يعسكر على رأس قوة عاملة ، في مكان يدعى سيدي بولنوار ، عند مجاز لثهر تافنا ، قريباً من أراضي بني ورسوس . ومن هناك حوّل أوامر كافينياك إلى زميله ، مونتانيك . وهذا الأخير كان معروفاً بين زملائه بميزتين أساسيتين : كرهه لأوامر الرؤساء ، وحماسه الجنوني لمقارعة الأمير عبد القادر السلاح . ونتيجة لهذه الميول ، فانه لم يعبأ ، بأوامر الجنرال كافينياك بأن يلتزم موقف الأبهة والاحتياط ، بل على العكس ، اتخذ قراراً بأن يسير على رأس قوة مهمة للبحث عن المعركة التي انتظرها طويلاً .

وفي ٢١ سبتمبر ١٨٤٥ ، غادرت الغزوات مع جميع قوات الحماية القادرة على العمل ، وهي عبارة عن ٣٤٦ مقاتلاً من فنانسة أورليان ، و ٦٧ رجلاً من الموسار . وكان في مقدمة هذه القوة ثلاثة ضباط وهم جبرو ، وفرومنطون - كوسط وكونورد . وكذلك أصطحب معه قافلة تتكون من عدد مهم من البغال لحمل

الأنفال وقطيعاً من الغنم يشتمل على ١٦ رأس لتوفير الغذاء للجيش ، ورافق الجيش مترجم يدعى ليفي .

وفي طريقه ، اعتقل مونتانيك بعض العرب الذين صادفهم وأمر بضربهم بالسياط . بل انه أمر بقتل عربي بالرصاص ، لأنه اشتبه في أن يكون جاسوساً للأمير . ولكن ذلك كله ، شيء نعود عليه مونتانيك ، ولم يكن سوى ضرب من التسلية والترفيه عن النفس . ولما نزل المساء ، عسكرت القوة في مكان يدعى سيدي الحاج عبد الله ، على مسافة نحو ٢٠ كيلو متر من الغزوات .

وفي الغد ، يوم ٢٢ سبتمبر ، أبلغ مونتانيك الضباط المرافقين له ، أنه علم أن الأمير عبد القادر يتجه إلى الشرق على رأس قوة تتكون مما يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ فارس ، على الأقل ، وأنه ينوي أن يقضي الليل في سيدي بوجنان .

وكانما استراح الضابط لهذا الفارق الواضح بين قواته والقوات التي عزتها معلوماته إلى الأمير ووجد في عدم التكافؤ عاملاً يزيد من قيمة انتصاره في معركة ضده ، سار في الطريق التي أخبر بأن الأمير سيسلكها . ولما وصل إلى مكان يدعى « دار سيدي بورحال » ، ضرب معسكره هناك على ضفة نهر صغير ، وأمر بذبح عدد من الخرفان واعداد الطعام للجيش .

وعند العصر ، أبلغ الضابط أن عدداً من الفرسان العرب ، ظهروا في الشرق وفي الجنوب . وأضافت هذه المعلومات أن هؤلاء الفرسان من رجال البوحميدي الذين كانوا يراقبون تحركات الفرنسيين في المنطقة ، وأن الأمير يسير ، بدون شك ، في أثر قوات الخليفة .

وفي هذه الأثناء ، تقدم طفلان عربيان إلى المعسكر ليعرضا على الفرنسيين دجاجاً للبيع . وبينما كانت المعاملات جارية ، سأل الطفلان في برائة ، عما إذا كان الجيش الفرنسي يحمل معه مدافع . ولما أجاب الجنود بالإيجاب ، قال الطفلان انهما مندهشان لأنهما لا يشاهدان شيئاً من ذلك . ولكن الجنود قالوا ان المدافع مستورة ولا ترى !

وعندما أبلغ مونتانيك خبر هذه الاسئلة أمر بالبحث عن الطفلين الذين اختفيا كما ظهرا ، فجأة . وقد أدرك الفرنسيون على الفور أنهما من جواسيس الأمير الذي لا بد وأن يكون موقعه غير بعيد عنهم .

وبالفعل ، فإن الأمير كان يراقب العدو من جبل مجاور ويتحين له الفرصة التي لن تلبث أن تواتيه .

وعلى الساعة الحادية عشرة ليلاً ، أمر مونتانيك برفع المعسكر وباشعال نيران قوية لايهام العرب بأن الجيش لا يزال في مكانه . وقد سار الجيش تحت أضواء القمر في اتجاه جبل كركور ، إلى الجنوب . وعلى الساعة الثانية صباحاً ، أمر مونتانيك بضرب معسكر عند ضريح ولي يدعى سيدي موسى العنبر ، حيث سيقضي الجيش بقية الليل للنوم والاستراحة .

ولما أصبح الصباح ، لاحظ مونتانيك أن العرب يراقبون معسكره من أعالي الجبل ، كما لاحظ اضطراباً في الجيش الذي تسود بين رجاله روح من التشاؤم والخوف ، خصوصاً ، بعدما اكتشفوا أن القائد محمد الطرار الذي كان يعمل دليلاً للقوة في هذه الأراضي الصعبة والمجهولة ، قد اختفى في الطبيعة . ولذلك ، سارع ووجه رسالة مع عربي إلى الضابط بارال يطلب إليه فيها ارسال نجدات سريعة لجيشه . ولكن العرب قبضوا على الرسول وحجزوه عندهم . وبذلك انقطعت الصلة بين هذا الجيش وبين العالم الخارجي .

وعلى الساعة السادسة والنصف صباحاً ، سار مونتانيك مع كونور ، على رأس جزء من قواته ، وترك فورمونت - كوسط مع الجزء الآخر ، ومع قافلة البغال ، وأخذ هو يصعد التلال المؤدية إلى جبل كركور ، حيث شاهد قوة من الفرسان تتكون من نحو ٢٠٠ فارس . وقد لزم الضابط في حركته جانب التستر واتخذ جميع الاحتياطات لاخفتائها حتى لا يراه العرب وينكشفوا هاريين أمامه ، وتغلّت منه الفرصة لتلقيهم الدرس الذي يستحقون ، كما قال لرفقائه .

ولكنه ، لدهشته ، بدلاً من أن يلودوا بالفرار ، كما كان يتوقع ، شاهد

العرب الذين كانوا يراقبونه يقفزون على ظهور خيولهم ويتعقبون أثره من بعيد، متسلقين الهضاب مثله إلى قمة الجبل . وعلى الفور ، أصدر مونتانيك ، أمراً إلى الضابط ، كونورد ، بأن يزحف عليهم ويطاردهم .

سارع الضابط بالامتثال ، وأخذ يعدو بجواده على رأس قوة من الموسار ، متسلقاً من جانب آخر إلى القمة . وهناك أخذ يطارد العرب الذين أطلقوا عليه أعيرة نارية من بنادقهم ثم تراجعوا في حركة تستهدف ، بدون شك ، استدراج القرنسيين وفصل القوة المطاردة عن قاعدتها وعن بقية القوة التي لا تزال عند قدم الجبل . وقد توزع العرب واختفوا في تضاريس الأرض هنا وهناك . ولما حاول كونورد تتبعهم ، أخذ العرب يبرزون أمامه من كل جانب ويطلقون نيراناً متوالية شديدة المفعول . وهناك انضح لمونتانيك خطؤه في التقدير وأدرك أن عدد الفرسان أكبر كثيراً مما كان يعتقد .

وعندئذ ، سارع مونتانيك لتجدة ضابطه ، وبدأت معركة عنيفة بين الطرفين . ومنذ المرحلة الأولى ، أصيب مونتانيك برصاصة في بطنه ، ولكنه استمر ، مع ذلك ، يقاتل . على أن كتلتين جديدتين من الفرسان العرب تدخلتا في المعركة في هذه اللحظة ، أحدهما من الشمال ، بقيادة الخليفة البوحميدي ، والآخرى من الجنوب ، بقيادة الأمير عبد القادر نفسه . وعند هذه النقطة ، توقف القرنسيون عن الهجوم . واعتمدوا خطة دفاعية ، حيث كانت خسائهم في الأرواح تزداد لحظة بعد لحظة . وحيث كان ثلاثة من مجموع أربعة من الضباط الذين يقودون القوة قد أصيبوا بجراح . ولما وصلت الفصائل التي خلفها مونتانيك ورائه وتدخلت في المعركة كان هو مستلقياً على الأرض متأثراً بجراحه ، يوجه المعركة ويشجع جنوده في عناء كبير ، قبل أن يلفظ النفس الأخير .

ولكن الفصائل الجديدة لم تلبث أن وجدت نفسها في وضع صعب وتعرضت للثغيت والثشيت . وكذلك أصيب كونورد بثلاث رصاصات في وقت واحد ، فسقط على الأرض ، ولكن عمره مع ذلك ، كان طويلاً .

وفي انتفاضة أخيرة ، انقضى العرب على الفيلق الفرنسي ليجهزوا على الجرحى ولْيأخذوا ما بقي منه أسرى . ولما هجم بعض المقاتلين على كونورد ليجهزوا عليه . لاحظوا شرائطه وأوصيته ، فأخذوه أسيراً وقدموه إلى الأمير .

ولما حاول الضابط فرومنت - كوسط الذي ترك لحراسة القافلة بمجدة أصحابه ، كان الوقت قد فات ، ولم يكدهم بخطوات ، حتى أصيب برصاصة على فرسه وسقط إلى الأرض صريعاً .

وفي نهاية المرحلة الأخيرة من المعركة ، لم ينج من جيش مونتانيك سوى ٨٢ جندياً وضابطاً واحداً ، وهو الكابتن جيرو . وقد تمكنت هذه القلوب من الانسحاب وإعادة تشكيل صفوفها ، بينما كان المقاومون منهمكين في جمع الأسلاب والغنائم ، ثم سارت لتبحث عن موقع ملائم لتحصن به وتدافع عن نفسها ، فالتجهمت إلى ضريح ولي يقع غير بعيد من مسرح المعركة ، سيدي ابراهيم ، كان محاطاً بسور مبني بالحجر . وهناك ارتجلت وسائل للدفاع عن نفسها وتمكنت من تحصين موقعها قبل أن يلحق بها العرب .

ولما وصل هؤلاء إلى المكان ، عند الظهر ، أخذت القوة الصغيرة تصليح ناراً حامية وقتلت كثيراً منهم قبل أن يتعدوا عن الضريح ويضربوا عليه حصاراً من بعيد .

ولكن الأمير الذي أدرك أن وضع هذه القوة ميئوس منه ، حاول أن يقنعها بالقاء السلاح والاستسلام ، فبعث إليهم لهذه الغاية بثلاث رسائل يؤمنهم فيها ويعددهم بحسن المعاملة ، رسالتين بالعربية وثالثة بالفرنسية حملها أحد زملائهم من الأسرى في المعركة . ولكن الحماقة تغلبت على العقل . فان هذا الأسير الذي كان يسير تحت تهديد البنادق ، بدلاً من أن يبحث زملاءه على الكف عن المقاومة راح ، على العكس ، يشجعهم ويحثهم على مواصلة القتال حتى الموت . استؤنف القتال ، وكان هو أول ضحية لتصيحته .

وكذلك استمر إطلاق الرصاص بشدة وأصيب عدد من المحاصرين ، ومن



رسم لضريح الوالي سيدي إبراهيم
أنجزه الملازم الثاني شاذي الذي اشترك في عمله
١٨٤٧



قبة الوالي سيدي إبراهيم حالياً

بينهم الأمير عبد القادر الذي كان يشرف على العملية على مسافة ٦٠٠ متر ،
والذي أصابته رصاصة في أذنه اليسرى .

وإزاء عناد القوة الفرنسية ، شدد العرب الحصار على قبة سيدي إبراهيم .

وعلى الساعة الثالثة مساء ، غادر الأمير على رأس جيشه موقع المعركة بعدما
رتب قوة كافية للحصار ، تتكون من جنود ومن بعض سكان القرى المجاورة .

وإثر ذلك لاحظت القوة الفرنسية المحاصرة قوة من الفرسان من الجيش الفرنسي ،
تقرب لتمر غير بعيد من المكان ، فاعتقدوا أنها قوة جاءت لنجدهم ، حيث
كانوا يفترضون أن جيش بارال يوجد في المنطقة ، وأن الأخير ، لا بد وأن يكون
قد تلقى رسالة الاستنجاد التي بعثها إليه مونتانيك . ولكي يلتفتوا نظرها إليهم ، قاموا
بصنع علم مثلث الألوان ، الأحمر عبارة عن قطعة خزام من الجلد ، والأزرق
رباط عتق أحد الجنود ، والأبيض ، منديل ، ورفعوا كل ذلك على قصبة ركيوها
على شجرة نين ، تحت وإبل من رصاص العرب . ولكن هذا العمل كان بدون
جدوى ، لأن قوة الفرسان ، مرت دون أن تلتفت إلى هذه الخرقه .

ونظراً لأن العرب وثقوا من أن القناصة وقعت في الفخ ، ولم يعد من الممكن
أن تفلت ، فقد تلهوا عن مناوشتها معتقدين أنها ستستسلم بعدما يأخذ منها العياء
والجوع والعطش . فبهم من أخذ في دفن القتلى ، ومنهم من كان يعمل لمساعدة
الجرحى ، ومنهم من كان يسهر على حراسة الأسرى . وكذلك خرج البعض الآخر
من يسكنون في المنطقة وعادوا إلى منازلهم لتناول الطعام ولترتيب أحوالهم .

وأما الجنود المحاصرون ، فقد كانوا حريصين على المحافظة على ما بقي لديهم
من الذخيرة ، فكانوا يتجنبون إطلاق النار إلا عند الضرورة .

وكذلك ساد الهدوء موقع المعركة طوال مساء اليوم وليلة ٢٣ - ٢٤ سبتمبر

. ١٨٤٥

وأما الأمير ، فقد اتجه في المرحلة التالية إلى الغزوات التي كان ينوي شن هجوم

للاستيلاء عليها . ولكنه لما علم أن حاميتها تملك مدافع ، عدل عن هذا المشروع وزحف على منطقة ندرومة التي قام بعمليات حولها ، ثم عاد أدراجه إلى سيدي ابراهيم .

ومرة أخرى ، وجه انذاراً إلى القبطان جيرو ، قائد القوة المحاصرة وقال له الأمير ان قوته تتعرض لهلاك محقق إذا لم تستسلم وتأخذ منه الأمان . ولكن الضابط رد عليه بكل عجرفة بالرفض .

واثر ذلك ، شرع العرب على الساعة العاشرة صباحاً في إطلاق النار . ولكن ذلك لمجرد اشعار المحاصرين بأن حالتهم ميؤوس منها ، حيث كانوا واثقين من أن سقوط هذا الجيب من المقاومة سيتم عندما يعمل الجوع والعطش في أفراد القوة .

ولما تحرك الأمير من جديد ، على رأس معظم قواته للقيام بعمليات أخرى ، ترك ميدان المعركة هادئاً . وقد ظل كذلك بقية اليوم وليلة ٢٤ - ٢٥ سبتمبر . ولكن المحاصرين أخذوا الآن يشعرون بثقل وطأة الحصار وبقسوة الجوع ، حيث نفذ ما لديهم من الطعام وقضوا اليوم السابق يعيشون على حبات التين التي جنوها من شجرة في جوار الفريخ ، وعلى مضغ الأعشاب وورق الشجر .

وكذلك نال منهم العطش ، بعد ثلاثة أيام من القتال في ظروف من العناء تحت شمس محرقة . وقد بلغ الأمر بهم أن كان بعضهم يشربون البول البشري الذي كانوا يضيفون إليه لتغيير مذاقه ما بقي لديهم من زجاجة من شراب الأبنست ، بينما راح الآخرون يجمعون بول الفرسين اللذين اصطحبوهما معهم وربطوهما في الفريخ ويشربون منه بشراهة كما لو كان ماء زلالاً .

وهكذا انتصح الآن للفرنسيين أن مجال الاختيار الذي لم يكن واسعاً من قبل أمامهم ، قد زاد ضيقاً خلال اليومين السابقين : الموت بالجوع والعطش ، أو السقوط يرصاص العرب ، حيث أن كل محاولة للقرار ، تنتهي حتماً إلى نفس النتيجة .

وأما الأمل الذي كان يعلقه جيرو على الرسالة التي وجهها يوم ٢٣ إلى برال يطلب إليه النجدة ، فقد كان يتضاءل ساعة بعد ساعة . والواقع أن الأخير قد

تلقي الرسالة فعلاً . ولكنه بعدما أبلغه اثنان من الجنود الذين نجوا من المعركة أن جميع قوة مونتانيك قد أيدت عن آخرها احجم عن الاستجابة لهذا الطلب ، معتقداً ، أن الرسالة خدعة من الأمير الذي يحاول استدراجه إلى كمين أملأ في أن يهين له مصيراً مماثلاً لمصير زميله مونتانيك ولذلك ، فبدلاً من أن يكافئ العميل العربي الذي وعده جيرو بعشر فرنكات ، على خدمته الثمينة ، أمر بضربه بالسوط خمساً وعشرين ضربة باعتباره جاسوساً للأمير .

وعلى كل حال ، فقد جمع القبطان جيرو رجاله وتشاور معهم في الموقف ، وأسفرت المشاورة على قرارهم بمحاولة الفرار ، مهما يكن الثمن .

وفي يوم ٢٦ ، على الساعة السادسة صباحاً ، استغلوا غفلة المحاصرين في هذه الساعة المبكرة وتسلموا تحت جناح الظلام في اتجاه الغزوات .

ولما وصلوا إلى واد عند أولاد زيري ، انكبوا بشريون منه لاطفاء غلثهم . وهذه هي اللحظة التي اختارها العرب الذين كانوا في أعقابهم ليجهزوا على البقية الباقية من جيش مونتانيك . وقد قضوا عليهم جميعاً بما في ذلك الضابط ، جيرو ، وذلك فيما عدا خمسة عشر جندياً - ومن بينهم المترجم لبني - أخفهم أسرى وسلموهم إلى الأمير .

كان مونتانيك معروفاً في الجيش بقسوته واحتقاره للعرب وكان يلهو ويتسلل بالضرب والتعذيب ولا يتردد في القتل . وقد كان يغير بالليل - مثلاً - على قرية آمنة ، لغير سبب معلوم ليفتش ويعيث في المنازل ثم يقود النساء والشيوخ والأطفال حفاة وشبه عراة مسافات طويلة ويعرضهم لمختلف المضايقات في معسكره ثم يطلق سراجهم في الغد . وقد كان يسخر خصوصاً ، بالأفكار والآمال التي تساور بعض زملائه الضباط في أن تقوم السلطات المغربية باعتقال الأمير في إحدى مدن المملكة ، كما كانت تقضي بذلك اتفاقية طنجة ، وكان يرى ، أن الاعتقال شرف لا يستحقه الأمير عبد القادر .

وعندما كان على رأس حامية الغزوات التي حدد لها دور دفاعي بحث ، كان

يردد دائماً قوله ، انني متعب من دور المحاربة في قشرتها . وهكذا خرج هذا الضابط من قشرفته ، هو وجنوده العائرو الحظ ، عندما سلك طريق جبل كركور ، ولو أن خروجه منها لم يكن بالطريقة التي كان يريد بها . لأن « رغبته في الفوز بالمجد ، وحاجته إلى العمل » (كما يقول بول أزان) لم تكن نتيجهما الحصول على المزيد من الأشرطة والنياشين ، بل اللوم والقهاء المسئولة التاريخية على عاتقه لتجاهله أبسط قواعد الحذر والاحتياط والالتقاء بنفسه وبالجيش الذي عهد إليه بقيادته في التهلكة وعار الهزيمة . على أن الرواية الفرنسية التي تسعى إلى التخفيف من ثقل هذه المسئولية ، تقول ان قائداً ولاء الفرنسيون على قبيلة طراره ، واسمه محمد الطاراي ، قام بدور مهم خططه له الأمير عبد القادر لمخطيماً محكماً في هذه المأساة ، حيث استدراج مونتانيك وجيشه ، ووجهه نحو الغاية التي كان ينشدها .

فقد ذكر ضابط قوة الدرك الفرنسي ، دوجا ، الذي استجوب أحد الضباط الذين اشتركوا في المعركة ووقع فيها بعد أسيراً في يد الفرنسيين أن هذا الضابط صرح له بأن القائد المذكور (وهو الذي كان يعمل دليلاً لجيش مونتانيك وأبلغه أن قوة الفرسان التي كانت تحوم حوله قبل المعركة ، تابعة للبوحيدي) الذي كانت قبيلته مخبئة في مكان غير بعيد من الحدود ، قد اجتمع ذات يوم بالأمير الذي سأله عن معاملة الفرنسيين للقبائل ، ونا أجا به محمد الطاراي بأنه لا يشكو من معاملة المسيحيين لقبيلته ، سأله الأمير وفائد حامية الغزوات ، أي رجل هو ؟ حدثني عنه !

وقد ردّ القائد ، حسب هذه الرواية ، بقوله :

- انه يستقبلني دائماً بغاية اللطف ، وأنا اتي عليه كل الثناء . ولكنني لا أعرف ماذا صنعت له أنت ، لأنه شديد الرغبة في أن تقع في أسرهِ !

وعندئذ ، أجا به الأمير ، وهو ينسم ابتسامة ذات معنى بقوله :

- يريد أن يأخذني أسيراً ... حسناً ، سوف تساعدني أنت لكي يقع هو في أسري !

ولما بدا على القايد ما يدل على تردده في القيام بهذا الدور ، قال له الأمير :

- يجب أن تطيع والله بأمرك بذلك !

وعندئذ ، خرج القايد مسرعاً وعاد إلى مكانه في الغزوات ليتعاون مع مونتانيك . وقد تأكد هذا القرض لدى السلطات الفرنسية التي قامت بتحقيق في الموضوع فيما بعد ، خصوصاً بعد هروب القايد عند اقتراب المعركة . وبالطبع فقد أثار هذا السلوك حفيظة الفرنسيين الذين اعتبروه ضرباً من الخيانة . ولكن يول أزان الذي يروي هذا الحادث ويحلله تحليلاً معقولاً ، يعلق عليه قائلاً :

« لا يمكن الحكم على سلوك محمد الطراري إلا إذا أخذنا إلى الاعتبار ضمير المسلمين وشعورهم الذي يجعل كل شيء ذا صلة بالدين والذي يعتبر الخضوع للكفار جريمة لا تغتفر . ولهذا السبب علق ضابط الأمير الذي استجوبه دوجا بقوله ، انه يوجد لدى الأمير من الجواسيس الذين يعملون لحسابه ، بقدر عدد العرب في البلد » .

• • •

ماذا كانت آثار سيدي ابراهيم على الصعيد العسكري ، وخصوصاً على روح المقاومة الشعبية ، وعلى الصعيد السياسي ؟

تلك هي الأسئلة التي سنحاول الاجابة عنها في الفقرات التالية :

كانت آثار معركة سيدي ابراهيم هائلة من الناحية النفسية . فبينما أثار في صفوف الجيش الفرنسي حماساً واعجاباً ببطولة جيرو وزملائه الذين تحصنوا في ضريح الولي وجعل هذا الحادث كثيراً من الجنود والضباط يتمنون أن تنتهي حياتهم بنفس الطريقة ، كان الانتصار في سيدي ابراهيم بمثابة تيار كهربائي سرى في صفوف المقاومة ، فشد من عزيمة المقاومين وأعاد الأمل إلى نفوسهم . وكذلك أصيبت القبائل التي صفقت نفسها مع العدو واعتبرت مقاومة الأمير عملاً تاريخياً ، برجات عنيفة وأصبح كثير منها يراجع قصة ولائها من الأساس .

وهذه الحقيقة أدركتها سلطات الجزائر التي رأت صرح النفوذ العسكري الذي شيدته بكثير من الوحشية وكلفها تضحيات كبيرة يتضاعف من جديد وتبينت أن انتصارين أو ثلاثة من نوع سيدي ابراهيم ، تكفي لتقويض كل ما كانت تبنيه منذ خمسة عشر عاماً .

ومرة أخرى ، ستخرج الجيوش الجرارة وتستأنف أعمال القمع وتسيل الدماء غزيرة وبعم الخوف والقلق .

وبينما كانت معركة جبل كركور تجري في ٢٣ سبتمبر ، كان الجنرال كافينياك يقوم بعمليات لتصفية ما كان يعتقد آخر جيوب المقاومة ولاخضاع قبيلة بني ورسوس . وقد اندهش الضابط لأنه وجد مقاومة شديدة لم يعهد لها مثيلاً في هذه المنطقة . ولكنه لم يلبث أن اكتشف أن الروح المعنوية المرتفعة في الشعب ، مرجعها إلى العمليات التي كانت تجري في جبل كركور وفي سيدي ابراهيم - تلك العمليات التي انتشر خبرها بسرعة بين القبائل .

وعلى كل حال ، فقد سارع كافينياك ، بعدما بلغته أخبار الكارثة بصفة رسمية إلى التراجع لتغطية تلمسان ولتعزيز حاميتها ، وبحيث يبقى على اتصال بالقيادة العليا في وهران .

وفي يوم ٢٧ سبتمبر ، وجه كافينياك الذي بلغه أن الأمير قد اتجه إلى الشرق ، كتيبة تتكون من ٢٠٠ جندي وضابط ، بقيادة الكومندان مارين ، وأرفقها بغافلة تحمل معها ٢٠٠٠٠ خرطوشة ، إلى عين تيموشنت التي أريد تعزيز حاميتها التي لم يكن عدد أفرادها يزيد عن ٧٣ رجلاً . ولما وصلت الكتيبة إلى سيدي موسى ، طوقها قوة من فرسان الأمير من كل جانب ، فاستسلمت بدون مقاومة .

وكذلك انضمت هذه القوة (بأسلحتها وذخيرتها وخبيلها) إلى أسرى معركة سيدي ابراهيم الذين يبلغ عددهم نحو مائة أسير ، واتجه بهم جيش الأمير عبر أراضي قبائل الغرب إلى الدائرة ، وقد كان منظر هذا الاستعراض من بين الأشياء التي علقت بأذهان الناس وقتاً طويلاً . فيها هو ذا الأمير الذي كان في الأسبوع

السابق مشرداً يطارده جنود السلطان في المغرب وجنود العدو في بلده ، ولم يعد الناس ينتظرون سوى خبر سقوطه ، ها هو ذا يسجل انتصارين في ظرف ثلاثة أيام ، هما من أعظم وأجمل ما تفخر به المقاومة الجزائرية منذ سيدي فروج .

وأثر هذه الحوادث لم يكن أقل في المغرب الأقصى ، حيث بعث الأمل في نفوس القبائل الجزائرية المهاجرة ، وعزز جانب أنصار الجهاد من المغاربة ، وأحدث ارتباكاً وقلقاً في الدوائر الرسمية .

وهذا الأمل المتجدد في انتعاش المقاومة ، هو الذي كان يتخوف منه كافينياك ويستعظم من أجله ظهور الأمير عبد القادر ، حين كتب إلى لامور سبير في ٣٠ سبتمبر يقول :

« لقد أصبح عبد القادر الآن سيد البلاد التي تمتد بين الحدود الشمالية وأعالي نهر تافنا . انه لنجاح هائل لعبد القادر . وأنا أشعر أنني عاجز عن وضع عواقبي في طريق زحفه » .

وفي الجزائر ، بعث لامور سبير الذي كان قائماً بأعمال الوالي العام ، قوات لتعزيز قوات وهران ، بعدما بلغه خبر هزيمة سيدي ابراهيم ، وقبل أن ينتقل بنفسه إلى وهران ، كتب إلى الماريشال صولت وزير الحرية رسالة في ٢٧ سبتمبر يقول فيها :

« يجب ألا أكتمكم أن الوضع أصبح خطيراً جداً . لقد ارتكبت أخطاء بشأن عدد من المسائل . وبعض هذه الأخطاء ، هي أقل خطورة في حد ذاته ، منها بالقياس الى عواقبها » .

وقد تفاقم التهديد الذي يواجهه الفرنسيون على الحدود المغربية ، خصوصاً ، بظهور أبي معزة في الشرق ، في وادي فضة ، حيث برز في عدة لقاءات مع العدو وبلغت به الجرة أن ضرب تحصينات وأسوار مستغانم .

وكذلك انتشرت الثورة بسرعة في جنوب تلمسان وقد بدأت ثورة القبائل

التي تقع في هذه المناطق بنصب كمين في سبدو للكتيبة المرابطة في المدينة وقتل فيها خصوصاً ، قائد الكتيبة ، ييلو ، والبوتنان دومباسل في أول أكتوبر . وفي الغد ، ضربت القبائل حصاراً على الحصن العسكري .

وفي نفس الوقت ، انتشرت روح التذمر والثورة بين القبائل المجاورة لوهراڤ التي عانت أكثر من غيرها من الاستعمار ، وخصوصاً ، من استغلال قبيلة الدوائر لها .

كانت هذه هي الظروف التي وصل فيها لامور سير الى وهران . وهناك عمل نائب الوالي العام على تجميع القوات الفرنسية الموزعة في مختلف أنحاء الولاية . وبعدها جمع جيشين ، سار على رأسهما إلى الغزوات التي وصل إليها يوم ١٠ أكتوبر .

وبعدما أشرف على حفل تذكاري أقيم لتأبين جنودهم الذين سقطوا في معركة سيدي ابراهيم ، سار هو والجنرال كافينياك في ١٢ أكتوبر بقوة تتكون من ٤٥٠٠ المشاة ، و ٦٥٠ من الخيالة و ١٠ قطع من المدافع الجبلية ليعسكر في ندرومة .

وفي ندرومة ، بلغته أخبار تقول بأن قبيلة طرارة وعدداً من بطون وأفخاذ قبائل أخرى نائرة ، قد ركزت نفسها في الثلث الذي يمتد بين الغزوات وللا مغنية ونهر تافنا ، وأنها مستعدة للدفاع ، بمساعدة قوة تتكون من ٢٠٠٠ فارس من خيالة الأمير ، على مضيق العين الكبيرة الذي هو المدخل الطبيعي الى جبال طرارة .

وعلى أثر ذلك ، سارع لامور سير بإرسال قوات معتبرة في ١٣ أكتوبر وأمرها بالاستيلاء على هذا المضيق .

وفي يومي ١٤ و ١٥ ، قام لامور سير على رأس جيشه لتضييق الخناق على القبائل المتكثلة وأخذ يتقدم في اتجاه البحر في حركة كماشة أغلق بها جميع المنافذ المؤدية الى الغرب .

وفي يوم ١٦ ، وجدت القبائل العائرة الحظ نفسها محاصرة حيث كان

العدو أمامها والبحر وراءها ، فاضطرت الى طلب الأمان الذي منحها اياه لامور سير . وبعد ذلك ، حذت حذوها قبيلة جباله الكبيرة .

وأما قوات الأمير ، فقد جلت عن المنطقة أمام تقدم الجيش الفرنسي ، ثم راحت تراقب الموقف وقتاً من الزمن ، قبل أن تنسحب في اتجاه الجنوب .

كان ييجو يستريح في بلدته حيناً استدعاه وزير الحربية وطلب اليه السفر لاعادة الأمور إلى نصابها . ولما نهض لتلبية هذا النداء ، صرح بما عرف عنه من التواضع ونسيان الذات ، بأنه كان يعتقد بأنه « لا غنى عنه لاسترجاع زمام الأمور ! » .

وعلى كل حال ، فقد سافر يوم ١٣ ووصل الى الجزائر يوم ١٥ أكتوبر . وقد كانت المهمة الأولى التي قام بها عقب وصوله ، هي توجيه أعنف التوبيخ الى لامور سير وكافينيك لعدم تطبيقهما أوامره ، بل ولقيامهما بمبادرات تتناقض مع أوامره التي كان يصدرها من فرنسا

وبالطبع ، فان أحداً لم يحرؤ على تذكير الدوق ديزلي بتصريحاته الرسمية في البرلمان وخارج البرلمان بان حرب الجزائر قد انتهت ، وان الأمير قد يعود ولكنه لن يستطيع القيام بشيء يذكر الخ .

لم تكن تصريحات ييجو لتخضع أحداً . فأما الحكومة التي تمد الجزائر بموارد بشرية ومالية ، فهي تعرف أن هذه الموارد كانت في تزايد مستمر . وأما الرأي العام ، فإذا كان قد سئم من أخبار المعارك التي تدور في الجزائر ، فقد كان في امكانه أن يعرف بواسطة المناقشات في البرلمان وما تنقله الصحف ، أن تفاؤل ييجو كانت تكذبه الحوادث دائماً تقريباً . وأما الجيش العامل ، والمشتت في الجبال والصحراء ويقف دائماً على أهبة الاستعداد للهجوم أو للدفاع ، فهو في مركز يسمح له أن يقيم بالدقة أقوال ييجو بأنه قضى على المقاومة . والحقيقة ، كما عبر عنها القبطان طروشو ، أن ييجو كان يدرك جيداً « أن الشعرة الرقيقة التي ربطت بها العناية

الإلمية أسماء الشخصيات الكبيرة وسيرهم يكون من الصعب ربطها من جديد متى انقطعت »

والمهم أن ييجو قدم الى الجزائر حيث كان تحت تصرفه جيش يتكون من ١٠٦٠٠٠ جندي وضابط . وهذا الجيش ، جيش افريقية ، لم يكن قط أمضى سلاحاً وأحسن تدريباً وأوسع معرفة بالأرض وبطرق مقاتلة العرب ، مما هو الآن . ويضاف الى ذلك ، أن الكتلة العاملة منه تركزت كلها في ولاية وهران ، أو بعبارة أدق ، في مناطق الحدود الغربية الجنوبية .

وهذا العدد ، وهذه الخبرة ، هي التي سيحتاج اليها وسيستعملها ييجو لمطاردة الأمير ولاخضاع القبائل ولاعمال القمع والتخريب - تلك الأعمال التي باركها المارشال صولت في رسالة له بتاريخ ٢٣ أكتوبر ، يقول فيها :

« الأمر الأساسي ، هو أن نقضي على ثورة مختلف القبائل في ولاية وهران وتطرد عبد القادر منها ، وتحطم قواته ، اذا لم يمكن القضاء عليها » .

وهذه العمليات ، بدأت - كالعادة - بالانذار والوعيد في بلاغات للقبائل بأنه سيتزل بهم الويل والثبور « اذا لم يغلقوا آذانهم لهذا الطموح المزيف الذي يدعي أنه سلطانكم ، والذي لا يهمه أن يرضي بكم ، وكل غرضه هو أن يحقق طموحه » . ويمضي البيان فيذكر القبائل بنعم فرنسا عليهم ، فيقول :

« ألم نرد إليكم نساءكم وأطفالكم وشيوخكم (بعد المعارك) وفي بعض الأحيان ، جزءاً من قطعانكم أيضاً ؟! فاذا فصلتم على هذا الحكم الأبوي ، حكم عبد القادر المستبد القاسي ، فسيكون ذلك لانكم فقدتم هداية السماء (...) ، وحيثئذ ، لا تلومون الا أنفسكم لما سيلحق بكم مما بحثم عنه بأنفسكم . فأنا قد عدت ومعى جيشان ! » .

الفصل الثالث عشر

مَرَكَة جَانِبِيَّة

كان قيام دولة عربية في شرق المغرب الأقصى على أساس من رعاية الجوار والتفاهم والتعاطف بين الشعبين ، موضع رضا السلطان عبد الرحمن خلال سنوات الحرب وفي الفترة التي عاشتها الجزائر في ظل معاهدة نافنا . وقد زاد العلاقة مئاة بين الشعبين الشقيقين شعور الاعجاب الذي كان يحمله السلطان عبد الرحمن للأمير عبد القادر شخصياً ، لما كان يبديه خلال أعوام طويلة من ضروب الشجاعة وحسن التدبير والحنكة الدبلوماسية - ذلك الشعور الذي كان يترجمه بالمساعدة والنصيحة والتشجيع المستمر

وقد استفاد البلدان من علاقات التعاون وحسن الجوار ، فوائد لا تنكر .

فأما المقاومة الجزائرية ، فقد كانت نجد في المدن والموانئ المغربية السوق الضرورية لشراء الأسلحة والذخيرة التي كانت تأتي خصوصاً ، من جبل طارق وتمر عبر الحدود بمساعدة السلطات المغربية أو بتواطئها ، كما كانت طنجة مركزاً للاتصالات الدولية التي كان الأمير يجريها سرياً بين حين وآخر مع قناصل الدول الأجنبية ، بما في ذلك قنصل فرنسا .

وأما بالنسبة إلى المغرب الأقصى ، فقد كان استتباب الأمن في الجزائر أمراً حيوياً لتجارة الولايات الشرقية ، بل والمناطق الواقعة خلف نهر ملوية أيضاً . فقد كانت القوافل التي تمر عبر التراب الجزائري ونقل السلع بين إفريقية الغربية وفاس ، تتعرض بسبب اضطراب الأمن في عهد الأتراك لمضايقات عند الحدود ولمهجمات القبائل التي تمر بأراضيها ولتقطاع الطريق ، وكثيراً ما تهب القافلة ويقتل المرافقون لها . وقد كانت السلطات المغربية تضطر إلى إرسال فصائل من الجنود والفرسان لحراسة القوافل التجارية حتى تضمن عودتها سالمة .

وزيادة على ضمانات الأمن التي وفرتها الأمير للقوافل ، فقد فتح الحدود وحرر التجارة بين البلدين من جميع القيود التي كان يفرضها الأتراك ، حيث كان عازفاً عن فرض تمرقة جمركية يعتبرها منافية لأحكام الشريعة الإسلامية ، على الصادرات والواردات وتجارة الترانزيت .

وبالإضافة إلى جميع هذه الاعتبارات ، يجب ألا ننسى ما كانت تتمتع به المقاومة الجزائرية في الأوساط الشعبية المغربية - ولا سيما في الريف - من الإعجاب والتقدير والتأييد . فان الجزائر التي تمثل تجربة حية ومثالاً للنضال الذي يمكن أن يدخل فيه كل بلد مسلم ضد غزاة أجنبي : أصبحت ، منذ عقد ونصف ، الميدان الوحيد في العالم الذي يتاح فيه للمسلم أن يؤدي فريضة الجهاد ويتقرب إلى الله بالاستشهاد .

وباختصار ، فقد كان تأييد المغرب الأقصى الذي يقوم على المصلحة وعلى رعاية العلاقات الأخوية ، تأييداً أخوياً شاملاً ، مادياً ومعنوياً .

ولكن هذا الوضع البسيط الذي كان كل من البلدين يجد فيه ما يبعث على الرضا ، طالما كانت المقاومة الجزائرية قوية ، وتمثل حاجزاً دفاعياً من الشرق للمغرب الأقصى ، سوف يتعقد وتدخل فيه حسابات سياسية داخلية وخارجية يعجز عن متابعتها أمهر لاعبي الشطرنج ، بعدما أصبحت المقاومة بالانهار الذي عرفناه .

فان سلطان المغرب الذي يجد صعوبة كبيرة في اسكات الأصوات الداعية إلى حمل لواء الجهاد في مملكته ، يتعرض أيضاً لضغوط سياسية وتهديد بالتدخل من فرنسا واسبانيا والدول السكandinافية (الدنمارك والسويد) وفرنسا ، إذا لم يكف عن تأييد المقاومة الجزائرية .

ومن جهتها ، كانت المقاومة الجزائرية التي تواجه السحق بتكتل جميع الجيوش الفرنسية في غرب وجنوب وهران والتي فقدت جميع قواعدها في أرض الوطن ، ترى أن التأييد بالأقوال والمساعدة في المناسبات لم يعد كافياً ، وأن الوقت قد حان لتوحيد الجهود ولتدخل السلطان للدفاع عن حدود مملكته الشرقية في تحالف وتعاون مع السلطات الجزائرية .

وقد حاول الأمير اقناع السلطان بهذه الحقيقة ، في المرحلة الأولى ، بالطرق الدبلوماسية (ونحن قد رأينا كيف بعث إلى عامل وجدة بمخمسين أسيراً من فرسان الحنايا الذين كانوا في عراك مع السلطات المغربية) .

وبعد معركة « نوفمبر » ، تضاعفت موارد الأمير وزادت الأخطار التي كان يتعرض لها هو وبقيّة جيشه . ولذلك قرّر الالتجاء إلى المغرب الأقصى حيث نزل في السهول التي تمتد في جنوب وشرق وجدة ، على مسافة ١٠ كيلو مترات من المدينة . ومن هنا وجه إلى السلطان بعثة دبلوماسية برئاسة ميلود بن عراش وزير الخارجية وآغا الشارقة ، اشترك فيها محمد بن عيسى البركاني ، خليفة المدينة ، وبعث إلى مولاي عبد الرحمن بهدايا منها أربعة جياد مطهمة وحجّرتين . وقد شاع حينئذ أن مهمة البعثة هي السعي لحمل السلطان على التدخل لدى فرنسا في صالح الأمير . ولكن الحقيقة هي أن المهمة التي كلف بها الوفد ، هي اقناع السلطان بجديّة نيات فرنسا العدوانية واحاطته علماً بمشروعات الجبرالات الفرنسيين واستعداداتهم لغزو المملكة ، وحمله على التدخل العسكري لحمل لواء النضال الذي كان الأمير مستعداً لأن يسلمه إياه .

وعلى كل حال ، فقد كان مرور بعثة الأمير في كل مكان في طريقها من

وجدة إلى فاس ، مناسبة لمظاهرات شعبية ودية تلقائية أعرب السكان خلالها بدون تحفظ عن إعجابهم وتقديرهم لنضال الجزائر . بل ان الأمير سيدي محمد بن السلطان نفسه ، ووزير السلطان الأول ، سيستقبلان الوفد بكل مظاهر الحفاوة والترحيب في فاس ، حيث قاما بما ينبغي لتسهيل مواصلة سفره إلى مراكش .

وفي مراكش ، نزل الوفد في القصر الملكي وأجرى محادثات مع السلطان ومع وزارته ، شرح له خلالها الوضع وعرفه بأمر التحصينات والاستعدادات التي يقوم بها العدو على الحدود الشرقية .

ولكن النتيجة الوحيدة التي حصل عليها الوفد ، هي اقتناع السلطان بضرورة تعزيز وسائل الدفاع عن مملكته في هذه المنطقة . ولهذا الغاية عزل القائد بوزيان ، الذي عرف بلبنه وتراخيه ، وبعث في مكانه عاملاً على وجدة سيدي العربي الكبيسي ، ثم أرسل فيما بعد ، القناوي قائداً لقواته في المنطقة .

ولما رأى الأمير تصميم السلطان على التمسك بحياد تجاوزته الأحداث وأصبح الآن مستحيلاً ، عمد - في مرحلة ثانية - إلى وسيلة أخرى سيكون من نتائجها تحطيط الحرب الحدود (تلك الحدود التي لم تكن مرسومة بوضوح على كل حال) إلى المغرب الأقصى . ولهذا الغاية ، توغل في الجزائر إلى ضواحي سيدي بلعباس ، ففزا قبيلة بني سليمان التي عرفت بميوها للعدو وغنم غنائم كثيرة منهم ، ثم عاد أدراجه إلى المغرب الأقصى ، حيث كان يتوقع أن يتعقبه الفرنسيون ويخترقوا الحدود للانتقام لأتباعهم . وبذلك يجد المغاربة أنفسهم وجهاً لوجه أمام عدوان فرنسي واضح .

ولكن الفرنسيين ، أو بالأحرى الجزائر الذين كانوا في الظروف العادية سيجعلون في هذا الحادث ذريعة لحمل الحرب إلى المغرب الأقصى ، خيخوا آماله ووقفوا في هذه المرة موقف التردد .

والاعتبارات التي فرضت عليهم هذا الموقف ليس لها صلة بالأخلاق أو باحترام حدود دولة ذات سيادة ، بل هي ترجع إلى ظروف داخلية وخارجية ، مما يتصل

بعلاقات فرنسا الدولية .

فعلى الصعيد المحلي ، كانت السلطات الفرنسية تتخوف من أن تؤدي الحرب مع مولاي عبد الرحمن إلى اندلاع ثورة شاملة في الجزائر التي تطلّب اخضاعها نيفاً وأربعة عشر عاماً (وكم من الوقت سبتطلبه اخضاع المغرب الأقصى ؟) . وكذلك كان ييجو يحجم عن هذا الاجراء ، خوفاً من أن تستغله المعارضة في مجلس النواب وتطالب بتشخيص مخصصات الجزائر في الاعتادات الحربية في الميزانية ، في الوقت الذي ستفرض فيه الحرب في المغرب الأقصى عبثاً جديداً في النفقات وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة العاملة .

ثم إن الحكومة الفرنسية لم تكن تريد أن تعطي فرصة للتدخل لبريطانيا التي كان رئيس وزرائها ، اللورد أبردين ، يراقب تطورات الموقف باهتمام وقلق . وقد بلغ من اهتمام بريطانيا بالحالة أن آراءاً راجحت كانت تقول بأن بريطانيا ترى في الأمير خلفاً صالحاً للسلطان عبد الرحمن على عرش المغرب الأقصى ، في حالة ما إذا أدى الأمر إلى خلعه .

وقد كانت هذه هي الظروف التي كتب فيها الجنرال بيدو من الجنوب الغربي ، إلى الجنرال لامور سيير قائد قوات وهران في أواخر سنة ١٨٤٣ ، رسالة يشكو فيها من الوضع الذي يمنعه من مطاردة قوات المقاومة الجزائرية ونصبها إلى المغرب الأقصى ، وقد اقترح بيدو توجيه انذار إلى المغرب الأقصى « دقيق وحازم » ، ثم القيام بهجوم عبر الحدود ، إذا لم تكن نتيجة الانذار ايجابية .

ومهما يكن من أمر ، فقد رأى ييجو ، بناء على اتفاق مع وزير الحربية ووزير الخارجية ، اتخاذ الاحتياطات الضرورية لمواجهة الطوارئ وتعزيز المراكز العسكرية على مقربة من الحدود ، وانشاء مراكز أخرى ، للدفاع في المرحلة الأولى ، وللهجوم ، متى سمحت الظروف بذلك . وكذلك تقرر انشاء ثلاثة مراكز عسكرية جديدة ، اثنين في جنوب تلمسان ، في سبدو وسعيدة ، والآخر في غرب تلمسان ، عند ثلّا مغنية (التي كانت سلطات المغرب الأقصى تعتبرها

جزءاً من أراضيها ، وذلك عند مدخل سهول وجدة ، على مسافة ٢٥ كيلو متر من هذه المدينة .

وقد أثار احتلال الفرنسيين للامغنية هيجاناً كبيراً في وجدة حيث أعلن سكان المدينة الجهاد من تلقاء أنفسهم .

وإزاء هذه التطورات ، أرسل السلطات قوات نظامية بقيادة سي طيب القناوي إلى المنطقة . وفي ٢٢ مايو ١٨٤٤ ، وجه القناوي انذاراً إلى السلطات الفرنسية للجلاء عن مغنية ويطلب منها سحب القوات الفرنسية إلى الضفة الشرقية لنهر تافنا . وقد رد عليه الجنرال لامور سير رداً معتدلاً متبرأ ، قائلاً انه يحتل هذا المركز الذي أقيم لتسهيل اخضاع « رعايانا » ، بناء على تعليمات من رؤسائه .

وفي ٣٠ مايو ، سارت كوكبة من الفرسان المغاربة في اتجاه المواقع الفرنسية للاستكشاف . ولما وصلت إليها أطلقت بعض المتحمسين منهم النار على معسكر لامور سير الذي كان مخبأً عند ضريح سيد عزيز . وقد وقعت اثر ذلك معركة بين الطرفين انسحب المغاربة بعدها وعادوا أدراجهم .

وقد رأى الأمير في هذه التطورات ظروفاً مواتية للعمل ولتحريك القبائل في الجزائر ، فدخل إلى البلد سالكاً طريقاً تمتد في جنوب سبدو ، لكنه لم يقوم بعمل عسكري ذي أهمية .

وفي ١١ يونيو ، وصل المريشال بيجو إلى مغنية حيث تولى بنفسه قيادة الجيوش الفرنسية استعداداً لمواجهة الموقف . وكان بيجو قد تلقى أخبار حادث اشتباك القوات المغربية بالقوات الفرنسية لدى وصوله إلى وهران في ٥ يونيو . وفي ذلك اليوم نفسه ، كتب إلى قنصل فرنسا في طنجة ليلغيه تطورات الموقف ويطلب إليه الاتصال بالسلطات المغربية ليعرض عليها رغبة فرنسا في أن يعين السلطان أحد رؤساء جيشه ليتفاوض مع السلطات الفرنسية لرسم الحدود بين البلدين وليطلب إليها أن تقوم باعتقال الأمير عبد القادر في إحدى مدن المملكة الشاطئية إذا التجأ إلى المغرب الأقصى .

وفي لآ مغنية ، كتب المارشال بيجو الذي لم يكن يريد الدخول في حرب
للأسباب التي شرحناها ، إلى القناوي يعرض عليه أن يجري معادلات لتسوية
التراع مع الجزائر يبدو . وقد قبل القائد المغربي هذا الاقتراح وتمت المقابلة يوم
١٦ يونيو ولكن الطرفين اضطرا إلى وقف المباحثة اثر قيام قوات نظامية من المغاربة
باطلاق النار . وكان من نتائج هذا العمل نشوب معركة جديدة بين الفريقين .
وقد كان هدف العناصر التي بادرت باطلاق النار ، هو احباط هذه المعادلات
التي كانوا يتخوفون من أن تسفر على اتفاق ، وكان لهم ما أرادوا .

واثر هذا الحادث ، كتب بيجو إلى القناوي يبلغه عزمه على احتلال مدينة
وجدة ، لا للبقاء فيها ، بل لطرد القبائل الجزائرية التي التجأت إلى المنطقة .

وبعدما ردّ عليه القناوي برسالة تنطوي على بعض عبارات المجاملة ولكنها
ترفض الدخول في صلب الموضوع ، كتب إليه الوالي العام رسالة أخرى تعتبر
بمثابة انذار حربي جاء فيها قوله :

« نحن نريد الاحتفاظ بالحدود بين البلدين كما كانت مرسومة في عهد
الأتراك ، وبعدهم في عهد عبد القادر . ولكننا نريد منكم ألا تستقبلوا عبد القادر
وألا تمدوه بالمساعدة التي تعيد إليه نشاطه بعد ما كاد يقضى عليه ، وتطلقوه في
انجاسنا . فان هذا ليس بعمل ودي ، بل هو عمل حربي . ونحن نريد منكم أن
تعتقلوا عبد القادر والدائرة ورجاله وتشتوا شمل جيشه النظامي وقواته غير النظامية ،
وألا تستقبلوا القبائل التي تهاجر من أراضينا إليكم ، بل نعيدوها أدراجها بمجرد
وصوها إليكم . وتنفيذ هذه الشروط سنكون أصدقاءكم . ولكنكم ، إذا أردتم غير
ذلك ، فنحن أعداؤكم . أجني في الحال وبدون لف أو دوران ، لأنني لا أفهم
اللف والدوران » .

ولما لم يتلق ردأ على رسالته ، زحف بيجو على وجدة التي احتلها بدون مقاومة ،
حيث كان القناوي قد انسحب منها بجيشه وانجه إلى تازا . وطبقاً للخطة التي أعلنها ،

فان الوالي العام لم يبق سوى يوم واحد في وجدة ، ثم عاد إلى اللا مغنية حيث أشرف على أعمال اتمام تحصينها .

• • •

والآن ، وقد دخلت الحرب الجزائرية في مرحلة جديدة بغزو المملكة المغربية ، يحذر بنا أن نعود إلى الجزائر لالقاء نظرة عامة على وضع المقاومة ، على ضوء هذه الأحداث ، وفي غياب الأمير عبد القادر .

كان الأمير غائبا في هذه الفترة ، ولكن خلفاءه لا يزالون يناضلون في الشرق حيث يمثل كل منهم سلطته في رقعة هنا ورقعة هناك ، ولا سببا في الصحراء ، وفي بلاد القبائل التي تعترف به .

في الصحراء الشرقية ، كان الحاج محمد الصغير على رأس فيلق من الجيش النظامي أعاد تشكيله ، يتحدى نفوذ ابن قانة ، صنيعه الفرنسيين ، وقد سار إليه الدوق دومال على رأس قوة كبيرة واستعاد منه بسكرة عاصمة الزاب في ١٤ مارس ١٨٤٤ ، ونصب عليها حامية ، ثم فرض عليها ابن قانة . وبعد ذلك ، قام ابن الملك بعمليات في أولاد سلطان حيث كان باي قسنطينة السابق ملتجئا ، وأخضع هذه القبيلة واضطر أحمد باي إلى الفرار .

وأما خلافة سوق حمزة (البويرة) ، فقد كانت متماسكة تحت لواء ابن سالم ، ومقيمة على المقاومة والولاء للأمير . ونظراً لأن هذه المنطقة القريبة من الجزائر ، تمثل امتداداً حيوياً للمنطقة المحتلة ، فقد صمم ييجو على إخضاعها . ولهذا الغاية ، سار إليها بنفسه على رأس قوة مهمة في ٨ مارس ، فأخضع دكس ووضع حامية فيها ، ثم دخل في عراك مع ابن سالم تمكن إثره من إخضاع عدد من القبائل وعين لحكمها ثلاثة أغوات .

وكذلك أخضع الفرنسيون جنوب تيزي (الأغواط) ونصبوا عليها صنيعه لهم .
وأما التجنيبي الذي عاد إلى عين ماضي ، فلم يجد صعوبة في الاعتراف بالوضع

الجديد الذي يستجيب لمراجعته ويضمن له العودة إلى الاقطاع وبسط سيطرته الروحية على العوام السذج . ولما اقترب الفرنسيون من منطقة نفوذهم ، أبى إلا أن يبادرهم بدفع ضريبة لم تفرض عليه . ولكنهم أعادوها إليه « عربوناً للصدقة » واعترافاً له بالفضل في مقاومة حركة المقاومة .

على أن ييجو والجنرال ماري قد اضطر كل منهما إلى وقف عمليات التهدة التي يقوم بها (في حمزة وفي الجنوب على التوالي) والسير إلى الغرب بسبب التطورات الخطيرة التي ذكرناها .

على الرغم من المعارك التي جرت عند للاً مغنية والاندازات الفرنسية المتوالية والتي انتهت بنزق حدود الامبراطورية واحتلال وجدة الرمزي ، فإن السلطان عبد الرحمن قد التزم الصمت التام . وقيل ان هذا الموقف الذي ينم عن الهدوء والثقة ، كان نتيجة لتشجيع ممثلي بريطانيا ، الجنرال ويلسن في جبل طارق ، ودروموند هاي القنصل البريطاني في طنجة ، اللذين نصحاه بمقاومة الضغوط الفرنسية بالوسائل الدبلوماسية .

والمؤكد على كل حال ، أن بريطانيا - كما قلنا - كانت قلقة إزاء الأحداث التي تجري عند حدود المغرب الأقصى - وهي منطقة تقع عند مدخل قاعدة نفوذها في البحر الأبيض المتوسط ، جبل طارق . وقد ازداد هذا القلق نتيجة لارسال اسطول حربي إلى المنطقة بقيادة الأمير جوان فيل ، ابن الملك لوي فليب ، للتهديد والتخويف .

وقد حاول كل من جيزوت رئيس الوزارة الفرنسية والملك لوي فليب نفسه تهدئة بريطانيا والتزام جانب الاعتدال في تصريحاته . وكذلك كانت التعليمات التي زود بها ابن الملك معتدلة في الظاهر ، وهي تقضي بأن يلتزم « لهجة وموقفاً سلمياً بصفة عامة » ، وذلك فيما عدا حالة ما إذا تعرض العلم لاهانة . بل ان الحكومة أصدرت أوامر إلى ييجو أيضاً بأن يلتزم جانب الاعتدال في تصرفاته .

وفي نطاق هذه السياسة التي تستهدف تخدير بريطانيا حتى تفسح المجال

للمناورات الفرنسية الاستعمارية ، استقبل الملك لوي فليب سفير بريطانيا في باريس وأكد له ، أنه في حالة عدم امكان تجنب وقوع الحرب ، فإن « المرجح أن تكون هذه الحرب قصيرة ، ولو أنها ستكون شديدة » .

وفي هذه المرحلة ، أخرج بيجو عروضه القديمة ، كما يخرج الحاوي ورقة بالية من كفه في ألعاب السيرك ، وأمر المرتد ليون روش بأن يكتب إلى الأمير ، ويعرض عليه منحه الأمان ونقله إلى مكة مع ضمان معاش له . وقال ليون في رسالته للأمير ، ان الدين يحرم عليه مواصلة القتال .

وقد رد الأمير عليه بصراحة خرجت به عن عادته في المجاملة قائلاً انه يعرف جيداً ما يأمره به دينه وما يحرمه عليه وانه ليس مسيحي أن يعلم المسلمين القرآن . ثم تساءل الأمير : من الذي اعتدى على حقوق الإنسانية ؟ هل هو الذي اعتدى عليها ، أم الجيش الفرنسي الذي غزا العرب في عقر دارهم ونشر الخراب والدمار في قراهم وبين خيامهم ؟ واختتم الأمير قائلاً ان الذهب الذي يحاول ملك فرنسا أن يغريه بيريقة ليس له أي تأثير على نفسه ، وان على الفرنسيين إذا أرادوا وضع حد للحرب ، أن يقدموا إليه مقترحات معقولة .

واثر ذلك بعث الأمير الذي كان يعتقد أن هذه الرسالة قد تكون بادرة للصلح ، في ١١ يوليو بتخليفته البوحميدي إلى المعسكر الفرنسي وزوده بالصلاحيات الضرورية للتفاوض من أجل عقد معاهدة جديدة يلتزم هو باحترامها بكل أمانة . ولكن بيجو رفض استقبال البوحميدي واكتفى بالاذن لليون روش باجراء مقابلة معه في السر .

وفي غضون هذه المحادثات ، عرض الخليفة على الفرنسيين أن يتولى الأمير حكم جزء من الجزائر باسم فرنسا ويدفع ضريبة سنوية ، بل وأن يقدم عربوناً على اخلاصه عدداً من الرهائن إلى الفرنسيين . ونحن في هذا السياق غير متأكدين من أن الخليفة كان يترجم نيات الأمير باخلاص ، أم أنه تجاوز تعليماته . ولكن هذه المقترحات ، لو قبلها الفرنسيون لجعلت من هذا البطل القومي مجرد آغا من آغواتهم ،

الذين يملكون حق عظم وخلع البرنوس الأحمر على كل واحد منهم متى تراهي
لأي قائد عسكري ذلك .

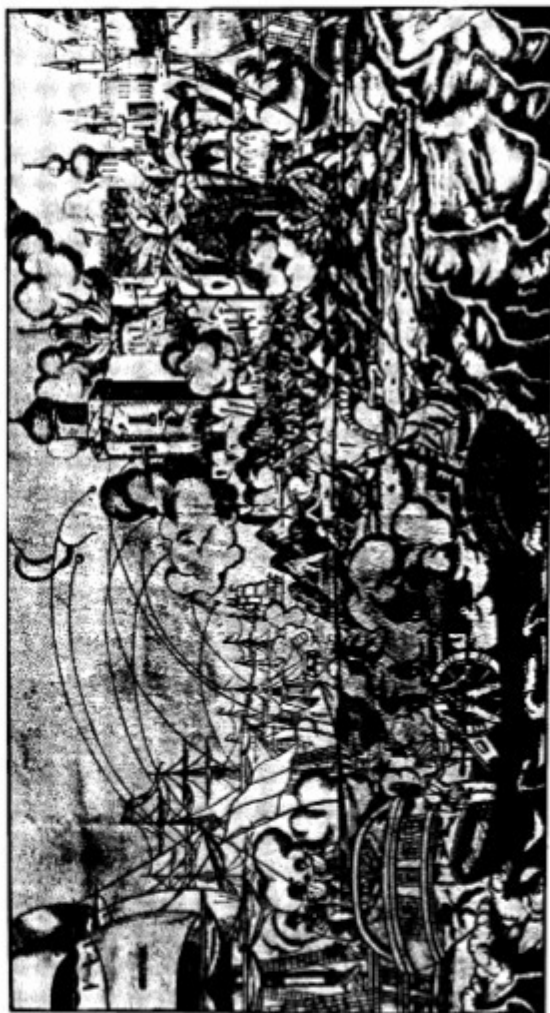
وعلى كل حال ، فان ليون روش أجابه بأن الأمير المطرود يعتبر الآن منهزماً
وأن يبجو مصمم على أن تقوم فرنسا بحكم البلد بنفسها مباشرة .

وبذلك انتهى هذا الاتصال الأخير والذي لا شك في أن عدداً من المقاومين
يشمنون أنه لم يقع إطلاقاً ، بين ممثلي المقاومة وأعوان فرنسا .

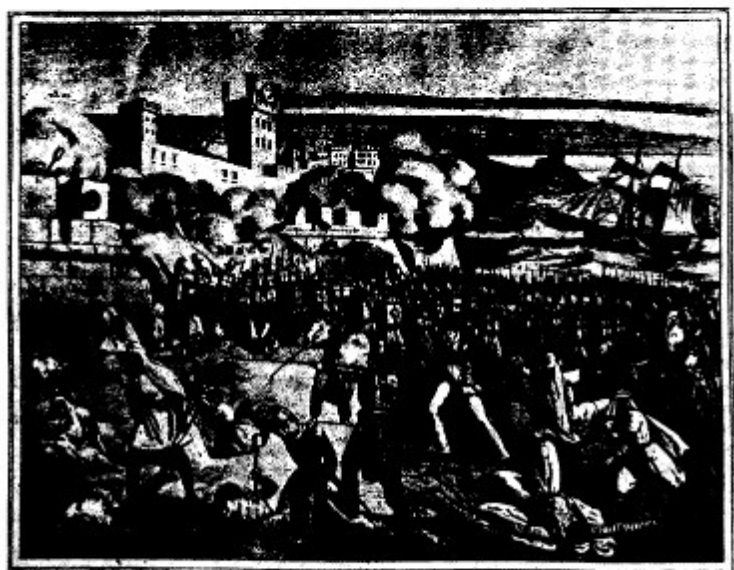
والواقع أن وقت الحوار قد فات وانقضى منذ زمن طويل ، منذ أن اختل
توازن القوى بين الطرفين وبشكل يجعل حتى مجرد الحديث ، فضلاً عن التفاوض ،
أمراً صعباً . والشئ الذي يدعو إلى الدهشة في الموقف . هو أن الأمير بذكائه
الوقاد ، وبمعرفة الدقيقة بسيكولوجية الفرنسيين الذين لا يحترمون إلا منطق القوة ،
قد فاته ادراك هذه الحقيقة ، وأن البوحميدي ، قد رضي ، بعدما رفض يبجو
مقابلته ، أن يقبل ، وهو ذلك الرجل الذي يجر وراءه تاريخاً نبيلاً في المقاومة ،
الدخول في محادثات مع مرتد مغامر لا يتجاوز دوره دور مترجم ، مثل ليون روش

وأما يبجو الذي يجد نفسه الآن في مركز القوة المطلقة ، فهو لا يمكن أن
يفكر في عقد معاهدة غير ذات موضوع ولا ينجي منها هو شخصياً نفوذاً سياسياً ،
ولم تكن ثمرة لانتصار عسكري . فان المسألة الحقيقية التي تشغل الآن بال الماريشال ،
بعدما أدرك أن التراجع قد بلغ درجة من التأزم لا رجعة منها ، هي كيف يستغل
حوادث الحدود والمطالب المسرفة التي قدمها إلى السلطات المغربية باسم فرنسا ،
وراء ظهر الحكومة ، ويحوّلها إلى أسباب لحرب يخوض هو غمارها ويكون له
هو وحده ، دون غيره (اسطول ابن الملك ، مثلاً) شرف كسبها ومجد الانتصار فيها .

ومهما يكن من شيء ، فان جوان فيل الذي أخذ قنصل فرنسا في طنجة
وأركبه على متن إحدى سفن الاسطول ، وجه انذاراً إلى السلطات المغربية يؤكد
فيها المطالب الفرنسية ، ويحدد ثمانية أيام مهلة لاعلان قبولها . ولما لم يتلق ردّاً
منها مباشرة (ولو أنه تلقى ردّاً غير مباشر بالقبول عن طريق قنصل بريطانيا) ،



قنبول ملجیہ
۶ اگست ۱۸۵۵



قصف الصورة (موجدور)

١٥ أغسطس ١٨٤٤

شرع في قصف طنجة بالمدافع في يوم ٦ ، ثم الصويرة (موجدور) في يوم ٢٥ أغسطس . وقد ظلت النيران تشتعل في المدينة الأخيرة طيلة سبعة أيام كاملة . وكذلك أنزل الأسطول الفرنسي حامية تتكون من ٥٠٠ جندي وضابط احتلت جزيرة تقع عند مدخل ميناء المدينة .

وفي هذه الأثناء ، وضعت السلطات المغربية الجيش الذي كلفه السلطان بحماية الحدود الشرقية تحت قيادة سيدي محمد ، ابنه ، الذي ضرب معسكرة عند وادي إيسل ، على مسافة ٨ كيلو مترات إلى الشمال الغربي من وجدة .

وفي ١١ من الشهر ، تلقى ييجو رسالة من جوان فيل يعلن إليه فيها قيام الأسطول بقصف طنجة وموجدور . وفي ١٣ ، وصل إلى ييجو أمر من الحكومة يقضي بعدم تجاوز الحدود المغربية . ولكن المارشال ضرب به عرض الحائط وهياً في الغد جيشه الذي يتكون من ١١,٥٠٠ جندي وضابط ، ثم عبر التهر ودخل في معركة مع الجيش المغربي الذي يقدر الجانب الفرنسي عدده بما يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ ألف مقاتل .

ولما التقى الجمعان ، وقعت معركة استمرت طيلة الصباح وانتهت عند الزوال بهزيمة منكورة للمغاربة ، واستولى الجيش الفرنسي اثر ذلك على خيمة سيدي محمد وشمسيته و ١٨ من أعلامه و ١١ قطعة من المدافع ، وغير ذلك من الغنائم التي لا تحصى .

وقد قدر ييجو عدد القتلى من الجانب المغربي بناتمامة قتيل ، وعدد الجرحى بما يتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ جريح . وأما خسائر القوات الفرنسية ، حسب التقارير الرسمية ، فهي لا تتجاوز ٤ ضباط قتلى و ١٠ ضباط آخرين جرحى و ٢٣ من الجنود قتلى و ٣٦ جندي جرحى . ولكن عدد أفراد القوات الفرنسية الذين أصيبوا ، بمختلف الأمراض يقدر بألثي رجل ، على أن هذه الأرقام كلها ، يجب أن تعتبر تقريبية ، إذا تذكرنا ما عرف به ييجو من التضخم والتهويل بالأرقام لأغراض الدعاية في بلاغاته الرسمية .

وهذا النصر السريع ، وتلك الخسائر غير المتوازية بين الجانبين ، هي التي ستضمن بريقاً جديداً لعصا المارشال الذي سيخلع عليه الملك لقب «الدوق ديزلي» (باسم موقع المعركة) ، في الوقت الذي ظل فيه اسم ابن الملك «بطل الصويرة» خاملاً دون أن يعتبر عمله ذا قيمة سياسية أو حربية .

ومهما يكن من شيء فقد تقدمت السلطات المغربية بعد معركة ايزلي بطلب الصلح ، وكلفت الحكومة الفرنسية بمهمة التفاوض مع المغاربة الدوق جلوكسبرج ، سكرتير السفارة الفرنسية في مدريد ، ونيون ، قنصل فرنسا في طنجة .

وأما ييجو ، فقد عاد بعد المعركة إلى الغزوات ، ومن هناك أبحر إلى مدينة الجزائر التي وصل إليها في ٥ سبتمبر ، تاركاً مهمة قيادة قوات وهران في يد الجنرال لامور سيير . وبعد ما قام بعمليات في منطقة بلاد القبائل التي لا تزال خاضعة في معظمها لابن سالم ، أبحر في ١٦ نوفمبر إلى فرنسا .

وفي ١٠ سبتمبر ، وقعت السلطات المغربية معاهدة صلح مع فرنسا في طنجة . وتقضي نصوص المعاهدة بمنع تقديم السلطان أية مساعدة بالسلاح والذخيرة ، أو غير ذلك من لوازم الحرب للأمير ، أو لأي ثائر آخر ، أو لأي عدو لفرنسا . وكذلك تضع المادة الرابعة من الاتفاق الأمير عبد القادر خارج القانون في جميع أنحاء المملكة المغربية وفي الجزائر على السواء . وتبعاً لذلك ، تفرض مطاردته بالسلاح في الجزائر والمغرب ، حتى يطرد من أحد البلدين أو يقع في قبضة سلطاته . وفي حالة وقوعه في يد حكومة جلالة امبراطور فرنسا (هذا هو اللقب الذي أطلق على لوي فليب) ، فإن « الامبراطور » يتعهد بأن يعامله باحترام وكرم . وفي حالة وقوعه في قبضة السلطات المغربية ، يتعهد السلطان بأن يعتقله في إحدى مدن الشواطئ الغربية في المملكة ، وذلك حتى تتفق الحكومتان على الاجراءات الضرورية لمنع الأمير من « حمل السلاح من جديد وتعكير الهدوء مرة أخرى » في الجزائر والمغرب الأقصى .

وفي ١٨ مارس ، ١٨٤٥ ، وقع الطرفان المغربي والفرنسي اتفاقية لرسم الحدود

نصت عليها معاهدة طنجة ، في لآ مغنية . وقد اشترك في المفاوضات التي أسفرت عن هذه الاتفاقية من الجانب الفرنسي الجنرال دولارو وليون روش ، ومن الجانب المغربي ، سي حامتي ومنتوب شخصي عن السلطان عبد الرحمن ، هو أحمد السللاوي . وبموجب هذه الاتفاقية ، دخلت لآ مغنية التي كانت السلطات المغربية تعتبرها من ضمن الأراضي المغربية نهائياً في التراب الجزائري . وفي نفس الوقت ، تمنح الاتفاقية القصور السبعة في القجيج للمملكة المغربية ، بينما تعتبر الصحراء منطقة محايدة .

وهكذا انتهت معركة جانية لا شك أن الأمير الذي هو صاحب الشأن الأول فيها قد تلقى نتيجتها ، ولا سيما ما تنص عليه معاهدة طنجة ، بالحزن وخيبة الأمل . لأن هذه المعاهدة ، إذا لم تكن لنصوصها قيمة عملية في الحد من نشاطه ، فهي بالتأكيد ، قد وضعت حداً لأمله في توسيع نطاق المعركة بحيث تندمج المقاومة الجزائرية والمقاومة المغربية وتنطلق في مجهود مشترك لطرد العدو من البلدين .

ولما دعاه السلطان للتوجه إلى فاس ، اثر ذلك ، رفض الأمير هذه الدعوة ، ولو أنه لم يكن ليعتقد أن الغرض منها هو وضعه رهن الاعتقال في هذه المدينة ، حيث أن فاس ليست من « المدن الشاطئية » التي تنص عليها معاهدة الصلح .

وإذاً ، فإن الحرب الجزائرية لم تنته بالاتفاق المغربي الفرنسي ولكن ييجو اعتقد أن من واجبه ، مع ذلك أن يعرض صورة مبالغ في التفاؤل للوضع أثناء اقامته في فرنسا ، وخصوصاً عندما أعلن برنامجه السياسي للجزائر أمام مجلس النواب في جلسة يوم ٢٤ يناير ١٨٤٥ ، حين صرح بقوله :

« أنتم تعلمون أن عبد القادر قد طرد من مختلف أطراف صرح الجزائر (كذا) الذي شيده . فقد قمنا بهدم هذا الصرح قطعة قطعة ، كما اخضعنا القبائل واحدة بعد واحدة ، ودفعنا بعيد القادر وراء الحدود إلى المغرب الأقصى . وهذا معناه أنه لن يعود إلى الجزائر خطيراً ، ولكنه سيعود لمضايقتنا . وهذا هو السبب الذي يجعل من الضروري الاحتفاظ بقوتنا » .

ومضي يجو فيقول موجهاً الكلام إلى النواب :

« انكم لم تقتنعوا باخضاع البلد ، بل ، زيادة على ذلك ، نظمتم حكم العرب بطريقة تسم بالبساطة . ونظام الحكم الذي نطبقه في الجزائر ، هو نفس النظام الذي اعتمده عبد القادر . ونظراً لأننا نعتبر عبد القادر رجلاً عبقرياً ، لم نعتقد أن في وسعنا أن نصنع أحسن منه . فنحن غيّرنا الرجال ، ولكننا تركنا الأشياء على ما هي عليه . »

وهذا الاعتراف الرسمي من العدو الذي تعاهد مع الأمير واعترف بسلطانه ثم هزمه ، هو أعظم ثناء وتقدير يمكن تسجيله لحامل لواء المقاومة الجزائرية سنوات كان خلالها مثالاً للتضحية والشجاعة في الحرب والعدل ورجاحة التفكير في زمن السلم .

ولكن الأمير الذي رأى الدوق ديزلي أن من واجبه أن يرثيه بهذه العبارات في البرلمان ، لم يمت ، بل هو حي ، ولم يفقد شيئاً من نشاطه على ضفاف نهر ملوية ، حيث كان يراقب تطورات الموقف عن كتب وينحين الفرصة للملائمة للوثوب على العدو . فهناك كان يتلقى امدادات من رجال القبائل المارين من حكم الاستعمار ويتسللون عبر الحدود بين المراكز العسكرية وينضمون إلى الدائرة حيث يتنافسون في الاقتراب بخيامهم من خيمته والاستقلال بعلمه . ومن هناك كان يرسل الأمير رسله إلى القبائل في مختلف الجهات في الجزائر ليدكي في نفوس رجالها شعلة المقاومة ويعزز روح الكفاح في الشعب الذي أخذ يحس الآن بثقل وطأة الاحتلال .

كانت جبال الظهرة ووادي شلف من المناطق التي تعرضت أكثر من غيرها للضغط والقمع ، بحيث أصبح الحكم الفرنسي فيها في هذه الفترة لا يطاق . ومن ثم ، فلا عجب من أن يشتد غليان النفوس فيها ويتحول الوضع إلى ما يشبه بركاناً لا ينتظر سوى شرارة لكي ينفجر . وهذه الشرارة سيحملها رجل اسمه محمد بن عبد الله ، لُقّب نفسه « أبو معزة » ، ووضع لنفسه رسالة ، زعم أنه

تلقاها من الله ، تهدف إلى تخليص الجزائر من الكفار .

كان أبو معزة عندما رفع الأمير عبد القادر لواء النضال لا يتجاوز عمره خمس سنوات . وها هو الآن يحمل لواء الجيل الثاني للمقاومة ، وعمره لا يزيد عن عشرين سنة ، بإيمان يشبه التعصب وبثقة في النصر لا تقل عن ثقة أسلافه . ولكن مقاومة أبي معزة ستتحذ شكلاً جديداً . وبدلاً من دور رجل الدولة والإداري والقائد العسكري والدبلوماسي الذي مثله الأمير عبد القادر طوال أيام حكمه ، نجد أن أبا معزة قد اختار لمقاومته طريقة الاندماج التام بالشعب بحيث لا تظهر ملامح الزعيم والقائد منه إلا من خلال ضباب الاسطورة . ولكي يعم في اخفاء معالم شخصيته ، لم يكتف أبو معزة باستعارة لقب حيوان ، لا يمكن القول بأنه يتميز بصفات من الذكاء والشجاعة ، بل انتحل أيضاً لقب المهدي (المنتظر) ، الذي هو رمز الثورة والرغبة في الخلاص لكل شعب مظلوم من جور الدجال وفساد حكمه .

وإذا كان الأمير عبد القادر يستهجن نهجاً يقوم على تفهم الواقع والاعتراف به وتبادل الترضيات باتفاقيات شاملة أو جزئية مع العدو ، فإن طريقة أبي معزة في الكفاح ، تقوم على الدعوة إلى المقاومة الشاملة وبلا هوادة ، مستعيناً على ذلك ، خصوصاً بأثارة التعصب الديني وبالعناصر الدينية المتطرفة ، وفي مقدمتها رجال الطرق - على غرار المقاومة التي واجه بها المغرب الأقصى البرتغاليين في القرن الخامس عشر الميلادي .

وإذا كانت دعوة المهدي قد نجحت على يد أبي عبد الله في جبال كتامة ، وعلى يد ابن تومرت ، بعد ذلك ، في جبال مصمودة (والجبال كانت دائماً موئلاً للمهدي المنتظر في بلدان أخرى) ، فلم لا نتجع هذه الايديولوجية ، التي تجمع إلى جانب مضمونها الديني الفعال ، شعوراً وطنياً متفجراً في الظهرة ؟ ثم ان قوم الدجال الذي يدعو المهدي الجديد إلى قلب نظام حكمهم وطردهم من البلاد ، ليسوا طائفة ضالة من المسلمين ، أو دويلة حادت عن جادة الصواب وخالفت تعاليم الدين ، وإنما

هم كفار غزاة يتقمصون العدوان على الدين والوطن الإسلامي .

وقد انجذبت أعمال أبي معزة في المرحلة الأولى ، إلى معاقبة الخونة والمتردين والمتعاونين الذين وضعوا أنفسهم في خدمة العدو في مقابل منصب وبرئوس هو رمز الذل والاستعباد ، فلم يمض وقت حتى أطاح برؤوس عدد منهم ونشر الرعب في نفوس الباقين منهم على قيد الحياة . وبعد ذلك ، اتجه إلى العمل المباشر ضد مراكز العدو ومنشآته العسكرية . وقد بلغت به الجرأة أن هجم على رأس أنبائه على مدينة الاصنام التي كانت قلعة عسكرية ، بل وأوشك أن يستولي عليها . ومن جبال الظهرة ، انتشرت الثورة كالنار في الهشيم في ولاية تيتري ، وفي منطقة الحضنة .

وهذه الأحداث ستعجل بعودة ييجو الذي وصل إلى الجزائر في ٢٩ مايو . وبعدما وضع نظاماً محكماً للقمع والتدمير والتخريب ، سار ييجو بنفسه على رأس قوة لاختضاع عدد من القبائل الثائرة ، كما وجه ثلاثة فيالق لمطاردة أبي معزة ، بقيادة سانت ارنو ولاد مبرو وبيليسي .

وطبقاً لأوامر ييجو ، فقد كان عجز قبيلة عن دفع الضرائب القادحة المفروضة عليها كافياً لكي تعتبر ثائرة وتعرض ديارها للتدمير وزرعها للحرق وأموالها للنهب . وكذلك كانت الروح البشرية في نطاق سياسة « الأرض المحروقة » التي فرضها ييجو ، شيئاً لا قيمة له في الاعتبار . وفي هذا السياق ، يكفي أن نذكر مثلاً واحداً يورده بعض الكتاب الفرنسيين ، وهو يدلنا إلى أي مدى بلغت وحشية القمع وفضاعته في هذه الفترة .

سارت فيالق سانت ارنو وزمبليه في اتجاه أولاد رياح الذين كانوا متحصنين في جبالهم المنيعه والتي كانت تحتوي على كهوف في مكان يسمى « القنطرة » ، وهو عبارة عن مرتفع يجمع بين تلين يقعان على ضفاف وادي فرشيش .

وعندما شعرت القبيلة باقتراب الفرنسيين ، وضع رجالها نساءهم وأطفالهم في الكهوف وساروا إلى جبهة القتال لمواجهة العدو الزاحف . ولما أحاط جيش سانت ارنو

وبيليسي بالمنطقة ، احتفى معظم المجاهدين بالكهوف التي تسمى « ظهر الفرشيش »
بينما سار ٦٠ منهم لمقابلة العدو في المعركة .

ومنذ المرحلة الأولى من المعركة ، اضطّر المهاجمون إلى الحرب . ولكن الجيش
الفرنسي تمكن من ضم صفوفه ومواصلة الهجوم ، بحيث اضطّر المقاومين إلى
الانسحاب والاحتباء مع اخوانهم بالكهوف .

وهذه الكهوف ، لم يكن لها سوى مدخلين ، يقع احدهما فوق الآخر ،
ويؤدي إليهما ممر صاعد . ولما اقترب الجيش الفرنسي من الكهوف تلقى أوامر
باحتحام الممر والوصول إلى أقرب نقطة ممكنة من الكهوف .

كانت المسألة مسألة موت أو حياة بالنسبة إلى المجاهدين ولذلك ، فقد قاتلوا
قتال الأبطال في الدفاع عن نسايتهم وأبنائهم حتى نفذ ما لديهم من الذخيرة . وقد
كان من الممكن محاصرة القبيلة حتى ينفذ زادها وتنهك قوتها وتستسلم من تلقاء
نفسها ولكن الفرنسيين صعدوا إلى أعالي القنطرة وجمعوا أكواماً من الحطب والحشم
وضعوها عند مدخل الكهوف وأشعلوا النار فيها . وقد صادف أن هبت رياح في
اتجاه معاكس لمدخل الكهوف ، فأخذ اللهب والدخان يملأ الكهوف ويعمل
عمله في أبناء القبيلة الشهيذة . وفي نفس الوقت راح الجنود في فورة من الحماس
الاجرامي يغذون النار بالمزيد من الحطب والحشم ، واستمرت النار تشتعل من
الظهر حتى صباح اليوم التالي . وبعد ذلك كانت مهمة الضباط والجنود تنحصر
في احصاء عدد جثث النساء والأطفال والرجال ، والتي بلغت ٦٠٠ جثة . والمجرم
الأول في هذه المجزرة هد بيليسي .

الفصل الرابع عشر

بِدَايَةُ النِّهَايَةِ

كان ييجو خلال سنوات عديدة يحارب عدواً منظم الصفوف مطاعاً في قومه ويتهج أساليب في القتال والسياسة تخرج فيها ، بنسب دقيقة ، الروح الوطنية والعقلانية الغريبة ، فكان الرجل يفهم خصمه ويعرف موارده وامكانياته ويحسب حساب خلفاته ، وعدد القوات التي يستطيع كل منهم تحييدها ، ومواقعه ، وعلاقاته بالقبائل ، فكان في امكانه أن يتوقع ردود فعل هذا الخصم ويتكهن بتحركاته . وكذلك كان ، في نفس الوقت ، يدرك أن هذا العدو يعرف ، هو الآخر ، امكانياته العسكرية ونقاط ضعفه وقوته ، والظروف التي تسمح له بالدخول في المعركة أو تفرض عليه المهادنة .

وهذا التفاهم الضمني الذي فرضه التعايش القسري على هذه الأرض وتحت سمائها ، والذي يقوم على أساس من الكره المتبادل واحترام كل من الطرفين لقوة الآخر ، كان عاملاً من شأنه أن يسهل على الخصمين التخطيط العسكري وتنظيم المعارك ، ويجعل الحرب التي يخوضها ييجو وجيشه في جبال افريقية وصحاريها ، أقرب إلى الحرب « الكلاسيكية » التي عرفها تحت لواء الامبراطور نابليون بونابرت في أوروبا ، منها إلى حرب الجبال والأدغال .

ولكن تحطم تنظيم الأمير العسكري والسياسي وتقويض سلطانه على القبائل ، بعد احتلال مدنه ، وحرمانه من كل مورد مالي منتظم ، ثم مطاردته واعتباره خارجاً عن القانون في داخل حدود البلد وخارجها ، جعل الحرب تجري على غير ما ألفه الفرنسيون منذ نحو خمسة عشر عاماً ، حيث أخذت تتحول تدريجياً ، في ظروف من القوضى ، من حرب بين دولتين وجيشين نظاميين ، إلى حرب شعبية من النوع الذي يطلق عليه اليوم « حرب العصابات » ، يقودها زعماء محليون لا ملامح لهم ، تخلفهم صدف الحرب وثقلبات الظروف ، فيجثثون ويذهبون دون أن يعرف الفرنسيون أصلهم ولا مدى قوة نفوذهم بين القبائل ، بل ولا حتى أسمائهم الحقيقية . وهذا ، بدون شك ، تطور سلبي من وجهة النظر الفرنسية ، يجعل الوضع معقداً ويزيل عن حوادث الحرب كل طابع من العقلانية .

وعندما ظهر أبو معزة « الأول » ، كان الفرنسيون يستخفون به ويرون فيه شخصاً طائشاً ، لأنهم لم يجدوا فيه تلك الخصائص التي عودهم الأمير أن يبحثوا عنها في الزعيم الوطني الجدير بالقيادة ، ولا سيما فيما يتعلق بتنظيم المجهود الحربي وتخطيط المعارك . وقد كان خطوهم لي تقدير أبي معزة مرجعه ، في المكان الأول ، إلى أنهم كانوا يعتبرونه شخصية وقائداً عسكرياً ، وليس ظاهرة ورمزاً للمرحلة الجديدة في النضال . وهذه الحقيقة سوف لا تلبث أن تظهر واضحة للعيان في الفترة التي تلت هزيمة سيدي ام اهم .

فقد وجد ييجو لدى عودته إلى الجزائر ، عدداً من زعماء المقاومة الذين يقودون الثورة في مختلف أنحاء البلد ، في الفترة الأخيرة ، يطلقون على أنفسهم لقب « أبو معزة » ، وأنهم كلهم يتمتعون بحظوظ متفاوتة من النفوذ الأدبي بين القبائل حيثما كانوا .

وأما أبو معزة الأصلي ، فبعدما قام بعمليات أقلقت راحة قوات الجندال بورجولي ، وبعدما صدّ البوتتان كلونيل مبلبت هجومه على تحصينات مستغانم ، ومطاردته قوات هذا القائد بتعاون مع قوات سانت ارنو ، قائد الاصنام ، والكلونيل جيري ، والكومندان كارنو برت ، قائد تنس ، أفلت منهم والتحق بدائرة الأمير ،

في المغرب الأقصى ، حيث أقام فترة من الزمن ، ثم عاد إلى منطقة الظهرة التي شهدت انتصاراته الأولى .

وهناك حاول استنهاض المهمل من جديد ، ولكن ذكريات القمع الوحشي الذي عرفته هذه المنطقة ، كانت لا تزال حية في النفوس ، والجراح التي فتحها لم تفسد بعد . ولذلك ، فإن أبا معزة لم يلق النجاح الذي كان يتوقعه . وقد انتهى به الأمر ، أن سلم نفسه في ١٣ مايو ، ١٨٤٧ للجنرال سانت ارنو .

ولما نقل إلى الجزائر ، استقبله ييجو استقبالا حسنا ، ثم بعث به إلى باريس حيث اعتقل في فندق في الشاتري ليزي وخصص له معاش قدره - ١٥٠٠ فرنك . وهناك لمع اسم أبو معزة من جديد ، ولكنه ليس في المعارك الحربية ، بل في صالونات الارستوقراطية حيث كان يغدو ويروح في رفقة سيدات المجتمع الراقي ، حتى سمح له بالانخراط في الجيش العثماني في سنة ١٨٥٤ ، برتبة كلونيل .

وقبل استسلام أبي معزة بوقت قصير ، ألقت القوات الفرنسية التي كانت تعمل في مليانة القبض على محمد بن عبد الله ، أبي معزة ، شقيق السالف الذكر ، والذي كان هو الآخر ، يقود حركة للمقاومة ، وقدم أمام محكمة عسكرية .

ولما وقف أمام المحكمة لاستجوابه ، كان من بين الاسئلة التي وجهت إليه السؤال التالي :

ماذا كانت تنقمه القبائل الثائرة على الحكم الفرنسي ؟ وقد كان رد هذا الزعيم جريئاً وصريحاً في نفس الوقت ، فقال لقضاة العسكريين :

« ان العرب يكرهونكم لأن دينكم مخالف لدينهم ، ولأنكم أجانب استوليم اليوم على بلدكم ، وغداً ستطلبون منهم ابيكارهم وأطفالهم . ولذلك فقد كان العرب يطلبون إلى أخي دائماً أن يترعهم قائلين : يجب أن تقودنا لنستأنف القتال ! فان كل يوم يمر ، من شأنه أن يدعم مراكز المسيحيين ، والأولى أن تتخلص منهم منذ الآن » .

ولما قبل له ان عدداً كبيراً من الأهالي يحبون الفرنسيين وبقيمون على الولاء لهم ، ردّ أبو معزة قائلاً :

« لا يوجد سوى إله واحد . وحياتي بين يديه . ولذلك فسأحدث إليكم بصراحة . انكم تسمعون كل يوم مسلمين يؤكدون لكم أنهم يحبونكم ، ويعنون بأن يخدموكم باخلاص . لا تصدقوهم لأنهم يكذبون عليكم إنما لخوفهم منكم ، وأما لما رب يريدون قضاءها . ولكنه كلما قام زعيم ينادي بينهم للجهاد ويعتقدون أنه قادر على الحاق الهزيمة بكم ، سيسبرون في أثره ، ولو قادم للهجوم على مدينة الجزائر نفسها ... » .

ولما قبل له ان العرب لا يملكون المال والسلاح الضروري لتحقيق النصر على الفرنسيين ، أجاب قائلاً : « ان النصر يهبه الله لمن يشاء ، ويمنحه متى أراد أن يحق الضعيف وينصر القوي » .

وهذه الروح المتصلبة التي تسنين بالموت في الدفاع عن الدين والوطن ، وتحترق تفوق العدو بقوته المادية ، هي التي يحملها زعماء الجيل الصاعد الذين يقودون المقاومة ويحملون في كثير من الحالات لقب « أبو معزة » . وهؤلاء الزعماء يعملون لحسابهم الخاص ، كل في المنطقة التي اختارها ، ودون أن تربطهم رابطة ببقية المقاومة المنظمة التي يقودها الأمير عبد القادر . ومع ذلك ، فإن الأمير الذي حمل مشعل المقاومة وعلم الناس الدروس الأولى في التضحية والصبر والشجاعة ، لم يكن ساخطاً على هذا الجيل من الزعماء الذين يدرك ، بدون شك ، أن أحلام طفولتهم كانت تملؤها قصص بطولته ، ان لم يكونوا قد شاهدوه بأعينهم بحث على الجهاد أو يخوض غمار المعارك . على العكس ، فقد كان يعرف جيداً أن زعماء الجيل الجديد ، أينما كانوا ، ومهما كانت أسمائهم ، فهم يقدمون له عوناً غير مباشر ، حيث أنهم يغنون الروح الوطنية وينفخون شرارة المقاومة ، في الوقت الذي يشتون فيه المجهود العسكري الذي يوجه العدو ثقله إليه . وهو ، على كل حال ، سوف لا يتجاهل هؤلاء الزعماء وحركاتهم ، بل سيحاول جهده البقاء على اتصال بهم بمختلف الوسائل .

وهكذا ، فإن ييجو لم يحاول لدى وصوله إلى الجزائر الرّحف إلى الغرب لتعقب الأمير ولأخذ الثّار لمعركة سيدي ابراهيم ، كما صنع اثر وصوله إلى هذه البلاد ، عقب معركة المقطع ، وإنما هو اتجه أولاً ، للقضاء على الثورات الصغيرة التي كان يقودها زعماء محليون في شرق ولاية وهران ، والتي كان يتخوف من أن يقوم اتصال بينها وبين الأمير وتكون شرارات لثورة شاملة .

وفي ١٧ أكتوبر ، اتجه ييجو إلى منطقة مليانة . وبينما كان يعمل على ضفاف نهر شلف ، بلغته أخبار تقول بأن زعيماً يدعى « أبو معزة » يقود حركة في منطقة جرجرا ، وأنه عقد حلقاً مع ابن سالم ، خليفة الأمير ، ووجد الاثنان قواتهما . ولكي يواجه التحدي الجديد في منطقة حساسة تقع غير بعيد من مدينة الجزائر ، بعث بالجنرال جاتي على رأس جيش إليها في شهر ديسمبر ، ١٨٤٥ .

وفي هذه الأثناء ، كان الأمير يعمل للاستفادة من فورة الحماس والأمل الذي بعثه انتصاراته الأخيرة بين القبائل ، فراح يشن هجمات جريئة في مختلف المناطق لتدعيم هذه الانتصارات ، في الوقت الذي كان يسعى فيه لربط الاتصالات بين الزعماء المحليين . وفي نطاق هذه الحركة ، توغل الأمير ، في أكتوبر ، حتى سهول معسكر ، مقرّ سلطانه ومعقل المقاومة الأول . وهناك استقبل بالدهشة والحماس الذي تنتظره من القبائل التي لا تزال نضمر له الولاة . ولما خرجت حامية المدينة لمقاومته ، اشتبك معها في معركة تكبدت فيها خسائر مهمة ، ولم تلبث أن انسحبت ورجعت أدراجها لتحصّن وراء أسوار المدينة .

ونظراً لأن الهدف الأول الذي كان الأمير يعمل لتحقيقه ، ليس هو الاستيلاء على المدن ، أو الدخول في معارك حاسمة مع العدو ، بل هو المناوشة وتشثيت قواته في كل اتجاه لاجهاده ولافساد خططه ، فقد انسحب إلى الجنوب في اتجاه تكدمت . وهناك جمع جيشاً يتكون من نحو ٦٠٠٠ فارس ووضعه خطة للزحف على رأسه إلى وادي شلف . ولكنه بينما كان يضع الترتيبات للقيام بهذه الحركة ، بلغه أن قبيلة بني شبيب الكبيرة العدد ، تستعد لإعلان ولائها للعدو ولذلك قرر العدول عن خطته وتسديد ضربة إلى هذه القبيلة لتكون عبرة لغيرها .

زحف الأمير على بني شبيب وفاجأ معسكراتهم بالليل . وبعد معركة انتهت بهزيمتهم وباللقاء القبض على شيوخهم ، ساق قطعانهم وحمل الغنائم التي استولى عليها على ظهور البغال والجمال .

وهذه الحركات السريعة وغير المتوقعة ، ستحدث حيرة واضطراباً في صفوف العدو الذي سيجند جميع امكانياته العسكرية لمواجهة الموقف في كل مكان يظهر فيه الأمير ، بحيث كان ما يتراوح بين ١٥ و ١٨ فيلقاً في حركة دائبة في جميع الأوقات في مختلف المناطق الجنوبية والغربية . وكذلك التجأ القادة الفرنسيون إلى أعنف الوسائل وأشد الحيل دهاء ، سعياً للقبض على الأمير . ولكن الأخير كان دائماً يفلت من أيديهم في اللحظة التي يعتقدون فيها أنه وقع في شركهم ، ثم يضرب ضربة قاصمة في الوقت وفي المكان الذي لا يتوقعون ظهوره فيه .

كان يتولى قيادة الجيوش الفرنسية التي تعمل للقبض على الأمير ، قواد من أحتك وأشجع القواد الذين يعرفون طبيعة الأرض التي عملوا فيها ستين طوالاً وقارعوا السلاح مع الأمير مراراً وتكراراً . وفي مقدمة هؤلاء القواد ، نذكر الجنرال اريوفيل الذي جاء من سطيف والجنرالات جاتي ، وكافينياك وماري ، ويوسف ولامور سير ، والكونيالات بيليسي ، وجيري وكورت ، ومكاهون ، وذلك إلى جانب الجنرال بيلو الذي عاد مؤخراً إلى الجزائر ، والجنرال كومان ، قائد منطقة البلدة والكلونيل سانت ارنو ، قائد الاصنام ، والكومندان كارنو برت ، قائد تنس ، والجنرال بورجولي قائد مستغانم ، والكلونيل اينار الذي كانت قواته تعمل في منطقة وادي شلف ، وأخيراً الماريشال بيجو نفسه .

ولما أعينهم الحيل لوضع عوائق في طريق الأمير لمنعه من التفوذ إلى البلد وعجزوا عن تعقبه أو القبض عليه ، بعد العمليات التي يقوم بها ، صدرت إليهم أوامر تقضي بأن يقوم القائد الذي يعثر على الأمير باطلاق مدفع لتنبية بقية القادة ولارشادهم إلى موقعه لكي يسارعوا إلى تجديته ويحاصروا المنطقة من جميع الجهات . وقد كان لامور سير أول من أسعفه الحظ ووجد نفسه في طريق الأمير ،

في شهر ديسمبر ١٨٤٦ ، حيث كان يعمل لحماية بعض القبائل المهاجرة إلى المغرب الأقصى . وبعد ما أطلق المدفع لاشعار زملائه بذلك ، تجمعت في المكان ، على القور ، جيوش بيدو ويوسف وييجو . ولكن الأمير الذي كانت جواسيسه تعمل بدون كلل ، تمكن من النجاة من الكاشة التي نصبت له ، باعجوبة . وبعد ثمان وأربعين ساعة ، كان يقوم بعمليات واسعة النطاق في جبال الوردنيس !

ولما بلغت أخباره إلى القيادة العليا الفرنسية ، سارت في أثره جيوش ييجو وسانت ارنو ولامور سيرر ويوسف . ولكنه ، مرة أخرى ، أفلت من قبضتهم . والأسوأ من ذلك ، أنهم فقدوا كل أثر له هذه المرة ...

ولكن الأمير ، سيظهر من جديد ، وسيكون السبق لاكتشافه في هذه المرة من حظ الجنرال يوسف ، في منطقة تامل ، في ٢٣ ديسمبر ١٨٤٦ . ولما شاهد الأمير الجيش الفرنسي في أثره ، تظاهر بالفرار في وجهه ، الأمر الذي زاد من حماس مطارديه . وعندما اقترب منه يوسف اعتقد أن الأمير وقع في قبضته ولن يفلت منه في هذه المرة . وكذلك راح يشدد الخناق على الأمير بقواته التي كان عددها ٢,٠٠٠ جندي وضابط .

وبعدما استدرجهم الأمير : تحت وابل الأمطار إلى الموقع الذي اختاره هو للمعركة ، ورأى أن الجهد والعياء أخذ يعمل في الجنود وخيولهم ، انقلب عليهم بجيشه الذي يتكون مما يتراوح بين ٥٠٠ و ٨٠٠ فارس وواجههم في معركة عانى فيها الفرنسيون ، إلى جانب الصعوبات المذكورة ، من جهلهم بالمنطقة وعدم ملاءمة طبيعة أرض المعركة لهم . ولولا وصول قوة من المشاة بصورة لم تكن متوقعة إلى المكان لتنقذ يوسف وجيشه ، لأسفرت هذه المعركة عن واحدة من أكبر الهزائم التي مني بها الفرنسيون في هذا البلد .

ولما رجعت القوات الفرنسية أذراجها ، تاركة في مكان المعركة عدداً كبيراً من القتلى ، قرر الأمير البقاء في المنطقة لاثبات انتصاره ، ولكي يتيح وقتاً للراحة والاستجمام لجيشه ولخيوله .

ونتيجة للمعارك والمناوشات والسير مسافات طويلة في ظروف من الطقس الشديد وللتوتر العصبي المستمر ، وقع كثير من القواد الفرنسيين ضحايا للعباء والاجهاد . وكذلك عاد ييجو بقوة تتكون من ٣٠٠ من الضباط والجنود المرضى والجرحى وبمائتين وخمسين فرساً غير قادرة على العمل إلى مدينة الاصنام ، كما انسحب الجنرال كومان والكلونيل جيري من الميدان لمحاولة الاستجمام واستعادة صحتهما . ولكن الاجهاد كان قد تمكن منهما ، وقد ماتا نتيجة لذلك بعد وقت قصير من خروجهما من المعارك .

ولما بلغت الأمير أخبار القراع الذي ظهر في صفوف الجيش الفرنسي وخصوصاً بانسحاب غريمه الأول ، ييجو ، من المعركة ، رأى الفرصة مواتية للهبوط إلى وادي شلف . على أن الجنرال لامور سيبر الذي عرف بهذه الحركة في أول يناير ١٨٤٧ ، أدرك ما ينطوي عليه ظهور الأمير في هذه المنطقة من الخطورة ، فأخذ يتعقبه على رأس جيشه كل يوم من الصباح حتى الليل ، أملأ في أن يتلقاه قبل أن يتوغل في التل ويشتت خبره بين القبائل . وعندما يحين المساء ، يأمر باطلاق المدافع لبعث الطمأنينة في نفوس فروع القبائل الخاضعة والتي يخشى أن تقع ضحية لهجوم الأمير .

على أن الأمير لم يحقق المشروع الذي أعلنه في الحال ، وبعدما اقترب من المنطقة ، رجع أدراجه وقطع ١٤ فرسخاً في ليلة واحدة ليفاجئ عدداً من القبائل ، ومن بينها قلبته وسدامه .

واثر هذا التراجع ، اعتقد لامورسيبر أنه قد تخلص الآن من الأمير الذي سيهلك ، ولا محالة ، في أطراف الصحراء المقفرة . وفي هذا الصدد كتب يقول :

« ها هوذا الآن في بلد لا يكاد يوجد فيه ما يشربه أو يأكله الإنسان ، وحيث الحطب منعدم ، وحيث يشتد البرد القارس . انني أشك في أن يتمكن من إعادة تشكيل خيائه في هذه المنطقة . ولذلك ، فلن أتعبه فيها . ولكنه إذا عاد إلى التل الخصب ، حيث أقم الآن ، فسأسير إليه في عزم وتصميم ولن أترك له فرصة

للراحة . يجب ألا نتركه يعود إلى التل . وإذا لم يفسح من حياة الصحراء ، فلا ضرر من تركه هنالك ... » .

ولكن الأمير الذي رأى أن ظروف الطقس الرديء لا تساعد على القيام بعمليات في التل ، ترك العدو لمعاناة هذه الظروف ، وبقي هو في الصحراء المشمسة ، حيث حمل معه كميات كبيرة من القمح والشعير واصطحب قطعاناً من الماشية . وبعد إقامة أسبوعين ، وضع خطة جريئة للزحف على متيجة وضواحي العاصمة التي يعرف أنها قد تعرت الآن من وسائل الدفعا ، ثم يخرج على جرجرة ليتصل بابن سالم والشائر الجديد أبي معزة .

وبالفعل ، فقد كانت مدينة الجزائر وضواحيها بدون حماية عسكرية تستحق الذكر ، وقد أحس بيجو بهذا الخطر وعمل على تلافيه ، فأرسل أوامر من وهران بالبرق تقضي بالافراج عن المهاجرين وتسليحهم لتشكيل قوة دفاعية « ميليشيا » منهم لحماية المدينة والقرى والضياع المجاورة لها .

وبينا كان الجنرال يوسف يحوب أطراف الصحراء بحثاً عن الأمير ، سار الجنرال كافينياك على رأس جيش ، عبر الحدود المغربية لمفاجأة دائرة الأمير . ولكنه ، بعدما اقتحم نهر ملوية في ظروف شديدة لم يجد أمامه سوى أراضي قاحلة في المكان الذي عينه جواسيسه لمخيم الدائرة .

وفي أوائل فبراير ١٨٤٧ ، غادر الأمير أطراف الصحراء وفي رفقته فرسان بني حسن واجتاز نهر يسر ووثب على المدينة ثم غار على عدد من القبائل الواقعة في شرقها وتوغل في سهول متيجة ، ثم اتجه إلى جبال جرجرة ، حيث كان ابن سالم وأبو معزة وغيرهما من زعماء القبائل في انتظاره للسير تحت أوامره .

وهناك ، جمع بين عشية وضحاها جيشاً يتكون من ٥٠٠ مقاتل ، ونزل بهم إلى السهل ، حيث خرب ضياع المستعمرين والمنشآت الفرنسية وتقدم حتى مسيرة أربع ساعات من مدينة الجزائر ، وذلك في الوقت الذي كانت فيه الجيوش الفرنسية تبحث عنه في الصحراء وفي وادي شلف !

وفي فبراير ، أقام معسكره عند سفوح جرجرة . وبينما كان الأمير يتعبد في خيمته عند منتصف الليل ، سمع صوتاً يصدر أوامر باللغة الفرنسية بإطلاق النار . وفي لمح البصر ، كانت قوات الجنرال جاتي قد أحاطت به من كل جانب . ولما ركب الأمير جواده لمحاولة الفرار ، وجد أن القناصة الفرنسية قد أغلقت أمامه جميع المنافذ ، وأنه لم يبق أمامه إلا أن يقاتل ليخترق صفوف العدو، أو يستشهد . وبعدما قتل فرسان تحته ، راح الأمير يقاتل راجلاً بالسلاح الأبيض . وفي غبار المعركة وتحت جنح الظلام تسلل الأمير دون أن يكتشف العدو شخصيته ، ونجا بنفسه ليستأنف القتال في مكان آخر .

وعندما بلغت ييجو أخبار هذه المعركة وعرف أن الأمير قاتل فيها شخصاً ، سار بنفسه إلى المنطقة . ولكن آثار الأمير كانت قد انطمست من جديد ، ولم يبق من مهمة للمارشال إلا أن يقوم بدور الجلال الذي تعود عليه الآن وبمعاينة القبائل التي ينهها بإيواء الأمير ومساعدته . وهذا الانهزام وحده ، كان كافياً لتبرير تدمير القرى وتخريب الزرع والقتل وغير ذلك من أعمال الإبادة .

وييجو سوف لا يخرج في الاعتراف بالجرائم التي ارتكبتها في هذه الحملة . حيث سيصرح لدى عودته إلى الجزائر ، أمام « الميليشيا » بقوله :

« لقد دمرنا كثيراً . وقد بصفني البعض بأنني بربري متوحش . ولكنني أضع نفسي فوق اتهامات الصحافة حينما أشعر أنني قمت بعمل مفيد للبلدي » .

وبعد هذه العملية قاد ييجو حملة أكبر - متجاوزاً تعليمات وزارة الحربية - تتكون من جيشين قاد هو بنفسه أحدهما يبلغ عدد رجاله ٨٠٠٠ مقاتل ، انطلافاً من سور الغزلان ، ووضع الجيش الثاني تحت قيادة الجنرال بيدو ويتكون من ٧٠٠٠ مقاتل ، قام من سطيف . وقد التقى الجيشان عند مجاية التي فكوا حصار الوطنيين عنها . وفي الطريق إليها ، توغلوا في جبال بني عباس والقبائل الصغرى التي دمروا قراها لمعاقبة أهلها على ما أبدوه من روح المقاومة للغزو الاستعماري ، وكان ذلك خلال شهري مايو ويونيو .

وفي ٢٨ فبراير ١٨٤٦ ، عقد الأمير مؤتمراً هاماً في يوغني ، اشترك فيه عدد من زعماء بلاد القبائل الكبرى ، بحث مسألة استمرار الحرب . وقد قررت القبائل بأغلبية كبيرة المضي قداماً في المقاومة . وبعد ذلك ببضعة أيام (٥ مايو) ، عقد مؤتمراً آخر في المنطقة ولكنه انفض من غير أن يسجل نتيجة حيث وصلت الأخبار يزحف ييجو على برج حمزة (البويرة) .

وإثر ذلك ، سار الأمير إلى الجنوب الغربي على رأس ٢٠٠٠ فارس (في ٧ مارس) وغزا عدداً من القبائل الموالية للفرنسيين في المنطقة التي تمتد بين البروجية وقصر بوغار . وقد جمع في هذه الغزوات كثيراً من الغنائم بحيث لم تكن بغال وجمال هذه القبائل كافية لحملها . ومن هناك ، نفذ عن طريق مضائق في جبل عمور إلى أراضي أولاد نايل ثم إلى الصحراء .

وفي هذه المنطقة لحق به الكلونيل كامو الذي كان يعمل في تلك الجهة ووقعت بين الفريقين معركة استغرقت ساعتين فقد الأمير فيها نحو مائة من فرسانه وكثيراً من أنقاله . وفي ١٣ من نفس الشهر ، تعقبه الجنرال يوسف ، واشتبك معه في معركة استشهد فيها كثير من رجاله كما استولى الفرنسيون على خيمته وعلى ٨٠٠ من بغاله وقد استمر يوسف في مطاردة الأمير حتى تاجوين .

حاول الأمير بعد ذلك ، جمع الأنصار من قبائل الصحراء ، ولكن الفرنسيين كانوا يقفون له بالمرصاد أينما اتجه . وكذلك انقطعت الموارد التي كان يحصل عليها لتموين جيشه من القبائل الصحراوية الكبيرة ، خصوصاً ، بعدما أخضع جيش لامورسيير أولاد نايل وهرارة وفرض عليهم غرامة فادحة .

ولما نزل الأمير عند أولاد سيدي الشيخ (البيوض) الذين تمتد أراضيهم في أقصى الجنوب الغربي الجزائري ، استقبله شيوخها ورجالها ورحبوا به وأكدوا له عطفهم عليه في محنته ، ولكنهم رجوه ونصروا إليه ألا يقيم عندهم ويعرضهم للحرب والبلاء مع العدو « فإن الفرنسيين لا يخفى عنادهم وظلمهم . ولولا أنهم أشد الخلق عتواً وظلماً واعتداء ما تسلطوا علينا » . فلما سمع الأمير كلامهم ، رق

لهم وأشفق عليهم ورحل عنهم مغرباً في اتجاه دائرته برفقة البقية الباقية من رجاله .
وقد وصل إلى الدائرة التي كانت تحم على نهر ملوية في ١٨ يونيو ١٨٤٦ .

وأما المرضى والجرحى الذين كان يبلغ عددهم عدة مئات من رجال جيشه ،
فقد سبق أن أرسلهم إلى الدائرة قبل ذلك ، مع الخليفة ابن التهامي والخليفة
البركاني .

* * *

كانت الدائرة خلال الحملة التي قام بها الأمير في الشتاء والربيع تعاني كثيراً
من ضنك العيش والقلق والخوف من مفاجآت الفرنسيين ، ومن هجمات قوات
السلطان عبد الرحمن الذي كان العدو يستعمل مختلف وسائل الضغط الدبلوماسي
لحملة على تصفية حسابه مع الأمير ودائرته . وهذا المخيم الضخم الذي وضع تحت
قيادة البوحيمدي في غياب الأمير ، كان يشغل مساحة ٣ - ٤ كيلو مترات ، ويعيش
فيه ما ينيف عن ٤٠٠٠ نسمة ، من أسر المجاهدين وأسرة الأمير ويؤوي الإدارة
العسكرية والمدنية ، وذلك بالإضافة إلى الحرس الذي يبلغ عدد رجاله ٥٠٠ جندي
من الجيش النظامي . وأما القبائل الجزائرية التي هاجرت مع الأمير ، فقد كانت
تقيم في منطقة مجاورة للدائرة .

وعلى مسافة غير بعيدة من الدائرة ، أقيم معسكر للأسرى الفرنسيين الذي
أخذوا في معركة سيدي ابراهيم وعند عين تيموشنت ، كان عددهم نحو ٣٠٠
أسير .

وقد وصل أسرى معركة سيدي ابراهيم إلى الدائرة في ٢٦ سبتمبر ١٨٤٥ .
وبعد ذلك بأيام ، لحق بهم أسرى عين تيموشنت الذين يتكونون من ثلاثة ضباط
وعشرة صف - ضابط وعشرين كابورال (عريف) و ١٧١ جندي (أي ١٠٤
جندي وضابط) .

وقد نظمت إقامتهم ووضعوا تحت قيادة القومندان كورني دوكونورد الذي
نجا من معركة سيدي ابراهيم ، باعتباره أعلى الضباط رتبةً . وبهذه الصفة ، كان

كونورد هو الذي يقوم بالاتصالات باسم الأسرى بسلطات الجزائر التي سمح بمكاتبتها .
واستجابة للرسالة الأولى التي بعث بها الضابط إلى كافينياك في ٥ أكتوبر ،
والثانية إلى لامورسيير في ٨ من نفس الشهر ، تلقى الأسرى الفرنسيون مبلغ
١٠٠٠ فرنك وبعض الثياب والأمتعة .

وفي أوائل نوفمبر ، راجت إشاعات بأن القوات الفرنسية ستحاول القيام
بهجوم على الدائرة لتخليص الأسرى الفرنسيين . ونتيجة لذلك ، فقد نقلت
سلطات الأمير معسكر الأسرى إلى الضفة اليسرى لنهر ملوية في ٤ من الشهر ،
وإقامته في موقع حصين صعب المداخل .

وفي ١٩ ، قام الخليفة البوحميدي بزيارة معسكر الأسرى برفقة كوكبة من
الفرسان وتفقد أحوالهم ووعدهم بأن يسبل مبادلتهم بالأسرى الجزائريين ، ثم
منحهم مبلغ ١٣٠ فرنك على سبيل المساعدة . وكذلك قام سيدي سعيد ، شقيق
الأمير الذي كان يقم قريبا من وجنة بزيارة المعسكر في ٢٥ من الشهر ووعدهم
كذلك بأن السلطات الجزائرية ستطلق سراحهم بمجرد ما يستجيب القواد
الفرنسيون للطلب بمبادلتهم .

وفي أول فبراير ١٨٤٦ ، استدعى البوحميدي الضابط كونورد التاطق
بلسان الأسرى ، وأبلغه متاورات السلطات الفرنسية التي تعمل لحمل سلطان
المغرب على إجبار الأمير على تسليم الأسرى الفرنسيين ، وذلك في الوقت الذي
تستعد فيه هي لشن هجوم لتحريرهم بالقوة ، وأضاف قائلاً إن فرنسا لن تنجح
في هذه المحاولات . وائر ذلك ، أذن له في الكتابة إلى الجنرال كافينياك ليحدثه
عن وضع ترتيبات لتبادل الأسرى .

وفي هذه الأثناء ، زادت الصعوبات التي تعاني منها الدائرة للحصول على
التأمين الضروري ، ولا سيما من الشعير والقمح واللحم . ونتيجة لذلك نقصت
حصص الطعام التي تقدمها السلطات الجزائرية إلى الأسرى بصورة محسوسة .
وهذه هي الفترة (٩ فبراير) التي قام فيها كافينياك بمحاولته الفاشلة التي ذكرناها

للاستيلاء على الدائرة ولتحرير الأسرى الفرنسيين .

ولما وصل الخليفتان ، ابن التهامي والبركاني ، إلى الدائرة ، في ٦ أبريل ١٨٤٦ ، تسلم ابن التهامي مهام قيادة الدائرة (بتفويض وتكليف من الأمير) ، وحل محل البوحميدي الذي طلب إليه الأمير أن يلحق به على رأس تعزيزات تتكون من جميع القوات الزائدة عن العدد الذي يتطلبه الدفاع عن الدائرة .

ولكن الأمر بنجدة الأمير أثار مشكلة . فان البوحميدي ، الذي رأى في إجراء تسلم قيادة الدائرة إلى ابن التهامي دليلاً على عدم الثقة فيه ، تماطل في تنفيذ أمر الأمير ، بل وزيادة على ذلك ، فقد راح يحرض قبيلة بني عمرو المهاجرة (وهي قبيلة كبيرة تجتد وحدها ما يتراوح بين ١,٠٠٠ و ١,٢٠٠ فارس ونحو ٨٠٠ مشاة) على مغادرة الدائرة والسير إلى ضواحي فاس للاستقرار هناك والقيام بحرق الأرض التي وعدهم بها سلطان المغرب . وقد وجدت القبيلة أذنًا صاغية لهذه النصائح ، خصوصاً ، بسبب ما لحق رجالها من التعب وبما كانت القبيلة تعانيه من الضيق والعون في المهجر مع الدائرة .

وفي هذه الأثناء ، أنكر ابن التهامي موقف التلكؤ الذي وقفه البوحميدي ورأى فيه عصيانياً لأمر الأمير وتنكراً للجهاد . ولذلك أصدر أمراً بأن يسلم كل من لا يريد التوجه لنجدة الأمير فرسه إلى مجاهد آخر قتل فرسه في الحرب . وهذا الأمر الذي كان يمس البوحميدي نفسه ، كان له وقع سيئ بين بني عمرو الذين رأوا فيه اهانة لزعمائهم ، حيث كانوا يعتزون بغيوتهم (وشأنهم في ذلك شأن جميع العرب) ويعتبرونها ، مع سيوفهم ، رمزاً للرجولة والشرف والجاه . ولهذا الأسباب كلها ، قرر بنو عمرو ، بعد وصول ابن التهامي ببضعة أيام ، السير ليلاً في اتجاه فاس ، وكان يقودهم البركاني نفسه .

وفي ٢٤ أبريل ، استدعي الضابط كونورد وكبار الأسرى الفرنسيين للسير إلى الدائرة التي كانت تبعد عن المعسكر بنحو ٢٠ كيلو متر . ولكنهم أخذوا ، لا إلى الدائرة ، بل إلى أماكن متفرقة .

وفي ذلك الوقت وقع شيء فظيع في معسكر الأسرى ، حيث صدر الأمر بقتل جميع الأسرى الباقين الذين رفض ييجو مبادلتهم بالأسرى الجزائريين الذين سجنهم السلطات الفرنسية في جزيرة سانت مرجريت .

وهذا العمل الذي ارتكب بأمر مصطفى بن التهامي الذي أوصاه الأمير بالعناية بالأسرى وبالإحسان إليهم ، سيظل الرأي العام الفرنسي الذي ظلته حكومته ورفضت نشر الحقيقة لأغراض سياسية ، يعتبره جريمة عزي ارتكابها إلى الأمير عبد القادر الذي هو بريء منه براءة الذئب من دم يعقوب . وهذه الحقيقة - تضليل الحكومة للرأي العام الفرنسي ، وبراءة الأمير - سيعترف بها المؤرخون الفرنسيون بدون تحفظ ويغسلون ذكرى الأمير من كل لطفحة ، إذ يقيمون حججهم في تبرئة الأمير على تفاصيل ثابتة لا تقبل الجدل والنقاش .

فإن الأمير كان في تاريخ وقوع الحادث ، كما ذكرنا ، في جبال جرجرة ولم يعد إلى الدائرة التي انفصلت كل أخباره عنها إلا في ١٨ يونيو .

ولما وصل إلى الدائرة وأخبروه بقتل الأسرى الفرنسيين ، أسف لذلك ، كما يقول ابنه ، سيدي محمد ، « وتكدر ووتخ خليفته على الدائرة ، مصطفى بن التهامي ، فاعتذر له عن ذلك بأعذار كثيرة » .

ويقول الجنرال بول أزان عند ذكر هذه المذبحة في كتابه عن سيرة الأمير عبد القادر :

« إن من المؤكد ، في الوقت الحاضر ، أن هذه المذبحة لم تكن لتقع لو كان الأمير موجوداً في الدائرة » .

ويعني هذا المؤرخ العسكري ، فيقول :

« إن السبب الحقيقي لهذه المأساة ، حسب أقوال القومندان كونورد هو أنه أصبح من المستحيل إعالة الأسرى الفرنسيين . وفي نفس الوقت ، يجب أن نلاحظ أنه بعدما جند الأمير جميع الرجال القادرين على القتال ، لم يبق لديه عدد كاف

من الجنود لحراسة الأسرى الفرنسيين الذين يبلغ عددهم ٣٠٠ أسير . وقد كان
البحمدي يريد أن يرافق الأسرى حتى المراكز الأمامية الفرنسية ويطلق سراهم .
ولكن ابن التهامي الذي يتحمل تبعه هذه الجريمة ، قام بقتلهم .

« وقد كتب الضابط كونورد إلى رؤسائه رسالتين ، إحداهما وجهها إلى
الماريшал بيجو في ٦ يونيو ، والأخرى إلى الجنرال كافينياك في ٢٦ من نفس
الشهر يعرض عليهم قائمة بأسماء الأسرى العرب الذين يريد الخليفة مبادلتهم
بالأسرى الفرنسيين الذين نجوا من المذبحة ويقوا على قيد الحياة ، ولكن بيجو
أراد استخلاص الأسرى ، أما بواسطة القوة ، أو بواسطة تدخل سلطان المغرب
الأقصى الذي كان ليون روش يتباحث معه في الموضوع بعدما عين مسكوتراً
للمفوضية الفرنسية في طنجة ، في ١٠ أبريل سنة ١٨٤٦ .

وجاء في الرسالة التي بعث بها الأمير عبد القادر ، إلى الملك لوي فيليب ،
ملك فرنسا ، لتوضيح الظروف التي أحاطت بهذا الحادث ، خصوصاً ، ما يلي :

« إنني كنت مستعداً لقبول شروط الصلح . ولطالما تعاطيت أسباب تقريره
وسعيت وراءه ، فلم يجد ذلك نفعاً ، لشدة ما انطوت عليه بواطن عمال الجزائر
من الفساد والعناد وتشبههم بما يلقيه إليهم المناقون من العرب والبربر الذين تورطوا
في مهوى غيهم . وقد كتبت إليكم مكاتب ، فلم يأتي جواب منكم .

« وفي أثناء الوقائع بيننا وبين عساكركم ، كان يقع في أيدينا أسرى كثيرة
منكم ، فنفاذي بها أسرانا الذين في أيديكم . وفي السنة الماضية ، كتبت لتوايكم
بمبادلة الأسرى ، فلم يردوا إلي جواباً . فراجعتهم مراراً ، فما أفادت المراجعة
شيئاً ، بل سجنوا رسلنا وأهانوهم . وهذا أعظم دليل عند العرب ، بين المتحاربين
على نقض العهد من فاعله ، حيث أن الرسل من شأنها أن تعاد إلى مرسلها بلا
إهانة ولا إيذاء . وبعد ذلك ، شاع أن الفرنسيين عازمون على إنقاذ أسراهم جبراً

من أيدي العرب . ثم فشا بين الناس أن سلطان مراکش عازم على انقاذهم من يد
خليفتنا رغماً عنه ! فكان هذا ، مع سوء نواياكم سيئاً لما وقع بالأسرى من غير
إذن منا ولا علم لنا ... »

• • •

الفصل الخامس عشر

النهاية

كانت سنة ١٨٤٧ سنة حاسمة في تاريخ المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر . في ٢٧ فبراير ، قصد ابن سالم ، آخر خلفاء الأمير الذين كانوا يحتفظون بقيادتهم في الجزائر إلى سور الغزلان ، (أومال) ، وطلب الأمان . وفي ١٠ أبريل ، قصد الزعيم القبائلي ، برفقة بلقاسم أوقاسي وعدد من رؤساء جرجرة ، إلى الجزائر ، حيث استقبلتهم السلطات الفرنسية بكثير من مظاهر الحفاوة والتشريف الذي يستحقه أعداؤهم الأبطال . وبعدما قسّم ابن سالم القبائل التي تشملها خلافته إلى قبايتين وضع على أحدهما أخاه ، عمر بن سالم ، ووضع على الأخرى بلقاسم أوقاسي ، نقل الخليفة مع أسرته ، بناء على طلبه ، إلى مكة المكرمة على متن سفينة وضعها السلطات الفرنسية تحت تصرفه .

وفي ١٣ أبريل ، استسلم الزعيم أبو معزة للجندال سانت أرنو ، كما ذكرنا . وبعدما أخضعت التل ، وأغلقت الحدود المغربية في الشمال في وجه القبائل التي تنوي الهجرة إلى المغرب ، ومنعت تسرب عناصر المقاومة من المغرب إلى الجزائر ، اتجهت الجيوش الفرنسية إلى الجنوب واقتحمت الصحراء التي كانت

حصناً منيعاً لم يجرؤ الغزاة في مختلف العصور على الاقتراب منه . وكذلك تقدم جيش الجنرال يوسف حتى وصل إلى عين ماضي ، وتوغل جيش كافينياك حتى توات ، واحتل جيش رونو البيوض ، أراضي أولاد سيدي الشيخ الذين استطاعوا الاحتفاظ باستقلال المنطقة الواقعة على أطراف الصحراء الجنوبية الغربية عبر العصور . وهناك بسط الفرنسيون سلطانهم على القبائل الصحراوية وجعلوا من الواحات قواعد لعمليات للقضاء على آخر رمق للحرية في هذا البلد العاثر الحظ .

وبعد عمليات للقمع قام بها بيجو ، هنا وهناك ، رأى هذا الأسد المهرم أن الوقت قد آن لكي يستريح ويريح . فقد تعب الآن من القتل والتدمير والتخريب ، كما سئم من تهجمات المعارضة في البرلمان ومن الصحافة التي لا تنفك تلاحقه بانتقاداتها . ثم ، ماذا بقي ليكسبه في أفريقية ؟ المجد العسكري والتفوق السياسي واللقب الأريستوقراطي ؟ كلها قد كسبها . وأما حفلات إزاحة الستائر عن تماثيله التي ستقام ، بدون شك في أفريقية ، على عادة الرومان فهي مهمة فضل أن يتركها لغيره .

المهم ، أن بيجو طلب اعفائه وأعفي من منصب الوالي العام والقائد الأعلى لجيش أفريقية ، وعين مكانه الدوق دومال ، لجل الملك لوي فيليب الذي وصل إلى الجزائر في أكتوبر ، ١٨٤٧ ، والذي لم يكن شخصاً جديداً على هذه الأرض التي شاهدها خصوصاً ، وهو يشرف على عمليات نهب الزمالة والقضاء على عاصمة الأمير المتنفذة .

وأما الأمير عبد القادر ، فقد كانت عودته إلى الدائرة التي كانت تقم على الضفة اليسرى لنهر ملوية ، بعد العمليات التي قام بها في وادي شلف ومتيجة وبلاد القبائل ، محاطة بكثير من الصعوبات والمشاكل . فان مناورات أعوان فرنسا ، وفي مقدمتهم القنصل شاطو ، والمرشد ليون روش ، قد أتت بشمرتها ووجدت نداءاتهم أذناً صاغية لدى السلطان عبد الرحمن الذي يخوف من تكرار العدوان الفرنسي على بلده . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان السلطان أدرك

الآن أن فرص الأمير عبد القادر لاستعادة سلطانه في الجزائر فرص ضئيلة للغاية ، وذلك في الوقت الذي يحتفظ فيه هذا البطل المهيّب الجانب بقوات عسكرية مدرية مهمة في المغرب الأقصى ، وتغزو إليه الاشاعات ميلاً إلى بسط نفوذه على المناطق الشرقية للمغرب .

ولكي يحتاط لجميع الاحتمالات ، ويحمل الأمير على الخروج من أراضيه أو على تسليم نفسه ، جمع السلطان قوات معتبرة وضعها على أهبة الاستعداد في تازا وفي فاس ، كما بعث بأعوانه لإثارة القبائل في الريف على الأمير ولضرب حصار اقتصادي على الدائرة .

وكذلك وجد الأمير أن القبائل التي كانت تؤيده وتعطف على قضيته وتساعد الجزائريين المهاجرين ، قد تحولت الآن وأخذت تعمل لمضايقته ، بل وترتكب أعمالاً عدوانية ضد الدائرة ، فإن قبيلة المطالسة ، مثلاً ، لم تتردد في أن تستولي على نحو مائة بغل تابعة للدائرة بشحناتها من الحبوب . وبعد هذا الحادث بوقت قصير قامت قبيلة الأحلاف بهجوم على الخليفة البوحبيدي الذي نجا من غدرها بشجاعته وحكمته .

وإزاء الظروف الجديدة ، قرر الأمير تغيير الأماكن التي تخيم فيها الدائرة باستمرار ، ووضع هذه المخيمات في أماكن وعرة صعبة المداخل ، حتى يضمن لها الأمن والسلامة .

وفي ربيع سنة ١٨٤٧ ، وقع الأمير نفسه ، اثر عودته من عملية قام بها في الحميان ، ضحية لعدوان كاد أن يودي بحياته ، في عين زهرة . وفي نفس الوقت تاه ثمانية من رجاله وأحد ضباطه في المنطقة ، فوقعوا في يد قايد تازا الذي كبلهم بالقيود وبعث بهم في الأغلال إلى فاس ، بينما راح هذا القائد نفسه يلقي في غيابات السجون بكل من يواجه إليه تهمة التعطف على الأمير ، أو على القضية الجزائرية .

ولكن الأمير لم يكن الرجل الذي تخيفه وتنال من عزيمته هذه الأعمال ،

بل وجد فيها فرصة للقيام بعمل رادع ضد القبائل المغربية للمحافظة على هيئته وعلى سلامة الدائرة . وفي نطاق هذه الخطة ، شن عدة غزوات صارمة على القبائل المعتدية وراح يجمع الزكاة من القبائل الواقعة على جانبي الحدود ، ويعزز جيشه النظامي لمواجهة مقتضيات الوضعية الجديدة . وبذلك تمكن من إعادة بناء خياله وتجهيزها ومن اصلاح شئون الدائرة المالية . وقد كان امتناع ولاية السلطان وجيوشه عن الحركة ، بسبب رداءة ظروف الطقس ، من جهة ، ولتخوفهم من عواقب فشل عملية عسكرية ضده ، من جهة أخرى ، من العوامل التي سهلت على الأمير مهمته في تدعيم وضعه السياسي والعسكري .

وإزاء الشلل الذي أصيبت به قوات السلطان عبد الرحمن المرابطة في فاس وفي تازا ، وتأجيل تحركها في الاتجاه الشرقي المرة بعد المرة ، أخذت قبائل الريف تغير موقفها العدائي نحو الجزائريين خوفاً من انتقام الأمير . وكذلك أعلنت الخضوع له من جديد ، في أواخر أبريل ، ١٨٤٧ ، قبائل بني ستاسن ، والكبدنة ، والمطالسة ، وجزء كبير من قبليتي القليعة وبنو توزين ، واحدة بعد الأخرى ، وراحت تحمده . بمختلف أنواع المساعدة . بل إن عدوه اللدود ، الشيخ سيدي محمد التوزيني نفسه ، قد رأى نفوذه يتقلص تدريجياً بين رجال قبيلته وفضل السلامة ، فانسحب إلى الجبال ، خوفاً من انتقام الأمير .

وهذه التطورات ، لم يكن من شأنها أن تبعث الطمأنينة في نفس السلطان عبد الرحمن . بل على العكس ، زادت مخاوفه وقلقه . وهذا الشعور سيغذيه أعوان فرنسا ويستغلونه باتصالانهم الشخصية برجال القصر والولاية ، وبرسائلهم الرسمية ، بالإلحاح على خطر الأمير وتهويل أمره ، وعلى ضرورة طرده من أراضي الامبراطورية الشريفة .

جاء في رسالة بعث بها معتمد فرنسا ، شاطو ، إلى سيدي محمد بن ادريس ، أحد كبار رجال المخزن ، في ٣٠ أبريل ، قوله :

« إن الامبراطور هو الذي يستطيع طرد (الأمير) عبد القادر ، كما تعهد

بذلك ، وليس من الممكن الاعتماد على السكان للهجوم على رجل يقود المجاهدين »
وتحت وطأة قلقه والضغط الذي يتعرض له من الفرنسيين ، قرر السلطان
تعزيز جيشه المرابط في تازا ، فجمع أربعة آلاف مقاتل من رجال الشراقة ،
وأولاد جمعة ، والشيراردة ، وبني سيدي البخاري ، وزوده بالمدافع الثقيلة ، ثم
وجهه إلى نواحي فاس على ضفاف سبوا ، استعداداً للهجوم . واثراً ذلك ، وجه
إنذاراً إلى الأمير جاء فيه :

« إنه لا سبيل إلى خلاصك إلا بأحد أمرين : إما أن تسلم نفسك
إلينا ، وإما أن تخرج من الحدود . فإن أبيت أن تجري أحدهما طوعاً ، فنحن
نجره كرهاً » .

وفي نفس الوقت ، دس السلطان إلى القبائل المجاورة بالتضيق على الأمير
وقطع التموين عنه ومخافاته ، فكتب إلى بوزيان ، شيخ قبيلة الأحلاف رسالة
بأمرهم فيها ، (مثل الأنكاد وبني يزنانس) باتخاذ الاجراءات الفعالة لإخراج
الأمير من المغرب الأقصى ، جاء فيها قوله :

« بلغنا أن الأمير عبد القادر ومن انضاف إليه من اخوانكم الذين استغزهم
وخذعهم بتمويهه وأبطاله « سار » حتى نزل بجماع الغزوات على من بها من
النصارى ووقع بهم وقتل جلهم ولم ينج منهم إلا من فر بنفسه . وما مراده إلا
إثارة الفساد وجلب الشر والفتنة للمسلمين : كما جلبها للجزائر حتى أوقعهم
في الكفر - والعباد بالله - وانقادوا بسببه لاستيلاء الكفار واسلموا أنفسهم لأحكامه
وعاد عليهم شؤم فعله بالدين . وقد خذعهم باظهار الدين وأحوال الصالحين ،
وما في ضميره إلا الفساد وإيقاد الفتنة بين العباد » .

« ونحن لا نكره الجهاد بشروطه . ونكره ما يعود بالضرر والغلبة لجانب
الاسلام . ولكن هذا المشؤم أراد نقض ما أسستاه من الصلح الشرعي وإيقاد
الفتنة بعد اطفائها ، سعياً في هضم جانب عزكم وإفساد دينكم ودنياكم » .

« فما نحن أمرنا الأجد ، بوزيان ، بالتقيام على ساق الجدد واخراجه ودائرته

من اياتنا السعيدة ، طوعاً أو كرهاً ، وحسم مادة فتنهم وضلالهم . فكونوا معه
يداً واحدة وشدوا عضده على ذلك حتى يقضي الغرض إن شاء الله .

وقد ردّ الأمير عبد القادر على إنذار سلطان المغرب الأقصى برسالة جاء فيها
قوله :

« أما بعد ، فاني كاتبتكم أولاً ، والتمست منكم كف ضرر قبائلكم
المجاورة لنا وتعدّيها على من تبعني ، وسوء معاملتهم لهم ، لأنهم كلهم أولاً دين
واحد وشرعية واحدة ، فلم يأتي جواب عن ذلك ، ولم يحصل لهم ردع من
طرفكم . ومع هذا كله ، أنا صابر ومنحمل لما يجرونه كراهة في سفك دماء
المسلمين ، مدة ستة أشهر ، طمعاً في رجوعهم عن الغي والطغيان إلى العدل
والاحسان مع قدرتي عليهم في كل آن . فان لم تردعهم الآن عن أفعالهم وترجعهم
عن قبيح تصرفاتهم التزم المحاماة عن حقوقي والمحافظة على شرف اتباعي . ولذا
بادرت باخباركم . والسلام عليكم . »

وعقب ذلك ، جرت مشاورات في معسكر الأمير الذي جمع جيشه ورجاله
واطلعهم على حقيقة الموقف ، وقال لهم إن السلطان قد اتفق مع العدو على اذلال
المجاهدين والغض من شأنهم ، وطلب إليهم معرفة رأيهم بشأن الموقف الذي ينبغي
أن تتخذه المقاومة ، إذا تعرضت لعنوان ، فكان الجواب ، فيما يروي سيدي محمد
ابن الأمير ، اننا بايعناك على السمع والطاعة والجهاد إلى الموت . ونحن مستعدون
للفداء بالعهد .

وتنفيذاً لأوامر السلطان ، قصد القايد بوزيان : شيخ الأحلاف إلى معسكر
سيدي محمد بن السلطان عبد الرحمن ، للتشاور معه بشأن الاجراءات المطلوبة
لتحاذها لإخراج الأمير . وقد تعهد القايد بأن يقوم هو ، من جانبه ، بتموين جيش
السلطان الذي سيقوم بالعمليات ضد الجزائريين .

وفي نفس الوقت ، سار القائد ابن الأحمر ، والي منطقة الريف على رأس
قوة كبيرة من الفرسان إلى تافرسيت ، لمقابلة الأمير . ولما بلغ الأمير خبر هذه

الحركة ، قرر مواجهة العدو بقواته النظامية التي يبلغ عددها حوالي ألفي مقاتل ، ولكنه رأى أن يكتب إليه ، قبل أن يزحف عليه ليبلغه أنه مستعد للدفاع ضد أي هجوم يقوم به . وهذا الانذار وحده كان كافياً لإفزع قائد الريف الذي رأى أن يرجئ هجموه ويطلب إلى السلطان مدّة بتعزيزات أخرى . وقد أجاب السلطان طلبه ووجه إليه خمسمائة فارس وأربعمائة راجل ولكنه أصدر إليه أمراً بعدم التواني وبالزحف فوراً على الأمير .

ولكن والي الريف ، خاف من مواجهة الأمير في معركة صريحة شريفة ، وفضل على ذلك وضع خطة للهجوم عليه مفاجأة حينما يأمن جانبه . ولذلك ، فقد ظل هادئاً ساكناً يتجنب كل ما من شأنه أن يثير سلوك الأمير . بل ذهب به الخداع أنه كان يتركه يمر على مقربة من معسكره دون أن يبيد ما يدل على مضايقته .

ولما اعتقد أن الأمير قد اطمأن إلى حسن نيته واستأنس بجواره ، أصدر أمراً إلى جيشه بالزحف لمباغته دأثرته . ولكن جواسيس الأمير كانوا متيقظين لهذه الحركة التي أبلغوا الأمير تفاصيلها في الوقت المناسب وقد كانت دهشة ابن الأحمر عظيمة حينما التقى بعده في منتصف الطريق ... إلى الدائرة ، والأمير يقود قوات عسكرية أكبر عدداً من قواته . وعندما أدرك استحالة الدخول في معركة في هذه الظروف تظاهر بالود وحسن النية وأوضح والي السلطان للأمير أنه إنما كان يقصد زيارته لتعزيز الروابط الأخوية ، بل وذهب به الأمر في التضييل أن قدم للأمير فرساً هدية له بمناسبة هذه الزيارة .

وأما الأمير الذي كان حريصاً على حقن دماء المسلمين وعلى تجنب الدخول في معركة سافرة ضد المغاربة ، فقد تظاهر بتصديق ابن الأحمر وبالوقوع ضحية لمكره . وانتهت الزيارة الغربية عند هذا الحد وعاد الأمير عبد القادر أدراجه إلى الدائرة .

ولكن ابن الأحمر لم يختر عزمته نتيجة لهذا الفشل ، بل تمسك بخطة ، وراح ينتظر مناسبة أفضل لمفاجأة الدائرة .

ولما عرف الأمير ذلك ، قرر أن يقوم بمبادرة تكون بمثابة انذار نهائي لجاره ، فجمع القبائل الموالية له ورتب جيشه وسار على رأس قوة كبيرة في ليلة ٧ يونيو ، ١٨٤٧ ، حتى وصل إلى معسكر المغاربة وطوقه من جميع الجهات ثم أمر بنفخ الطنبور وضرب العبلول إبهاناً بالاستعداد للهجوم وسط ظلام دامس . وقد كان من نتيجة هذه الحركة انتشار الدعر بين الخيول والجنود ، فانطلقت الخيل من عقلها ولاذ الجنود بالفرار ، ولم يبد استعداداً للدفاع عن المعسكر سوى فرقة الخيالة النظامية . ولكن الأمير هدأ من روعهم وقال لهم في حجة تدرك ما تنطوي عليه من السخرية بسهولة ، انه انما جاء للقيام بزيارة ودية لابن الأحمر ، ردأ على زيارته الأخيرة له !

وعندئذ ، كلف الخليفة البوحميدي الذي أرفق به كوكبة من الفرسان تتكون من ٥٠ فارساً للاجتماع بابن الأحمر . ولما اقترب الخليفة من قصبة تافرسبت ، رمى بسلاحه ليثبت نيته السلمية . ولكن خليفة السلطان الذي أبقظه الضحيج من نومه وتعرف على البوحميدي سارع باطلاق الرصاص عليه على مسافة قريبة . على أن الرصاصة أخطأت هدفها ، فعاجله البوحميدي بطلقة من مسدسه أردته قبلاً في الحال .

وبعدما أخبر الأمير الناس بتفاصيل ما حدث ، رأى أن يكفي بهذا القدر ، وفسح المجال للقبائل لتعمل بالسلب والنهب في معسكر المغاربة ، ثم رجع أدراجه وترك جيش السلطان الذي فقد قائده ليعود إلى قاس منهزماً دون أن يتمكن حتى من دخول معركة .

وقد كان مقتل ابن الأحمر الذي كان السلطان عبد الرحمن يعلق عليه أملاً كبيراً في تنفيذ مخططه ضد الأمير ، وعدم تعرض الأخير للجيش المغربي الذي كان في وسعه أن يسحقه ، مثاراً لشعور الخجل والذعر في نفس الوقت . وقد كتب السلطان إلى ابنه ، سيدي محمد ، في ١٨ يونيو رسالة وصف فيها هذا الحادث بأنه كارثة أخطر من كارثة إيزلي ، حيث أن الفرنسيين قد انسحبوا من

الأراضي المغربية عقب هذا الموقعة ، بينما ظل الأمير حيث هو ، بعد انتصاره في تافرسيت .

واثر ذلك ، أمر السلطان بتجنيد ثلاثة آلاف مقاتل إضافيين بقيادة محمد الشرفاوي ، لتغطية منطقة تازا ، في الوقت الذي كان العمل يجري فيه على قدم وساق لمّد الجيوش التي يقودها سيدي محمد وأخوته بتعزيزات جديدة ، وعين بن عبد الصادق ، بناء على إيعاز المعتمدين الفرنسيين في طنجة والياً على منطقة الريف في مكان ابن الأحمر . على أن الوالي الجديد ، سيستخلص العبدة من سلغ و يتجنب حوادث الاستفزاز العسكري بدون فائدة ، ويركز على العمل السياسي بين الأعوان في القبائل لاستئثارها ضد الجزائريين وهذه الدعاية سيكون لها تأثير بين القبائل المغربية ، وقد كان من نتائجها وقوع حادث خطير يدل على أن الجبن والغرور الذي كانت تعامل به السلطات المغربية الأمير والجزائريين لا حد له .

ذكرنا في الفصل السابق أن قبيلة بني عمرو (ومعها بعض فروع الحشم والجعافرة) ، كانت قد هاجرت في الظروف التي استعرضناها إلى منطقة فاس ووضعت نفسها تحت حماية السلطات المغربية . ولكن هذه القبيلة التي لم تكن تريد الانفصال نهائياً عن أرض الوطن رأّت ، بعدما شاهدت احباط الأمير لجميع المؤامرات التي دبرت له ، أن تعود إلى الدائرة لتشارك مواطنيها حظوظهم . وقد كاتب زعمائها الأمير بهذا الشأن وأجابهم إلى مطلبهم وقبل برجوع هذه القبائل ، بل وأن يسر بنفسه لاستقبالها في مكان يقع بين فاس وتازا .

وعندما اتجهت القبائل الجزائرية إلى الشرق ، رأى السلطان عبد الرحمن في هذه الحركة عاملاً من شأنه أن يعزز جانب الأمير ، خصوصاً ، من الناحية العسكرية حيث كانت قيمة فرسان بني عمرو وشجاعتهم معترفاً بها من الجميع في حركة المقاومة . ولذلك ، وجه في أعقابهم قبيلة الشراردة ، تحت أوامر القايّد الذي عينه عليهم ، القايّد ابراهيم بن أحمد الأكحل ، للهجوم عليهم . وقد وقعت معركة بين الفريقين استغرقت نهراً كاملاً كان الجزائريون يقاتلون فيها للدفاع

عن نسايتهم وأطفالهم . ولكن القبائل المجاورة التي وقعت تحت تأثير الدعاية ضد الأمير والجزائريين وأغرقتها الغنائم والأسلاب ، سرعان ما انضمت إلى الشراردة وحملت بدورها على اللاجئين الجزائريين . وهؤلاء وضعوا نساءهم وأطفالهم في زاوية تقع بجوار موقع المعركة ، ثم تحصنوا وراء الهضاب والصخور ، ثم لما كثر قتلهم ، اتخذوا من جثثهم وسائل دفاعية ، كما يقول المؤرخ المراكشي ، الناصري السلاوي .

كانت القبائل العائرة الحظ منمرسة في فنون القتال سنين طوالاً ، وكذلك كان تسديد طلقاتهم محكماً ، بحيث كانوا يحصلون أعداءهم بالعشرات . ولكن العدو كان متفوقاً عليهم بالعدد . وفي هجمة وحشية ، اقتحم المراكشيون جميع وسائل دفاعهم المرجلة واشتبك الفريقان في القتال بالسيف والحراب .

ولما بلغ اليأس من أبطال عمرو أقصاء ، قتل بعضهم نساءهم وأطفالهم ، كما أقدم البعض عن قتل أنفسهم حتى لا يقوا في أيدي المعتدين . وأما الذين قبض عليهم المغاربة أحياء ، فقد وضعوا السلاسل في أيديهم وأرجلهم وطاقوا بهم في الشوارع للتشهير ، بينما ساقوا النساء والأطفال الذين بقوا على قيد الحياة إلى مراكش لبيعهم في سوق العبيد .

ولما بلغت أخبار هذه المجزرة إلى الأمير الذي كانت مخباته في بلاد مكناسة شعر بالحسرة والاشمئزاز لهذا العمل الذي لم يعرف له مثيلاً أثناء كفاحه الطويل ضد الفرنسيين . واثّر ذلك ، قرر العودة إلى الدائرة .

وهنا كانت تنتظره مفاجأة أخرى . فإن قبيلة القليعة أغارت على كراع الدائرة وأخذوا عدداً كبيراً منها . وبعدما استراح بضعة أيام ، سار إلى القبيلة المعتدية ، وبعث إليهم بأن يردوا كل ما أخذوه . ولما رفضوا وأصرروا على العناد ، زحف عليهم وأنزل بهم هزيمة منكرة واستعاد ما اغتصبوه كما أخذ منهم أسرى وفرض عليهم غرامة كبيرة ، ثم عاد إلى الدائرة .

وبينا كان في طريقه على رأس قوة تتكون من ألفي مقاتل ، عرج على مدينة

مليلة وبعث بوفد إلى حاكمها الاسباني الذي خرج إليه وجرت بين الطرفين مقابلة خارج أسوار المدينة .

ويبدو أن هذه المحادثات قد تناولت موضوعين كان كلاهما يشغل بال الأمير في هذه الفترة : التموين بالمواد الغذائية ، وتوصيل الأسلحة الانجليزية إليه (حيث كانت السلطات المغربية تستولي على ما يشحن إليه منها) .

وعلى كل حال ، فنحن نعرف أن حاكم مليلة الذي كانت حكومته ترتبط بعلاقات ودية مع فرنسا ، قد تجاهل احتجاجات السلطات الفرنسية ، بل ونحطى تعليمات حكومته أيضاً ، فبعث إلى الأمير بكميات كبيرة من المواد الغذائية والورق المقوى خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ، ١٨٤٧ ، كما سمح للسفن البريطانية بإتزال أسلحة كثيرة لحساب الأمير تشمل ، فيما تشمله ، بنادق وعدداً من المدافع الجبلية : على شواطئ صحراء كيد انه المجاورة .

* * *

ولكي يرى نفسه وحركة المقاومة من كل مسئولية في إراقة دماء المسلمين ، كتب الأمير إلى علماء الأزهر في مصر ليستفتيهم في شأن الترتيبات الدفاعية التي يتخذها . وجاء في رسالته قوله :

« جوابكم عما فعله سلطان المغرب من المنكرات الشرعية » . وبعدما سرد الظروف التي تتصل باختياره أميراً وزعيماً للمقاومة وبالجهاد الذي قاده سنوات عديدة ، مضى يذكر لهم الأمور التي ارتكبها ملك المغرب ضده وضد أتباعه بالتفصيل ثم لخص ذلك في ست نقاط :

١ - قيام السلطان بتموين الفرنسيين بالمواد الغذائية أثناء الحصار الاقتصادي الذي ضربه عليهم الأمير .

٢ - اغتصاب السلطان من عامل الأمير ألف وخمسمائة بندقية .

٣ - اغتصابه من عامل الأمير أربعمائة كسوة جوخ أعدها للمجاهدين .

٤ - استيلاء السلطان عبد الرحمن على أموال المساعدة التي قدمها بعض رعاياه

إلى الأمير وزجره لهم عن ذلك .

٥ - منع السلطان لبعض رعاياه الذين تقدموا للجهاد في صفوف الأمير .

٦ - توقيعه على اتفاق مع فرنسا « معاهدة طنجة » اثر هزيمة جيوشه يقضي بأن

يلقي السلطان القبض على الأمير ويحبسه طول عمره أو يسلمه إلى الفرنسيين .

وقد ردّ الشيخ مفتي المالكية بالديار المصرية « وهو مغربي الأصل » على هذا

الاستفتاء برسالة جاء فيها بعد الديباجة ما يلي :

« وما كان يخطر ببالنا أن يصدر من مولانا السلطان عبد الرحمن - وفقه

الله تعالى - مثل هذه الأمور مع مثلكم ، فانا لله وانا إليه راجعون ، وما قدر الله

سبحانه وتعالى ، لا بد وأن يكون ، وخصوصاً وأنتم جسر بينه وبين عدوه » .

وبعدما استعرض المفتي المصري الأحاديث النبوية التي تتصل بهذا الموضوع

أورد أقوال الأئمة والفقهاء ، وقال :

« إن جواب سؤالكم يتوقف على تقرير مقدمة ، بتقريرها يتبين ما يتضح به

السؤال عنه ، فنقول : الصلح الواقع بين إمام المسلمين وأعداء الدين على ضربين :

الضرب الأول حيث يكون الجهاد فرض بكفاية ، والثاني ، حيث يكون فرض

عين الخ » .

ومضى فقال :

« في مسألة السؤال يمتنع فيه الصلح « مع العدو » على كل حال ، لا سيما إن

طالت مدته . فقد عادت على العدو - أهلكه الله - مصلحته ، وعلى المسلمين

مفسدته . وإن تجلبت فيه مصلحة ، فهي للعدو أعظم من وجوه مكلة . فإنه يتحصن

في تلك المدة ويكثر من آلات الحرب والعدة ، فيتعذر على المسلمين الاستفاد ،

ويصعب عليهم تحصيل المراد ، بعد تسره . فما وقع من الصلح ، فهو مفسدة

على الاسلام ، فلا يكون له في نفس الأمر إیرام . فالصلح المذكور ، يجب نقضه

لأنه ، بمقتضى الشرع ، غير مبرم . فحكمه غير لازم عند كل من حقق أصول

الشريعة » .

جمع سلطان المغرب في شهر نوفمبر ، ١٨٤٧ ، جيوشاً كبيرة وضعها تحت قيادة ابنه مولاي محمد ومولاي سليمان وقايد منطقة الريف ، وقلب منطقة وجدة ، وقرر ضرب حصار شامل على الدائرة . وقد قدر عدد الجيوش المغربية التي يواجهها الأمير الآن ، بأكثر من ثلاثين ألف مقاتل ، بينما كان جيش الأمير لا يتجاوز عدده ٢٠٠٠ من المشاة ، و ١٢٠٠ من الخيالة ، وهو عدد صغير لا يعرض عنه ما يتمتع به الجيش الجزائري من حسن التدريب . وهذا التفاوت بين قوات الطرفين ، يظهر خطره ، خصوصاً ، إذا اعتبرنا الصعوبات التي يواجهها الأمير في التموين .

وإزاء هذه الحالة ، قرر الأمير القيام بمحاولة جديدة لدى السلطان ليقتعه بأن يتركه يتسحب إلى الصحراء ، فأرسل لهذه الغاية الخليفة البوحميدي ، أصلب رجاله عوداً وأكثرهم مراساً .

وصل البوحميدي إلى فاس في ٢٧ نوفمبر ، ١٨٤٧ . وبمجرد وصوله طلب مقابلة السلطان عبد الرحمن بصفة مستعجلة . ولكنه على الرغم من خطورة المهمة التي كلف بها ، فإن السلطان لم يستقبله إلا في ٣ ديسمبر . وبدلاً من أن يتركه يعرض الحلول والاقتراحات التي يحملها معه ، فقد السلطان أعصابه في فورة من الغضب وراح يكيل الاتهامات للبوحميدي ويحمله ، خصوصاً ، مسؤولية قتل ابن الأحمر ، ومنعه حتى من الحديث . وقد بلغ الغضب بالسلطان إلى حد أن « كان الزبد يتساقط من فمه مثل جمل » ، حسب تعبير إحدى الشخصيات التي شاهدت هذه المقابلة . وقد كرر السلطان ما قاله مراراً وتكراراً من أن المصير الوحيد الذي يقترحه للأمير ، هو أن يشتت دائرته ويسلم نفسه ، هو ورجاله ، إليه في فاس ، بدون قيد ولا شرط .

وبعد خروج البوحميدي من هذه المقابلة ، أرسل اثنان من مرافقيه لإبلاغ الأمير هذه النتيجة ، واحتفظ السلطان بالبوحميدي تحت الحراسة ، ثم أدخل السجن حيث أرغم على تناول مشروب مسموم ومات اثر ذلك .

ولما أدرك الأمير ما كان ينتظره هو ورفقاؤه على يد السلطان لو سلم نفسه إليه . قرر عدم القيام بهذه المخاطرة .

ولكن حصار القوات المغربية والقبائل المجاورة كان يزداد شدة يوماً بعد يوم . وكذلك دب روح الفزيمة بين أفراد عائلته ، فقرر شقيقاه ، مصطفى وسعيد ، الاستسلام للفرنسيين وبعثا يطلبان الأمان إلى الجنرال لامورسيير .

وفي هذا الموقف ، لم يكن يسع الأمير الانتظار حتى تطبق عليه الجيوش والقبائل المغربية . وكذلك ، قرر أن يعطي درساً أخيراً للمغاربة بهجوم مفاجئ ، تتراوح فيه القوة ببراعة الحيلة ودقة التخطيط .

ولهذه الغاية . جمع جيشه في ليلة ١١ - ١٢ ديسمبر . ١٨٤٧ وأحضر جملين وشدَّ على ظهر كل منهما حزمة من الحلفا وسار على رأس الجيش ، تحت جنح الظلام ، إلى سلوان حيث ضربت جيوش مولاي محمد ومولاي سليمان مخيماتها .

ولما اقترب من قوات السلطان ، رتب جيشه للهجوم ثم أمر بإضرام النار في الحلفا ودفع الجملين اللذين كانا يحملانها إلى الأمام بين معسكري الجيشين ، كما أمر بضرب الطبول ونفخ الطنبور لإحداث أكثر ما يمكن من الضجيج ، وإلقاء المشاعل وأمطار المغاربة وإبلاً من الرصاص .

وقد كان من نتائج هذه المفاجآت أن ساد الرعب والاضطراب في جيوش السلطان ، حتى أن أحد المعسكرين المغربيين كان يطلق الرصاص على المعسكر الآخر ، واستمر القتال بين قوات الأمير والقوات المغربية التي استجمعت شتاتها حتى فجر اليوم التالي .

وحيث ، انسحب جيش الأمير ونزل بمكان غير بعيد من موقع المعركة . وبعد أن صلى الصبح ، قفل راجعاً إلى الدائرة .

وفي يوم ١٦ ديسمبر ، أراد سيدي محمد ، ابن السلطان ، الانتقام من الأمير واستبدال هزيمته بنصر ، فبعث بجيش يتكون من ٥٠٠٠ مقاتل ليعقبه . ولكنه

بعد مضي بضع ساعات على تحركها ، رجعت بعض تشكيلات هذا الجيش مضطربة الصفوف وفي حالة يرثى لها ، لتخبر القائد الأعلى بأن الأمير قد شت مجموعها وأسير أربعة من قوادها وأنزل بالجيش خسائر فادحة في الأرواح .

ولكي يبعث سيدي محمد الهدوء والطمأنينة في نفس السلطان والده ، اضطر إلى حز رؤوس عدد من جنوده وبعث بها إلى فاس لتعرض هناك ، باعتبارها رؤوس المجاهدين الجزائريين ، أثناء الاحتفالات التي أقيمت ابتهاجاً بالانتصار الذي أحرزه جيش السلطان في ليلة ١١ - ١٢ ديسمبر .

وآثر هذه الغزائم ، قرر سيدي محمد السير على رأس جميع قواته والزحف على الأمير .

ولكن الأمير لم يكن في استطاعته مواجهة قوات السلطان الهائلة . ولذلك قرر الانسحاب في الاتجاه الشرقي ليبحث عن مقطع يحتاز منه نهر ملوية . على أن ابن السلطان لم يجرؤ على الاقتراب من الأمير ، على الرغم من ضخامة جيشه متجاهلاً إلحاح بعض قواده في المطالبة بالهجوم ، بل هو على العكس ، كان يتخذ جميع الاحتياطات للتحصن وراء المضارب المرتفعات الصخرية ، خوفاً من المفاجآت .

وفي ١٩ ديسمبر ، وبينما كان الأمير يحتاز على رأس الدائرة نهر ملوية متجهاً إلى الحدود الجزائرية ، استغلت القوات المغربية فرصة انشغاله بالاشراف على عملية اجتياز النساء والشيوخ والأطفال بأنفاهم للنهر ، فراحت تطلق الرصاص على المهاجرين الجزائريين وقتلت عدداً منهم ، ولكنها ، مع ذلك ، لم تجرؤ على شن هجوم على الأمير .

ولما وصل الأمير إلى منطقة الحدود ، وجد أن الجنرال لامورسيير الذي كان يتبع أخباره في المغرب باستمرار ، قد اتخذ جميع الاحتياطات لحراسة المداخل إلى الجزائر . وخصوصاً مضيق جربوس الذي عرف أن الأمير سيحاول المرور به ولما وصلت طلائع الأمير إلى هذا المضيق في ٢٢ ديسمبر ١٨٤٧ ، وشاهدت

الحراسة المشددة التي وضعت عليه ، عادت أدراجها لتبلغ الأمير ذلك . وعندئذ ، أدرك الأمير أن الفرنسيين يعرفون كل شيء عن وضعه ، وأن المقاومة التي كانت صعبة في الماضي ، لم تعد ممكنة بعد الآن . ولذلك قرر الامتسلام مع دائرته لفرنسا . وفي نفس النوم ، بعث يرسله الى الجنرال لامور سبير ليبلغوه نيته هذه ، بشرط التعهد بنقله ، مع عائلته ، الى الاسكندرية . وقد قبل القائد الفرنسي هذا الشرط ووضعت الترتيبات لتسليم المقاومين وعلى رأسهم الأمير عبد القادر . وقد تم ذلك في ٢٣ ديسمبر ١٨٤٧ ، في مكان يقع غير بعيد من ضريح سيدي ابراهيم الذي شهد أعظم انتصاراته على الجيش الفرنسي منذ وقت غير بعيد . وبذلك انتهت هذه المرحلة من المقاومة الجزائرية في القرن الماضي .

المراجع الأجنبية

- AZAN (P), L'Emir Abdel Kader, du Fanatisme musulman au patriotisme Français, Paris, 1929.
- BELLEMARE (A), Abdel Kader, sa vie Politique et militaire, Hachette, Paris, 1854.
- BLUNT (W), The Desert Hawak, Abdel Kader and the french conquest of Algeria, London, 1947.
- BUGEAUD (Maréchal), Lettres inédites du Duc D'Isly, Emile Paul 1923.
- GLAUZEL (Maréchal), Correspondance du Maréchal Clauzel. Publiée par G. Esquer, Larose, 1949-1950.
- COCKENPOT (ch), le traité Desmichels, Laroux, 1924.
- CHURCHIL (CH.H.) La vie d'Abdel Kader, Trad. Habart, ed., SNED, 1971.
- COLONEL SCOT, A Tournal of Residence in the Smala of Abdel Kader, London.
- DAMREMONT (Général), Correspondance du Général Damrémont, Publiée par G. Yver, Alger, 1927.
- DARCY (J), France et Angleterre, cent-années de rivalités coloniales, Paris 1908.
- DAUMAS (Capitain) Consul de France à Mascara, Correspondance publiée par G. Yver. Alger 1911.
- DAUMAS Les Kabyles de l'Est d'Algérie, Alger 1844.
- DAUMAS Le Sahara Algérien, Paris, 1843.

- DAUMAS Les Mœurs et Coutumes de l'Algérie, Hachette, 1853.
- DAUMAS Les Chevaux du Sahara, Paris 1858.
- DAUMAS La vie Arabe et la Société musulmane, Paris 1869.
- DAUMAS Les Kabyles, Paris, 1857.
- DESMICHELIS (L.A.) Oran sous le commandement du Général Desmichels, Ansil, 1835.
- DE COSSE BRISSAC (PH.), Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquête de l'Algérie, Larose, 1931.
- EMRIT (M) L'Algérie à l'époque d'Abdel Kader, Larose, 1951.
- EMRIT (M) Les Mémoires d'Ahmed Bey de Constantine, R.A. 1949.
- EMRIT et PERESE, Le texte arabe du traité de la Tafna, R.A. 1950.
- EMRIT (M) Le conflit Marocain de 1844, D'après les notes de Warnier, R.A. 1950.
- ESTAILLEUR CHANTERAIN (PB) Abdel Kader, l'Europe et l'Islam au XIXe siècle Paris, Janvier 1947.
- KELLER (P) Le général de Lamocière, 2 Vol, Paris, 1875.
- JULIEN (Ch.A) Histoire contemporaine de l'Algérie, Presses Universitaires de France, 1964.
- ORLEAN (DUC), Compagnes de L'Armée d'Afrique (1835-1839) Publiées par ses fils, Levy, 1870.
- ORLEAN (DUC) Récit de campagne (1833-1841) Publié par ses fils, Levy, 1890.
- LEON ROCHES, Trente deux ans à travers l'Islam, Paris, 1884-1885.
- MIEGE (J.L.) Le Maroc et l'Europe (1830-1894), Presses Universitaires de France, 1961.
- Pelissier de Reynaud, Annales Algériennes, Paris, 18... .
- ROUSSET (C) L'Algérie de 1830 à 1840, 2 vol. Paris, 1900.
- SERRE (J) La Politique Turque en Afrique du Nord (Thèse) Paris, 1925.
- Vallée (Maréchal) Correspondance, Publiée par G. Yver (X vol) Larose 1949-1958.

- Dr. WARNIER (A.H.), La campagne du Maroc (Journal d'Auguste - Hubert Warnier Chirurgien - MAJOR) Paris, 1899.
- Yver (G) Abdel Kader et le Maroc en 1838, R.A. Hors Série, 1932.
- Yver (G) Documents relatifs au traite de la Tafna (1837) Alger, 1924.
- Yver (G) Documents relatifs à la Guerre Franco-Marocaine de 1884 R.A. 1910.
- Yver (G) La question Marocaine en 1837, R.A. 1919.
- Yver (G) Les Préliminaires de la négociation de la Tafna R.A. 1923.
- Yver (G) La mort du Commandant Menonville, Bult. Soc. Géog. d'Alger 1er Trim. 1909.

اعداد من

- Archives Marocaines
- La revue des deux mondes
- Le Moniteur
- Archives du Ministère de la Guerre (France).
- Archives du Gouvernement Général de l'Algérie.

المراجع العربية

- محمد بن الأمير عبد القادر ، نحلة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر ، بيروت : ١٩٦٤ .
- عبد الجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي .
- أرجمند كوران ، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر (١٨٤٧ - ١٨٤٧) ، ترجمة عبد الجليل التميمي .
- اسماعيل العربي ، العلاقات الدبلوماسية لدولة الأمير عبد القادر - تحت الطبع .
- اسماعيل العربي ، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث - تحت الطبع .

الفهرس

صفحة

مقدمات الحملة ونتائجها

- ٧ ١ - الحنطة المرة
- ١٦ ٢ - معارضة بريطانيا

الفصل الأول

ظروف بيعة الأمير

- ١٩ ١ - الإدارة
- ٢٤ ٢ - الاقتصاد

الفصل الثاني

- ٤٧ معاهدة عبد القادر - ديمشال

الفصل الثالث

- ٦٧ فرنسا تستأنف التوسع الاستعماري

الفصل الرابع

- ٨٧ معركة المقطع

الفصل الخامس

- ١٠٣ ثار القادرين

الفصل السادس

معاهدة نافنا ، أو انتصار الديبلوماسية الجزائرية ١٣١

الفصل السابع

السلام الداخلي ١٦٣

الفصل الثامن

قتل محاولة تعديل المعاهدة ١٧٩

الفصل التاسع

استئناف المقاومة ١٩٧

الفصل العاشر

التنظيم الإداري والعسكري ٢١٧

الفصل الحادي عشر

مقوط الرمال ٢٣١

الفصل الثاني عشر

لقاء عند سيدي إبراهيم ٢٥٠

الفصل الثالث عشر

معركة جانبية ٢٦٧

الفصل الرابع عشر

بداية النهاية ٢٨٧

الفصل الخامس عشر

النهاية ٣٠٥

المراجع الأجنبية ٣٢١

الصور والوثائق :

- صورة للأمير عبد القادر بريشة مانوتشي ٥
- رسم يمثل نزول الحملة الفرنسية في سيدي فرج ١٨
- معركة المقطع (لوحة) ٩٥
- معركة المدية (لوحة) ٩٧
- فارس عربي في المعركة (لوحة) ١١١
- ضابط في خيالة الأمير عبد القادر (رسم) ١٢٩
- الهجوم الثاني على قسنطينة (لوحة) ١٤٥
- النص العربي الأصلي المزعوم لمعاهدة تافنا ١٥٢ - ١٥٣
- جيش الأمير يقتحم حصن مسرغان (لوحة) ٢٠١
- رسالة من الأمير إلى رئيس الوزارة البريطانية ٢١٢
- سقوط زمالة الأمير عبد القادر ٢٤٠
- رسم لضريح سيدي إبراهيم ٢٥٦
- صورة شمسية للقبر ٢٥٦
- قصف الأسطول الفرنسي لطنجة (رسم) ٢٧٨
- قصف الأسطول الفرنسي لمدينة الصويرة (رسم) ٢٧٩

طبع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

مركب الطباعة - رغبة

الجزائر : 1982